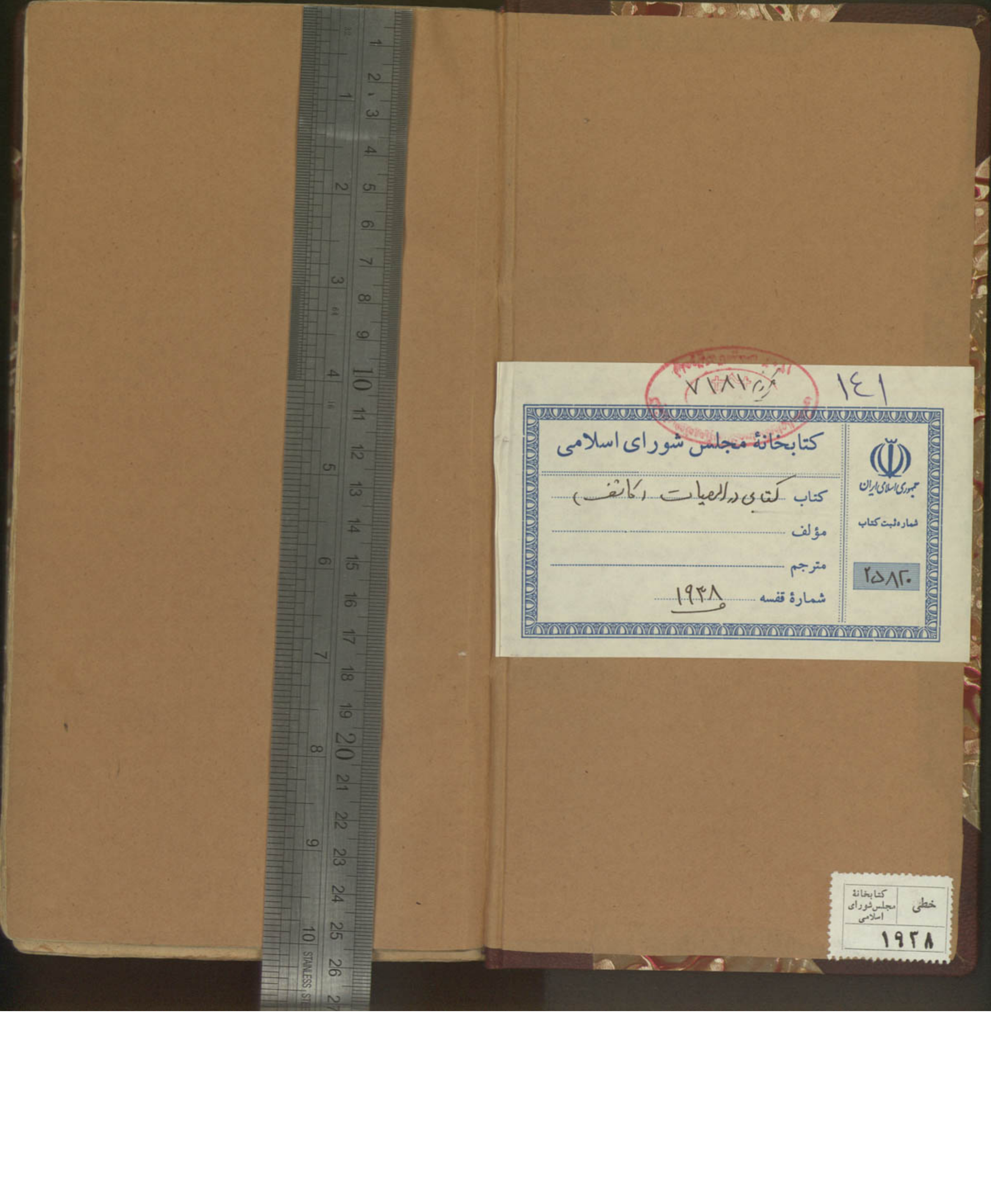
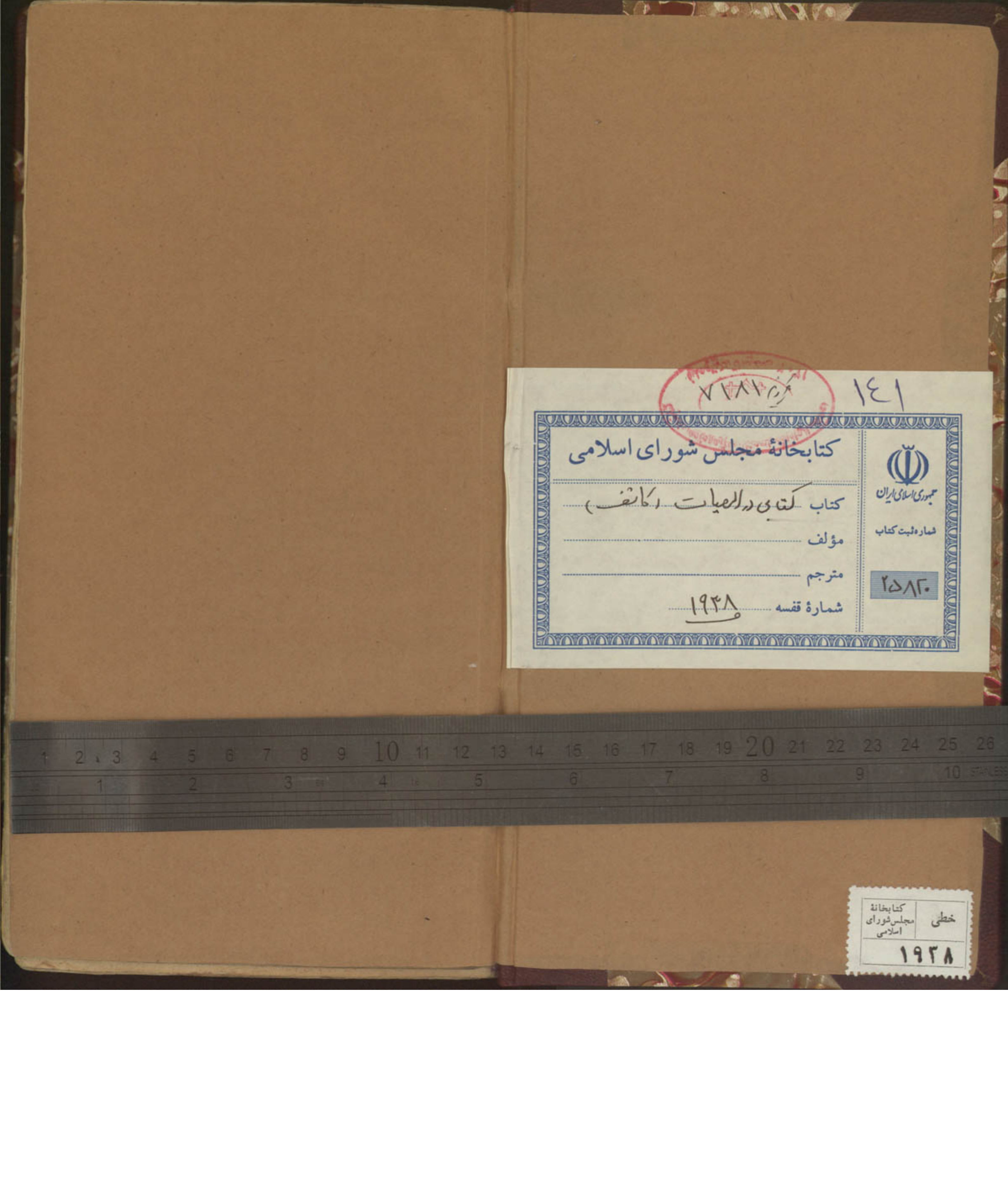




کتابخانهٔ مجلس شورای اسلامی
کتاب
مؤلف
مترجم
شمارهٔ قفسه
جمهوری اسلامی ایران
شمارهٔ ثبت کتاب
۲۵۸۲۰
خطی
کتابخانهٔ مجلس شورای اسلامی
۱۹۳۸



۱۴۱
کتابخانهٔ مجلس شورای اسلامی
جمهوری اسلامی ایران
شماره ثبت کتاب
۲۵۸۲۰
کتاب کتابی در الهیات (کاشف)
مؤلف
مترجم
شمارهٔ قفسه ۱۹۳۸
کتابخانهٔ مجلس شورای اسلامی
خطی
۱۹۳۸



هذا كتاب [illegible] رجل ظاهر الصلاح

هو المالك بالاستحقاق

در دار السلطنه طهران در مدرسه ناصريه [illegible] حسيني [illegible]

طلاب [illegible]

در آن جريده ام ۱۳۴۸

محمد [illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم

فسبحان الذي اسرى بعبده ويهدي بالصراط المستقيم

بسم الله الرحمن الرحيم

قال العبد الفقير الى رحمة الله تعالى سعد بن منصور
ابن سعد بن الحسن بن هبة الله بن كمونة عفا الله عنه واعانه
على مراضيه احمد الله تعالى حمدًا يقرب الى جنابه الكريم
ويوجب المزيد من فضله واحسانه واستغفره استغفارًا
يؤمن من عقابه الاليم ويخلد في الفردوس الاعلى من جنانه
واساله الهداية الى صراطه المستقيم بالهام الحق وانارة برهانه
وان يصلي على من بالملأ الاعلى الحافين من حول العرش العظيم
وعلى المصطفين لاظهار التوحيد واعلانه وخصوصًا على
محمد وآله **وبعد** فقد اتفق ارباب العقايد العقلية والديانات
النقلية ان الايمان بالله واليوم الآخر وعمل الصالحات هو غاية
الكمالات الانسية وبدونه لا يفوز الانسان بالسعادة السرمدية
ولا ينجو من الشقاوة الاخروية ومن الظاهر ان ذلك لا يتم
تحصيله على الوجوه اليقينية لا الظنية وبالطرق البرهانية

لا التقليدية الا بعلم الحكمة الذي هو استكمال النفس الانسانية
بتحصيل التصورات والتصديقات بالحقائق النظرية والعملية على
حسب الطاقة البشرية وبهذا انقطع عذر من لم يرغب في تحصيله
ولم يدأب في تمهيد قواعده واصوله فان مكذب اهل الحكمة والتنزيل
مع عدم المستند والدليل لا يعد من اهل العقل والتحصيل
ويجب على المتردد العمل بالاحوط وعلى المصدق ان لا يضل على علم
عن سواء السبيل ولما كان الامير الكبير الفاضل العالم العادل عز الدين
فخر الاسلام والمسلمين معتمد الدولة مجد الملك مفخر العراقين ذو النشأه
ابن الامير الكبير المعظم سيف الدين سنجر الصاحبي بلغهما الله
مبتغاهما ومرامهما واسعد جدهما وادام ايامهما ممن اطلع
على شيء من هذا العلم بألمعيته الثاقبة وآرائه الصائبة التمس
مني تصنيف كتاب فيه برسمه فعملت هذا الكتاب في اثناء ما
قد الجئت اليه من ملابسة الامور الدنية والشواغل الدنيوية
مشتملًا مع اختصاره على مهمات المطالب وامهات المسائل
متضمنًا مع الزيادات التي من قبل الخلاصة افكار الاواخر ولباب
حكمة الاوائل خاليًا عما يقصر عن افادة اليقين من الحجج والدلائل
عاريًا عن تحقيق ما لا يجري تحقيقه بطائل فلا يجد في هذا الكتاب

الا ما ينتفع به في العلم بالله تع وتوحيده وتنزيهه وصفات جلاله
وعجايب مخلوقاته الدالة على كبريائه وعظمته وبيان جوده وعنايته
وفي اثبات الملائكة السماوية والنفوس الارضية وادراكاتها واثارها
وبقائها بعد خراب البدن وابديتها وتزكيتها وما يعصمها من
الخطاء والخذلان وخصايص النبوة والولاية وحال المعاد والنشأة
الثانية وبالجملة هو مشتمل على ما يعصم من الضلال ومنزلة
اقدام الجهال ويبعد النفس في المآل عما تحلت به من الكمال
واقول مع اعترافي بتقصيري وقلة بضاعتي من العلم انه لا يعرف
محل هذا الكتاب الا المحقق الذي طال نظره في الكتب السابقة عليه
وقد جعلته سبعة ابواب في كل باب منها سبعة فصول ومن الله
استمد العصمة واصابة الصواب والرحمة وجزيل الثواب انه العفو الوهاب

الباب الاول

في آلة النظر المسماة بالمنطق

الفصل الاول

في ماهية المنطق ومنفعته وامور ينتفع بها توطئة للمنطق قانون
يعلم به صحيح الفكر وفاسده ونسبته الى الروية نسبة العروض
الى الشعر والايقاع الى ازمنة الالحان ويستغني عنهما بفطرته

كثير من الناس ولا يكاد يستغني بفطرته عن هذا القانون الا
المؤيدون بهداية ربانية وقليل ما هم لكن الذين لا يهتدون
بهذا القانون لبلادتهم كثيرون والمراد بالفكر ههنا توجه
الذهن نحو مبادي المطالب ليتادى من تلك المبادي اليها فتلك
المبادي يجري من الفكر مجرى المادة والهيئة الحاصلة من ترتيبها
يجري مجرى الصورة ولا بد في صلاح الفكر اي في كونه مؤديا الى المط
من صلاحهما معا ويكفي في فساده فساد احدهما والمبادي اما تصورية
او تصديقية فان حضور شيء ما عند الذهن يسمى تصورا وهو
نفس الادراك وما يلحقه لحوقا يجعله محتملا للتصديق والتكذيب
يسمى تصديقا وهو الحكم بمتصور على متصور ولا يطلب في العلوم
سواهما ولما انحصر المعلوم في معلوم التصور ومعلوم التصديق
فالمجهول منحصر في مجهولهما ويسمى الفكر الموصل الى التصور قولا شارحا
والفكر الموصل الى التصديق حجة فقصاري لعلم المنطقي ان ينظر اليهما
كل من القولين وكيفية تأليفه على الوجه الكلي القانوني لا بالنظر
الى المواد المخصوصة بالمطالب الجزئية ويجب عليه ان ينظر في الالفاظ
من حيث هو معلم للمنطق او متعلم له وللعلاقة الوضعية بين اللفظ
والمعنى لا من حيث هو منطقي فقط وعلم المنطق بعضه على سبيل التذكير

والتنبيه وبعضه على سبيل العلم المتسق الذي لا يقع فيه غلط
وهو قانون للبعض الذي بخلافه والا لافتقر المنطق فيما يستنبط
منه بالفكر الى منطق آخر وليس كذا ولا بد في انتهاء المبادي الى تصورات
وتصديقات بديهيتين والا لاكتسب المجهول بالمجهول وهو محال
ولا تصديق الا على تصورين فصاعدا ويكفي في ذلك التصور بوجه
ما فقط حتى ان تصورنا من المجهول مطلقا كونه مجهولا مطلقا كاف
في حكمنا عليه بامتناع الحكم عليه اي في حال لا يكون متصورا منه
الا هذا القدر ومدلول اللفظ الذي دلالته وضعية ان كانت على المعنى
الذي وضع له لاجل وضعه له فهي المطابقة كدلالة البيت على مجموع
الجدار والسقف والا فمدلوله ان كان جزءا مما وضع له فهي تضمن
كدلالة البيت على الجدار وان كان خارجا عنه فهي التزام كدلالة
السقف على الحائط واللفظ الواحد يدل على المعنى الواحد الحاصل
في كثيرين بالسوا بالتواطؤ كالحيوان على جزئياته ولا على السواء
بالتشكيك كالموجود على الجوهر والعرض ويدل على معانيه المختلفة
بالاشتراك كالعين على الباصرة وغيرها وهذه قد يعمها الوضع وقد يخص
بعضها ويلحق غيره به لشبه او نقل والالفاظ الكثيرة تدل على المعنى
الواحد بالترادف كالخمر والعقار وعلى المعاني الكثيرة بالتباين

كالسماء

كالسماء والارض واللفظ ان لم يقصد بشيء من اجزائه المترتبة المسموعة
الدلالة على شيء من اجزاء معناه فهو المفرد كزيد وعبد الله والا فهو
المركب ويسمى قولا كالحيوان الناطق واحترز بالمترتبة المسموعة
عن مثل صيغة الفعل الدالة على زمانه وجوهره الدال على الحدث
فان كلا منهما جزء ولكن غير مرتب ولا مسموع والمفرد ان استقل
بالاخبار به او عنه فان دل على معنى وعلى زمانه المحصل من الثلاثة
احترازا بالمحصل عن مثل الزمان في المتقدم المنصرف الى تقدم ويتقدم
فهو الكلمة كمشى والا فهو الاسم كالانسان وان لم يستقل بذلك فهو
الاداة كفي وهو وكان الناقصة وما منع مفهومه من وقوع الشركة
فيه فهو جزئي كزيد المشار اليه وما لم يمنع مفهومه ذلك فهو كلي
وقعت الشركة فيه كالانسان او لم تقع لمانع غير نفس المفهوم كالشمس
والموصوف وصفاته اذا حكم ببعضه على البعض كيف كان كالانسان
ضاحك والضاحك انسان او كاتب فالمحكوم عليه موضوع
والمحكوم به محمول بالمواطاة تجاوزه اما مثل الضحك والكتابة لانها
لا يحمل الا باشتقاق كالضاحك او باداة نسبة كذي ضحك والمحمول
ان كان داخلا في ماهية موضوعه كالحيوان في الانسان او نفس ماهيته
كالانسان لزيد اذ زيد عبارة عن انسان متخصص بعوارض لا عن المجموع

من الانسان وتلك العوارض فهو ذاتي وان كان خارجا عنها فهو
عرضي اما لازم وهو الدائم الصحبة لها مع العلم بوجوب
تلك الصحبة كذي الزوايا الثلث للمثلث ان كان بينا او
كمساوي الزوايا القائمتين له ان كان غير بين يلحق بتوسط غيره
واما مفارق وهو ما لا يكون كذلك وان جاز دوام صحبته لها
مفارقة سريعة ككون زيد قائما او بطيئة ككونه شابا وما اخذ
من العرضيات من حيث يختص بماهية واحدة فهو خاصته كالضاحك
للانسان سواء ساواه كهذا المثال او كانت لبعضه فقط كالكاتب
بالفعل له وما اخذ منها من حيث يشمل ماهيته وغيرها فهو عرض
عام كالماشي للانسان لا للحيوان لاختصاصه به والمسؤول عنه
بما هو ان كان حقيقة واحدة كالانسان فالجواب مجموع ذاتياتها
كالحيوان الناطق وان كان فوق واحدة فان اختلفت حقايقها
كالانسان والفرس والطير فمجموع الذاتيات المشتركة بينها كالحيوان
وحده وهو جنس كل واحد منها وهي انواع بالاضافة اليه و
ان اتفقت حقايقها كزيد وخالد المختلفين بالعدد فقط فالحقيقة
المشتركة حالتي الشركة والخصوصية كالانسان فهو نوع حقيقي
لتلك الكثرة ومعناه غير معنى النوع الاضافي وقد يصدقان

على ماهية واحدة كهذا المثال وقد يصدق كل منهما على ما لم يصدق
عليه الاخر كالبسايط التي هي انواع حقيقية فقط والانواع
المتوسطة التي هي اضافية فقط الا اذا اعتبرت بالنسبة الى
ما اشترك فيه ما تحتها دون المخصصات وقد يتصاعد مترتبا
الى ما لا جنس فوقه وهو العالي وجنس الاجناس وتتنازل الانواع
الاضافية الى ما ليس تحته الا الاصناف والاشخاص وهو نوع
الانواع والمتوسطات اجناس لما تحتها انواع لما فوقها وخصوصية
كل نوع وهو فصله المقوم كالناطق للانسان ويقال في جواب
اي ما هو في ذاته وكل شيئين ان صدق احدهما على كل ما صدق عليه الاخر
فاما مع العكس وهو المساوي كالانسان والضاحك او لا مع العكس
فالاول اعم مطلقا والاخر اخص مطلقا كالحيوان الاعم والانسان
الاخص وان لم يصدق احدهما على كل ما صدق عليه الاخر فان صدق
على بعضه فبينهما عموم وخصوص من وجه كالانسان والابيض
والا فهما متباينان كالفرس والانسان والموجود والمعدوم ولا تزيد المحمولات
المفردة على الخمسة التي هي الجنس والنوع الحقيقي والفصل والخاصة
والعرض العام لانها اما ذاتية او عرضية والذاتية اما صالحة
لان يقال في جواب ما هو او غير صالحة والصالحة اما على مختلفات

الحقايق وهي الجنس وعلى مختلفاتها وهي النوع الحقيقي وعين الضاحك
لذلك اما غير مشتركة او ليست تمام المشترك بل جزؤه المساوي له
اذ الجزء في الجملة لا يكون اخص مطلقا ولا من وجه ولا مباينا لانه
كلما صدق الكل صدق الجزء فانتفت هذه الثلاث وفي هذا النوع
لا يكون اعم مطلقا والا لكان تمام مشترك بين ماهيته وما غيرها
وهو خلاف الفرض فتعين انه مساو وعلى تقدير انها ليست تمام المشترك
او هي بعض المساوي فهي صالحة للتمييز فيكون فصلا والعرضية
ان اعتبر عروضها لماهية واحدة فهي خاصة والا فهي عرض عام وكل
واحد من هذه الخمسة انما هو ذلك الواحد بالاضافة فقد يصدق على
واحد عدة منها كاللون فانه جنس للسواد والبياض ونوع للكيف
وخاصة للجسم وعرض عام للانسان ومعروض كل واحد منها يسمى
بالطبيعي وعارضه بالمنطقي ومجموعهما بالعقلي فالحيوان جنس
طبيعي والجنسية العارضة له جنس منطقي والحيوان مع الجنسية
جنس عقلي وكذا قياس باقيها ٥٥٥

الفصل الثاني
في اكتساب التصورات

التصور اما تام وهو الاحاطة بكنه حقيقة المتصور واما ناقص

وهو تمييزه عما عداه من غير تلك الاحاطة والقول الشارح الموصل
الى التصور التام يسمى حدا تاما ولا بد وان يشتمل على ذاتيات
المحدود اجمع فيكون مركبا من جنسه وفصله ان كان تركبه منهما
اذ الجنس يتضمن جميع الذاتيات المشتركة والفصل يتضمن جميع
الذاتيات المميزة ان كان لذلك الجنس والفصل تركب وكما ان
ايجاد الشيء في الخارج لا يتم الا بايجاد جميع اجزائه فايجاده في
الذهن الذي هو تصوره لا يتم الا بايجاد جميع ذاتياته فيه ومتى
لم يكن كل واحد من ذاتيات المحدود متصورا بالتصور التام لم يتم
الحد اذ لا يتصور به كنه حقيقة الشيء وحد الحد هو انه القول الدال
بالمطابقة على ماهية الشيء وظن ان جميع ذاتيات الشيء نفس ذلك الشيء
فيكون التعريف بها تعريف الشيء بنفسه وليس كذا فان الاشياء التي
كل واحد منها متقدم على شيء يمتنع كونها نفس ذلك الشيء المتاخر
عنها بل هي تصير عند الاجتماع ماهية هي المتاخرة فتحصل معرفتها
بها فالعلم بالجنس وبالفصل وبالتركيب التقييدي متقدم على
العلم بالجنس المقيد بالفصل والفرق بين مجموع الشيء وبين اجزائه
باسرها ان المجموع هو اعتبار ما يقع فيه التاليف مع التاليف واجزاء
باسرها هي اعتبار ما يقع فيه التاليف من غير التفات الى التاليف

ويجب تقديم الجنس على الفصل في الحد لان الجنس يدل على شيء مبهم يحصله
الفصل واذا عكس هذا الترتيب اختل الجلي التصوري من ذلك الحد فلا يشتمل
على جميع الاجزاء والحد اما بحسب الماهية في نفس الامر وهو صعب الجواز
الاخلال بذاتي لم يطلع عليه ولوقوع كثير من الاغاليط الحدية فيه
واما بحسب المفهوم ولا يتاتى فيه ذلك اذ هو جار مجرى العناية واذا
عنينا بالانسان الحيوان المنتصب القامة الضحاك بالطبع وكل واحد
من هذه ذاتي بحسب المفهوم فلا يسوغ الزيادة عليها والنقصان منها
عند استعادة حد الانسان مثلا والا لكان المحدود او لا غير المحدود
ثانيا ويجب ان لا يغفل عن هذا القانون في الحد المفهومي واما الموصل
الى التصور الناقص فمنه الحد الناقص وهو ما اخل فيه ببعض الذاتيات
كتعريف الانسان بانه الجسم الناطق فاخل بفصل جنسه الذي هو
الحيوان او بانه الناطق فاخل بجنسه جملة ومنه الرسم اما التام
وهو ما يميز الشيء عن جميع ما عداه واما الناقص وهو ما يميزه عن
بعض ما عداه واجود الرسوم ما يوضع فيه الجنس اولا لتقييد
ذات الشيء فان الفصول والخواص واللوازم لا تدل بالمطابقة الا على
شيء ما يستلزمها ويختص بها فاما ماذا ذلك الشيء فلا يدل عليه الا
بالالتزام ودلالة الالتزام غير مضبوطة فقد ينتقل العقل الى الازم لازم

الغاية

يعني قصد كنند

يعني عوض كردن

الى الشيء والى جزوه والى خاصة اخرى له فاذا وضع الجنس دل على اصل
الذات المرسومة وتم التعريف بايراد اللوازم والخواص كما يقال للانسان
انه حيوان مشاء على قدميه عريض الاظفار ضحاك بالطبع ويقال
للمثلث انه الشكل الذي له ثلث زوايا واذا استقصي في ذكر الخواص
واللوازم فان العقل حينئذ يطلب لها جامعا هو الذات فيستغني
عند ذلك عن ذكر الجنس ولا يتم قول شارح الا بما يخص المعرف اما
بان يكون كل واحد من اجزائه كذلك كرسم الشيء بمجموع خواصه
او البعض كذلك دون البعض كرسمه بالجنس والخاصة او يخص بالاجتماع
كرسمه بمجموع كل فرد منه عرض عام وجملة تلك الاعراض خاصة كا
لطاير الولود للخفاش ويجب ان يكون الخواص والاعراض المعرفة للشيء
بينة له وليس من شرط كونها معرفة ان يعلم اختصاصها بالشيء لان العلم
بالاختصاص متوقف على العلم بالمختص والمختص به فلو عرف بذلك
الاختصاص لكان دورا بل من شرطه ان يكون بحيث ينتقل الذهن من
تصوره الى التصور المعرف به والمعلوم مطلقا وكذا المجهول مطلقا
لا يتصور طلب تصورهما بل المعلوم من وجه والمجهول من آخر كادراك ناقص
يطلب تكميله او زيادته وان لم يتكمل والخطا في الاقوال الشارحة منه
ما يختص بالحد ومنه ما يعمه والرسم اما الذي يختص بالحد فان يوخذ

مكان الجنس احد امور سبعة اما اللوازم العامة كالوجود والعرضية
واما الفصل كقولهم العشق افراط المحبة وانما هو المحبة المفرطة
واما النوع كقولهم الشرير من يظلم الناس والظلم نوع من الشر
واما جنس آخر كما يقال العفيف ذو قوة يتمكن بها من اجتناب الشهوات
فان الفاجر ايضا له هذه القوة ولا يجتنب فقد اخذت القوة مكان
الملكة واما الموضوع كاخذ الخشب في حد الكرسي فانه يوجد قبل الهيئة
السريرية وبعدها ولا كذلك الجنس فان وجوده يتقوم بالفصل وجعلهما
واحد واما المادة الفاسدة كقولهم الخمر عنب معتصر والرماد خشب
محترق واما الجزء كقولهم الانسان حيوان ناطق وعنوا بالحيوان ما
يخص به فان المتخصص لا يقال على المختلفات فلا يكون جنسا
بل الحيوان الذي هو جنس يجب ان يؤخذ غير مشروط بقيد انه ناطق
ولا بقيد انه لا ناطق اذ الاول هو الانسان نفسه والثاني مناف
له فلا يحمل عليه وبان يؤخذ الانفعالات مكان الفصول فان الفصول
لا تبطل الشيء والانفعالات قد تبطله واما الذي يعم الحد والرسم
فان يعرف الشيء بنفسه كقولهم العدد كثرة من الآحاد والعدد والكثرة
واحد او بما يساويه في المعرفة والجهالة كقولهم الاب هو الذي
له ابن او بما هو اخفى منه كقولهم المثلث شكل زواياه الثلث

السريرية ع

مساويه

مساوية لقائمتين ومما لا يعرف الا به كقولهم الشمس كوكب يطلع نهارا
والنهار هو زمان طلوع الشمس ٥ ٥

الفصل الثالث
في القضايا واقسامها

القول اما تقييدي كالحيوان الناطق وهو في قوة مفرد كالانسان
او خبري وهو ما يعرض له لذاته ان يكون صادقا او كاذبا واحترز
بلذاته عن مثل تفضل بكذا فانه امر بالذات ويدل على الخبرية اي اريد
تفضلك به او خارج عنهما كالتمني والترجي والامر والنهي والقسم
والندا والتعجب والاستفهام فالتقييدي ينتفع به في الاقوال
الشارحة وقد مضى ذلك وما مثل التمني وما معه هو اخص
بالمحاورات دون العلوم وينتفع به في الخطابة والشعر وما يجري
مجراهما مما لا يتعلق بغرض هذا الكتاب واما الخبري فهو الذي
ينتفع به في تركيب الحجج ويسمى قضية ولا بد فيها من محكوم عليه
ومحكوم به ايجابا او سلبا فان لم يكونا خبرين فقد اخرجا بالتركيب
عن الخبرية كالانسان ماش او ليس او كالحيوان الناطق ماش او هو
منتقل بنقل قدميه او ليس فهي الحملية وان كانا كذلك فهي الشرطية
والارتباط بين الجزئين ان كان بلزوم او مصاحبة او بسلب احدهما

فهي المتصلة وان كان بعناد او عدم موافقة او سلب احدهما فهي
المنفصلة فاما الحملية فهي التي حكم فيها بكون احد جزئيها وهو المحمول
مقولا على ما يقال عليه الآخر وهو الموضوع سواء كان ذاتا وحدها
كالانسان كاتب او هو مع صفة كالضاحك كاتب والموضوع
والمحمول هما مادة القضية وما يربط احدهما بالآخر هو صورتها
وقد يحذف في بعض اللغات لفظا لدلالة القرينة عليه معنى كما
يقال زيد ماش وحقه ان يقال هو ماشي والموضوع ان لم يمكن
تعدده اما لكونه جزئيا كزيد كاتب او ليس او باعتبار الحكم كالحيوان
جنس فالحملية مخصوصة وان امكن تعدده فان بين ان الحكم على
كل واحد من افراده بايجاب ككل انسان حيوان وهي الموجبة الكلية
او بسلب كلا شيء ولا واحد من الناس بحجر وهي السالبة الكلية
او على بعضها بايجاب كبعض الناس كاتب وهي الموجبة الجزئية
او ليس بكاتب وهي السالبة الجزئية فعلى التقادير الاربع الحملية
محصورة وان لم يبين ذلك كالانسان في خسر او ليس فالحملية
مهملة وهي مساوية للجزئية وفي قوتها فانه اذا صدق الحكم
على كل الافراد او على بعضها فعلى التقديرين يصدق على بعضها
يقينا ويتناول الحكم في المحصورة ما تدخل تحت الموضوع من الاجناس

والانواع

والانواع والاصناف والاشخاص الموجودة والمفروض وجودها
مما لا يمتنع اتصافها به واذا قلنا كل ج ب فلا نعني مجموع الجيمات
ولا كلية جيم المنطقية ولا العقلية بل نعني كل واحد من افراد ج الشخصية
او غيرها وبالجملة مما يوصف بج وصفا ماخوذا من حيث هو بالفعل
لا بالقوة كما للنطفة التي هي بالقوة انسان سواء كان موصوفا به كذلك
في الفرض الذهني او في الوجود الخارجي وسواء اتصف به دائما او غير
دائم بل كيف اتفق فهو ب على احد جهات الحمل التي ياتي ذكرها واذا كان
المحمول معدولا وهو الذي عبر عنه باداة سلب مع لفظ محصل سميت
الحملية معدولية كقولنا الانسان هو لا فرس ونسبة الموجبة فيها
بالسالبة المحصلة والفرق بينهما هو ان الموجبة المعدولية حكم فيها
بارتباط السلب والسالبة المحصلة حكم فيها بسلب الارتباط فالسلب
في احديهما رافع للايجاب وفي الاخرى بخلافه والايجاب لا يصح ولا
يصدق الا على محقق في الخارج اي في نفس الامر ان حكم بثبوت المحمول
للموضوع كذلك والا ففي العقل ولا كذلك السلب فان المعدوم يبين
او المعدوم ايهما كان قد يرفع الارتباط بينهما في الخارج فيصدق
فيها على غير الثابت اذا اخذ من حيث هو غير ثابت ولكل محمول
الى موضوع نسبة ما في نفس الامر مخصوصة فان كان تخصيصها بالاو

كزيد انسان او ليس فهي مادة واجبة وان كان بالامتناع فهي مادة
ممتنعة كزيد حجر او ليس وان كان بالامكان فهي مادة ممكنة كزيد
كاتب او ليس وما يتلفظ به من خصوصية النسبة او يفهم وان لم يتلفظ
به فهو جهة القضية سواء طابقت المادة او لم تطابق وقد تكون الجهة
متناولة لازيد من مادة واحدة والامكان لحكمنا بالنسبة الغير الممتنعة
فانها يتناول مادتي الوجوب والامكان وكذا قياس غيرها من الجهات
العامة واذا حكم بدوام النسبة او سلبها ما دامت ذات الموضوع
ثابتة فالقضية ضرورية ان قيد بالوجوب كالانسان بالضرورة حيوان
او ليس بحجر ودائمة ان لم يتقيد به وكان محتملا له كزيد ابيض البشرة دائما
او ليس اذ ما لا يجب لا يوجد كما ستعلم فلا دائم الا ضروري في نفس الامر
ولكن مرادنا بالدائم ما لم يحكم بوجوبه فان قيدناه باللاضرورة فالمراد انا لا نعلم وجه وجوبه وحينئذ لا يصدق الحكم به على كل واحد
اذ جزئيات الكلي لا تتناهى فلا يطلع العقل على دوام الحكم عليها الا اذا
وجب ذلك لنفس طبيعة الكلي وعلى الموضوع الجزئي جاز ذلك للمشاهدة
والوجدان كما يمثل به وان حكم بان ثبوت المحمول او سلبه
دائم بدوام الوصف المعبر به عن الموضوع ككل كاتب متحرك الاصابع
او ليس بساكن الاصابع ما دام كاتبا مع جواز دوامه بدوام الذات او لا دوامه

فهي

فهي المشروطة ان قيد بوجوبه بحسب الوصف والعرفية ان لم يقيد به وان حكم
بذلك في بعض اوقات الوصف المذكور مع جواز صدق الحمل العرفي او لا
صدقه ككل مجنون يعقل او لا يعقل في بعض اوقات كونه مجنونا
فهي الحينية الضرورية ان قيد بالضرورة في ذلك الوقت والحينية
المطلقة ان لم يقيد بها وان حكم بذلك في بعض اوقات ثبوت ذات
الموضوع مع جواز باقي الاحتمالات فهي الوقتية الضرورية ان تعرض
لقيد الضرورة والمطلقة ان لم يتعرض له وان قيد الحكم فيما عدا الضرورية
والدائمة باللادوام بدوام ذات الموضوع فالجهة مركبة من تلك
الجهة ومن مطلقة يخالفها في الكيف اي في الايجاب والسلب وقد
يوافقها في الكم وقد يخالفها وان كان الحكم بسلب ضرورة العدم في
الايجاب او بسلب ضرورة الوجود في السلب فهي الممكنة العامة وان كان
بسلب الضرورتين معا فهي الممكنة الخاصة وهي مركبة من ممكنتين
عامتين مختلفتي الكيفية وقد تكون الضرورة المسلوبة في الممكنتين مقيدة
بوصف او وقت وجاز ان لا يصدق الحكم في الممكنات بالفعل في وقت
من الاوقات كزيد بالامكان العام او الخاص كاتب وان لم يكتب دائما
ولا يصدق هذه في نفس الامر اذ لا دائم غير ضروري في نفسه بل صدقها
انما هو على الوجه الذي سبق في الدائمة والموجهات لا نهاية لها اذ الاحكام

وقيودها لا يقف عند حد لا يمكن الزيادة عليه ويقاس احكام ما لم
يذكر من الموجهات على ما ذكرناها هذا ما يتعلق بالحملية واما المتصلة
فهي التي حكم فيها بصدق قضية يسمى التالي على تقدير صدق اخرى تسمى المقدم
في الموجبة او بلا صدق التالي على تقدير صدق المقدم في السالبة وهي
اما لزومية ان حكم في الايجاب بلزوم التالي للمقدم وفي السلب بسلب
اللزوم مثل ان كان زيد يكتب فيحرك يده وليس ان كان يكتب فهو ماش
والفرق بين لزومية السلب وسالبة اللزوم على قياس الفرق بين الموجبة
المعدولة والسالبة البسيطة في الحملية واما اتفاقية اذا حكم فيها
في الايجاب بتوافق جزئيها على الصدق من غير حكم باللزوم وان لم
يمنع وفي السلب بعدم ذلك التوافق مثل ان كان الانسان ناطقا فا
لحمار ناهق وليس ان كان ناطقا فهو صاهل وخصوص المتصلة بتخصيص
حكمها بالاحوال او بالاتفاقات المعينة كاليوم ان جئتني اكرمتك
وحصرها الكلي بكون الحكم في جميع الاحوال والتقادير الممكن اجتماعها
مع المقدم التي لا اثر لها في الاستصحاب وانما قيدت بما يمكن اجتماعها
بالمقدم احترازا من تقدير عدم اللزوم ومن مثل لزوم الفردية للثلاثة
على تقدير انقسامها بمتساويين والقيد الثاني لئلا يكون تلك الاحوال
والتقادير اجزاء من المقدم فقيود الكلية مهملة وحصرها الجزئي بكون الحكم

في بعضها واهمالها باهمال ذلك كله وسور الايجاب الكلي كلما ومهما ودائما
والجزئي قد يكون وسور السلب الكلي ليس البتة ودائما والجزئي قد لا يكون
وليس كلما كان وليس دائما وما في معاني هذه واذا اعتبر تالف المتصلة
من حمليات وشرطيات وخلط منهما فهي على تسعة اقسام من حمليتين وقد
تمثل به ومتصلتين مثل ان كان كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود
فكلما كان الليل موجودا فالشمس غاربة ومنفصلتين مثل ان كان
هذا المرض اما صفراويا او بلغميا فهو اما من حرارة او من برودة وحملية
مقدم ومتصلة تالي مثل ان كان طلوع الشمس علة لوجود النهار فكلما
كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا او عكسه كعكس هذا المثال ومن حملية
ومنفصلة على قسميها مثل ان كان هذا عددا فهو اما زوج او فرد
وعكسه ومن متصلة ومنفصلة على قسميها مثل ان كان كلما كانت الشمس
طالعة كان النهار موجودا فاما ان لا يكون الشمس طالعة او يوجد النهار وعكسه
وحكم كل واحد من الجزئين في التقسيم هذا الحكم وهلم جرا واذا اعتبر
تالفها من الصادقات والكاذبات وخلطها فقد يتالف اللزومية
من صادقتين وقد سبق مثاله وكاذبتين مثل ان كان الجمل يطير فله
جناح وكاذبة مقدم وصادقة تالي مثل ان كان يطير فهو حيوان
ولا يصدق عكسه اذ لا معنى للزوم الا الحكم بلزوم صدق التالي

على تقدير صدق المقدم فاذا لم يصدق لم يصدق ذلك الحكم والاتفاقية لا تصدق الا من صادقين وهو ظاهر واما المنفصلة فعلى ثلثة اقسام حقيقية ومانعة الجمع ومانعة الخلو فالحقيقية هي التي حكم فيها بالمنافاة او عدم الموافقة بين قضيتين او اكثر في الصدق والكذب معاً في الموجبة او بسلب ذلك العناد واللاموافقة في السالبة مثال ما حكم فيها بالمعاندة اما هذا العدد زوج او فرد من جزوين واما زايد او ناقص او مساو من اكثر اما هذا العدد زوج او اثنين من جزوين وبالاضافة او اربعة من اكثر ومثال ما حكم فيها باللاموافقة وتسمى اتفاقية اما زيد كاتب او اسود اذا كان كاتبا ابيض او ليس كذا اذا جمعهما او فقدهما ومانعة الجمع هي التي حكم فيها بذلك في الصدق فقط من غير منع كونه في الكذب ايضا مثل اما هذا حجر او شجر وليس اما حجراً او جماداً في العنادية واما هذا كاتب او اسود اذا لم يجتمعهما او ليس كذا اذا استجمعهما في الاتفاقية ومانعة الخلو ما حكم فيها بذلك في الكذب فقط ولا يمنع الصدق مثل اما زيد في الماء او غير غريق وليس اما هذا حيوان او نبات في العنادية ويعرف مثال الاتفاقية تمام وكل واحدة من مانعتي الجمع والخلو اخذت بحيث لا تشمل الحقيقية فالحكم فيها مركب من حكمين وخصوص المنفصلة وحصرها واهمالها على قياس ذلك في المتصلة من غير اهمال للقيود المحترز بها

والسور الكلي فيها دائما في الايجاب و ليس البتة ودائما ليس في السلب والجزئي قد يكون في الايجاب وقد لا يكون وليس دائما في السلب وما في معانيها وينقسم المنفصلة من جهة تركبها من الحمليات والشرطيات الى ستة اقسام لسقوط ثلثة عما في المتصلة بسبب عدم تميز مقدم هذه من تاليها ويعرف امثلتها من قياس ما سبق ومما يعرف من تلازم الشرطيتين وقد يحرف القضية المذكورة فيسمى محرفة والاعتبار بالمعنى لا بالعبارة وصدق القضية وكذبها وايجابها وسلبها انما هو متعلق بالربط ولا يلتفت فيه الى احوال اجزائها ه

الفصل الرابع في لوازم القضية عند انفرادها

كل قضية فانه يلزم من صدقها كذب نقيضها ومن كذبها صدقه فرق التناقض بين القضيتين هو اختلافهما بالايجاب والسلب لا غير بحيث يلزم لذاته من صدق كل منهما كذب الاخرى وبالعكس مع اتحاد في الجزئين وما يتعلق بالارتباط من جهة اضافة او شرط او زمان او مكان او كل وجزء او فعل وقوة او غير ذلك الا انه قد سلب في احديهما عين ما اوجب في الاخرى وعلى الوجه الذي اوجب مثل انا اذا قلنا كل ج هو ب في وقت كذا او زمان كذى او على جهة كذا وغيره فنقيضه ليس كل ج ب على ذلك الوجه فنقيض بالضرورة كذا ليس بالضرورة كذى على هذا القياس واذا جعلت هذه الامور متعلقة بجزئي القضية لا بالارتباط

بينهما فى التناقض مع الاختلاف بالكيفية اتحاد الجزئين لا غير بل كفى معه اتحاد النسبة اذ باختلاف الكيفية يختلف ويلزم من سلب كل واحد من الايجاب الكلى والسلب الجزئى الاخر وكذا من سلب كل واحد من السلب الكلى والايجاب الجزئى فنقيض كل ج ب ليس كل ج ب وهو سلب جزئى ونقيض لا شئ من ج ب شئ من ج ب وهو ايجاب جزئى مع مراعاة باقى الشرايط والتناقض انما يكون من الجانبين معا ولازم النقيض يسمى نقيضا ايضا والمشهور فى تعريف التناقض انه اختلاف قضيتين بالايجاب والسلب على جهة يقتضى لذاتها ان يكون احدهما بعينه او بغير عينه صادقا والاخر كاذبا واحترز بلفظة لذاته عن اقتسام الصدق والكذب بخصوصية المادة مثل زيد ناطق زيد ليس بحيوان لا الصورى القضيتين كزيد ناطق وزيد ليس بناطق ففى المثال لو لم يكن ما ليس بحيوان ليس بناطق لما حصل الاقتسام وهذا والتعريف السابق متساويان باختلاف الكيفية التى هى الايجاب والسلب والكمية وهى الكلية والجزئية مع باقى شروط التناقض يقتسم القضيتان الصدق والكذب فى المواد الثلث والجهات الموجهة نقايضها ما يشتمل على سلب جهاتها كما مر او ما يقتضى ذلك على سبيل المساواة وعلى هذا اذا اختلف القضيتان بالكمية والكيفية مع اتحاد ما يجب اتحاده فالتناقض يجرى بين الضرورية

الكيفية ظ

بلفظة رم

الوجوب والامكان والامتناع ١٢

والممكنة العامة وبين الدائمة والمطلقة وبين المشروطة وممكنة عامة بحسب حين من احيان وصف الموضوع وبين العرفية والحينية المطلقة وبين الحينية الضرورية وما سلب فيها الضرورة فى كل اوقات الوصف وبين الوقتية الضرورية والممكنة العامة مقيدة بذلك الوقت ان تعين وبالدوام ان لم يتعين والضابط فى نقيض المركبات التردد بين مقتضى جزئيها وذلك ظاهر ان كانت كلية ولما كانت الجزئية لم يتعين فيها البعض الذى وقع عليه الحكم احتيج الى تقييد الجزء الموافق فى الكيف من جزئى انفصال النقيض بالمحمول فى الموجبة وبسلبه فى السالبة او ان يكون اجزاء التردد اكثر من اثنين او يقدم السور الكلى على اداة الانفصال الترددى فيصدق ضرورة الطرفين على سبيل منع الخلو فقط فى نقيض الممكنة الخاصة فيقال في نقيض كل ج ب بالامكان الخاص اما بالضرورة بعض ج ب او بالضرورة بعض ج ليس ب وعليه يقاس نقيض لا شئ من ج ب كذلك وفى نقيض بعض ج ب به اما بالضرورة كل ج ب فهو ب واما بالضرورة لا شئ من ج ب وان شئت اما بالضرورة كل ج واما بالضرورة لا شئ من ج ب واما بالضرورة بعض ج ب وبالضرورة بعضه ليس ب وان شئت كل ج اما بالضرورة ب او بالضرورة ليس ب وعلى قياسه نقيض ليس بعض ج ب بذلك الامكان الا انا فى الوجه

واما بالضرورة كل ج ب ليتبع مثل ذلك في نقيض كل جزئية مركبة الجهة م

الاول نقول اما بالضرورة لا شئ مما هو ح ليس ب ب وان كان
في هذه الجهة نقيض الموجبة مساويا لنقيض السالبة وكذا في كل مركبة
متوافقة الجزئين في الجهة ويصدق دوام الطرفين مانعا للخلو
في نقيض المطلقة اللادائمة ويصدق الدائمة الموافقة في الكيف
مع الحينية المخالفة فيه كذلك في نقيض العرفية اللادائمة ويدل
الحينية بممكنة عامة في بعض احيان الوصف في نقيض المشروطة اللادائمة
وانت تعرف امثلة ذلك كله في المحصورات الاربع على قياس امثلة
نقايض الممكنة الخاصة وقس على هذا سائر ما لم يذكر نقايضه من الموجهات
البسيطة والمركبة والمتصلة يناقضها المخالفة لها في الكيف والكم
معتبرا في السالبة سلب اللزوم في اللزومية وسلب الاتفاق في الاتفاقية
والمنفصلة ان كانت حقيقية عنادية فتناقضها السالبة التي تصدق
معها بالامكان العام جميع اجزائها او خلوها على سبيل منع الخلو
دون الجمع وان كانت مانعة الجمع فالسالبة التي يصدق معها الجمع
بالامكان العام وان كانت مانعة الخلو فالتي يصدق معها الخلو
كذلك والمركبة من مانعة الجمع ومانعة الخلو هما المتنافيتان الحقيقية
يوخذ في نقيضهما اما ذلك الامكان واما المنع الاخر بمعنى منع الخلو
دون الجمع ايضا فهذا حكم التناقض والقضيتان ان اختلفتا في الكيف

دون الكم فكليتاهما متضادتان لجواز اجتماعهما على الكذب في مادة
الامكان دون الصدق وجزئيتاهما داخلتان تحت التضاد لجواز اجتماعهما
على الصدق في تلك المادة دون الكذب وحكم المهملتين حكمهما وان اختلفا
في الكم دون الكيف فهما متداخلتان ومن اللوازم ما يسمى بالعكس وهو ان
يقام كل واحد من جزئي القضية مقام الاخر مع بقاء الكيفية والصدق
بحالهما وكل قضية لزمها هذا اللازم فهي منعكسة وان خالفهما في الكمية
والجهة والكذب وصدق الاصل قد يكون محققا وقد يكون مفروضا
والموجبات سواء كانت كلية او جزئية فهي تنعكس جزئية حينية مطلقة
ان صدق على الاصل الحيني المطلق ومطلقة ان صدق عليه الاطلاق
وممكنة عامة ان صدق عليه الامكان العام وبيان ذلك انا اذا قلنا

فنفرض د م

ح هو ب فنفرض موضوع الاصل شيئا معينا وليكن د فذاك هو بعينه
المقول عليه ب متصفا بج عند اتصافه بب في الحينية ومطلقا في المطلقة
واذا لا يمتنع ان يكون د مما يقال عليه ب بالفعل فلا يمتنع ان يكون شئ
مما يكون ب بالفعل هو ج فصدق الامكان العام في عكس الممكنة ويدل
عليه ايضا ان امكان الملزوم يلزمه امكان اللازم فاذا امكن ان يصدق
بعض ج ب حكما وان لم يقع ذلك امكن ان يصدق بعض ب ج كذلك
وانما لم ينعكس الموجبة الكلية كلية لاحتمال ان يكون المحمول اعم بحسب المادة

كما يصدق كل انسان حيوان دون كل حيوان انسان والجهة في الكلية
والجزوية لا يلزم انحفاظها في عكس الموجبة ايضا واعتبر كيف الانسان
ضروري للكاتب وليس الكاتب ضروريا له وكيف تحرك اليد ضروري بحسب
الوصف للكاتب وليس الكاتب ضروريا لمتحرك اليد كذلك والسوالب
الكلية فالضرورية والدائمة والمشروطة والعرفية ينعكس كل واحد
كنفسه كما وجهة بدليل انه لم يصدق المدعي صدق نقيضه الموجب الجزئي
وينعكس ذلك النقيض الى ما لا يصدق مع الاصل ومثاله في الضرورية
انه اذا صدق لا شيء من ج ب بالضرورة وينعكس الى لا شيء من ب ج
بالضرورة والا فبعض ب ج بالامكان العام فبعض ج ب كذلك
وهو متناقض الاصل فيلزم صدق النقيضين وهو محال ولم يلزم ذلك
المحال الا من نقيض المدعي وما يلزمه المحال فهو محال فالمدعي
حق ومنهم من جعل عكسهما دائمة واذا كان الدوام في الكليات لا يصدق
الا مع الضرورة فقد لزم من كونها دائمة كونها ضرورية ايضا وقس
امثلة بيان الثلاثة الباقية على هذا واذا قيدت المشروطة والعرفية
باللادوام فالعكس لازم القيد وهو جزئية موجبة مطلقة وضم لازم
عكسه الى عكسيهما الخاليين عن القيد فيصير العكس مشروطا او عرفيا لا دائما
لبعض افراد الموضوع فيكون عكس قولنا لا شيء من ج ب ما دام ج لا دائما

هو لا شيء من ب ج ما دام ب لا دائما لبعض افراد ب ولا يتعرض للبعض
الاخر وكذا قياس المشروطة اللادائمة وباقي ما ذكر من الموجهات لا
ينعكس في السلب سواء كان كليا او جزويا للتخلف في المواد واعتبر كيف
سلب الكاتب عن الانسان وعن متحرك اليد عند التحريك والامتناع
عكسه والاربع الدائمة بحسب الذات والوصف لا ينعكس في السلب الجزئي
ايضا لكن التي بحسب الوصف منهما اذا كانت لا دائمة ينعكس باعتبار الايجاب
اللازم للادوام فانه اذا قلنا ليس بعض ج ب ما دام ج لا دائما
اقتضى ذلك ان يكون لشيء واحد وصفان متنافيان يوجد كل واحد
منهما لذلك الشيء في وقت غير الوقت الذي وجد له الاخر فيه فكما يسلب
عن ذلك الشيء احدهما لا دائما بل في كل وقت وجود الاخر كذلك الاخر
يسلب عنه لا دائما بل في كل وقت وجود الاول فيلزم ليس بعض ب ج ما دام
ب لا دائما والمتصلة ينعكس موجباتها الكلية والجزئية جزئية موافقة
للاصل في اللزوم والاتفاق وتنعكس سوالبها الكلية كنفسها مطلقا
ولا عكس لسالبتها الجزئية وبيان ذلك سهل مما سبق ولا يتصور العكس
في المنفصلة اذ لا ترتيب لجزئيها في الطبع بل في الوضع فقط فيكون عكسا
في العبارة دون المعنى وللقضايا لوازم اخرى يسمى عكس النقيض وعكس
القضية بهذا المعنى هي القضية التي اقيم فيها مقابل كل واحد من جزئي الاصل

بالايجاب والسلب مقام الاخر مع بقاء الكيفية والصدق او ملازمة
هذه المخالفة لها فى الكيفية وحكم الموجبات فى العكس المستوى حكم السوالب
هاهنا وحكم السوالب هناك حكم الموجبات هٰهنا فى الكمية والجهة
والبيان هو باستلزام نقيض المدعى للمحال اما لانعكاسه بالعكسين الى
ما لا يصدق ومع ذ اصل او لانتاجه مع ذ اصل المحال او بالافتراض فا
الكلية الحملية اذا كانت ضرورية او دائمة او عرفية او مشروطة بسيطتين
ومركبتين انعكست كنفسها فى الكم والجهة لكن فى المركبتين يكون قيد اللادوام
فى بعض افراد الموضوع وان كانت ما عدا هذه مما ذكر من الموجهات
فلا عكس نقيض لها وللموجبات الجزئية الا فى المشروطة والعرفية اللادائمتين
فانه اذا صدق بالضرورة او دائما بعض ج ب ما دام ج لا دائما يفرض الموضوع
وهو ج د فليس ب بالفعل للادوام سوق السالبة وليس ج ما دام ليس ب
والا لكان ج حين هو ليس ب فليس ب حين هو ج وقد كان ب ما دام
هذا خلف و ج فالفعل فبعض ما ليس ب ليس هو ج ما دام ليس ب لا دائما
والسوالب الكلية والجزئية منها ينعكس جزئية على قياس ما عرفت فى العكس
المستوى واعتبر امثلة الموجبات والسوالب الحملية وبياناتها من نفسك
وكذا الشرطيات وبين الشرطيات ايضا تلازم فالمتصلة يستلزم متصلة
يوافقها فى المقدم والكم ويخالفها فى الكيف ويناقضها فى التالى ويستلزم

منفصلة مانعة الجمع من عين مقدمها ونقيض تاليها اذ الشئ ونقيض لازمه
لا يجتمعان ومانعة الخلو من نقيض مقدمها ونقيض تاليها وعين تاليها
اذ الامر لا يخلو اما ان لا يصدق المقدم او ان صدق التالى وكل واحدة
من هاتين المنفصلتين يستلزم تلك المتصلة ويستلزمها ايضا منفصلة
حقيقية من احد جزئيها ونقيض الاخر كيف كان من غير عكس وكل واحد من المنفصلة
المانعة الجمع والمانعة الخلو يستلزم الاخرى مؤلفة من نقيض جزئيها
وانت يحقق ذلك كله باعتبارك من الامثلة وقد طعن فى تلازم المتصلتين
بان المقدم الممتنع جاز ان يستلزم النقيض فلا يلزم السالبة الموجبة
وبان المقدم كيف كان ممتنعا وغير ممتنع جاز ان لا يستلزم الشئ ولا
نقيضه وجوابه ان المستلزم للنقيضين معا لا يكون غير مستلزم لهما
بل ولا يكون غير مستلزم لاحدهما فيصدق السالبة ماخوذا فى تاليها
عدم اللزوم وكلما لا يستلزم شيئا فهو مستلزم لنقيضه بالضرورة ولا
كذب النقيضان بل جاز ان لا يعلم ذلك الاستلزام لشئ منهما للاخص
ولوازم القضايا كثيرة لا يدخل تحت الحصر وهذا القدر منها لا يحتاج
بحسب غرض هذا الكتاب الى اكثر منه

الفصل الخامس فى القياس البسيط

والقضايا لوازم عند انضمام بعضها الى بعض والعمدة منها هو القياس

والبسيط منه قول مؤلف من قضيتين يستلزم لذاته اي لا لخصوصية المادة
ولا القضية ثالثة غير عكس احداهما المستوى قولا مغايرا لهما له نسبة بخصوصه
الى اجزاء ذلك القول بجعل اجزاؤه بالنسبة اليه هذه الاجزاء واحترز بهذا
الكلام الاخير عن مثل انتاج لا شيء من ج ب وبعض ب ا لبعض الف
ليس ج في الشكل الاول مع الحكم بعقمه اذ المطلوب فيه نسبة الف الى جيم
حتى لو كان المطلوب نسبة جيم الى الف كان منتجا من الشكل الرابع
مع اتحاد المقدمتين في الصورتين فلا يسمى قياسا الا ما استلزم
قولا موضوعا اولا ثم تقاس به اجزاء القياس ومثال ما يستلزم لا لذاته
قولنا كلما الف ب هو ليس ج وكل ب ا المستلزم لكل ج ا بواسطة عكس
نقيض القضية الاولى ومثل ا مساو لب وب مساو لج المستلزم
بواسطة ان المساوي للمساوي مساو ان ا مساو لج وينقسم القياس
المذكور الى استثنائي ان ذكرت النتيجة او نقيضها كما فيه بالفعل وان
كانت خارجة عن الجزئية والى اقتراني ان لم يكن كذلك وهو على ستة
اقسام من حمليتين ومتصلتين ومنفصلتين وحملية ومتصلة و
منفصلة واما الذي من حمليتين فقد ما ه يشتركان في حد يسمى اوسط
لتوسطه بين طرفي المطلوب اللذين يسمى الموضوع منهما الاصغر والمقدمة
التي هو فيها الصغرى والمحمول الاكبر والمقدمة التي هو فيها الكبرى ويسمى

ومتصلة وحملية ومنفصلة

نسبة الاوسط الى طرفي المطلوب بالمحمولية والموضوعية شكلا واقتران
الصغرى بالكبرى قرينة وضربا فان كان الاوسط محمولا في الصغرى موضوعا
في الكبرى فهو الشكل الاول وهو قريب من الطبع وان كان محمولا فيهما
فهو الثاني وان كان موضوعا فيهما فهو الثالث وان كان موضوعا في
الصغرى محمولا في الكبرى فهو الرابع وهو ابعدها عن الطبع والقراين في كل
شكل بحسب تركيبه من المحصورات الاربع فقط او غيرها مما يقاس عليها ستة عشر
لكن المنتج فيها في الاول بحسب بساطة المقدمات اربعة وتزيد بحسب تركيبهما
اربعة اخرى وفي الثاني كذلك وفي الثالث بحسب البساطة ستة وبحسب التركيب
ستة اخرى وفي الرابع خمسة للبساطة وسبعة للتركيب اما ضروب
الشكل الاول فالاول من موجبتين كليتين ككل ج ب وكل ب ا
المنتج لكل ج ا والثاني من كليتين كبراهما سالبة ككل ج ب ولا شيء من ب ا
المنتج للا شيء من ج ا والثالث من موجبة جزئية صغرى وموجبة كلية
كبرى كبعض ج ب وكل ب ا المنتج لبعض ج ا والرابع من موجبة صغرى
وسالبة كلية كبرى كبعض ج ب ولا شيء من ب ا المنتج لليس كل ج ا
والاربعة الزايدة بحسب التركيب هي التي كبرياتها وسالبها هذه بعينها
لكن صغرياتها سوالب مركبة ينتج بقوة الايجاب فانه لما يثبت الاكبر
ثابت لكل ما ثبت له الاوسط او مسلوب عنه دخل الاصغر بثبوت الوسط له

بحسب البساطة او التركيب تحت ذلك الحكم فحكم عليه بالاكبر والصغرى التى
ما عدا الممكنتين مع الكبرى التى لا يعتبر فيها الحكم بحسب وضع الموضوع جهة
النتيجة فيها الجهة الكبرى اذ الاصغر فيها بعض جزئيات الاوسط فحكمه حكم
تلك الجزئيات وكذا فى الصغرى الممكنة مع الكبرى الضرورية والدائمة و
الممكنة فان الصغرى اذ كانت بالفعل فظاهر وان كانت بالقوة فممكن
ان يحكم بالاكبر على الاصغر كالكبرى وما امكن ان يكون ضروريا فهو ضروري
فى نفس الامر اذ ما ليس بضروري فى نفس الامر فيمتنع ان يكون ضروريا
فما لا يمتنع ان يكون ضروريا فهو ضروري فى نفس الامر كما ذكرنا بطريق عكس
النقيض وكذا ما امكن ان يكون ممكنا والدائمة الكبرى لا يحكم بها الا مع الضرورة
فحكمها حكم الضرورية فان قطعنا النظر عن ذلك فالنتيجة دائمة ومع
باقى الكبريات التى يصدق عليها الاطلاق فالنتيجة ممكنة اما عامة
ان كانت الكبرى محتملة للضرورة او خاصة ان لم يحتملها لان الممكنة
ان كانت فعلية فالنتيجة مطلقة وان كانت بالقوة فقد امكن كون النتيجة
مطلقة ولا معنى لكون القضية ممكنة الا امكان الحكم الفعلى ولو اخذ
الموضوع بحسب الخارج بحيث يخرج عنه الممتنع والممكن الذى لا يقع لكانت
القراين التى صغراها ممكنة عقيمة فى هذا الشكل فانه يصدق بالامكان
كل فرس فيمكن ان يكون فى المسجد فى هذا الوقت وكلما هو فى هذا الوقت

اخذ العقلى

فى المسجد

وما
فى المسجد فهو بالضرورة انسان بحسب الخارج ولا يصدق كل فرس انسان
فى المسجد لا يقتضى ان يكون انسانا الا الخارج المفهوم حيث انحصر ما فى
المسجد بمقتضى الحال فى الانسان وانما لم ينتج لانا حكمنا فى الكبرى بان
الاكبر محكوم به على ما هو اوسط بالفعل والاصغر جاز ان يكون اوسط
بالقوة لا بالفعل فلا يتعدى الحكم اليه واذا فرض وقوع هذا الممكن بالفعل
جاز ان لا يصدق الكبرى حينئذ لازدياد افرادها واذا اخذت الكلية بحسب
الحمل والربط لا بحسب الوجود الخارجي فقط لم تزدد افرادها بوقوع الممكن
فانتج والصغرى الضرورية والدائمة مع الكبرى المشروطة والعرفية ينتجان
الضرورة ان كانت فى المقدمتين ضرورية والا فدائمة ولا يصدق الكبرى فيهما مع فرض
صدق الصغرى الا دائمتين اذ لو قيدا باللادوام لنافيا الصغرى ولكانت
نتيجتهما الحكم بالاكبر على الاصغر دائما ولا دائما وهذا لا يصدق البتة
وان كان مستنتجا والعرفية والمشروطة بسيطتين ومركبتين لاختلاط
منهما ينتج كالمقدمتين ان لم يختلفا وكاعمهما ان اختلفا والمقدمتان
الحينيتان اذا لم يعتبر فيهما الدوام بحسب الوصف او اعتبر فى الصغرى
فقط ينتجان مطلقة وان اعتبر فى الكبرى فقط فعرفية فان اختصت
الوصفية كيف كانت باحدى المقدمتين سقط اعتبارها واما ضروب
الشكل الثانى فالاول كل ج ب ولا شيء من ا ب فلا شيء من ج ا والثانى

لم تزدد ... الخارج

فلا ينتج لم

باللادوام

[illegible]

لا شيء من ج ب وكل آ ب فلا شيء من ج آ والثالث بعض ج ب ولا شيء من
آ ب فلا كل ج آ والرابع ليس كل ج ب وكل آ ب فلا كل ج آ والاربعة
الزايدة بحسب التركيب هي هذه بعينها الموجبة بالسالبة مركبة والنتايج
كالنتايج ولكن باعتبار جهة الايجاب في المبدلة دون السلب والبيان بالرد
الى الاول اما بعكس الكبرى او بعكس الصغرى وجعلها كبرى ثم عكس نتيجتهما
او بتعيين البعض الذي ليس با وسط فرضا وتسميته باسم وليكن مثلا د فيكون
لا شيء من د ب وكل آ ب فلا شيء من د آ وكان بعض ج د ينتجان لا كل ج آ
وهو المطلوب او بالخلف بان يقال ان لم يكن المدعى حقا فالحق نقيضه
واذا اضيف ذلك النقيض الى الكبرى انتج نقيض الصغرى فيكون باطلا
[الدوام]
وعليه وضع نقيض المدعى فالمدعى حق وفي الفعليات متى لم يصدق (وعلته رم)
على الصغرى او العرفي على الكبرى لم يكن منتجا الا ان يتحد وقت الحكم
في المقدمتين فينتج دائما لحصول المنافاة التي باعتبارها كان هذا
الشكل منتجا فانا نعلم قطعا انه دائما لا شيء مما صدق عليه آ في
[الضرورة]
في وقت بعينه مما لم يصدق عليه في ذلك الوقت وكلما صدقت
على احدى مقدمتيه فالنتيجة ضرورية وكلما صدق الدوام على احديهما
فالنتيجة دائمة والا فكالصغرى محذوفا عنها قيد اللادوام و
اللاضرورة والضرورة ان ضرورة كانت وللممكنات الصرفة في المقدمتين

لا ينتج

لا ينتج واذا اقترنت الممكنة بغير الضرورية او المشروطتين البسيطة والمركبة
فان ارتدت الى الاول باحد الطرق انتج ما ينتج هناك والا فانتاجه مشكوك (مشكوك رم)
عندي الى الآن اذا لم يعتبر الضرورة اللازمة للدوام وينتج مع الضرورية
ضرورية ومع المشروطتين اذا كانتا كبرى فقط ممكنة عامة وباقي الكلام
في مختلطاته لا يليق بهذا المختصر واما ضروب
الشكل الثالث فالاول كل ب ج وكل ب آ فبعض ج آ والثاني كل ب ج
ولا شيء من ب آ فليس بعض ج آ والثالث بعض ب ج وكل ب آ فبعض ج آ
والرابع كل ب ج وبعض ب آ فبعض ج آ والخامس كل ب ج وليس بعض ب آ
فليس بعض ج آ والسادس بعض ب ج ولا شيء من ب آ فليس بعض ج آ والستة
التي تزيد باعتبار الجهة المركبة ما بدلت فيها موجباتها هذه بسوالب مركبة
ونتايجها كهذه النتايج اذا اعتبرت جهتها الايجاب في المبدلة لا السلب
وبيان النتايج هو بالرد الى الاول اما فيما كبراه كلية فبعكس الصغرى واما (فبعكس رم)
فيما هي جزئية منعكسة فيجعل كل من المقدمتين مكان الاخرى ثم عكس
نتيجتهما فان كانت جزئية غير منعكسة فيسمى البعض من الاوسط الذي
ليس بالكبرى مثلا باسم هو د فيكون كل د ب وكل د ج فكل د ج وكان لا شيء (فكل رم)
من د آ فليس بعض ج آ وهو مطلوبنا والجميع يتبين بالخلف بضم نقيض
النتيجة الى الصغرى فينتج ما لا يصدق مع الكبرى وهو محال لزم من نقيض

المدعى فيكون كاذبا فيصدق المدعى وجهة النتيجة كهي في الاول ان كانت
الكبرى غير المشروطتين والعرفيتين والا فكعكس الصغرى محذوفا عنه اللادوام
مع بساطة الكبرى ومضموما اليه اللادوام مع تركبهما واما
ضروب الشكل الرابع فالاول كل ب ج وكل آ ب فبعض ج آ
والثاني كل ب ج وبعض آ ب فبعض ج آ والثالث لا شيء من ب ج وكل
آ ب فلا شيء من ج آ والرابع كل ب ج ولا شيء من آ ب فليس كل ج آ
والخامس بعض ب ج ولا شيء من آ ب فليس كل ج آ والسبعة المضافة
اليها بحسب التركيب هي من موجبتين صغراهما فقط جزئية وموجبة
كلية صغرى مع سالبة جزئية كبرى وهذه مبدلة الترتيب وسالبة
كلية صغرى مع موجبة جزئية كبرى وسالبتين كليتين كبراهما
فقط جزئية وسالبتين على حالة وهذا الترتيب ولا يخفى عليك
انتاجها تماما والبيان اما بالقلب ليرتد الى الاول ثم عكس النتيجة
او بعكس احدى المقدمتين ليرتد الى الثاني والثالث او بالافتراض
او الخلف على قياس ما تقدم وجهة النتيجة هي اخص ما ينتج على احد هذه
الوجوه وما لم يمكن تبيينه بأحدها فهو اما عقيم او غير معلوم الانتاج
وما حكم بعقمه من الضروب وهو ما يختلف من القرائن الستة عشر من كل
شكل فانه يتبين لك عقمه اذا استعملت صورته في المواد مستقريا لها

فلا بد ان يظهر لك في بعضها صدق الطرفين ايجابا في مادة وسلبا
في اخرى فلا يطرد لا الايجاب ولا السلب وهذا يسمى بالتخلف في المواد
كقولنا لا شيء من الانسان بحجر بالضرورة وكل حجر جسم وكذلك الحق
كل انسان جسم فان قلت وكل حجر جماد كان الحق لا شيء من الانسان بجماد
وعليه يقاس غيره من العقيم وكذا الحال في الجهات التي حكم بعقمها وان استعملت
في ضرب منتج في الجملة كالمطلقتين في قرائن الثاني وما لم يذكر بيان
انتاجه من الجهات فهو يعرف بالكمية اذا وقع التأمل له والمذكور من احكام
الموجهات انما هو بحسب الجهات المذكورة في هذا الكتاب فقط لا بحسب كلها
اذ لا نهاية لها بل بحسب بعض ما ذكر فيه منها اذ لا حاجة الى الزيد من ذلك
واما القياس المركب من متصلتين فالاوسط فيه اما تمام مقدم
او تال في المقدمتين او بعضه فيهما او تمامه في واحدة وبعضه في اخرى
فالاول يتألف على هيئة الاشكال الحملية وينتج منها الضروب التسعة عشر
المنتجة بحسب بساطة الجهات في اللزوميات الصرفة لزومية وفي الاتفاقيات
الصرفة اتفاقية وان كان غير مفيد اذ النتيجة معلومة قبله والبيان
كما في الحمليات ولا ينتج المخلوطة من لزومية واتفاقية مع كون الصغرى
الشكل الاول لزومية وهو من موجبتين او اتفاقية وهو من موجبة
وسالبة ولا اذا كانت سالبة الثاني لزومية وكبرى الثالث سالبة ولا اذا

كبرى الرابع لزومية في ضربيه الاولين واتفاقية في ثالثه ورابعه
وخامسه كيف كانا وباقي الاقسام ينتج اتفاقية ومثاله من الشكل الاول
كلما كان اب فجد وكلما كان ج د فهو ينتج كلما كان اب فهز اما في
اللزوميين والاتفاقيين فظاهر واما في المختلط من لزومية واتفا
والكبرى لزومية فلان كلما استصحب الملزوم يستصحب اللازم
ومثاله من اول الشكل الثاني كلما كان اب فجد وليس البته اذا كان
ه ز فجد ينتج فليس البته اذا كان اب فه ز بالعكس والخلف ويستعمل
الافراض في اربعه بان يعين الحال الذي يكون فيه اب وليس ج د ولكن
هو عندما يكون ح ط فيصدق ليس البته اذا كان ج ط فجد وقد يكون
اذا كان اب فح ط ويولف منهما قياسان كما مر وعلى هذا نفس حال باقي
الضروب لكن يجب ان يعلم ان مقدم اللزومية اذا كان ممتنعا فالنتيجة
لا تلزم ان يشترط في الاحوال والتقادير التي يقارن مقدمها ان يمكن اجتماعها
معه ولا ان يكون ممكنة في نفسها وهذا كما يقول كلما كان الاثنان
فردا فالاثنان عدد وكلما كان الاثنان عددا فهو زوج ينتج كلما كان
الاثنان فردا فهو زوج وهذا فلا يصدق الا على تقدير ان يكون فردا
وزوجا معا وكذا اذا قلنا كلما كان هذا ابيض واسود فهو ابيض وكلما كان
ابيض واسود فهو اسود المنتج من الثالث قد يكون اذا كان هذا ابيض

فهو اسود وانما يصدق على تقدير ان لا يكون البياض مضادا للسواد و
اذا لم يكن المقدم ممتنعا كانت النتيجة صادقة في نفس الامر وعلى التقادير التي
يمكن اجتماعها مع المقدم واذا كان الاوسط غير تام في المقدمتين فهو مثل قولنا
ان كان اب فجد وكلما كان ه ز فكل د ط المنتج ان كان اب فكلما كان
ه ز فج د ط واذا كان تاما في احديهما غير تام في الاخرى فمثاله ان كان
اب فجد وكلما كان ه ر فان كان ج د فح ط ينتج ان كان ه ز كان اب
فح ط وكل هذه بعيدة عن الطبع واقسامها كثيرة جدا لا يليق بهذا الكتاب
استقصاء الكلام فيها واما المركب من منفصلين فهو مثل قولنا دائما
اما اب او كل ج ط او ه ز مانعة الخلو فان كانت احدى المقدمتين جزئية
فالنتيجة جزئية والبيان ان الصادق من الاولى مع الثانية ان كان الجزء
الغير المشترك حصل المطلوب وان كان المشترك فاي جزء صدق معه من الثانية
حصل ايضا واما المركب من حملية ومتصلة فمثاله كلما كان ه ز فكل ج ب
وكل ب ا ينتج دائما اما ليس ه ز او كل ج ا مانعة الخلو بمثل ذلك
البيان وينتج ايضا كلما كان ه ز فكل ج ا لكن اذا كان مقدم المقدمة
المتصلة ممتنعا او غير ممتنع فالنتيجة على قياس النتيجة من متصلتين اذا
كان فيهما مقدمة كذلك واما المركب من حملية ومنفصلة فمثل
قولنا كل ج ب ودائما اما كل ب ا او ز معتبر فهما مانع الخلو ينتج دائما

اما كل ج ا او ه ز مانعة الخلو واما المركب من منفصلة ومتصلة

فكقولنا كلما كان آ ب فجـ د ودايما اما ج د او ه ز مانعة الجمع فدايما

اما ا ب او ه ز كذلك لان معاند لازم الشي معاند لملزومه في الجمع ويقاس

باقي اقسام الشرطيات وما يتالف منها ومن الحمليات على هذه الامثلة

ويعتبر من نفسك العقيم والمنتج وبيانات الانتاج وان تعسر ذلك

عليك فاقتصر على ما يتحقق انتاجه ونتيجته وتخلى عما عداه مما لا يكاد

ينحصر ولا هو قريب الى طبعك اذ لا ضرورة داعية اليه هذا ما رايت ان اذكره

من حال القياس الاقتراني واما الاستثنائي فهو قريب الى الطبع ويتالف

اما من متصلة مع استثناء او من منفصلة معه اما الاول

فالموجبة الكلية اللزومية اذا استثني عين مقدمها انتج عين تاليها

او نقيض تاليها انتج نقيض مقدمها لانه متى وضع الملزوم وضع اللازم

ومتى رفع اللازم رفع الملزوم تحقيقا للزوم مثل ان كانت الشمس

طالعة فالكواكب خفية لكن الشمس طالعة فالكواكب خفية او لكن الكواكب

ليست بخفية فالشمس ليست بطالعة ولا ينتج نقيض المقدم ولا عين التالي

شيئا لاحتمال ان يكون التالي اعم من المقدم ولا يلزم من رفع الاخص رفع

الاعم ولا وضعه ولا من وضع الاعم وضع الاخص ولا رفعه والسالبة الكلية

منها فلا ينتج الا بواسطة ردها الى موجبة والجزئية الموجبة فيشترط

في انتاجها ان يكون الاستثناء الوضعي والرفعي دايما وعلى كل الاحوال

والتقادير لاحتمال ان يكون حال الاستثناء غير حال اللزوم فلا يلزم منه

شي والجزئية السالبة فينتج بهذا الشرط اذا ردت اليها والاتفاقية

لا يفيد باستثناء العين علما ولا يصدق رفع تاليها واما الثاني وهو الذي

من منفصلة مع استثناء فالموجبة الكلية الحقيقية ينتج باستثناء عين

ما يتقوم منها نقيض ما سواه وباستثناء نقيض ما يتقوم منها عين ما بقي واحدا

كان او كثيرا مثل هذا العدد اما ناقص او تام او زايد لكنه تام فليس بناقص

ولا زايد او ليس بتام فهو اما زايد او ناقص ولو كان الاستثناء لاكثر من جزء

بقي نقيض الاخر او عينه واما الموجبة الكلية المانعة الخلو بالمعنى الاعم

من الحقيقية فينتج باستثناء نقيض بعض الاجزاء العين ما بقي ولا ينتج باستثناء

عين بعضها شيئا مثل اما ان يكون هذا في الماء او لا يغرق لكنه ليس في الماء

فهو لا يغرق او لكنه غرق فهو في الماء لانه اذا تحقق ان لا بد من صدق احد الجزئين

فاذا علم انتفاء احدهما تحقق صدق الاخر والا لكانا قد اجتمعا على الكذب

ولو اخذت بالمعنى المنافي للحقيقية لتحقق من استثناء عين احدهما ثبوت عين

الاخر وان كان غير مفيد لكونه معلوما قبل تاليف القياس واما الموجبة

الكلية المانعة الجمع بالمعنى المتناول للحقيقية وغيرها فلا ينتج فيها

الا استثناء العين لنقيض الباقي فقط مثل قولك اما ان يكون هذا حيوانا

ازرفي لاص

او شجر الكنه حيوان فليس بشجر او لكنه شجر فليس بحيوان لانه اذا حكم بعدم
اجتماع قضيتين وعلم صدق واحدة منهما بعين كذب الاخرى والا صدقا
معًا واذا اخذت مباينة للحقيقية صدق النقيض من استثنا النقيض
ولم يكن مفيدًا للمرام ولو كانت هذه المنفصلات الثلث موجبة جزئية
او سالبة كيف كانت فلا ينتج الاشرايط لا حاجة الى ذكرها واستثناء
الوضع والرفع يجري مجرى الحد الاوسط من الاقترانيات لتكرره تارة
حال كونه من جزء الشرطية وتارة كونه حاله مستثنى ه

كونه حال

الفصل السادس في توابع الاقيسة ولواحقها

قد يؤلف مقدمات ينتج بعضها نتيجة يلزم من تاليفها مع مقدمة اخرى
نتيجة اخرى وهكذا الى ان ينتهي الى المطلوب ويسمى قياسًا مركبًا وهو اما
موصول النتايج او مفصولها اما الاول فمثل قولنا كل آ ب وكل ب ج
فكل آ ج وكل ج د فكل ا د وكل د هـ وكل د ه فكل ا ه واما الثاني وهو
الذي فصلت عنه النتايج فلم يذكر فمثل قولنا كل ا ب وكل ب ج وكل
ج د وكل د ه فكل ا ه ومن الاقيسة المركبة قياس الخلف وهو اثبات المطلوب
بابطال لازم نقيضه المستلزم لابطال نقيضه المستلزم لاثباته وتركيبه
على اربعة وجوه احدها من قياسين اقتراني واستثنائي منهما من متصلة
وحملية ان كان المطلوب حمليا او من شرطيتين من جزء تام من احدى المقدمتين

وغير

وغير تام من الاخرى ان كان المطلوب شرطيا ومثاله فيما يكون المطلوب
حمليا وليكن ليس كل ج ب قولنا ان لم يكن ليس كل ج ب صادقا فكل ج ب
صادق وهذه هي المتصلة ثم نضم اليها حملية هي وكل ب آ على انها بينة
لا شك فيها او غير بينة لكنها ثبتت بقياس آخر فينتج ان لم يكن قولنا ليس كل
ج ب صادقا فكل ج آ ثم نقول وهو لكن ليس كل ج آ على انه بين البطلان
او بين بطلانه فينتج نقيض المقدم وهو ليس لم يكن قولنا ليس كل ج ب صادقا
فليس كل ج ب صادق وهو المطلوب وثانيها اما كل ج ب او كل ب آ مانعة
الجمع اذ لو جاز اجتماعهما على الصدق لصدقت نتيجتهما وهي كل ج آ لكن ليس كل
ج آ على انها كاذبة فلا يجتمعان على الصدق لكن كل ب آ على انها صادقة
فليس كل ج ب وثالثها اما ليس كل ج ب او كل ج آ مانعة الخلو لكن ليس كل
ج آ على انها كاذبة فيصدق كل ج ب وبين منع الخلو بان كل ب آ صادق
على ما فرض فاما ان يصدق معه كل ج ب او ليس كل ج ب فان كان الاول
انتج مع المقدمة الصادقة كل ج آ فامتنع الخلو وان كان الثاني امتنع الخلو
ايضا ورابعها ان كان كل ج ب فكل ج آ لصدق كل ب آ على انها قضية
مسلمة ثم يقال لكن ليس كل ج آ فينتج ليس كل ج ب والفرق بين الخلف والمستقيم
ان المستقيم يتوجه اولا الى اثبات المطلوب ويتالف مما يناسبه ويكون
مقدماته مسلمة او ما في حكمها ولا يكون المطلوب موضوعا فيه اولا والخلف

يتوجه الى ابطال نقيض المطلوب ويشتمل على ذلك النقيض ولا يشترط
فيه تسلم المقدمات وما في حكمه ويوضع فيه المطلوب اولاً ومنه ينتقل
الى نقيضه وربما لا يدل على نفس المطلوب بل على ما هو اعم منه او اخص
او مساوي له اذا وضع شيء من ذلك وظن انه المطلوب ولا ينافي ذلك
صدق المط وان كان لا ينتج واذا اخذ نقيض النتيجة المحالة في الخلف [كليس]
كل ج ا وقرن مع المقدمة الصادقة ككل ب ا انتج مطلوبنا على الاستغناء [صح]
كليس كل ج ب ومن المركبات المفصولة القياس المقسم وهو الذي صغراه منفصلة
فتشارك اجزاء الانفصال فيها في الموضوع ويضم اليها حمليات فوق واحدة
مثل قولنا دائما اما كل ا ب او كل ا ح وكل ب د وكل ج ه ينتج دائما اما
ا د او كل ا ه لان الصغرى مع الحملية الاولى ينتج دائما اما كل ا د او كل ا ج
وهذه النتيجة مع الحملية الثانية ينتج دائما اما كل ا د او كل ا ه ومكرر القياس
عبارة عن مقدمات ينتج كل مقدمتين منها نفس المطلوب كقولك كل ا ب وكل
ب ج وكل ا د وكل د ج وكل ا ه وكل ه ج والمطلوب كل ا ج وقياس الضمير هو [قياس]
حذفت كبراه اما لوضوحها كقولنا هذا خطان خرجا من المركز الى المحيط
فهما متساويان او لاخفائها كذبها كقولنا فلان يطوف بالليل فهو سارق [لاخفاء]
وتقدير الاول وكل خطين هما كذا فهما متساويان وتقدير الثاني وكل
من يطوف بالليل فهو سارق وعكس القياس هو ان يؤخذ نقيض النتيجة [وقياس العكس]

ويضم الى احدى المقدمتين لينتج مقابل الاخرى مثل كل ج ب وكل ب ا فكل ج ا
فيقال ليس بعض ب ا لان كل ج ب وليس كل ج ا او يقام عليه حجة ما فليس بعض ب ا
ويسمى ذلك غصبا لمنصب التعليل وقياس الدور هو ان يجعل نتيجة القياس [غصبا]
وعكس احدى المقدمتين منتجا للاخرى وذلك انما يكون عند تعاكس الحدود
كقولنا كل انسان ضاحك وكل ضاحك متفكر فكل انسان متفكر ثم يقول
كل انسان متفكر وكل متفكر ضاحك فكل انسان ضاحك واستغراق النتائج
هو ان يستنتج من القياس المنتج بالذات نتائج اخرى بالعرض لازمة لنتيجة الذاتية
وهي كذب نقيضها وعكسها وعكس نقيضها وجزئيات تحتها او معها وساير لوازم
للحمليات والمتصلات والمنفصلات وقد يستنتج من مقدمتين كاذبتين او كاذبة
وصادقة صادق كقولنا كل انسان حجر وكل حجر حيوان وكل انسان جسم
وكل جسم حيوان المنتج كل انسان حيوان واذا كانت الكبرى في الضربين الاولين
من الشكل الاول كاذبة بالكل بمعنى انها لا تصدق جزئية ايضا لم يستنتج الصادق
الا من كاذبتين واما من صادقة هي الصغرى وكاذبة هي الكبرى فلا لان الكبرى
يصدق ضدها وهو ينتج مع الصغرى الصادقة ضد تلك النتيجة فلو صدقت
لصدق الضدان وهو محال ومثاله كل ج ب على انه صادق وكل ب ا
على انه كاذب بالكل فلو كان كل ج ا صادقا فالصادق معه لا شيء من ج ا لكون
الكبرى كاذبة يلزمها صدق لا شيء من ب ا ويكتسب القياس من الحمليات الاقترانية

تحليل جزئي المط الى ذاتياتهما وعرضياتهما ومعروضاتهما اللازمة والمفارقة
ثم محاولة وسط تقتضي تاليفا بينهما منتجا له ايجابا او سلبا والطريق
الى ذلك ان يطلب ما يحمل على كل واحد من الحدين وما يحملان عليه من الذاتيات
باسرها والعرضيات وذاتيات العرضيات وعرضياتها وعرضيات الذاتيات
والاوساط متناهية لا بد فان وجدت في محمولات موضوع المطلوب
ما يصلح موضوعا لمحموله صح قياسك من الشكل الاول ولو وجدت ما يصلح
محمول الطرفين صح من الثاني او موضوعهما صح من الثالث او وجدت في موضوعات
موضوع المطلوب ما يصلح محمولا على محموله صح من الرابع سواء كان الحمل او
الوضع في موجبة او سالبة على حسب مطلوباتك والشخصي لا يحمل ولا يطلب
في العلوم وعلى هذا فقس الحال اذا كان المطلوب متصلا او منفصلا
على ان يجعل المقدم الطبيعي وهو في المتصلة او الوضعي وهو في المنفصلة
في حكم الموضوع والتالي الطبيعي او الوضعي في المنفصلة في حكم المحمول واللزوم
والعناد وما يشبههما في حكم الحمل الايجابي وان لا لزوم واللاعناد وما
يشبههما في حكم الحمل السلبي ولا يخفى عليك اكتساب القياس اذا كان استثنائيا
وتحليل القياسات المركبة هو تخليص الحدود والمقدمات عن الزوائد والنظر
في اشتراك بعض المقدمات مع بعض ومع المطلوب ليطلع على تاليف
كل قياس منها ذا ايماء وانما احتيج اليه لانه ليس كل نتيجة في العلوم فورد بحججها

لان ليس صح

يورد صح

فانه

على نظم مستقيم اي على هيئة احد الاشكال الاقترانية والاستثنائية بل
قد يحرف بزيادة وحذف وتغيير فاذا وجدت ما يناسب المطلوب
فان ناسب كلية فالقياس شرطي فيستثنى للانتاج وان ناسب جزؤه فليطلب
ما يناسب الجزء الاخر ويجتهد في تلفيق المقدمات المبرة على نسق الاشكال
متركزة في امر منتهية الى المط وان لم يناسب المط اصلا فليس بقياس
وكثيرا ما يقع المناسبة بالمعنى دون اللفظ ويبدل اللفظ المركب بالمفرد
وعلى الخلاف ويستعمل اللفظ المشترك وكل هذه يمنع من التنبه للمناسبة
فيجب ان يجرد النظر الى المعنى من غير التفات الى الالفاظ ويحترز من اشتباه
كل واحدة من المعدولة والسالبة بالاخرى والا لم يتم التحليل والكلام
فيما يتبع الاقيسة طويل لكنه غير لائق ببعض هذا المختصر

ينحرف

كله صح

الفصل السابع في الصنائع الخمس

التي هي البرهان والجدل والخطابة والشعر والمغالطة

اما البرهان فهو قياس مؤلف من مقدمات يقينية لانتاج نتيجة
كذلك واليقين هو الحكم التصديقي على وجه لا يمكن ان يزول وهذه
اليقينيات ان كانت مكتسبة فلا بد وان ينتهي الى مبادي واجبة القبول بالضرورة
غير مكتسبة وهي ستة الاوليات وهي يكفي بالحكم بها مجرد تصور
طرفيها مثل ان الكل اعظم من جزوه وان النفي والاثبات لا يجتمعان ولا

ين تفعان والمحسوسات وهي التي يحكم بها العقل جزما بواسطة الحس الظاهر
ككون الشمس مضيئة والنار حارة وما ادركه الحس ولم يجزم به العقل فهو
خارج عنه فان الحس يدرك للشمس مقدارا ولا يجزم العقل بان ذلك
هو مقدارها في نفس الامر والوجدانيات وهي ما تدركه النفس بذاتها
او بحس باطن بالوجدان كعلمنا بوجودنا وبان لنا فكرة ولذة والمجربات
وهي التي يحكم بها العقل لتكرر الاحساس الذي يتاكد معه عقد جازم لا ريب
فيه لمخالطة الاحساس قوة قياسية خفية هي انه لو كان ذلك اتفاقيا
لما كان دائما ولا اكثريا وربما كان ذلك الجزم مع قيود مخصوصة كحكمنا
بان السقمونيا يسهل ولكن يتقيد ان اسهاله هو في بلادنا وعلى الاكثر
فانا لا نتيقن انه يسهل مطلقا ولا في كل بلد وهو من الاستقراء الذي هو حكم
على كلي بما وجد في جزئياته الكثيرة والاستقراء قد يفيد اليقين لتحصيله
لاستعداد النفس التام لليقين كحكمك بان كل انسان قطع راسه لا يعيش وهذا
في متحد النوع وفي مختلفه فلا يفيد اليقين مثل ان كل حيوان يحرك عند
المضغ فكه الاسفل فربما كان ما لم يستقرء بخلاف ما استقريته كالتمساح
في مثالنا هذا والمتواترات وهي ما يحكم بها النفس يقينا لكثرة الشهادات
بامر محسوس ويكون الشيء ممكنا في نفسه وتامن النفس عن التواطؤ على الكذب
وفيه ايضا قوة قياسية وقد يحصل اليقين من عدد ولا يحصل مما هو اكثر

اليقين

التواتر

منه

منه كعلمنا بوجود مكة في زماننا وجالينوس فيما تقدم والفطريات
القياس وهي التي يصدق بها لاجل وسط لا يعزب عن الذهن بل يخطر
مع خطور حدي المطلوب بالبال فلا يحتاج الى طلبه كالعلم
بان الاثنين نصف الاربعة لقياس هو ان الاثنين عدد انقسمت الاربعة
اليه والى ما يساويه وكلما هو كذا فهو نصف الاربعة والحدسيات
وهي ما تحكم النفس به يقينا لقراين غير التي في المبادي السابق ذكرها
بحصول الاستعداد التام لحصول اليقين وليس على المنطقي ان يطلب
السبب فيه بعد ان لا نشك في وجوده وليس شيء من هذه المبادي
حجة على الغير اذا لم يحصل له اليقين منها كما حصل لك كعلمك بان
نور القمر مستفاد من الشمس وانما يحدس الناظر من اختلاف تشكلاته
بحسب اختلاف اوضاعه وليس من شرط ما يجب قبوله ان يكون قضية ضرورية
بل قد يكون ضروريا وغيره من الجهات كالامكان والاطلاق والذي اراد
بوجوب قبول كل قضية هو صدقها المتيقن ان كانت ضرورية
فصدقها في ضروريتها او كانت ممكنة فصدقها في امكانها او مطلقة
ففي اطلاقها والبرهان منه برهان لم وهو الذي يعطي علة الوجود والتصديق
معا كقولنا هذه الخشبة مستها النار وكل ما مسته النار محترق فهذه الخشبة
محترقة فالاوسط فيه مع كونه علة التصديق هو علة للحكم بالاكبر على الاصغر

وان لم يكن علة للاكبر في نفسه بل انما كان معلولا لاحد الطرفين
كحركة النار التي هي معلولة لها وهي علة وصولها الى الخشبة ومنه برهان
ان وهو الذي يعطي علة التصديق فقط كقولنا هذه الحمى تشتد غبا
وكل حمى تشتد كذلك فهي محرقة وربما كان الاوسط في هذا معلولا
للحكم ويسمى دليلا مثل هذه الخشبة محترقة وكل محترق فقد مسته
النار ومباحث البرهان كثيرة ولا حاجة في هذا الكتاب الى اكثر من هذا
واما الجدل فصناعة علمية يقتدر معها على اقامة الحجة من المقدمات
المسلمة على اي مطلوب يراد وعلى محافظة اي وضع يتفق على وجه
لا يتوجه اليها مناقضة بحسب الامكان وناقض الوضع باقامة الحجة يسمى سائلا
وغاية سعيه ان يلزم وحافظه يسمى مجيبا وغاية سعيه ان لا يلتزم
ومبادي الجدل هي المسلمات العامة او الخاصة والتي تخص فعند
السايل هي ما تسلمه من المجيب وعند المجيب وهي المشهورات فمنها الواجب
قبولها لا من حيث هي واجب قبولها بل من حيث عموم الاعتراف بها ومنها
الآراء المحمودة وهي التي لو خلي الانسان وعقله المجرد ووهمه
ولم يؤدب بقبول قضاياها والاعتراف بها ولم يمل الاستقراء لكثرته
القوى الى حكم ولم يستدع اليها ما في طبيعة الانسان من الرحمة والخجل
والانفة والحمية وغير ذلك لم يقض بها الانسان طاعة لعقله او وهمه

او

او حسبه مثل حكمنا ان اخذ مال الغير قبيح وان الكذب قبيح وكشف العورة
قبيح وهذه قد يكون صادقة وقد يكون كاذبة وقد يكون عامة يراها
الجمهور كقولنا العدل جميل وخاصة يراها اهل ملة او صناعة دون غيرهم
وربما كان المقابل للمشهور بحسب رأيين او غرضين ولا يلزم الجدلي
ان يستعمل الحجج التي تنتج حقيقة بل قد يستعمل ما ينتج بحسب الشهرة
او تسليم الخصم وان كان عقيما في نفس الامر وفوايد الحجج الجدلية الزام المبطلين
والذب عن الاوضاع فيقابل فاسدا بفاسد لئلا يشرع مع كل متهاش
في اسلوب التحقيق واقناع اهل التحصيل من العوام والمتعلمين القاصرين
عن البرهانيات او عن الواصلين الى موضعه بعد وربما لاح من المجادلة
على طرفي النقيض بين الخصمين برهان احدهما ويحصل منه ايضا رياضة
للخاطر وغير ذلك واما الخطابة فهي صناعة علمية يمكن معها اقناع
الجمهور فيما يراد تصديقهم به بقدر الامكان ومباديها المظنونات والمقبولات
ممن يوثق بصدقه او يظن صادقا والمشهورات في بادي الرأي وهي
التي تذعن لها النفس في اول اطلاعها عليها وان رجعت الى ذاتها عاد
ذلك الاذعان ظنا او تكذيبا مثل انصر اخاك ظالما او مظلوما فانه عند
التامل يظهر ان الظالم ينبغي ان لا ينصر وان كان اخا والمظنونات
وهي التي تميل اليها النفس مع شعورها بامكان مقابلها فهي وان كان

الحجج يستعملها جزماً فانه انما يتبع فيها مع نفسه غالب الظن وهي كما يقال
فلان يتكلم مع اعدائه جهاراً فهو متهم وربما يكون مقابله مظنوناً
باعتبار آخر كما يقال ذلك بعينه في نفي التهمة عنه والحجج المستعملة فيها
هي ما يظن منتجاً كان منتجاً في نفس الامر او لم يكن وينتفع بها في تقرير المصالح
الجزئية المدنية وفي اصولها الكلية كالعقايد الالهية والقوانين العملية
الدينية
وقد يكون بعضها منبهاً للنفس على تحصيل العلم اليقيني او معداً لها
لقبول ذلك من مبدئه وبهذه الفائدة ربما كان بحسب بعض الاشخاص
دون غيرهم واما الشعر فهو صناعة يقتدر معها على ايقاع تخيلات
تصير مبادي انفعالات نفسانية مطلوبة فمباديها هي المخيلات وهي التي
تؤثر في النفس انبساطاً او انقباضاً او تسهيل امر او تهويله او تعظيمه
تصويبه
او تحقيره كما يقال للعسل انه مرة مقيئة فينفر من اكله وهذه قد تكون
صادقة وقد تكون كاذبة وربما زاد تاثيرها على تاثير التصديق وان لم
يكن معه تصديق والتخيل محاكاة ما والمحاكاة تفيد التذاذاً او تعجباً
كالتصوير مثلاً وان كان لشيء قبيح ولهذا كانت النفوس العامية مطيعة
له اكثر من طاعتها للاقناع ولا يشترط تاليف الحجة الشعرية ان تكون منتجة
في نفس الامر بل بحسب الاقناع والتخيل فقط واشتركت الشعريات والخطابيات
في افادة الترغيب والترهيب في الامور الدينية والدنيوية وهذه

الصنايع

الصنايع الثلث اعني الجدلية والخطابية والشعرية قد ذكر في كل واحد
منها كلام طويل يحتمل كتاباً مفرداً ولا يليق بغرض هذا الكتاب اكثر من
الذي ذكرته فيها واما المغالطة فهي ان يؤتى بما يشبه برهاناً او
جدلاً وليس هو ولا بد فيها من ترويج تقتضيه مشابهة اما في مادة
او صورة وموادها هي المشبهات بغيرها والوهميات والاشتباه
في المشبهات ينقسم الى ما يتوسط اللفظ والى ما يتوسط المعنى والذي
يتوسط اللفظ قد يكون باعتبار انفراده اما في جوهره كالذي مدلولاته
مختلفة واما في احواله الذاتية وهي ما لا يدخل عليه بعد تحصيله كاختلاف
التصاريف او في احواله العرضية كاختلاف الاعراب والبناء و
الاعجام والشكل وقد يكون باعتبار تركيبه اما في نفس التركيب وهو
الاشتراك التركيبي كما يقال كلما يتصوره العاقل فهو كما يتصوره
فتارة هو يرجع الى العاقل وتارة يرجع الى المعقول وبعتك
هذا الثوب فانه مشترك بين الخبر والانشاء واما في وجود التركيب
وعدمه كما قد يصدق القول مفرداً فيتوهم مؤلفاً كما يقال زيد شاعر جيد
فيظن جودته في الشعر او يصدق مؤلفاً فيتوهم مفرداً كما يقال الخمسة
زوج وفرد فيظن انه زوج مفرداً والذي يتوسط المعنى فاما في احد
جزئي القضية او فيهما معاً واما في احدهما اما بان لا يورد او يورد

فان لم يورد بل اورد ما يشبه من اللوازم والعوارض كمن راى انسانا
ابيض يكتب فظن ان كل كاتب كذى فاخذ الابيض بدل الكاتب سمى
اخذ ما بالعرض مكان ما بالذات وان اورد لكن اخذ معه ما ليس منه
او حذف عنه ما هو منه مثل القيود والشروط وغيرها لمن ياخذ
غير الموجود على وجه مخصوص غير موجود فى نفسه سمى سوء اعتبار الحمل
وما فى جزئى القضية معا فهو ان يهام العكس كمن راى الخمر احمر مايعا
فظن ان كل احمر مايع هو الخمر والوهميات قضايا كاذبة يحكم بها الوهم
الانسانى فى المعقولات الصرفة حكمه فى المحسوسات ويقضى بها قضاء
شديد القوة بسبب انه لا يقبل مقابلها اذ هو تابع للحس فما لا يوافق
المحسوس لا يقبله ولهذا ينكر نفسه ويساعد العقل فى مقدمات ناتجة لنقيض
حكمه فاذا وصل الى النتيجة رجع عما سلمه ويكاد تشاكل القضايا الاوليه
وتشبه بها وذلك كالحكم بان كل موجود فله وضع وانه لا بد من خلاء
ينتهى اليه الملاء واقوال المغالطين اما فى القول المطلوب به انتاج الشئ
واما فى اشياء خارجة عنه والخارجة مثل تخجيل الخصم وترذيل
قوله والاستهزاء به والتشنيع عليه وقطع كلامه والاغراب فى اللغة
وسوق كلامه الى الكذب بتاويل ما واستعمال ما لا يدخل فى مطلوبه
وما يجرى هذا المجرى وما فى نفس القول الذى يطلب به انتاج

اربعم ١٢

العقل

عليه

فا

فما يتعلق بالقضية منفردة واجزائها قد معنى وما يتعلق بالتركيب
فاما فى تركيب يدعى قياسيته او فى تركيب لا يدعى فيه ذلك والثانى
هو كجمع المسائل فى مسئلة مثل الانسان وحده ضحاك فانه قضيتان
على صيغة واحدة والقضيتان هما الانسان ضحاك ولا شئ غير الانسان
بضحاك والتركيب الذى يدعى قياسيته فاما بالنسبة الى النتيجة او لا
بالنسبة اليها والذى ليس بالنسبة فاما فى صورته بان يكون على هيئة
غير منتجة او مادته بان يكون محرفا عن الانتاج باغفال بعض شرايطه
بحيث لو صار كما يجب لصار كاذبا او صار بحيث يصدق فصار غير قياس
والذى بالنسبة الى النتيجة فاما بان يكون النتيجة نفسها ماخوذة فيه
على انها احد مقدماته وهذا هو المصادرة على المطلوب واما بان لا
يكون كذلك لكنه غير مناسب للنتيجة ويسمى اخذ ما ليس بعلة علة و
هذه لا يروج الا بسبب اشتباه لفظى ومعنوى ولولا القصور وهو
عدم التمييز بين ما هو الشئ وبين ما هو غيره لما تم للمغالط صناعة
وفايدة هذه الصناعة انها تعصم صاحبها من ان يغلط فى نفسه او يغلطه
غيره وانه يقدر على ان يغالط المغالطين وانه يستعملها اما امتحانا او عنادا
لغرض ما ومن تصفح الحجة واجزائها فوجدها على ما ينبغى مادة وصورة
ولفظا ومعنى مركبة ومفردة امن من ان يقع له غلط ويعير على هذا التصفح
يعين جم

كثرة الاطلاع على المغالطات وحلها وسياتي في اواخر ابواب المستقبلة ما

يستعان به على حل كثير منها واذكر في هذا الموضع نكتا لطيفة ينتفع بها

في التدرب ورياضة الخاطر ويكون كالانموذج لما سواها مما يقصد به

التغليط وهي خمسة الاولى منها يدعي ان الخلا موجود لكن لان وجود الخلا

لو لم يكن مستلزما لارتفاع الواقع لكان واقعا لكن المقدم حق فالتالي

مثله بيان الشرطية انه لو لم يكن واقعا لكان الواقع نقيضه فيكون

وجوده مستلزما لارتفاع الواقع ضرورة ان وجوده مستلزم لارتفاع

نقيضه واما حقية المقدم فلانه لو كان مستلزما لارتفاع الواقع

لكان منتفيا فلو ثبت لم يستلزم ارتفاع الواقع واذا لم يستلزم ارتفاع

الواقع على تقدير ثبوته لا يكون مستلزما لارتفاع الواقع وحله

انه ان عنى ان مقدم المتصلة معناه انه على تقدير ان يكون الخلا موجودا

في نفس الامر لم يكن وجوده مستلزما لارتفاع الواقع فهو حق لان وجوده

اذ ذاك هو الواقع ولا يلزم منه ان وجود الخلا واقع في نفسه وقوله

في بيان اللزوم ان وجوده مستلزم لارتفاع نقيضه الواقع لو لم يكن

هو واقعا فلا منافاة بينه وبين صدق مقدم المتصلة الذي هي متصلة

ايضا لكن المقدم في مقدم ذلك المقدم هو ان وجوده حاصل في نفس

الامر لا انه حاصل في نفس الامر مع كونه ليس بحاصل في نفس الامر حقيقة

ای بیان اللزوم ١٢

وان عنى به

وان عنى به فرض وجوده كيف كان لا يستلزم ارتفاع الواقع سلمنا اللزوم

ومنعنا صدق المقدم وقوله في بيانه اذا لم يستلزم وجوده ارتفاع

الواقع على تقدير ثبوته لا يكون مستلزما له ممنوع اذ جاز استلزامه

له على تقدير عدم ثبوته وفي تصور هذا وامثاله دقة فيجب تامله ليتضح

وان عنى معنى آخر فيجب ان يبين ليتكلم عليه بحسبه والثانية قولنا

بعض الجسم ممتد في الجهات الى غير النهاية لانه لو لم يصدق لصدق

لا شيء من الجسم بممتد في الجهات الى غير النهاية وينعكس الى لا شيء من الممتد

في الجهات الى غير النهاية بجسم وهو كاذب لصدق قولنا كل ممتد

في الجهات الى غير النهاية جسم وحله ان موضوع الجزئية التي هي

المدعى ان لم يقيد بالوجود الخارجي فهو صادق لان بعض الاجسام

في الذهن كذلك وان قيد به وجب ان يوجد القيد في نقيضة السالب

وفي عكسه فلا ينافي صدق الموجبة الكلية التي محمولها غير مقيد

بانه في الخارج ولو قيد به لما صدق لعدم موضوعها فيه والثالثة

هي ان ثبوت الامكان لا يلزم منه امكان الثبوت فلا يلزم من صدق

بعض ج ب بالامكان العام امكان صدق بعض ج ب بالفعل

لان الاول حكم بثبوت الامكان والثاني حكم بامكان الثبوت و مستند

المنع من اللزوم ان الحادث يثبت امكان وجوده في الازل ولا يمكن ثبوت

ای استلزامه للملا ١٢

وجوده فی الازل ففی هذه المادة قد ثبت الامکان ولم یمکن الثبوت
وهذا مما حکم به وادعی صدقه الامام نجم الدین الدبیرانی رحمه الله
وحیث اورده علی مخلص فی حله ما هذا خلاصته ان الامکان لا یمکن
تعقله الا مضافا الی شیء یکون امکانا له فالامکان الثابت فی القضیة
الموجبة لیس الا امکان ثبوت المحمول للموضوع فاذا حکمنا بثبوت
ذلک الامکان فقد حکمنا بامکان ذلک الثبوت لا محالة فکیف یصدق
احدهما بدون صدق الاخر والمستند انما کان یصح جعله مستندا لو صدق
حکمنا بثبوت امکان وجود الحادث فی الازل ولم یصدق امکان ثبوت
ذلک الوجود فی الازل ولیس کذا فانا ان جعلنا قید فی الازل متعلقا
بوجود الحادث کانا کاذبین وان جعلناه متعلقا بالامکان کانا الازل
صادقین وانما یصدق الاول ولا یصدق الثانی اذا جعل قید فی
متعلقا تارة بالامکان وتارة بوجود الحادث واذا عنی به ذلک لم یکن
مطابقا لما ادعیناه ولا نقول الا اذا ثبت فی الازل امکان وجود الحادث
ولم یمکن ثبوت وجود الحادث فی الازل ففی الحالة المعبر عنها بالازل
قد ثبت الامکان ولم یمکن الثبوت فجاز صدق الاول بدون الثانی
فی ذلک الحال فیظهر صحة المستند لانی اقول المدعی انه اذا صدق ثبوت
الامکان لشیء صدق امکان ثبوت ذلک الشیء فی الجملة وبرهنا علیه

فالامکان ۲ دم

وهذا

وهذا اعم من انه اذا صدق ثبوت الامکان لشیء فی شیء اخر سواء کان
ذلک الاخر ولا یلزم من دعوانا صدق الاعم ان یکون الاخص منه صادقا
فظهر الفرق ولو لم یلزم من صدق بعض ج ب بالامکان العام صدق
انه یمکن بالامکان العام ان یصدق بعض ج ب بالفعل لصدق انه
لیس یمکن بالامکان العام ذلک ویلزمه انه یمتنع صدق بعض ج ب
بالفعل فیصدق بالضرورة لا شیء من ج ب مع صدق بعض ج ب
بالامکان العام الذی هو نقیضه هذا خلف وقال
فی دفع هذا ما معناه ان اللازم من صدق قولنا یمتنع ان یصدق
بعض ج ب بالفعل لیس هو بالضرورة لا شیء من ج ب بل هو وجوب
صدق لا شیء من ج ب دائما فاجیب عنه ان الدوام لا ینفک عن الوجوب
البتة لان کل ما لم یجب وجوده عن علة لم یوجد ولم یستمر وجوده وما لم یجب
عدمه لم یعدم ولم یستمر عدمه والعقل لما امکنه ان یحکم بالدوام
مع قطع النظر عن الوجوب لا جرم کانت الدائمة فی المفهوم اعم من الضروریة
لکن متی لاحظ العقل فی الدوام وجوبه فقد لاحظه من حیث هو ضروری
وصارت جهة الدوام جهة الضرورة فقولنا لا شیء من ج ب دائما
الملاحظ وجوب صدقه هو بعینه بالضرورة لا شیء من ج ب
او هو مساوٍ له والرابعة نفرض شخصا دخل بیتا ثم قال کل کلامی

اولاً

الشیخ نجم الدین الدبیران المشهور بالکاتبی

اذ دم

في هذا البيت كاذب ثم خرج منه فقوله هذا ان كان صادقا يلزم
كونه كاذبا لانه فرد من افراد كلامه فيصدق ويكذب معا وان كان كاذبا
فبعض كلامه في هذا البيت صادق فان كان الصادق هذا الكلام
فقد صدق وكذب معا وان كان الصادق غيره وهو كاذب في نفسه
فيلزم صدقه وكذبه معا وحله انه خبر عن نفسه فالخبر والمخبر عنه
واحد فلا يكون صادقا لان مفهوم الصدق مطابقة الخبر للمخبر والمطابقة
لا تصح الا مع اثنينية ما وهي مفقودة ههنا فهو اذن كاذب
لعدم المطابقة المذكورة ولا يلزم من كذبه بهذا المعنى كونه صادقا
وانما كان يلزم ذلك ان لو كانت الاثنينية ثابتة مع هذه المطابقة
ومن تحقق الفرق بين السلب البسيط والعدول تحقق الفرق بين الكذبين
ههنا وايضا فان صدق هذا الخبر هو اجتماع صدقه وكذبه
فكذبه هو عدم هذا الاجتماع فجاز ان يكون عدمه لكونه كاذبا
فقط لا لكونه صادقا فقط ثم موضوع هذا الخبر ان اخذ خارجيا
فهو كاذب لعدم موضوعه ولا يلزم صدقه والا ففي العقل افراد كثيرة
من كلامه غير هذا فلا يتعين من كذب كلامه واحد منها صدقه والخامسة
هي ان تقول المتصلة الكلية لا يصدق البتة وحتى لو كان تاليها
غير مقدمها لانك اذا قلت كلما كان اب فجد فنقول ليس كذلك

لانه كلما كان اب وليس ج د فاب وكلما كان اب وليس ج د فليس
اب ينتج من الشكل الثالث قد يكون اذا كان اب فليس ج د فلا يصدق
كلما كان اب فج د ولكن التالي اذا قلت ليس البتة اذا كان اب فج د فانا نقول
كلما كان اب وج د فاب وكلما كان اب وج د فج د فقد يكون اذا كان
اذا كان اب فج د وحله تاتي ان هذه المتصلة ان كان لازما في الحقيقة
او غير لازم في السالبة على تقدير من التقادير مطلقا من غير تقييد هذه
التقادير بما يمكن اجتماعه مع المقدم فسلم انها لا يصدق وان كان لزوم
او عدم لزوم على التقادير الممكنة الاجتماع مع المقدم جاز صدقهما مع صدق
الجزئية التي ليست كذلك لما عرفته في نتايج المتصلات الاقترانية اذا كان
المقدم في مقدمات القياس ممتنعا وقد مر في الفصول السالفة ضوابط
كثيرة يستعان بها على حل المغالطات والاعتماد في ذلك بعد معرفة
القوانين والتدرب باستعمالها على الفطرة السليمة ومباحث المنطق
كثيرة جدا لكني لم ار في الزيادة على هذا القدر فايدة يعتد بها بحسب غرض
هذا الكتاب بل كثير مما ذكرته فيه من المباحث المنطقية انما هو لرياضة
الخاطر لا للحاجة اليه في اعتبار البراهين المستعملة فيه وتصحيحها فلهذا
اقتصرت على هذا القدر منها وما اوجزت الكلام في بيانه ولم اوضحه
بالامثلة فانما ذلك مني اتكالا على فهم المخاطب ولانه مستوفى في كتب اخرى مشهورة

الباب الثاني في الأمور العامة للمفهومات كلها

الفصل الأول

في الوجود والعدم وأحكامهما وأقسامهما الوجود لا يمكن تحديده لأنه
أولي التصور ولا شيء أعرف منه حتى يعرف به ومن رام بيانه فقد أخطأ
فإن القائل إذا قال مثلا حقيقة الوجود أن يكون فاعلا أو منفعلا
فقد أخذ الشيء في تعريف نفسه فإن الفاعل والمفعول يؤخذ في تعريفهما
الموجود مع زيادة إفادة واستفادة وكذا من عرفه بأنه الذي ينقسم إلى الحادث
والقديم فإنهما لا يعرفان إلا بالوجود مأخوذا مع سبق عدم أو لا سبقه
ومتى عرف فلا بد وأن يؤخذ في تعريفه وكذا في تعريف الشيئية ألفاظ
ترادفهما مثل الذي وما كما يقال هو الذي هو كذا أو هو ما ينقسم إلى كذا
والشيئية أعم من الوجود باعتبار أن المعقول الذي يمتنع أو يمكن
لكنه معدوم هو شيء في العقل لأن له صورة عقلية وليس له وجود وهذا
الاعتبار إنما يصح إذا خصص الوجود بما في الأعيان وأما إذا أخذ أعم منه
ومن الذهني فكما أنه شيء باعتبار معقوليته هو موجود في الذهن بهذا الاعتبار
وكما أنه ليس بموجود في الأعيان ليس بشيء في الأعيان والشيئية باعتبار آخر
أعم من الوجود من وجه وأخص من وجه أما وجه عمومها فلأنها تقال
عليه وعلى الماهية المخصصة وعلى اعتبار الشيئية اللاحقة بها لأن لها

وجودا أولا في الذهن وباعتبار ثالث هما أعني الشيئية والوجود لفظان
مترادفان فينقسم معناهما إلى عيني وذهني وإذا أطلق الوجود ففي الأغلب
يراد به العيني والوجود في الأعيان هو نفس الكون في الأعيان لا ما به يكون
الشيء في الأعيان ولو كان الشيء يكون في الأعيان بكونه في الأعيان
لتسلسل إلى غير النهاية فما كان يصح كون الشيء في الأعيان فإذن الوجود الذي
هو الكون في الأعيان هو الموجودية ولا يتبين من هذا المفهوم أنه كون
في الأعيان لشيء بل هو قد يكون لشيء ما وقد لا يكون من حيث المفهوم إلا
أنه يمنع من ذلك دليل منفصل والوجود لا يحمل على ما تحته حمل التواطؤ
بل حمل التشكيك فإن وجود العلة أقوى من وجود المعلول وأقدم وكذا
وجود الجوهر بالنسبة إلى وجود العرض ووجود العرض القار أقوى من
وجود العرض الغير القار والإضافي أضعف من غير الإضافي ولو لم
يكن مفهوم الوجود مفهوما واحدا لما أمكننا أن نجزم بصدقه على كل
موجود من الموجودات ولا أن نجزم بأنه متى كذب العدم على الشيء صدق
الوجود عليه لاحتمال كذبهما وكون الوجود تصوره بديهي وكونه مفهوما
واحدا ومقولا بالتشكيك ليس مما يحتاج فيه إلى إقامة برهان والذي
ذكر في بيانه إنما هو تنبيه لا برهان وعموميته عمومية اللازم لا
عمومية الجنس ولا المقوم الذاتي كيف كان وإذا كان عاما فيجب أن يكون

وجوده فی النفس فان الوجود یوجد فی النفس بوجود اذ هو کسایر المعانی
المتصورة فی الذهن والذی فی الاعیان منه موجود ما ولیس تعین
کل موجود بموضوعه فقط کتعین الحرة مثلا بموضوعها وانما تخصص
کل وجود بما یجری مجری الفصل ثم یتقرن بالموضوع فالوجودات
معان مجهولة الاسامی یعبر عنها بوجود کذا ووجود کذا ویلزم الجمیع
فی الذهن الوجود العام ولو لم یعرف انواع الاعراض باسامیها ورسومها
لکنا نقول مثلا الکم هو عرض کذا والکیف هو عرض کذا ولو لم یکن الوجود
من المحمولات العقلیة الصرفة لکان اما مجرد الماهیات التی یقال علیها
او غیرها فان کان عبارة عن مجردها ما کان بمعنی واحد یقع علی العرض
والجوهر وعلی السواد والبیاض ولکان قولنا الجوهر موجود جاریا مجری
قولنا الجوهر جوهر والموجود موجود وان اخذ معنی اعم من کل واحد
من الماهیات فاما ان یکون قایما بنفسه او حاصلا فی تلک الماهیات
فان قام بنفسه فلا یوصف به الجوهر مثلا اذ نسبته الیه والی غیره
سواد وان کان حاصلا فی الجوهر فهو حاصل له والحصول هو الوجود فالوجود
اذا کان حاصلا فهو موجود فان اخذ کونه موجودا انه عبارة عن نفس
الوجود لم یکن محمولا بمعنی واحد اذ معناه فی الاشیاء انه شیء له الوجود
وفی نفس الوجود انه هو الوجود وایضا فان الوجود اذا کان فی الاعیان

ولیس بجوهر فهو عرض فلا یحصل قبل محله قبلیته بالذات وذلک ظاهر
ولا معه بالذات فیلزم ان لا یحصل محله بالوجود ولا بعده بعدیة
بالذات ایضا والا لکان محله موجودا قبل ان کان موجودا هذا خلف
ثم یلزم من کونه فی الاعیان مع عدم قیامه بذاته ان یکون العرض
اعم منه من وجه فلا یکون اعم الاشیاء مطلقا وایضا فالماهیة اذا کانت
معدومة فوجودها لیس بموجود فاذا عقلنا الوجود وحکمنا بانه
لیس بموجود فمفهوم الموجود غیر مفهوم وجود الوجود فاذا وجدت
الماهیة بعد عدمها فقد وجد وجودها فللوجود وجود ویعود
الکلام الی غیر النهایة علی تقدیر کون کل وجود هو فی الاعیان
فلیس للماهیة العینیة وجود منضم الیها بحیث یکون الماهیة ووجودها
شیئین فی الخارج وهذه الماهیة العینیة نفسها من الفاعل الا انه
ینضم الیها امر من الفاعل هو الوجود فالوجود والشیء ونحوهما من المعقولات
الثوانی المستندة الی المعقولات الاولی فلیس فی الموجودات موجود
هو وجود او شیء بل الموجود اما انسان او فلک او غیرهما ثم یلزم
معقولیته ذلک ان یکون موجودا او شیئا وقد یقال الوجود علی النسب
الی الاشیاء کما یقال الشیء موجود فی البیت وفی السوق وفی الذهن وفی
العین وفی الزمان وفی المکان فلفظة الوجود مع لفظة فی فی الکل

الوجود

بمعنى واحد ويطلق بازاء الروابط فيقال زيد يوجد كاتبا وقد يقال
على الحقيقه والذات كما يقال ذات الشئ وحقيقته ووجوده
وعينه ونفسه فهو هذا اعتبارات عقلية ويضاف الى الماهيات
الخارجيه والموجود ينقسم الى ما هو موجود لذاته وبذاته وذلك هو
الموجود الذي لا يقوم بغيره ولا سبب له وهو الواجب لذاته والى ما هو
موجود لذاته لا بذاته وهو الذي يقوم بذاته وله سبب يوجبه
وهذا هو الجوهر والى ما هو موجود لا لذاته ولا بذاته وهو العرض فانه
من حيث ان وجوده سببا ليس موجودا بذاته بل بسببه ومن حيث
ان وجوده لما هو فيه ليس وجوده لذاته بل لغيره والموجود بذاته
لا لذاته وان كانت القسمة العقلية محتملة له فهو غير ممكن لاحتياجه
الى ما يحل فيه وقد ينقسم الموجود ايضا الى ما هو بالذات والى
ما هو بالعرض اما الموجود بالذات فكل ما له حصول في الاعيان
مستقلا جوهرا كان او عرضا فان وجود العرض ليس هو بعينه وجود
محله اذ قد يوجد المحل بدون عرض بعينه ثم يوجد ذلك العرض فيه
كجسم لم يكن اسود ثم صار اسود واما الموجود بالعرض فكالعدميات
كالسكون والعجز والاعتبارات التي لا يتحقق في الاعيان ويقال
انها موجودة في الاعيان بالعرض ويقال للشئ انه موجود في الكتابة

وموجود

وموجود في اللفظ وهما مجازان من حيث ان الكتابة في الاغلب
تدل على اللفظ واللفظ يدل على الوجود الذهني الدال على الوجود العيني
ومما يدل على الوجود الذهني بعد ما سبق من حال النسبة والوجود انا
نتصور اشيا اما ممتنعة الوجود كاجتماع الضدين او غير موجودة
في الاعيان كالقمر المنخسف دايما والانسان الكاتب دايما وكجبل من ياقوت
وبحر من زيبق ونميز بين هذه المتصورات وكل متميز ثابت واذ ليس
في الخارج فهو في الذهن فان ادعي فيما لم يتحقق وجوده من الممكنات
في العقل ان له وجودا غايبا عنا فالممتنعات لا سبيل الى دعوى ذلك
فيها واجتماع الضدين في الذهن ليس ممتنعا انما الممتنع اجتماعهما
في الخارج فليس بين الحرارة الذهنية والبرودة الذهنية تضاد
بل التضاد بين الحرارة والبرودة الخارجيتين وكذا في امثالهما وحصول
السخونة والبرودة مثلا لا يلزم منه ان يكون الذهن متسخنا متبردا
فانه غير قابل لذلك ولامثاله بل المتسخن ما اتصف بالسخونة في
الخارج وسيتبين لك في الكلام في الادراك ما المراد بحصول
الشئ في الذهن وللاعدام تعدد وتميز في الذهن فان عدم العلة
يوجب عدم المعلول وعدم المعلول لا يوجب عدم العلة وكذا الشرط
الشرط والمشروط والمعدوم المطلق وهو الذي لا صورة له لا في الذهن

ولا في الخارج لا يمكن ان يخبر عنه والعدم المطلق له صورة في العقل
ومحكوم عليه بانه مقابل للوجود الذهني والخارجي جميعا ولا يلزم من
ذلك صدق المتقابلين على شيء واحد اذ لا عناد بين العدم المطلق والموجود
في الذهن فانه لا يصدق الشيء اما عدم مطلق او موجود في الذهن بل
يصدق الشيء اما عدم مطلق او لا عدم مطلق ويصدق الشيء اما موجود
في الذهن او لا موجود في الذهن فهو والعدم المطلق يتمثل في الذهن
ويصير صورة شخصية يعرض لتلك الصورة وجود ذهني متشخص
ورفع الثبوت الخارجي اثبات ذهني منسوب الى الاثبات الخارجي وكونه (الخارجي)
في الذهن متصورا او متميزا عن غيره ومتعينا في نفسه وثابتا في الذهن
لا ينافي كون ما هو منسوب اليه ليس ثابتا في الخارج فلا يحكم على ما ليس ثابتا
في الخارج انه غير متصور مطلقا بل يحكم عليه بانه متصور من حيث
انه ليس بثابت في الخارج غير متصور لا من حيث هذا الوصف ورفع
الثبوت الشامل للخارجي والذهني تصور ما ليس بثابت ولا متصور اصلا
فيصح الحكم عليه من حيث هو ذلك المتصور ولا يصح من حيث هو ليس بثابت
ولا يكون تناقضا لاختلاف الموضوعين واذا قلنا الموجود اما ثابت
في الذهن او غير ثابت فيه فاللاموجود قسيم الموجود من حيث انه معدوم
وقسم من الثابت في الذهن والامتياز لا يستدعي ان يكون للممتازين هوية ثابتة

فان

فان الهوية واللاهوية ممتازان وليس للاهوية هوية ولو فرضنا لها
هوية كانت لذلك الاعتبار داخلة في قسم الهوية وباعتبار ما فرض
انها لاهوية قسيمة للهوية والمسلوب عنه الوجود هو الموصوف
فقط لا باعتبار كونه موصوفا بهذه الصفة او غيرها وان كان بحيث
يلزمه ذلك ويشترط مطابقة الذهن الخارج في الحكم على الامور الخارجية
باشياء خارجية ولا يشترط ذلك في المعقولات وفي الاحكام الذهنية
على الامور الذهنية والمعدوم لا يعاد بعينه اي مع جميع عوارضه
المشخصة له فان بين المعاد والمستانف وجوده فرقا فالسواد الحاصل
في محل بعد سواد بطل عنه قبل ذلك والسواد المعاد مثلا اشتركا
في السوادية وفي تخلل عدم بينهما ولا بد من فارق وليس هو المحل ولا
السوادية ولا امرا مغايرا لكون المعاد كان مشارا اليه بانه كان موجودا
والمستانف لا يشار اليه بهذا وليس هذه الاشارة ان سوادا اما متعينا
في نفسه كان موجودا فان المستانف كان كذلك ولا ان سوادا عينيا
او يطابقه السواد الذهني كان موجودا فان المستانف هنا حاله بل الا ان
المعروض كونه معادا الا ان له هوية تعرض عليها الوجود والا لا افتراق
بين الصورتين فلو جاز اعادة المعدوم لكان كل مستانف معادا او كان
للشيء في حال عدمه هوية موجودة والتالي بقسميه باطل فالمقدم مثله

وايضاً فان من الفارق بين عرضين متماثلين هو الزمان والمحل فاذا اتحد المحل فالفارق هو الزمان والزمان لا يتصور اعادته فالمتشخص بذلك الزمان لا يعاد بل الذي فرض كونه عايداً هو غيره وانما حكمنا بامتناع عود الزمان لانه لو اعيد لكان له في حالة العود ثبوت وقبله ثبوت فان كان معنى كونه كان ثابتاً هو ماهيته وذاته وماهيته وذاته لا تكون الا زمانية فكونه قبل الآن ثابتاً هو كونه الآن ثابتاً ما انعدم واعيد وهو خلاف الغرض وان كان معنى ذلك غير هذا وهو كونه ثابتاً فيما قبل فالقبلية نفسها ما عادت فلم يكن الزمان هو المعاد بل غيره وقد يحصل من هذا انه لو اعيد الزمان لما كان زماناً هف وقولك الشيء انه يجوز بعد عدمه وجوده ان كان اشارة الى ما في الذهن فهو مستحيل الوقوع في الاعيان بعينه او الى ما يماثل ما في الذهن بوجه ما فلا يلزم ان يكون هو المفهوم الذي فيه الكلام بل مماثله اشيا كثيرة او الى ذلك وهو حالة العدم فيستحيل الاشارة اليه فنفس القول ممتنع الصحة والاشارة باطلة ثم الشيء بعد عدمه نفي محض واعادته يكون بوجود عينه الذي هو المبتدأ بعينه في الحقيقة وتخلل النفي بين الشيء الواحد غير معقول ومما يتبين به هذا المطلوب انه لو اعيد ما زال عنه الوجود فالوجود الثاني اما ان يكون نفس الوجود الاول او غيره

عدم مح ظ

فان كان نفسه فلا يكون وجوداً ثانياً فلا يكون للمعاد معاداً وان كان غيره فان لم يحصل لمادته اذ كل حادث كما ستعلم يتقدمه مادة استعداد وجوده الثاني كان اختصاصه به دون الاول تخصيصاً بلا مخصص وان حصل لمادته ذلك فقد عرض للمعاد لم يكن حاصلاً للاول فلا يكون معاداً بجميع عوارضه ونحن فلا نعني باعادته بعينه الا ذلك وليس استمرار الشيء وبقاؤه هو وجودات متعاقبة فيها ليلزم مثل ذلك بل هو وجود واحد في زمان واحد متصل او معه ان لم يكن وجوده زمانياً ه

الفصل الثاني في الماهية وتشخصها وما تنقسم اليه ه

لكل شيء حقيقة هو بها هو وهي مغايرة لجميع ما عداها لازماً كان او مفارقاً ومثال ذلك الانسانية فانها من حيث هي انسانية لا يدخل في مفهومها الوجود والعدم والوحدة والكثرة والعموم والخصوص الى غير ذلك من الاعتبارات فانه لو دخل الوجود الخارجي في مفهومها مثلاً لما كانت الانسانية الموجودة في الذهن انسانية ولو دخل العموم فيه لما كان زيد انساناً وعلى هذا قياس بواقي ما يغايرها بل الانسانية من حيث هي انسانية ليست الا الانسانية فقط فاذا انضم اليها الوجود صارت موجودة او العدم في الاعتبار الذهني صارت معدومة وهي كذى حال الوحدة والكثرة والكلية

وظ

ونحن لم

مفهومها لم

في الذهن فقط انسانية ولو دخل العدم فيه لما كانت الانسانية الموجودة صح

كذا لم

والجزئية وغير ذلك فلا يصدق عليها احد هذه الاشياء الا بامر زايد
عليها واما كونها انسانية فبذاتها ولهذا لا يصح ان يقال السواد مثلا
اسود بل سواد ولا الوجود موجود بمعنى انه ذو وجود بل على معنى انه
وجود لان السواد ليست سواديته بامر زايد وكذا وجوديه الوجود و يقال
للماهية من حيث هي هي لا بشرط شي وللماهية المجردة عن جميع اللواحق
الماهية بشرط لا شي فالانسانية بالاعتبار الاول موجودة في الاعيان
لان هذا الانسان موجود والانسانية ذاتية مقومة لهذه الانسانية
فتكون موجودة ايضا واما الانسانية بالاعتبار الثاني وهو شرط
لا شي لا وجود لها في الاعيان ولا في الاذهان لان كل واحد من الوجودين
الذهني والخارجي لاحق من اللواحق وقد فرضت مجردة عن جميعها
لكن المجردة عن اللواحق الخارجية فقط هي موجودة في الذهن وتشارك
الانسانية المكنوفة باللواحق الخارجية في مفهوم الانسانية وليست الانسانية
الخارجية واحدة بعينها موجودة في كثيرين لكان الواحد المعين في
الحالة الواحدة يصدق عليه الاشياء المتضادة كالابيض والاسود و العالم
والجاهل بل انسانية زيد غير انسانية خالد وتشتركان في مفهوم
الانسانية والمشترك هو الكلي الطبيعي والصورة الذهنية مثال
متساوي النسبة الى جزئياتها الخارجية مطابق لكل واحد منها وبهذا الاعتبار

والآم

سميت

سميت كلية واما في الخارج فهي معروضة للتشخص ابدا فلا يطابق كل
واحد من جزئياتها فلا تعرض لها الكلية فالكلي العقلي والمنطقي لا وجود
لهما في الاعيان ولا يلزم من كون الانسانية لا تقتضي الوحدة
انها تقتضي اللاوحدة وهي الكثرة فان نقيض اقتضاء الوحدة هو لا
اقتضاء الوحدة لا اقتضاء اللاوحدة وينبغي ان تعلم ان الطبيعة التي
هي في الذهن لها ايضا هوية اذ هي من جملة الموجودات ولها تخصص ما
كحصولها في الذهن وعدم الاشارة اليها وكونها لا تقبل الانقسام
ولا وضع لها وليست كليتها باعتبار مطابقتها الكثيرين فقط والا لكانت
الجزئيات كذا لمطابقة بعضها بعضا ولكونها مع غير ذلك متخصصة
فانا قد بينا تخصصها بعدة اشياء بل بانها ذات مثالية ليست متاصلة
في الوجود لتكون ماهية بنفسها اصلية بل هي مثال ولا كل مثال
بل مثال ادراكي لما وقع او سيقع فمن حيث انها مثال ادراكي لامر خارجي
او لما هو بصدد الوجود من كل الوجوه او من وجه واحد ويصح مطابقتها
الكثرة تسمى كلية وذاتها انما حصلت للمثالية ولمطابقة كثرة واما الخارجي
فليست ذاته مثالا لشي اخر وليس من شرط مثال الشي ان يكون مماثلا
له من جميع وجوهه ومن الكلي ما يتقدم على جزئياته الواقعة في الاعيان
كما اذا تصورنا صورة ثم اوجدناها في الخارج صورا على مثالها ويسمى ذلك

ما قبل الكثرة ومنه ما يتاخر عنها كالصورة المستفادة من الجزئيات
الخارجية وتسمى ما بعد الكثرة فانك اذا رايت زيدا حصل منه في
ذهنك معنى الصورة الانسانية المبراة عن اللواحق واذا ابصرت
بعد ذلك خالدا والصورة باقية في ذهنك لم تقع منه صورة اخرى
ومثاله قابل ثم من طوابع جسمانية متماثلة يقبل شمعا من الاول
ولا تختلف بورود اشباهه عليه ولا يتكثر الطبيعة الكلية في الاعيان
الا بمميز مثلا لا يصح ان يكون سوادان الا بسبب جسمين يتكثر ابهما او
بسبب حالين فانه ان كان لانه اسود يقتضي ان يكون كثيرا كان كل واحد
منها يقتضي ما يقتضيه طبيعة السواد واذا كان كل واحد من السوادين
مثل الاخر لا يخالفه في شيء البتة فهو هو وايضا فان كان كونه سوادا
يقتضي ان يكون هذا السواد وكان من شرطه ان يكون اياه وجب ان لا يكون
سواد غيره فاذن كثرته وكثرة كل ما يتكثر به اشخاصه يكون بسبب
فكل ما لا سبب له لا يصح التكثر على طبيعته الكلية لانها لو تكثرت
لكان لوجود تلك الكثرة سبب وفرض ان لا سبب لها هف ثم اذا اشير
الى عدد من نوع تلك الطبيعة اشارة حسية او وهمية او عقلية
فالمشير يشعر بانه غير الاخر فقد عرف فيه شيئا يعرفه به ويميزه عن غيره
وذلك زائد على الماهية المشتركة ثم المشترك ان كان في امر واحدهما من حيث

الاثنينية مفترقان به الافتراق غير ما به الاشتراك والمشترك ان كان
جنسا فالافتراق بالفصل وان كان نوعا فبالعرضي الغير اللازم اذ لو كان
لازما للماهية لما اختلف به اشخاصه وان كان عرضيا فبنفس الماهية
ومن المميزات الاتمية والانقصية كالمقدار التام والناقص اذ لا
يزيد احدهما على الاخر الا بنفس المقدارية ولا يكون هنا قسما رابعا
الا اذا لم يجعل ما يكون من جوهر ما يخصصه داخلا في جملة الفصول
ويجب ان يعلم ان المميز غير المشخص وليس منع الشركة في الماهيات العينية
بسبب المميز بل هو بانيتها العينية وامتيازها بمخصصاتها وتشخص
الشيء انما هو في نفسه وتمايزه انما هو بالقياس الى المشاركات في معنى
عام بحيث لو كان شيء عديم المشارك لما احتاج الى مميز زائد مع
انه متشخص ويجوز امتياز كل واحد من الشيئين بصاحبه ولا يلزم
من ذلك دور اذ كل واحد يمتاز بذات الاخر لا بامتيازه وهذا كما
ان بنوة الابن موقوفة على ذات الاب وابوة الاب موقوفة على ذات
الابن وما لزم الدور واذا قلت ذات الشيء او حقيقته او ماهيته
فمفهومات هذه لا من حيث انها هي انسان او فرس او غير ذلك هي اعتبارات
ذهنية ومن ثواني المعقولات والطبيعة العامة التي لا وجود لها
في الاعيان لا يقال كما يقال للتي لها وجود في الاعيان من انها اوجب

تخصصها باحد الجزئيات فلا يوجد لغيره وان امكن فلحوقها به لعلة
وهذا كالعدد المتخصص بانواعه لا يمكن ان يقال ان اقتضى التخصص باحدها
كالاربعة لا يوجد للثلاثة وان لم يقتض ذلك فلحوقه للثلاثة بعلة
وذلك لان العدد كما سيعلم من الامور التي لا توجد في الاعيان من حيث
هي عددية فلا يكون لحوقها واجبا او ممكنا من حيث هي في الوجود
العيني وكذا امكان الوجود اللازم للجوهر والعرض وساير الاعتبارات
الذهنية والماهية ان لم يكن ملتئمة من امور متخالفة بالحقيقة قيل
لها البسيطة والا فهي المركبة ولا بد من وجود البسايط والا لم يوجد
المركبات واجزاء المركبة لا يمكن ان يكون كل واحد منها محتاجا الى الاخر
من الحيثية التي احتاج اليه فيها لانه دور ولا ان يكون كل واحد منهما
غنيا عن الاخر والا لما حصل منهما ماهية مركبة كما لا يحصل من الانسان
والحجر الموضوع الى جنبه ماهية واحدة مركبة منهما بل لا بد وان يكون
بعضها محتاجا الى الاخر من غير احتياج الاخر اليه كالهيئة الاجتماعية
لاجزاء العشرة وادوية المعجون او مع احتياجه اليه لا من الجهة التي كان
بها ذلك محتاجا الى هذا كالمادة والصورة للجسم وتركيب الماهية
قد يكون اعتباريا كالحيوان الابيض وقد يكون حقيقيا ولا يخلو اما
ان يكون بعض اجزايها اعم من الاخر ويسمى متداخلة او لا يكون ويسمى متباينة

والجزء

والجزء من المتداخلة ان كان تمام المشترك بينها وبين نوع آخر فهو الجنس والا
فهو الفصل والمشتركان في شيء من الذاتيات اذا اختلفا في شيء من اللوازم
لزم تركبهما من الجنس والفصل لان الذي يختص باحدهما لا يستند الى المشترك
والا لزم اشتراكهما فيه فهو مستند الى غير المشترك وهو فصل وتقييد
الكلي العقلي بالكلي العقلي لا يوجب الجزئية فان الانسان الكلي في العقل
اذا قيد بانه ابن فلان الذي صناعته كذا وهو اسود طويل الى غير ذلك
من القيود الكلية ولو بلغت مهما بلغت فانه لا يحصل منها في العقل
الا انسان كلي متصف بتلك الصفات الكلية ولا يصير مانعا من الشركة
واجزاء الماهية قد تكون متميزة في الخارج كالنفس والبدن اللذين
هما جزء الانسان وقد لا يكون تميزها الا في الذهن فقط كالسواد المركب
من جنس هو اللون وفصل هو الذي باعتباره يكون جامعا للبصر مثلا
فانه لو تميز احدهما عن الاخر في الاعيان فان كان كل واحد منهما محسوسا
كان احساسنا بالسواد احساسا بمحسوسين وان كان احدهما محسوسا
فقط كان الجزء هو الكل وان كان كل واحد منهما غير محسوس فعند
اجتماعهما ان لم يحصل هيئة محسوسة لم يكن السواد محسوسا وان حصلت
كانت خارجة عنهما لا محالة فلا يكون التركيب في نفس السواد لانا لا نعني
بالسواد سوى تلك الهيئة وهما فغير مقومين لها وايضا اللونية ان كا

لها وجود مستقل فهي مبهمة اما في السواد فيوجد السواد لا بها او في محله
فالسواد عرضان لون وفصله لا واحد فجعله لونا هو بعينه جعله
سوادا واعتبر في هذا ايضا مثل البعد الذي هو ذراع مثلا فليس في
الخارج شيئان احدهما مطلق بعد والآخر كونه ذراعا ولو كان للبعدية
وجود ولخصوصية كونه ذراعا وجود آخر جاز لحوق اي خصوصية اتفقت
بها اذ ليس واحد منها بعينه شرطا للبعدية والجنس كالحيوان غير متحصل
الوجود بنفسه بل هو مبهم متحصل بالفصل محتمل لان يقال على اشياء
مختلفة الحقائق ويصير هو بعينه احد تلك الاشياء وذلك هو الحيوان
لا بشرط ان يكون وحده بل مع تجويز ان يقارنه غيره وان لا يقارنه
فيكون معناه مقولا على المجموع حال المقارنة ولا وجود له الا في العقل
ويخالفه الحيوان بشرط ان يكون وحده فانه يزيد عليه كل ما يقارنه
ولا يقال على المجموع منهما اذ هو جزء منه متقدم عليه والجزء لا يحمل
على الكل فلا يكون جنسا والحيوان الذي هو جنس وجود الانسان باعتبار
الخارج متقدم عليه لان الانسان ما لم يوجد لم يعقل له شيء يعمه
وغيره وان كان وجوده في العقل هو المتقدم بالطبع وحمل الجنس
والفصل على النوع وكونهما من مقوماته الذهنية لا يدل على تركيبه
في الخارج فان ما في الذهن لا يجب ان يكون مطابقا لما في العين الا اذا

كان

كان حكما على الامور الخارجية باشياء خارجية وليس كلما يحمل على الشيء
يحمل لاجل مطابقته للصورة العينية فان الجزئية تحمل على زيد وكذا
الحقيقة من حيث هي حقيقة وليستا بصورتين لذاته ولا لصفة من صفاته
بل هما صفتان اللتان لا توجدان في غير الذهن وكذا حال الجنس والفصل
ومعنى كونهما جزئي الماهية هو كونهما جزئي حدها ولهذا يحملان
على المحدود ولا يحملان على الحد اذ الجزء الحقيقي لشيء لا يحمل على ذلك الشيء

الفصل الثالث في الوحدة والكثرة ولواحقهما

معنى الوحدة هو تعقل العقل لعدم انقسام الهوية وهذا المعنى تصوره
بديهي وهي مفهوم زائد ذهني لا وجود له في الاعيان والا لكانت شيئا
واحدا من الاشياء فلها وحدة ايضا اذ يقال وحدة واحدة ووحدات كثيرة
واذا اخذت الماهية ووحدتها شيئان فهما اثنان فيكون للماهية دون الوحدة
وحدة وللوحدة اخرى ويعود الكلام فيجتمع صفات موجودة معا مترتبة
وهو كما ستعلم محال واذا كانت الوحدة كذا فالكثرة ايضا لا تكون الا ذهنية
فقط لانها لا تحصل الا منها وايضا فان الاربعية مثلا اذا كانت عرضا
موجودا قائما بالانسان فاما ان يكون في كل واحد من الاشخاص الاربعة
تامة وليس كذا او في كل واحد شيء من الاربعية وليس الا الوحدة او ليس
في كل واحد الاربعية ولا شيء منها فمجموع الاربعية على التقديرين لا محل لها

سوى العقل وظاهر ان العقل اذا جمع واحدا في الشرق الى واحد في الغرب
لاحظ الاثنينية واذا ادى جماعة كثيرة اخذ منهم ثلثة واربعة وخمسة
بحسب ما يقع النظر اليه وفيه بالاجتماع ويأخذ ايضا عشرة عشرات
ومائة مئات ونحو ذلك ومتى قيل الواحد على كثيرين كانت جهة وحدته
غير جهة كثرته فاما ان تكون تلك الوحدة مقومة لتلك الكثرة او لا يكون
فان لم يكن فاما ان يكون من عوارضها او لا فالتي ليست من عوارضها
هي كما يقال حال النفس عند البدن كحال الملك عند المدينة وهي التي
عوارضها فاما محمولات لموضوع واحد شخصي كالانسان هو الكاتب وكونه
زيدا او نوعي كالكاتب هو الضاحك في كونه انسانا واما موضوعات
لمحمول واحد كالثلج هو القطن في كونه ابيض وان كانت مقومة للكثرة فان
قيلت في جواب ما هو فان اختلفت من الذاتيات فهي الواحد بالجنس والا فهي
الواحد بالنوع وان قيلت في جواب اي شيء هو في ذاته فهو الواحد بالفصل
والشركة في الفصل هي الشركة في النوع لكن الاعتبار مختلف ومتى لم يقل
الواحد على كثيرين فان كان غير قابل للقسمة ولم يكن له مفهوم وراء
انه غير منقسم فهو الوحدة وان كان له مفهوم غيره فان كان له وضع
فهو النقطة والا فهو الواحد المطلق وان كان قابلا للقسمة فان لم ينقسم
بالفعل فهو الواحد بالاتصال وان انقسم فان لم يكن اجزاؤه متمايزة

بالتشخص

بالتشخص فهو المركب الحقيقي والا فهو الواحد بالاجتماع ووحدته اما طبيعية
كالبدن الواحد او صناعية كالسرير الواحد او وضعية كالدرهم الواحد
ويسمى الاتحاد في الجنس مجانسة وفي النوع مشاكلة وفي الكم مساواة وفي
الكيف مشابهة وفي الوضع مطابقة وفي الاضافة مناسبة وفي اتحاد وضع
الاجزاء موازاة وكل شيئين لهما وحدة من وجه فانه يقال لهما هو هو لا بمعنى
اتحاد الاثنين فان ذلك محال لانهما عند الاتحاد ان بقيا فهما اثنان
لا واحد وان بقي احدهما او لم يبق ولا واحد منهما فليس ذلك اتحادا لان المعدوم
لا يتحد بالموجود ولا بالمعدوم والواحد مقول على ما تحته بالتشكيك لان الواحد
من كل وجه وهو الحقيقي الذي لا ينقسم بوجه من الوجوه لا الى الاجزاء الكمية
ولا الحدية ولا انقسام الكلي الى جزئياته هو اولى من الواحد الذي هو واحد
من وجه كثير من اخر والواحد بالتشخص اولى بالوحدة من الواحد بالنوع الذي
هو اولى بها من الواحد بالجنس والذي يقابل الهو هو يسمى بالغيرية وهي تنقسم
الى المماثلة والمخالفة والمثلان هما المشاركان في حقيقة واحدة من حيث
هما كذلك فالانسان والفرس مختلفان وجسمياهما مثلان
والطبيعة الجنسية اذا اخذت اعدادها مع قطع النظر عما اختلفت به
من الفصول فهي نوعية وكذا الفصول فالمثلان هما المشتركان
في نوع واحد ولا يشترط في ذلك مشاركتهما في جميع الصفات والا لكانا

شيئا واحدا لاسمين والمتقابلان هما الامران المتصوران اللذان لا
يصدقان على شيء واحد في حالة واحدة من جهة واحدة واحترز بالاخير
عن مثل التقابل بين الاب والابن فانه اذا لم يشترط اتحاد الجهة جاز ان يكون
الواحد ابا باعتبار وابنا لآخر وكل امرين كذلك ان كانا وجوديين
فان كانت ماهية احدهما معقولة بالقياس الى الآخر فهما المضافان
كالابوة والبنوة والا فهما الضدان كالسواد والبياض وان كان احدهما
وجوديا والآخر عدميا فاما ان ينظر الى العدم والوجود بشرط وجود
موضوع مستعد لقبول ذلك الايجاب بحسب شخصه او نوعه او جنسه
القريب او البعيد وهو العدم والملكة كالعمى والبصر واما ان لا ينظر
اليهما بذلك الشرط وهو الايجاب والسلب كالفرسية واللافرسية وكزيد
انسان زيد ليس بانسان وهما لا يجتمعان على الصدق ولا الكذب
وسائر المتقابلات جاز ان يكذبا اما المضافان فكزيد ابو خالد وابن [خالد]
اذا لم يكن كذلك واما الضدان فلانهما يكذبان عند عدم المحل
وعند وجوده اذا لم يتصف باحدهما واما الملكة والعدم فعند عدم
موضوعهما والمقابل من حيث هو مقابل يصدق عليه انه مضاف والمقابل
اعم من المقابل من حيث هو المقابل لانه يصدق عليه وعلى كل ما عرض له
انه مقابل فلا يلزم ان يكون التضايف اعم من التقابل ولا مانع ان يكون

الخاص

الخاص عارضا لما لطبيعة العام عند اعتبار شرط يصير به العام اخص
ولا يخلو شيء عن عروض الاضافة له اما بحسب تقابل او تضاد او نسبة
الى محل او مماثلة او غير ذلك ومن خاصيته تقابل التضايف اللزوم
والانعكاس وتقابل السلب والايجاب هو اقوى من سائر التقابلات
ولا يخرج عنه شيء الا يرى ان ما ليس بخير فيه عقد انه ليس بخير وفيه عقد انه
شر وعقد انه ليس بخير لا ينافيه عقد انه شر ولا عقد انه ليس بشر لانه قد [تصدق]
مع كل واحد منهما فالمنافي له عقد انه خير والمنافاة متحققة من
الجانبين فعقد انه خير لا ينافيه الا عقد انه ليس بخير لا عقد انه شر
الذي هو ضده وايضا فللخير انه خير وهو امر ذاتي له وانه ليس بشر وهو [عرضي]
له فاعتقاد انه ليس بخير يرفع اعتقاد كونه خيرا وهو الذاتي واعتقاد
انه شر يرفع [اعتقاد] انه ليس بشر وهو العرضي ورافع الذاتي اقوى معاندة من
رافع العرضي وايضا فان الشر لولا انه ليس بخير لما كان اعتقاده
رافعا اعتقاد كونه خيرا ولو كان بدل الشر شيء آخر مما ليس بخير لكان
مع ذلك يمتنع اعتقاد انه خير وليس بخير وليس هذا يدل على ان [التنافي]
بالذات ليس الا بين السلب والايجاب والواحد لا يقابل الكثير والا لكان
التقابل بينهما على احد الوجوه الاربعة لكنه ليس بالعدم والملكة ولا [السلب]
والايجاب لكون احدهما مقوما للآخر وليس الوجود والعدم والايجاب [والسلب]

كذلك ولا بالتضايف لان الواحد متقدم على الكثير والمتضايفان لا يتقدم
احدهما على الآخر ولا بالتضاد لانهما لا يتواردان على موضوع واحد
ومن الواحد ما هو تام وهو الذي لا امكان للزيادة فيه كخط الدائرة
ومنه ما هو ناقص وهو الذي يمكن ذلك فيه كالخط المستقيم وقد يطلق
الواحد التام على ما يفضل من نوعه ما يصح ان يكون شخصا آخر فيكون
نوعه في شخصه والناقص ما لا يكون كذا فالدائرة من قسم الناقص على هذا
الاعتبار وقد يطلق الضدان على معنى آخر غير ما سبق وهو انهما موجودان
في غاية التخالف تحت جنس قريب يصح منهما ان يتعاقبا على موضوع او
يرتفعا عنه فما مثل السواد والحمرة على هذا الاصطلاح ليسا بضدين
اذ ليس بينهما غاية التخالف واما البياض والسواد فهما ضدان بالمعنيين
والضد بالمعنى الاخير اخص من الضد بالمعنى الاول والضدان بالمعنى
الاخص اما ان يكون احدهما بعينه لازما للموضوع مثل البياض للثلج
واما ان لا يكون كذلك ولا يخلو اما ان يمتنع خلو المحل عنهما مثل الصحة
والمرض واما ان يمكن ذلك وهو منقسم الى ما يكون موصوفا بالوسط
سواء عبر عنه باسم محصل كالفاتر والاحمر او بسلب الطرفين كقولنا
لا جائر ولا عادل والى ما لا يكون كذلك كالشفاف وفي الملكة
والعدم ايضا اصطلاح آخر اما الملكة فهو انها التي توجد في موضوع

وقياما

وقياما ويمكن ان ينعدم عنه ولا يوجد بعده كالابصار واما العدم
فهو انعدامها عنه في وقت امكانها كالعمى وبما بهذين المعنيين اختص
منهما بالمعنيين الاولين فاللحية والمرودية غير متقابلين بالملكة
والعدم على الاصطلاح الاخص وبينهما ذلك التقابل بالمعنى الاعم و العمى
والمرودية التي قبل وجودها هي عدمه وكذا انتثار الشعر بداء الثعلب
الذي هو بعده كلاهما عدميان بالمعنى الاعم سواء كان الامكان للشخص كالمرودية
او للنوع كالعمى للاكمه او للجنس كعمى الخلد وقد ميز بين الاصطلاحات
لئلا يقع غلط بسبب اشتراك اللفظ

الفصل الرابع

في الوجوب والامكان والامتناع وما يتعلق بها هذه الثلاثة معانيها
بديهية فان كل احد يعلم ان الانسان يجب ان يكون حيوانا ويمكن
ان يكون كاتبا ويمتنع ان يكون حجرا وهذا العلم حاصل لمن لا يمارس
شيئا من العلوم اصلا لا التصورية ولا التصديقية ولو لم يكن تصورات
هذه الثلاثة فطرية وبديهية لما حصل لمن لم يمارس علما من العلوم فتعريف
هذه لا على سبيل التنبيه ولا على سبيل بيان يجري مجرى العلامة فقد اخطأ
وذلك مثل ما يقال ان الممكن هو غير الضروري واذا فرض موجودا لم يعرض
منه محال ثم يقول الضروري هو الذي لا يمكن ان يفرض معدوما والذي
اذا فرض بخلاف ما هو عليه كان محالا ثم يقول المحال هو الضروري

العدم والذي لا يمكن ان يوجد والممتنع هو الذي لا يمكن ان يكون وهو
الذي يجب ان لا يكون والواجب هو الممتنع ان لا يكون او ليس بممكن ان لا
يكون والممكن هو الذي ليس بممتنع ان يكون وان لا يكون وهذا كله دور
ظاهر واولى ما يتصور من ذلك اولا هو الوجوب لان الوجوب تاكد
الوجود والوجود اعرف من العدم لان الوجود يعرف بذاته والعدم
يعرف بوجه ما بالوجود وربما نبه على مفهوم الوجوب بانه استغناء الشيء
بذاته عن الغير ويلزمه عدم التوقف على الغير وعلى مفهوم الامكان
بانه كون الشيء بحاله لا يستحق الوجود ولا العدم من ذاته ويلزمه الاحتياج
في وجوده وفي عدمه الى الغير ووجوب الشيء وامكانه وامتناعه امور
معقولة تحصل في العقل من اسناد المتصورات الى الوجود الخارجي
وليست بموجودات في الخارج وان كانت زايدة في العقل على ما يتصف
بها ولو كان الوجوب ثابتا في الخارج لكان صفة محتاجة في تقررها
الى ذات واجب الوجود فتكون ممكنة لذاتها فيحتاج الى سبب متقدم
عليها بوجوب الوجود فيلزم تقدمه على نفسه وان يكون قبل كل وجوب
كذلك الى ما لا يتناهى وهو محال واما بيان ان الامكان ليس ثابتا
في الخارج هو ان امكان الشيء مقدم على وجوده في العقل فان الممكنات
يمكن فتوجد لا انها توجد فتمكن ويقع على المختلفات بمعنى واحد

وهو عرضي للماهية وهي موصوفة به فلا يقوم بنفسه ولا يكون
نفس الماهية فلا يكون واجب الوجود والا لما افتقر الى ان يضاف
الى موضوع فيكون ممكنا اذن فامكانه يعقل قبل وجوده فليس
امكانه هو ويعود الكلام هكذا الى امكان امكانه الى غير النهاية
فيفضي الى السلسلة الممتنعة لاجتماع احادها مترتبة واذا قيل
كذا هو ممتنع في الاعيان فليس معناه ان له امتناعا حاصلا في الاعيان
بل هو امر عقلي نضمه الى ما في العين تارة والى ما في الذهن اخرى وكذا نحو
وكل واحد من الامكان والوجوب والامتناع اذا نظر في وجوده او امكانه
او وجوبه او جوهريته او عرضيته لم يكن بذلك الاعتبار امكانا او
وجوبا او امتناعا للشيء بل كان عرضا في محل هو العقل وممكنا في ذاته
ووجوده غير ماهيته فالامكان وقسيماه من حيث هو ذلك لا يوصف
بكونه موجودا او غير موجود وممكنا او غير ممكن واذا وصف
لشيء من ذلك لا يكون حينئذ احد الثلاثة بل يكون له امكان آخر او وجوب
آخر او امتناع آخر وكذا امثاله والممكن قد يكون ممكن الوجود في ذاته
وقد يكون ممكن الوجود لشيء وكلما امكن وجوده لشيء فهو ممكن الوجود
في نفسه ولا ينعكس فانه قد يكون ممكن الوجود في ذاته ولا يكون ممكن الوجود
لشيء بل اما واجب الوجود لشيء كالزوجية للاربعة او ممتنع الوجود لشيء

كالمفارقات ورد امكان للممكنات واجب والا لامكن زواله فانقلب
الممكن واجبا او ممتنعا هف والامكان انما يعرض للماهية اذا اخذت مع
مع قطع النظر عن وجودها وعدمها وعن علتيهما اما اذا اخذت
مع شيء من ذلك امتنع عروض الامكان لها وكل واحد من الوجوب
والامتناع مشترك بين ما هو بالذات وما هو بالغير وكل واجب بغيره
او ممتنع بغيره فهو ممكن في ذاته ولا يلزم من كون الوجوب مشتركا بين الحقيقي
بالذات والوجوب بالغير كون الوجوب بالذات مركبا لانه لا يفتقر الى
تعقل عن الذات بخلاف الوجوب بالغير المفتقر تعقله الى انضياف
تعقل الغير الى تعقل الوجوب وكذا لا يلزم من كون الامتناع مشتركا
بين الامتناع بالذات والامتناع بالغير تركب في الممتنع بذاته
الذي يكون منفيا صرفا والامكان محوج الى السبب اذ كل ممكن
فان نسبة وجوده وعدمه الى الماهية على السوية وما هذا شانه
فلا يتخصص احد طرفيه على الاخر الا بمخصص والعلم به فطري و
لا يلزم من كونه فطريا ان لا يكون قضية اخرى اجلى منها عند العقل
لجواز ان يكون ذلك لامر عائد لا الى التصديق بهما بل الى امر اخر كا
لتصورات اللازمة لذلك التصديق وعدم الممكن المتساوي الطرفين
ليس نفيا محضا ويساوي طرفي وجوده وعدمه لا يكون الا في العقل

فالتخصص عقلي وعدم العلة ليس بنفي محض وهو يكفي في التخصيص
العقلي ولكونه ممتازا عن عدم المعلول في العقل يجوز ان يعلل هذا
العدم بذلك العدم في العقل ويجب وجود الممكن عند وجود سببه
المخصص لانه لو لم يجب وجوده فاما ان يمتنع او يمكن وكلاهما با طلان
اما الاول فلانه لو امتنع وجوده لما كان ذلك الوجود مترجحا على
عدمه فلا يكون مرجحه حاصلا مع انه قد فرض حاصلا هذا خلف
واما الثاني فلانه لو كان ممكنا لامكن وقوعه مع السبب تارة ولا وقوعه
اخرى فان توقف وقوعه في احدى الحالتين على مخصص لم يكن السبب
المخصص حاصلا وقد فرضنا حصوله وان لم يتوقف كان حصوله
في احدى الحالتين دون الاخرى تخصيصا لاحد الطرفين المتساويين
على الاخر من غير مخصص وبطلانه بديهي ولو جاز صيرورة احد طرفي
الممكن اولى به لذاته من الاخر ولا ينتهي الى حد وجوب ذلك الطرف للزوم
من ذلك محال لان تلك الاولوية ان حصلت لماهية الممكن من حيث هي
هي فهو باطل لانها مقتضية للتساوي فلو اقتضت الاولوية لاجتمع النقيضان
لانه لو حصلت الاولوية بالماهية فان امكن زوالها بسبب كان حصولها
متوقفا على عدم ذلك السبب فلا يكون الماهية من حيث هي هي مع
قطع النظر عن ذلك السبب مقتضية لها وان امتنع زوالها بسبب كانت

حاصلة دائما وكانت الماهية واجبة الوجود دائما فاستحال ان يحصل
الاولوية بالماهية ولا ينتهي الى حد الوجوب وان لم يحصل للماهية
من حيث هي هي بل كان حصولها لها بسبب من غير الانتهاء الى حد الوجوب
امكن وقوعه مع السبب ولا وقوعه ولو امكن ذلك للزم من فرض وقوع
الممكن محال على ما مر ثم اذا وقع التخصيص والترجيح عن سبب الممكن
ولم يجب طرف الممكن المخصص عن ذلك السبب بل كان ممكنا مع السبب
كما هو ممكن في ذاته اذ لا وجه لامتناعه عنه لعاد الحال في طلب سبب
ترجحه وتخصصه فلا يكون الذي فرض سببا مخصصا بسبب مخصص
وهو ظاهر الفساد فظهر من هذا ان كل ممكن لم يجب عن علته لم يوجد عنها
وكما يفتقر الممكن في وجوده الى السبب فكذلك مفتقر حالة بقائه الى السبب
لانه ممكن في حالة بقائه والا لزم انقلابه من الامكان الذاتي الى الامتناع
او الوجوب الذاتيين وذلك بديهي البطلان واذا كان حالة بقائه
ممكنا وكل ممكن يفتقر الى سبب فالممكن حالة بقائه يفتقر الى السبب
وتمام البحث فيه ياتي عند الكلام في العلل ان شاء الله تعالى

الفصل الخامس

في القدم والحدوث بمعنييهما

اعني الزماني والذاتي الحدوث عند الجمهور هو حصول الشيء بعد عدمه

في زمان مضى والقدم عندهم ما يقابله وبهذا التفسير لا يتصور
ان يكون الزمان حادثا والا لكان وجوده مقارنا بالعدم والخواص
قد يطلقون لفظة الحدوث ويريدون بها احتياج الشيء الى غيره
دامت حاجته اليه او لم يقع ويعبرون عن هذا الحدوث بالحدوث
الذاتي والقدم المقابل له لا يصدق الا على واجب الوجود فقط والذي
يحقق الحدوث الذاتي ويدل على ان لفظة الحدوث عليه اولى من
اطلاقها على الزماني هو ان كلا الحدوثين يعتبر فيهما تقدم اللاوجود
على الوجود والتقدم والتاخر يقالان بمعان كثيرة فانهما قد يكونان
بالزمان كالاب وابنه او بالذات كحركة اليد وحركة المفتاح او بالطبع
كالواحد والاثنين او بالمرتبة كالصف الاول والثاني او بالشرف
كالمعلم والمتعلم منه وكذلك المع والفرق بين التقدم بالذات
والتقدم بالطبع ان الذي بالذات يجب من وجود المتقدم وجود المتاخر
والذي بالطبع يلزم من عدم المتقدم عدم المتاخر ولا يلزم من وجوده
وجوده بل ربما لزم مع وجوده لا منه كتقدم صورة الكرسي عليه
والذي بالمرتبة فمنه ما هو طبيعي وهو كل ترتيب في سلاسل بحسب طبايعها
لا بحسب الاوضاع كالموصوفات والصفات والعلل والمعلولات وفي
الاجناس والانواع ومنه ما هو وضعي كالامام والماموم وفي ما من خاصيته

بالمرتبة ان ينقلب متاخره متقدما لا في نفسه بل بحسب اخذ الاخذ والتقدم
الحقيقي من هذه هو ما بالذات وما بالطبع وكلاهما اشتركا في تقدم ذات
شيء على ذات الاخر والتقدم الزماني وان كان اشهر فانه يرجع اليهما
اذ التقدم والتاخر في الاب والابن بالقصد الاول انما هو الزماني
الشخصيين
واما الذاتيه فبالقصد الثاني وتقدم الزمان على الزمان ليس بالزمان
اذ لا زمان للزمان بل هو تقدم بالطبع كما سياتي والرتبي الوضعي يرجع
الى الزماني ايضا وله مدخل فيه فاما اذا قلنا بلد كذا متقدم على بلد كذا
معناه زمان الوصول الى احد متقدم ما قبل زمان الوصول فانه اذا
وقع الابتداء من احد الطرفين فليس ذلك الابتداء مكانيا بل انما هو بحسب
شروع زماني والذي بالشرف فمجازي فان الفضيلة لو لم يكن سببا
لتقدم في المجلس او في الشروع في الامور لما سمي متقدما فهو بالذات
تقدم مكاني او زماني والمكاني يرجع الى الزماني كما سبق والزماني
يرجع الى التقدم بالطبع فالذي بالزمان وبالمرتبة والشرف كله
يرجع اليه فلا تقدم وتاخر بالحقيقة الا الذي بالذات او بالطبع
ويعمهما كون الشيء الذي يقال له متاخر محتاجا في تحققه الى الذي
يقابل له متقدم ويسمى ذلك التقدم والتاخر بحسب استحقاق الوجود
واما المع فليس كل شيئين ليس زماني وسبقهما ليس بينهما تقدم وتاخر

بالزمان

بالزمان ومع ذلك فليست معيتهما زمانية بل اللذان هما بالحقيقة
معا بالزمان يجب ان يكونا زمانيين كما ان اللذين هما معا بالمكان
يجب ان يكونا مكانيين على انه لا يصح وجود شيئين هما معا في المكان
من جميع الوجوه لكنه في الزمان جائز واذ قد تبين ان التقدم
والتاخر الحقيقيين هما اللذان بحسب استحقاق الوجود فالذي تقدم
تقدم
لا وجوده على وجوده تقدما بالذات اولى بمعنى الحدوث من الذي
عليه تقدما بالزمان لكن انت تعلم ان حال الشيء الذي يكون للشيء
باعتبار ذاته متخليا عن غيره قبل حاله من غيره قبلية بالذات
لان ارتفاع حال الشيء بحسب ذاته يستلزم ارتفاع ذاته وذلك
يقتضي ارتفاع الحال التي تكون للذات بحسب الغير ولا يلزم عكسه
وكل موجود عن غيره فهو لا يستحق الوجود بحسب الخارج لو انفرد
عن ذلك الغير فكونه لا يكون له وجود قبل ان يكون له وجود قبلية
بالذات وذلك هو الحدوث الذاتي هو اولى من الزماني الذي لا يمتنع
ان يصير المتقدم والتاخر فيه امر عارض بخلاف ما بالذات اذ المقتضي
لذلك هو ذاته ولهذا كان باستحقاق الوجود والحدوث الزماني
وان كان احتياجه الى المؤثر ضروريا فليس العلة في احتياجه
اليه هو حدوثه الزماني ولهذا جاز ان يكون هذا الحدث

يعتبر
فيه بالعرض متاخرا وهو هو
بسبب ان المقتضي للتقدم مع

واجب الوجود لا يستغني عن غيره بخلاف ما اخذ في مفهومه الوجوب
بالغير لا يستغني عن الغير الا اذا لم تكن طبيعته هذه الطبيعة
فلا يتصور فيه ذلك الا وقد تبدلت طبيعته بطبيعة اخرى
لكون ذلك داخلاً في مفهومه وليس بداخل في مفهومه ما حدوثه
زماني وان كان لا زمان له والحادث بهذا المعنى لا يكون علته دائمة
والا لكان وجوده عنها في بعض الاحوال دون بعض تخصيصاً من غير
مخصص فلا يكون الامكان اللازم لماهيته كافيا في فيضانه عن واجب
الوجود بل لا بد من حصول شرط اخر فلهذا الحادث امكانان احدهما
للامكان العايد الى ماهيته والاخر الاستعداد التام وهو سابق
عليه سبقا زمانيا فاذن لا بد لكل حادث زماني من سبق حادث آخر
كذلك ليكون كل سابق مقربا للعلة الموجدة الى المعلول بعد بعدها
عنه ولا بد لتلك الحوادث من محل يتخصص الاستعداد بوقت دون وقت
وحادث دون حادث وذلك المحل هو المادة فكل حادث زماني فهو
مسبوق بمادة وحركة وهذا الاستعداد السابق على الحادث يختلف
بالقرب والبعد فانه ليس استعداد العناصر لان يكون انسانا كاستعداد
النطفة لذلك واذا لم تستعد المادة لقبول الشي لم يكن للفاعل قدرة
على فعله كما ليس له قدرة على ايجاد الحيوة في الحجر مثلاً لعدم صلاحيته لها

والفرق بين هذا الاستعداد وبين الامكان ان الامكان لا يقتضي من
حيث هو هو رجحان احد طرفي الممكن وليس فيه قرب وبعد ولا هو
امر موجود في الخارج والاستعداد بخلاف ذلك كله والحدوث
بمعنييه معنى معقول هو صفة تحصل في العقل عند تعقل اللاوجود
والوجود المترتب عليه في العقل فالمتصف به من الماهيات لا يكون
موصوفا بالوجود وحده فلا يكون موجوداً في الخارج من حيث هو
كذلك بل يكون وجوده في العقل فاذا اطلق بعد هذا الموضع في هذا الكتاب
لفظة الحدوث او الحادث فانما يراد به الزماني لا الذاتي ٥

الفصل السادس
في العلة والمعلول ومباحثهما

علة الشي هي ما يتوقف وجود الشي عليه ان كانت علة لوجوده او عدمه
ان كانت علة لعدمه وهي قد تكون تامة وقد تكون ناقصة والتامة
هي مجموع ما يتوقف عليه الشي ويجب بها وجوده والناقصة ما ليست
كذلك ويدخل في التامة الشرايط وزوال المانع فان المانع التام
اذا لم يزل يبقى الوجود بالنسبة الى ما يفرض علة له ممكنا واذا كانت
نسبته اليه امكانية دون ترجح فلا علية ولا معلولية وليس هذا
مصيراً الى ان العدم يفعل شيئا بل معنى دخول العدم في العلية

ان العقل اذا لاحظ وجوب المعلول لم يصادفه حاصلا دون عدم المانع
وتقدم هذه العلة على معلولها هو تقدم ذاتي لا زماني فان المعلول
حال بقايه لو كان معللا بعلة تامة كانت موجودة قبله بحيث تكون
علته حال وجودها موجبة وجوده بعد انقضائها وعدمها
للزم من ذلك احد امور كلها باطلة لان ايجاب العلة للمعلول ان كان
عبارة عن وجوده بها فاتصافها بالموثرية لا يكون حال عدمها والا لكان
المعدوم علة تامة للموجود وبطلانه ظاهر ولا يكون حال وجودها
ايضا لان تاثيرها في المعلول حينئذ اما في حال وجوده او حال عدمه
او في حال ثالث لا يكون فيه موجودا ولا معدوما اما الاول فيقتضي
مقارنة وجود العلة لوجود المعلول وهو خلاف المفروض
ومع ذلك هو نفس مطلوبنا واما الثاني فيلزم منه الجمع بين وجود
المعلول وعدمه لانا تكلمنا على تقدير ان ايجاب العلة للمعلول
هو وجوده بها فيتحقق الوجود لتحقق التاثير ويتحقق العدم لانه هو
المفروض واما الثالث فهو حصول واسطة بين كون الشيء موجودا
وكونه معدوما وهو بين البطلان وان لم يكن ايجاب العلة للمعلول
عبارة عن ذلك بل عن امر اخر في الخارج يترتب عليه وجود المعلول
فذلك المغاير لا بد وان يصدق عليه انه في هذا الزمان يوجب المعلول

في الزمان

في الزمان الذي بعده فيكون ايجابه لذلك المعلول زايدا على ذاته
فيقع الدور او التسلسل في الايجابات وسيعلم بطلانهما واعطاء
قوة العلة للمعلول في الزمان السابق يبقى بها المعلول فيما بعده
من الزمان فباطل لان تلك القوة لها وجود ممكن فيفتقر الى مرجح
والكلام في بقائها مع انتفاء المرجح كالكلام فيما عرضت له ومما يدل
على ذلك ان الممكن الموجود لا يخرجه وجوده عن الامكان الذاتي
فلا يكون موجودا الا ووجوده مترجح بمرجح فلو انتفى الترجح ان بقي
وجوده راجحا لماهيته فماهيته مقتضية لوجوب الوجود فيستغني
عن العلة في الحال وفيما مضى هذا خلف وان لم يبق وجوده مترجحا بماهيته
فوجوده بغيره فمع انتفاء ذلك الغير ينتفي الترجيح والترجح به فلم
يبق الوجود لذلك الممكن مترجحا فيترجح عدمه لانتفاء مرجح الوجود
فلا يبقى موجودا واذا لم يجب وجود الممكن لذاته ولا يستغني عن المرجح
فلا بد له ما دامت ذاته موجودة من ان يكون له مرجح وجوده موجودا
ولو لم يكن تاثير العلة في المعلول حال وجود المعلول لكان اما في حال
عدمه ويكون ذلك جمعا بين وجوده وعدمه او لا في حال وجوده ولا
حال عدمه ويلزم من ذلك ثبوت الواسطة بينهما ويجب ان يعلم ان الترجيح
ان يوقف على الزمان الثاني لم يكن المرجح الذي هو العلة التامة علة تامة

وان لم يتوقف كان اختصاص الترجيح به دون الزمان الاول تخصيصا
بلا مخصص ثم لو تقدمت العلة التامة على معلولها زمانا لزم حصول
المرجح عند عدم الترجيح والفطرة السليمة تاباه والبناء انما يبقى بعد
وجود البنا مثلا لان البناء انما هو علة لحركة الاجزاء بعضها
الى بعض وذلك لم يبق عند غيبوبته والذي بقي هو تماسك الاجزاء
وهو معلول ليبس العنصر لا للبناء وذلك فلم يعدم مع بقاء التماسك
المذكور وعلى هذا قياس غيره من امثلة ما يتوهم بقاؤه بعد عدم
علة تامة له والشيء قد يكون له علة للوجود وعلة اخرى للثبات
كما في هذا المثال وقد يكون علتهما واحدة كالقالب للشكل للماء المبقي
ببقائه معه واذا عدمت علة الوجود فان لم يبق علة الثبات فلا
للوجود وتاثير العلة في المعلول حال وجوده ليس معناه انها تعطيه
وجودا ثابتا بل معناه ان وجوده في حال اتصافه بالوجود انما هو
بوجود علته ولا يفتقر الموجود المعلول الى علته من حيث هو موجود
كيف كان والا لكان الموجود الواجب الوجود مفتقرا الى علة بل من
حيث هو موجود ممكن كما سبق ولا يجتمع على المعلول الواحد بالشخص
علتان تامتان والا لكان واجبا بكل واحدة منهما وجوده
بكل واحدة منهما يقتضي استغناؤه عن الاخرى فلو وجب بهما

لاستغنى عنهما معا هذا خلف ولانه لو اجتمعتا عليه ووجب باحدهما
فاما ان يكون لغيرها مدخل في العلية او لا يكون فان كان فمجموعهما
هو العلة التامة لا كل واحدة منهما وان لم يكن فلم يجتمع عليه العلتان
المستقلتان واما المعلول النوعي فلا مانع في العقل من اجتماعهما عليه
ان يوجد بعض افراده بعلة وبعضها بعلة اخرى كالحرارة التي تعلل
بعض جزئياتها بالنار وبعضها بالحركة وبعضها بالشعاع وعلة عدم
الشيء الممكن هي عدم علته التامة اما بجملتها او ببعض اجزائها ويدل
عليه انه لو كان عدمه لذاته لكان ممتنع الوجود لا ممكنه فهو اذن
لغيره وذلك الغير اما وجودي او عدمي فان كان وجوديا فاما
ان يختل عند حصوله امر من الامور المعتبرة في العلية او لا يختل
فان اختل فهو مطلوبنا وان لم يختل بقيت العلة التامة مع عدم
معلولها وان كان عدميا فاما ان يكون عدم العلة وهو المطلوب
او ما عداها وهو بديهي البطلان عند التامل ومعلول الشيء لا
يكون علة له من الوجه الذي به كان معلولا له على جهة الدور سواء كان
معلولا قريبا او بعيدا لان العلة متقدمة على المعلول بالوجود
تقدما ذاتيا فلو كان المعلول علة لها لكان متقدما عليها
بالوجود والمتقدم على المتقدم على الشيء متقدم عليه فيكون الشيء متقدما

على نفسه ولان المعلول محتاج الى العلة فلو كان علة لعليته
لكانت محتاجة اليه فيلزم احتياجه الى نفسه بمثل ما قلنا وذلك
محال وتسلسل العلل التامة الى غير النهاية محال وكذا كل امور مترتبة
وموجوده معا بالزمان اما العلل فلان المعلولات كلها
وواحد واحد منها لا تحصل موجوده الا بموجد وذلك الموجد
لا يكون منها والا لدخل في حكمها ومن وجود كل واحد منها نعلم
وجود ما قبله وكثرة الوسايط لا تقدح في العلم بوجود علة
اولى واخر المعلولات التي نعلم بوجودها يدل كذلك على اول
العلل واذا كان حكم كل واحد من المعلولات وحكم كل جملة منها
حكما واحدا في الاحتياج الى الموجد فجميع المعلولات محتاجه
الى علة عن معلوله والا لكانت من الجمله ووصف خارجه عنها هنا
وبتلك العلة ينقطع السلسلة وتتناهى ومما يوضح ذلك ايضاحا
ابين من هذا ان كل سلسلة من علل ومعلولات فكل واحد منها
علة باعتبار ومعلول باعتبار فكانهما جملتان متطابقتان في
الخارج فاذا فرض تساويهما من جهة معلول واحد منها فلابد
وان يكون جملة العلل زايدة على جملة المعلولات بواحد من العلل
في الجانب الاخر الذي فرض غير متناه لان كل علة لا ينطبق في مرتبتها

على معلولها بل انما ينطبق على معلول علتها المتقدمة عليها بمرتبة
ولولا زيادة مراتب العلل بواحدة لارتفع وجوب التقدم والتاخر
اللازمين للعلية والمعلولية ويلزم من ذلك انقطاع المعلولات
قبل انقطاع العلل المقتضي لتناهيهما مع فرضهما غير متناهيين
وكذلك الحكم في جانب التنازل الى المعلولات فانها هاهنا تزايد
على العلل بواحد بخلاف الجانب الاول فلا يمكن وجود علل ومعلولات
لا نهاية لها وهكذا حكم جميع الاشياء التي تكون كلها موجودة في زمان
واحد ولها ترتيب طبعي كالموصوفات والصفات وما يجري مجراها
واذا فقد احد الشرطين اعني الوجود معا والترتيب لا يلزم الانطباق
بحسب المراتب في نفس الامر فان معنى التطبيق فيها ان يفرض من بعض المراتب
الى ما لا نهاية له بحسب فرضنا له كذلك جملة ومن المرتبة التي قبلها
الى ذلك الجانب ايضا جملة اخرى ويقابل الجزء الاول من هذه بالجزء
الاول من تلك فالجملة الثانية ان صدق على اجزائها بالجملة لو انطبقت
على اجزاء الجملة الاولى ان طبق كل جزء من اجزاء احدى الجملتين على جزء من اجزاء
الجملة الاخرى بحسب الترتيب كان الناقص مساويا للزايد وان لم يصدق
عليها ذلك لزم انقطاع الجملة الثانية من الجانب الاخر ضرورة وزيادة
الاولى عليها بمرتبة واحدة فقط فيكون ايضا متناهية وهذا فلا

يناتي في جملة ليس الحاصل في الخارج الا بعضها اذ يكون الجملة من حيث هي
جملة غير موجودة في الخارج اصلا ولا في جملة لا ارتباط البعض اجزائها
بالبعض في نفس الامر وان تصور فيها ارتباط بحسب الاعتبار الذهني الذي
الذي لا يطابق امرا خارجيا لانه في الاشياء المرتبة اذا انطبق على جزء
من الزايد شيء في درجته استحال ان ينطبق عليه جزء آخر بل الاخر ينطبق
على غيره فالجزء منفصل في الزايد جزء لا ينطبق عليه شيء وغير المرتبة
لا يتصور فيها هذا البرهان والعلة الواحدة بالوحدة الحقيقية التي هي
من جميع الوجوه لا يجوز ان يصدر عنها الكثر من واحد اذ لو جاز صدور
شيئين عنها لوجب اختلافهما بالحقيقة لونا بالشدة والضعف او بامر
عرضي والا لم يتصور اثنينيتهما والعرضي نفسه وان يكون
حقيقته غير متفقة بين الاثنين فيما يصدر ان عنه يكون
قد افادهما وافاد العرضي الذي اختلفا فيه فمفيدهما على كل تقدير
لا بد وان يصدر منه مختلفان اما بالحقيقة واما بالكمال
والنقص واذا ثبت اختلاف المقتضي بين اختلاف الاقتضاء الدال
جهته فانا نعلم بديهة ان المعلولات اذا تساوت نسبتها الى مفيد
وجودها وجب تساويها في ذواتها وجميع احوالها اذ لا يكون
لاحدها من العلة ما ليس للآخر وكان ما هو اكثر من واحد واحدا

لما علمت من استحالة الاثنينية من غير مميز تقع به الاختلاف واعتبر
كيف انا مع اختلاف الجهات فينا لا ينكر افعالنا الا المتكثرة اذا تنا
واعراضنا وبارادة واحدة واعتبار واحد لا يحصل منا الا شيء واحد
ولولا ان السلب يتوقف على ثبوت مسلوب ومسلوب عنه وان الاتصاف
يتوقف على موصوف وصفة والقبول على قابل ومقبول لما امكن
ان يسلب عن الواحد اكثر من واحد ولا يتصف موصوف باكثر من صفة
واحدة ولا نقبل قابل اكثر من مقبول واحد وانما جاز ذلك لانه لا يكفي
ثبوت المسلوب عنه والموصوف والقابل بخلاف صدور الشيء عن الشيء فانه
يكفي في تحققه فرض شيء واحد هو العلة فان معنى هذا الصدور
غير معنى الصدور الاضافي العارض للعلة والمعلول من حيث
يكونان معا بل هنا هو كون العلة بحيث يصدر عنها المعلول
وهو متقدم على المعلول وعلى الاضافة العارضة لهما وهو امر واحد
ان كان المعلول واحدا اما ذات العلة ان كانت علة لذاتها
او حالة عارضة لها ان لم يكن لذاتها علة واذا تكثر المعلول
كان ذلك الامر مختلفا ولزمه تكثر ذات العلة كما مر ويجوز صدور
الاشياء الكثيرة عن الواحد الحقيقي اذا كان بعضها صادرا عنه
بتوسط صدور بعض وباختلاف الآلات والقوابل والحيثيات

والشرائط لا يمتنع في العقل ان يصدر عن الواحد ما زاد على واحد
ولكن ذلك لا يكون على الحقيقة صدورا الا عما هو كثير لا عن واحد
من حيث انه واحد وكل علة مركبة فمعلولها مركب ايضا اذ لو صدر البسيط
من حيث هو بسيط عن المركب من حيث هو مركب فاما ان يستقل واحد
من اجزاء ذلك المركب بالعلية او لا يستقل فان استقل بها لم يكن
المعلول مستندا الى الباقي والا لاجتمع عليه علتان تامتان وان
لم يستقل واحد منهما بذلك فاما ان يكون له تاثير في شيء من المعلول
او لا يكون فان كان له تاثير في شيء منه لا في كله لان المفروض
خلافه كان المعلول مركبا لا بسيطا وان لم يكن له تاثير في شيء منه
فالاجزاء باسرها ان حصل لها عند الاجتماع امر زائد هو المؤثر فذلك
الزائد اما عدمي او وجودي فان كان عدميا لم يكن مستقلا بالتاثير
في وجود المعلول وان كان وجوديا فهو اما بسيط او مركب
والبسيط يعود الكلام في صدوره عن الاجزاء باسرها سواء كان هو نفس
الاجتماع او غيره والمركب يعود الكلام في صدور المعلول الذي فرض
انه بسيط عنه وان لم يحصل لها عند الاجتماع امر زائد كان حالها
مع اعتبار الاجتماع كحالها مع اعتبار الانفراد فلا يكون المجموع
المركب مؤثرا في البسيط وفرض انه مؤثر فيه هذا خلف ويلزم من هذا

ان يكون علة كل حادث مركبة لوجوب حدوث تلك العلة ايضا والا لكان
صدور الحادث عنها على تقدير قدمها في وقت دون ما قبله ترجيحا
من غير مرجح فلو كانت علة الحادث بسيطة للزم من حدوثها
ان يكون علتها حادثة ومن بساطتها ان يكون علتها بسيطة والعلة
موجودة مع المعلول في الزمان لما مر فيلزم وجود سلسلة غير
متناهية من علل ومعلولات وقد سبق بطلانه واما اذا لم تكن علته
بسيطة فوجود هذه السلسلة غير لازم لجواز ان يكون تركب علته
من امرين قديم وحادث ويكون الحادث منهما شرطا بعدمه بعد وجوده
في وجود الحادث بالمعلول عن العلة القديمة والشرط جاز ان يكون
عدميا فيكون جزء العلة التامة للحادث امرا عدميا والجزء الاخر دايم الوجود
فلا يجتمع امور موجودة معا ولها ترتب العلية والمعلولية الى غير النهاية
لان احد جزئي علة شيء واحد مستمر الوجود فان ذلك الشيء معلول لا ينتهي
الى علة غير معلولة والاخر الحادث وان لم يتوقف احتياجه الى حوادث
اخرى عند حدوث اول فان تلك الحوادث ليس لها جملة موجودة
بل كل حادث منها مسبوق بحادث آخر سبقا زمانيا فلا يمتنع عدم
تناهيها ولا كذلك لو كانت علة الحادث من حيث هو حادث
حادثة وبسيطة كما مر ويجب من هذا ان لا يكون شيء من الحوادث واحدا

حادث

حقيقيا بل لا بد وان يكون فيه اثنينية من وجه ما وان كانت
ماهيته الاصلية واحدة والعلة الفاعلة لشي لا يجوز ان يكون قابلة
لما هي علة له من الجهة التي كانت بها فاعلة لان جهة الفعل غير جهة القبول
ولو كانا واحدا لكان كل فاعل قابلا لما فعل وكل قابل فاعلا لما قبل
بنفس الفعل والقبول فلا بد في ذاته من جهتين ليقتضيانهما بمثل
ما مر ان الواحد الحقيقي لا يصدر عنه اثنان والجهتان حيث تعددتا
في موضع فلا يصيران واحدا ابدا ولا في موضع من المواضع لان
اتحاد الاثنين محال ولا يصح ان العلة يتساوى وجودها ووجود
المعلول اذ العلة لها الوجود اولا وللمعلول ثانيا والعلة لا تفتقر
في الوجود الى المعلول بل يكون موجودة بذاتها او بعلة اخرى
والمعلول يفتقر الى العلة والمعلول في ذاته لا يجب له وجود وانما يجب له
بالعلة فالى وجوب ذات العلة نظر لا يتناول ذات المعلول
وذات المعلول فاذا نظر اليها موجودة فانما تلحظ مقيسة الى العلة
والمعلول يتعلق بالعلة من حيث هي على الجهات التي بها يكون علة
من ارادة او معاون او امر ينبغي او انتفاء امر لا ينبغي فاذا حصل
الجميع فيجب واذا انتفى الجميع بانتفاء جميع الاجزاء او انتفاء البعض
فينتفي ومتى دام المرجح دام الترجيح فاذن كل ما لا يتوقف على غيره بل

ما اذا

ما اذا وجد ذلك الشي يجب وجوده والا توقف على غيره وقد وضع
انه ما توقف على غيره هذا خلف وتنقسم العلة الناقصة الى ما يكون
جزءا من المعلول والى ما لا يكون جزءا منه والجزء اما الذي به الشي بالفعل وهو
الصورة كصورة الكرسي او الذي هو به بالقوة وهو المادة كالخشب له
وما ليس بجزء منه اما ما به المعلول اي انه الذي يفيده الوجود وهو
الفاعل كالنجار او ما لاجله المعلول وهو الغاية كالجلوس
عليه او ما فيه المعلول وهو الموضوع والقابل كالجسم للهيأة
او ما هو خارج عن هذه الاقسام وهو الشرط كالالة وزوال المانع
وغير ذلك وبعض المعلولات قد يفتقر الى كل هذه او الى عدة منها
وبعضها لا يفتقر الا الى العلة الفاعلية فقط كما سنحققه وكل واحد
من هذه العلل قد يكون قريبا وقد يكون بعيدا وقد يكون عاما
وقد يكون خاصا وقد يكون كليا وقد يكون جزئيا وقد يكون بالذات
وقد يكون بالعرض وقد يكون بالقوة وقد يكون بالفعل ومثاله
في الفاعلية مع تساهل في الامثلة ان العفونة علة قريبة للحمى
والاحتقان مع كثرة الامتلاء علة بعيدة لها والصانع للبيت علة عامة
والبناء علة خاصة وهو كلي وهذا البناء جزئي والطبيب يعالج
علة بالذات والكاتب يعالج او السقمونيا يبرد لاستفراغه الصفرا

الحارة او مزيل الدعامة عن الحايط لسقوطه وساير العلل المعدة
جميع هذه علل بالعرض والساقل شروعه في البناء علة له بالقوة
وعند مباشرته له علة له بالفعل والفاعل لا يعطي الوجود الا بعد
تشخصه لانه لا يوجد الا وان يكون شخصا ولا يصدر عنه الوجود
الا اذا كان موجودا وتادي السبب الى المسبب لنا ان يكون دائما او
اكثريا او متساويا او اقليا والذي يتادي السبب اليه على احد الوجهين
الاولين هو الغاية الذاتيه وعلى احد الاخرين هو الغاية الاتفاقيه
فمن خرج الى السوق لابتياع سلعة فقط فلقي غريمه فابتياع السلعة
غاية ذاتيه وظفره بالغريم اتفاقيه والامور الاتفاقيه انما هي
كذلك بالنسبة الى من لا يعلم اسبابها واما اذا قيست الى الاسباب
والى الاسباب المكتنفه كلها فلا موجود بالاتفاق البته والعلة الغائية
هي علة فاعلية العلة الفاعلية وليست علة لوجود العلة الفاعلية
والعلة الفاعلية علة لوجود الغاية وليست علة لعلية العلة
الغائية بل هي علة لذاتها و الغائية بالحقيقة ما هي متمثلة
في نفس الفاعل كتمثيل فاعل البيت الاستكنان به وهي العلة واما
الواقع في الاعيان كالاستكنان به في الخارج فهو معلول الفعل
لا علة اذ لا يوجد الا بعد وجوده وليس من شرط الغاية الروية

فان

فان الروية لا تجعل الفعل ذا غاية بل تعين الفعل الذي يختار
من بين افعال جائز اختيارها لكل واحد لكل واحد منها غاية تخصه
فان الغاية اللازمة للفعل هي بالضرورة لا يفعل فاعل واعتبر
بالكاتب الماهر لو روى في كتبة حرف فحرف لكان يبلد وكذا الضارب
بالعود والالولى المعتصم بما يعصمه والمبادرة الى حك عضو من غير تفكر
ولا ترو وغاية فعل الفاعل بالاختيار يسمى غرضا وهو اخص من الغاية
المطلقة وكل من فعل لغرض فهو ناقص الذات لانه ان فعل لمصلح
ذاته فظاهر وان كان بحسب شيء اخر فان كان صدور ذلك الشيء عنه
الى غيره ولا صدوره عنه بمنزلة واحدة عنده فلا يترجح على نقيضه
وان كان صدوره عنه اولى به فسوال اللم لا يزال يتكرر حتى يبلغ
ذات الفاعل كما يقال لم فعلت كذا فيقال ليفرح فلان وان قيل ولم
طلبت فرح فلان فيقال لان الاحسان حسن فاذا قيل ولم آثرت ما هو
حسن فاذا اجابه بخير يعود اليه او بشر ينتفي عنه وقف السوال والا
لم تقف فان حصول الخير لكل شيء وزوال الشر عنه هو المطلوب
بذاته مطلقا وعنده ينتهي الغايات لا محالة ومبدا الفعل ان كان
شوقا تخيليا وحده فهو الجزاف كالعبث باللحية وان كان مع مزاج
اوطبيعة فهو القصد الضروري كالتنفس وحركة المريض وان كان

اللعب

تخيل الا مع ملكة نفسانية داعية غير محوجة الى روية فهو العادة
وان كان المبدأ شوقا تخيليا وروية وتادى الى الغاية فليس بعبث
فلا بد في هذه الاشياء كلها من شوق وتخيل حتى العبث باللحية
والساهي والنايم يفعل فعلا اما ولا يخلوا عن تخيل لذة او زوال حالة
مملة والتخيل شي والشعور بانه هو ذا تخيل شي وبقاء الشعور بالتخيل
في الذكر شي فلا ينكر التخيل لعدم انحفاظه في الذكر

الفصل السابع

في الجوهر والعرض واحوالهما الكلية

الذي قد اصطلح عليه في هذا الكتاب هو ان الجوهر ما قام بذاته والعرض
ما عداه وقد يسمى هيئة واما في اصطلاح الجمهور فالجوهر هو ماهية
اذا وجدت في الاعيان كان وجودها لا في موضوع والعرض هو ماهية
اذا وجدت كذلك فوجودها انما هو في الموضوع وعنوا بالموضوع
المحل المستغني في قوامه عما يحل فيه والكاين في المحل هو الكاين في شي
لا كجزء منه شايعا فيه بالكلية ولا يصح مفارقته عنه فالموضوع
اخص من المحل وعلى هذا فبعض الجواهر يكون في محل ويسمى ذلك الجوهر
صورة ويسمى محله هيولى ومادة فالموضوع والمادة داخلان تحت
المحل والصورة والعرض داخلان تحت الحال وقولنا كذا هو في كذا

هو

هو لفظ مشترك بين معان مختلفة فان كون الشي في الزمان وفي
المكان وفي الخصب وفي الراحة وفي الحركة وكون الجزء في الكل والكل
في الاجزاء والخاص في العام ليس لفظة في في جميعها بمعنى واحد فان جمع ذلك
الاضافة او الاشتمال او الظرفية فكل من هذه له عدة معان ايضا
فالشيوع والمجامعة بالكلية وعدم جواز الانتقال في شرح الكاين
في المحل هو قرينة يفهم منها المقصود بلفظة في المستعملة فيه
ولا كجزء احترز به عن مثل كون اللونية في السواد والحيوانية في الانسان
وقد بين ان امثال هذه ليست باجزاء على الحقيقة بل هي كالاجزاء وقد
خرج عن الجوهر بتقسيمهم ما ليس له وراء الانية ماهية فان قولنا
اذا وجد كان لا في موضوع لا يصدق الا على ما وجوده زايد على ماهيته
ودخل في كليته كليات الجواهر المرتسمة في الذهن فانها وان كانت
في الحال في موضوع الا انه يصدق عليها انها اذا وجدت خارج الذهن
لم يكن وجودها في موضوع على ان هذه في الحقيقة لا ينتقل باعيانها
من الذهن الى الخارج بل الذي في الخارج مماثلها وليس من شرط المماثل
ان يكون مماثلا من كل وجه والعرض وجوده في نفسه هو وجوده
لمحله وليس ان يحصل له وجود ثم يلحقه وجوده في محله بخلاف كون
الشمس مثلا في فلكها فان كونها في الفلك ليس نفس وجودها اذ لا مانع

عن توهم الشمس كائنة في غيره ولما كان العرض بالاصطلاح الجديد لا يتحقق
وجوده التشخصي الا بما يحل فيه لم يمكن انتقاله عنه الى محل اخر ولا ان
يوجد مفارقا له كيف كان ولهذا قيل في تعريفه ولا يصح مفارقته
عنه وذلك لان المحتاج في وجوده المتشخص الى علة لا يمكن ان يحتاج
الى علة مبهمة لان المبهم لا يكون من حيث هو مبهم موجودا في الخارج
وما لا يكون كذا لا يفيد وجودا خارجا فالعرض اذن لا يتحقق
وجوده الا بمحل بعينه يتبدل بتبدله ذلك الوجود ولهذا يمتنع
ان ينتقل عنه ويخالف حاله في هذا المعنى حال انتقال الجسم من حيز
الى حيز لان احتياجه الى الحيز انما هو في صفة غير الوجود فانه يحتاج
في تحيزه لا في وجوده الى حيز من حيث طبيعة الحيز فلا يمتنع ان ينتقل
من حيز بعينه الى حيز اخر يساوي الحيز الاول في معنى الحيز وهكذا
اذا تعين حيز الواحد بالنوع كان الواحد بالشخص من جملة ذلك
النوع محتاجا الى احد احياز ذلك النوع لا بعينه ولذلك
امكن انتقاله الى حيز اخر والهيئات لما كانت في المحل ففي نفسها الا
فتقار الى الشيوع فيه فيبقى الافتقار ببقائها فلا يتصور ان تقوم
بنفسها ولا ان ينتقل فانها عند النقل تستقل بالوجود والحركة
فهي جوهر لا هيئة فان الطبيعة الواحدة من حيث هي تلك الواحدة

بعينها

بعينها لا يحتاج الى محل تارة ويستغني عنه اخرى وذلك ظاهر ويجب
ان يعلم ان الانتقال المستلزم لاستقلالها بالوجود او بالجهات
او بالحركة المكانية او بما يجري مجرى هذه واما انتقالها بمعنى ان
فاعلها يظهرها في محل او يعينه في محل ثم يظهرها كذلك في محل غير
ذلك المحل فلا يمتنع من هذا الذي قد قيل ولم اجد برهانا على امتناعه
واذا قيل العرض او الهيئة قد عدم فالمنعدم اذا كانت العلة الفاعلية
له باقية هو تعلقه بمحل ما مظهر له واما تعلقه بفاعله فلم ينعدم
ولهذا جاز ان يظهره بمحل اخر وقيام العرض بالعرض جائز وهو
كاستضاءة سطح الجسم وكون البطوء في الحركة لكن لا بد من الانتهاء
الى ما يقوم بالجوهر والعرض والحال في المحل المنقسم فانه لا بد
وان ينقسم بانقسام محله لان كل واحد من الاجزاء المفترضة في
المحل ان لم يوجد فيها شيء من الحال لم يكن الحال حالا في ذلك
المحل وان وجد فيه شيء فاما ان يكون الحال بتمامه حاصلا في كل
واحد من اجزاء المحل فيكون العرض الواحد في الحالة الواحدة في اكثر
من محل واحد وهو باطل بالبديهة او يحصل كل بعض منه في بعض
من محله وهو يوجب الانقسام ويجوز قيام غير المنقسم بالمنقسم
اذا لم يكن قيامه به من حيث هو منقسم بل من حيثية اخرى لا

انقسام فيها وذلك كحلول النقطة في الخط فانها محل فيه لا من حيث هو خط
بل من حيث هو متناه وكذا حلول الخط في السطح والسطح في الجسم
وكذا قيام الوحدة الغير الحقيقية بالموضوع المنقسم فانها يقوم به
من حيث هو مجموع وكذلك الهيئة المسماة بالوضع انما يحصل في الاجزاء
بعد صيرورتها جملة واحدة والزاوية والشكل كذلك ايضا وليس
هو حلول عرض واحد في محال كثيرة انما هو حلول عرض واحد في محل
واحد ينقسم باعتبار غير اعتبار وحدته ولا يمتنع هذا وامثاله
في الامور الاعتبارية التي لا تحقق لها في الاعيان وينقسم الجوهر
الموجود بالمعنى المصطلح عليه في هذا الكتاب الى اربعة اقسام والعرض
الى مثلها اما اقسام الجوهر فهي انه اما ان يجب وجوده لذاته وهو الواجب
الوجود او لا يكون كذلك وهو الممكن الوجود لان ما ليس بواجب
او اما ممكن او ممتنع واذ ليس بممتنع لكونه مورد القسمة ليس هو مطلق
الجوهر بل الجوهر المقيد بكونه موجودا فهو اذن ممكن وكل ممكن فاما
متحيز وهو الجسم او ما يقومه لاستحالة الجوهر الفرد كما ستعلم واما
غير متحيز ويسمى بالروحاني والمفارق ولا يخلو اما ان يكون له تعلق
بالجسم من طريق التدبير له والتصرف فيه والاستكمال به وهو
النفس والروح او لا يكون له هذا التعلق وهو العقل وربما يكون

المفارق

المفارق الواحد مفتقرا الى العلاقة الجسمية في بعض احواله ومستغنيا
عنها في بعضها فيكون نفسا بالاعتبار الاول وعقلا بالاعتبار
الثاني وسيحقق صحة ذلك واما اقسام العرض فهي انه اما ان يتصور
ثباته لذاته او لا يتصور ثباته لذاته فان تصور ثباته لذاته فاما ان
يعقل دون النسبة الى غيره او لا يعقل دونها فاما ان يوجب لذاته
المساواة والتفاوت والتجزي او لا يوجب فالذي يوجب ذلك
لذاته هو الكم والذي لا يوجبه هو الكيف والذي لا يعقل دون النسبة
الى غيره هو الاضافة والذي لا يتصور ثباته لذاته هو الحركة واحترز
بلفظ لذاته في الحركة عن الزمان فانه لا يتصور ثباته لسبب انه مقدار
الحركة كما ستعلم واحترز بها في الكم عن الذي يكون كما بالعرض كالذي
هو موجود في الكم كالزوجية والاستقامة والاطولية او الكم
موجود فيه كالمعدودات او هو حال في محل الكم كالبياض او متعلق
بما يعرض له الكم كما يقال للقوة انها متناهية وغير متناهية
بسبب كون المقوي عليه كذلك في المدة او في العدة وقد يكون شيء واحد
كما بالذات وبالعرض معا كالزمان اما كونه بالذات فظاهر واما كونه
بالعرض فلتعلقه بالحركة المتعلقة بالمسافة وعلى اصطلاح الجمهور
في معنى الجوهر والعرض يتغير هذا التقسيم لان الواجب الوجود ليس بجوهر

فالاول ع

على تقسيم كما سبق والصورة المقومة لما تحل فيه وكذا المادة التي هي محلها
هما جوهران على ذلك التفسير ووجه تقسيم الجوهر عندهم انه اما جسم
او اجزاؤه او امر غير ذلك والقسمان الاولان يسمونهما بالمادي والقسم
الثالث بالمفارق والروحاني ويقسمون الاول الى نفس المادة والى
ما يقومها والى ما يتقوم بها والاول هو الهيولى والثاني هو الصورة
وهما جزءا الجسم والثالث هو الجسم واما المفارق فاما ان يتصرف
في الماديات على الوجه الذي سبق وهو النفس او لا يتصرف فيها كذلك
وهو العقل وتقسيم العرض على الاصطلاحين مشا و يجب ان نعلم
ان الكم اما ان يمكن ان يفرض فيه اجزاء تتلاقى على حد مشترك وهو
المتصل او لا يمكن وهو المنفصل والمتصل ان كان قار الذات اي يصح
ثباته فهو المقدار والا فهو الزمان والمنفصل هو العدد والاول
يختص بالوضع دون الاخيرين والاوسط يختص بانه غير قار الذات
دون الباقيين وان الكيف اما ان يكون مختصا بالكميات كالتربيع
والزوجية او غير مختص بها وغير المختص اما ان يعتبر من حيث هو
استعداد لامر ما او لا يعتبر من حيث هو كذلك والمعتبر فيه انه
استعداد نحو القوة واللاقوة كالمصاحية والصلابة وما يقابلهما
والذي لا يعتبر فيه انه استعداد فاما محسوس باحد الحواس الخمس الظاهرة

كملوحة ماء البحر وحمرة الخجل او غير محسوس باحدها كصحة المصحاح
وغضب الحليم ويعم الاولين كونهما لا يعتبر فيهما انهما كمال الجوهر بخلاف
الثالث والرابع والاضافة والحركة اقسام لا يليق بها ان توضح عن هذا
الموضع وهذا الذي قد ذكرته هو تقسيم حاصر لجميع الموجودات الخارجية
بل ولجميع المفهومات الذهنية ومن ههنا ان شاء الله وبتوفيقه سبحانه
نشرع في الكلام في كل واحد من هذه الاقسام واحكامه مبتدئا
باخسها واضعفها وهو اقسام الاعراض وجودها واعتبارها
مترقيا عنها الى الاشرف فالاشرف والاقوى فالاقوى من الموجودات
الجوهرية فاذكر بعد الاعراض الاجسام ثم النفوس ثم العقول
ثم اختم الابواب بالكلام في جلال الغني المطلق القيوم الواجب
الوجود جل جلاله وعز سلطانه

الباب الثالث

في اقسام الاعراض الوجودية والاعتبارية

الفصل الاول

في المقادير والاعداد التي يعمها جميعها
كونها كمية قارة الذات

اقسام المقدار ثلثة خط وسطح وبعد تام ويسمى جسما تعليميا

فالخط هو طول وحده دون اعتبار عرض وعمق والسطح هو طول
وعرض فحسب دون اعتبار عمق والبعد التام هو الطول والعرض
والعمق والفرق بين هذه المقادير وبين الجسم الطبيعي ان كل واحد
منها قد يتبدل على جسم واحد مع ان ذلك الجسم بحاله لم يتبدل
والمتبدل غير ما ليس بمتبدل الا ترى ان قطعة من الشمع اذا شكلت
باشكال مختلفة كيف يزداد طولها تارة وينقص اخرى وكذا عرضها
وعمقها مع ان جسميتها هي هي في جميع الاحوال وكل من الخط والسطح
والعمق عرض في الجسم فمجموعها وهو البعد التام هو عرض ايضا
اذ لا يتقوم جوهر بمجموع اعراض لا يتقوم له غيرها وليس لشيء
من هذه الامتدادات وجود في الاعيان على الاستقلال
اما الخط فلانه لو وجد عينا لكان ما يلاقي منه جهة السطح
غير ما يلاقي الجهة الاخرى فينقسم في العرض والسطح لو وجد كذلك
لكان الملاقي منه لجهة الجسم غير الملاقي منه للجهة الاخرى فينقسم
في العمق والبعد التام لو قام بنفسه دون مادة لكان هو الخلا
الذي تحقق امتناعه ونحن اذا تخيلنا الثخن من غير ان يلتفت
الى شيء من المواد كان ذلك بعدا فاما هو الجسم التعليمي واذا تخيلنا
متناهيا فقد تخيلنا سطحه فاذا كان تخيلنا السطحية من غير ان يلتفت

الى شيء مما يقارنه في المواد من اللون والضوء كان ذلك سطحا تعليميا وعلى
هذا قياس الخط التعليمي والبعد التام يمكن ان يوجد لا بشرط شيء ويمكن ان
يوجد بشرط لا شيء واما السطح والخط التعليميان فلا يمكن ان اخذهما
بشرط لا شيء بل كما لا يتحصلان في نفس الامر على الاستقلال
فكذا في التخيل لانا اذا تخيلناهما لا بد وان نفرض للسطح اعلى واسفل
وللخط يمينا ويسارا فيكون الماخوذ الاول مع الجسم والثاني مع السطح
ويدل على عرضية المقدار انه لو وجد في الخارج مفارقا عن المادة
لكان كونه كذلك اما لذاته او للوازمها او لامر خارج عنهما والاول والثاني
يقتضيان كون كل مقدار كذلك والثالث يقتضي كون الغني بذاته عن المحل
يصير محتاجا اليه بامر جابر للمفارقة والمحتاج اليه بذاته يصير غنيا
عنه بامر هذا شانه وذلك محال لان ما للشيء بذاته لا ينفك عنه بحال
من الاحوال والسطح ليس هو فنا الجسم فقط والا لم يكن قابلا للاشارة اليه بحسه
بل هناك امور ثلثة فنا الجسم في جهة معينة وليس بعدم محض بل
احد ابعاد الجسم وهو عمقه ومقدار ذو طول وعرض فقط
واضافة تعرض للفنا فيقال له بحسبها نهاية الجسم ذي نهاية
والاضافة عارضة لها متاخرة عنها وكون الشيء نهاية لقابل الابعاد
الثلاثة المتقاطعة على زوايا قائمة يقتضي كونه قابلا لفرض بعدين

منها فقط وكميته انما هي باعتبار كونه مقدارا لا غير وكونه سطحا
هو باعتبار ملاحظة البعدين اللذين هما الطول والعرض مع عدم
ملاحظة البعد الثالث وهو العمق وانما قيد التقاطع بكونه على
زوايا قائمة لانه لو لم يقيد بذلك لامكن في السطح تقاطع ابعاد
لا ينحصر عددا عن الجسم واما كونه على الزوايا القوائم فلا يمكن ان يزيد
في الجسم على ثلاثة ولا في السطح على بعدين اذ الزاوية القائمة هي التي
تحدث من قيام خط مستقيم على خط مستقيم ولا ميل فيه الى احد الجانبين
فان مال الى احدهما فالتي هي اصغر من القائمة حادة والتي هي اكبر منها
منفرجة وذلك ظاهر عند التامل وحال الخط في كونه متناهيا به السطح
على حال السطح في كونه متناهيا به الجسم والخط متناهي بنقطة
وليست النقطة من المقادير ولا من الكمية اذ ليس يمكن ان يفرض فيها
شيء غير شيء وهو معنى قبول التجزي الذي هو من خواص الكم وانما
المقادير باسرها متناهية بها وتعرف بانها ذو وضع لا ينقسم وكون
التقاطع المذكور على زوايا قوائم دليل على ان المقادير لا تزيد على
الثلاثة التي هي الخط والسطح والجسم التعليمي اذ لا يمكن الزيادة على
امكان فرض ابعاد ثلاثة بهذا الشرط ولهذا عبرت عن الجسم التعليمي
في هذا الكتاب بالبعد التام والعدد هو الكم المنفصل اذ ليس لاجزائه

عبر

امكان

امكان حد مشترك يتلاقى عنده ولو فرض في نوع من العدد كالسبعة
احاد مترتبة فيها واحد متوسط وعلى جنبيه احاد بطلت نوعيته
الواحدة الكائنة قبل هذا الترتيب ثم اذا فرض منها واحد من اثنين
يكون الطرف الى كل واحد فينقسم فيكون احاده امورا منقسمة اما اجساما
او سطوحا صغارا وبالجملة تكون كميات متصلة في انفسها ويعرض
لها الوحدة والعددية وكلامنا في الكم المنفصل بالذات لا فيما يعرض له
الكم المنفصل فيكون كما منفصلا بالعرض فان الذي يعرض له ذلك
قد يكون جوهرا وقد يكون مقدارا وغيرهما فالعدد من حيث هو عدد
لا حد مشترك فيه ولا امكان لان يفرض فيه ترتيب ووسط وطرف
ولا اولوية لبعض احاد العدد بالوسطية ولا بالطرفية من بعض
وليس غير العدد كما منفصلا لان قوام المنفصل من المتفرقات
التي هي المفردات التي هي احاد فان اخذ الواحد من حيث هو واحد
فقط لم يكن الحاصل من اجتماع امثاله الا العدد وان اخذ من حيث
انه انسان وحجر وغير ذلك لم يمكن اعتبار كونها معدودة بالاحاد
التي فيها فهي انما يكون كميات منفصلة بالحقيقة لكونها معدودة
بالوحدات التي فيها فاذن كميتها المنفصلة ليس الا العددية لا غير
والبرهان على كون العدد عرضا هو انه متقوم بالوحدات التي هي اعراض

كميات منفصلة الا بعد اعتبار كونها م

ومجموع الاعراض لا يكون جوهرًا وعرضيه الوحدات تدل عليها ان
وحدة الجوهر مساوته لوحدة العرض فى مفهوم كونها وحدة فذلك
المفهوم ان كان جوهرًا استحال حصوله فى العرض لان الجوهر لا يوجد
فى العرض وان كان عرضا لم يمتنع حصوله فى الجوهر فوجب الجزم بكون
الوحدة عرضا وظاهر ان الوحدة وان كانت مبدا العدد ومقومة له
فليست بعدد ولا كم اذ التعريف لهما لا يصدق عليها بل اقل العدد
اثنان وهو الزوج الاول ونسبة الوحدة الى العدد ليست كنسبة
النقطة الى الخط لان الوحدة جزء العدد والنقطة نهاية الخط وليست
بجزء منه والا لزم تركب الخط من النقطة والسطح من الخطوط والجسم
من السطوح وهذا هو معنى تركب الجسم من الجواهر الافراد وستعلم
ذلك وامتناعه وكل نوع من انواع العدد له وحدة ما باعتبارها
يكون له لوازم وخواص مثل الزوجية والفردية والمنطقية
والاصمية وغير ذلك مما يشتمل عليه علم الارثماطيقى وهذه الخواص
ممتنعة الزوال وله اعتبار كثرة وخصوصية تلك الكثرة هى نوعيته
التى هو بها ما هو فليس العدد مما لا حقيقة له مطلقا وكيف يكون لما لا
حقيقة له لا فى الخارج ولا فى الذهن خواص ولوازم ومناسبات
عجيبة قد افرد لها علم وفرع منه فروع فهو مما له حقيقة فى الاعتبار

الذهنی وان لم يكن له حقيقة زايدة فى الوجود الخارجى كما سبق وكل
نوع من انواع العدد فانما يتقوم بالوحدات التى يبلغ جملتها ذلك
النوع ويكون كل واحدة من تلك الوحدات جزءا من ماهيته فاما
الاعداد التى فيه فليست مقومة له مثلا العشرة ليست مقومة
بالخمسين فانه ليس تقومها بذلك اولى من تقومها بستة واربعة
او سبعة وثلاثة او ثمانية واثنين ولو كان احد هذه مقومًا لها لكان
كافيا فى تقومها ومن المحال ان يكون للشىء امور كل واحد منها
كاف فى تقومه فكون العشرة من تسعة وواحد او من نوعين من العدد
انما هو من خواصها ولوازمها الخارجية عن ماهيتها فاذا عرفت
بانها عدد مركب من عدد كذا وعدد كذا فهو رسم وتنبيه لا حد وحال
النوع من العدد فى وحدته باعتبار وكثرته باعتبار اخر كحال المقدار
فى وحدته من جهة الاتصال وكثرته من جهة الاجزاء التى فيه بالقوة

الفصل الثانى فى الكمية غير القارة وهى الزمان

اذا فرضنا ثلثة اجسام متحركة على ثلث مسافات معًا كثلث كرات
متساوية يحركها ثلثة اشخاص الجهات مختلفة احديها اسرع والاخرى
ابطا والثالثة متوسطة بينهما وابتدات بالحركة معًا فتحركت
السريعة مثلا دورتين والبطيئة دورة واحدة وانتهيا معًا والمتوسطة

كفت عن الحركة قبلهما ودارت دورة واحدة فالسريعة والبطيئة اشتركتا
في الابتداء والانتهاء معا وتخالفتا في المسافة والمتوسطة شاركت البطيئة
في المسافة ولم تشارك السريعة فيهما فيكون السريعة خالفت البطيئة والمتوسطة
في المسافة وشاركت البطيئة في شيء به خالفت المتوسطة وذلك الشيء ليس
من المحرك ولا المتحرك ولا الحركة ولا مما يتعلق بهما من المسافة والسرعة والبطوء
لان محرك كل واحد غير محرك الاخرى والمتحرك غير المتحرك الاخر وحركته
غير حركة الاخر ولا متعلقة بها وبينهما معية تتساوى في البعض منها
وهي ما منه وما اليه وتشترك الكل في شيء منها وهو المدة والزمان واشترك
الثلاث في قطعة منه واثنتان في الكل فهذه المدة والزمان اذا دركت
ملحوظة بالذهن ولا يساوي جرمها كلها كما في سائر المقدرات فان الكرة السريعة
لا يمكن ان يتحرك في تلك المدة بتلك السرعة اكثر من الدورتين ولا اقل
ولا البطيئة في المدة المفروضة يمكن ان يتحرك مثل حركتها ولا اكثر وانيته
الزمان ظاهرة بهذا التنبيه لكن ماهيته خفية ومما ينبه على انيته
وماهيته ايضا ان القبلية التي لا يجتمع مع البعدية وهي السابقة على وجود
الحادث ليست نفس العدم فان العدم قد يكون بعد كما يكون قبل ولا هي ذات
الفاعل فانه قد يكون قبل ومع وبعد فهي شيء آخر لا يزال فيه تجدد
وتصرم على الاتصال فهو متصل في ذاته غير قار الذات فانا لو فرضنا

متحركا

متحركا يقطع مسافة يكون حدوث حادث ما مع انقطاع حركته فيكون ابتداء
حركته قبل هذا الحادث ويكون بين ابتداء الحركة وحدوث الحادث قبليات
وبعديات متصرمة ومتجددة مطابقة لاجزاء المسافة والحركة فيكون هذه
القبليات والبعديات متصلة اتصال المسافة والحركة فالشيء الذي هو غير
قار الذات السابق على الحادث المتصل اتصال المقادير هو الزمان وليس له مفهوم
غير اتصال الانقضاء والتجدد واذا لم يفرض الذهن في هذا الاتصال
حدا بالفعل فلا تقدم فيه ولا تأخر والاجزاء المفروضة فيه لا يعرض لهما
تقدم وتأخر بل تصور عدم استقرارها المستلزم لتصور تقدم وتأخر
هو حقيقة الزمان فالتقدم والتأخر لاحقان له لذاته ويلحقان غيره بسببه
وذلك الغير هو كل ما له حقيقة غير عدم الاستقرار يقارنها عدم الاستقرار
كالحركة وغيرها فلا يحتاج ان يقول اليوم متأخر عن امس لان نفس
مفهوميهما يشتمل على معنى هذا التأخر بخلاف العدم والوجود وغيرهما
ولو كان ما ذكرناه تعريفا حديا او رسميا للزمان لكان قد اخذ الزمان
في حده فانه لا يصح تصور المعية والقبلية والبعدية الا مع تصور الزمان
فلا يؤخذان في تعريفه وكذا الحركة السريعة والبطيئة المذكورتان في التنبيه
المذكور اولا لا يمكن اخذهما في تعريفه لان السريعة هي التي تقطع مسافة اطول
في زمان مساو او اقصر وتقطع مسافة مساوية في زمان اقصر والبطيئة

على الخلاف من ذلك فالزمان مأخوذ في تعريفهما بل ما قيل الى هاهنا
يجري مجرى المنبهات على حقيقة الزمان والقبلية والبعدية اذا اخذا
من حيث يقعان في زمان معين كان حكمهما حكم غيرهما في نحو قبلية وبعدية
الاخرى يعتبرهما الذهن به ولا ينقطع ذلك الا بانقطاع الاعتبار
الذهني وهما اضافتان يجب وجود معروضيهما في العقل معا لا في الخارج
لذلك وهما من الامور الاعتبارية لا الخارجية ولا يختصان بزمان دون
زمان بل يصح تعقلهما في جميع الازمنة واذ قد ثبت ان قبلا قد يكون ابعد
من قبل واقرب منه فالقبليات لها مقدار وهو غير ثابت كما عرفت
فلا يكون مقدارا لجوهر او هيئة يتصور ثباتها فهو مقدار لهيئة لا يتصور
ثباتها وهي الحركة فماهية الزمان انه مقدار الحركة لا من جهة المسافة
بل من جهة المتقدم والمتأخر اللذين لا يجتمعان وانت تعلم من تاخير
لامر اذا ادى الى فوات ما يتضمن تقديمه ان امرا ما قد فات وذلك
الفائت هو الزمان ونعلم انه مقدار حركة بما يرى من التفاوت وعدم الثبات
والفطرة السليمة تستغني بهذا في اثبات الزمان وبيان ماهيته عن جميع
ما مر من التنبيهات عليهما ومن لا يستغني به فلا بد له من التنبيهات
السابقة وقد عرف الزمان ايضا بانه اعتبار التقدم والتأخر والقبلية
والبعدية في الامور الموجودة والمقدرة في الوهم ويعتبر القبلية والبعدية

بالنسبة

بالنسبة الى الآن الوهمي الذي في الوهم والزمان الذي حواليه فالاقرب
من اجزاء الماضي اليه بعد والابعد قبل وللمستقبل بخلاف هذا ولا مبدأ
زماني للزمان والا لكان له قبل لا يجتمع مع بعده وليس ذلك القبل
نفس العدم ولا امرا يجتمع معه لما مر فهو ايضا قبلية زمانية فيكون
قبل جميع الزمان زمان وهو محال ويعرف من هذا ايضا انه لا منقطع
زماني له اذ يلزم ان يكون له بعد وبعده ليس عدمه اذ قد يكون العدم
قبل ولا شيء ثابت كما سبق فيلزم ان يكون بعد جميع الزمان شيء منه فلا
ينقطع ما فرض انه قد انقطع هذا خلف ولا يلزم من هذا كون الزمان واجبا
لذاته انما كان يلزم ذلك لو لزم من فرض عدمه المحال كيف كان اما اذا
لزم المحال من فرض عدمه قبل ثبوته او بعد ثبوته لا مطلقا لم يلزم وجوبه
بذاته والآن في الزمان كالنقطة في الخط وهو ظرف موهوم بين الماضي
والمستقبل به يتصل اجزاء الزمان بعضها ببعض واذ ليس للزمان
ظرف فلا وجود لهذا الآن الا في الذهن وكما ان النقطة ليست مقومة
للخط كذلك الآن ليس مقوما للزمان وستحقق ذلك فيما بعد فهو عرض
حال في الزمان هو حد مشترك بين ماضيه ومستقبله والماضي ليس
بمعدوم مطلقا بل هو معدوم في المستقبل والمستقبل معدوم في الماضي
وكلاهما معدوم في الآن وليست المسافة وحدها هي السبب في التقدم

والتأخر اللذين في الزمان والا لما كانت المسافة الواحدة يقع فيها
حركة متقدمة ومتاخرة بالتعاد وبل للمسافة مدخل ما في ذلك
وهو ظاهر وقد قسم الزمان الى اجزاء من السنين والشهور والايام
والساعات وغير ذلك واجزاء الزمان الدايم هي جزئيات الزمان المطلق
ولا يتقدم جزء مفروض من الزمان على جزء اخر منه تقدما زمانيا بل يتقدم
عليه بالطبع والسابق منهما شرط معد للاحق لانك ستعلم ان الحركات
هي سبب الحادثات والحركة وكل حادث له علة حدوث من الحركات فالحركة
كذلك فتقدم جزء من الحركة على جزء اخر طبعي لا زماني وليس بعض اجزائها
اولى بالعلية من بعض بحسب ماهيتها بل الاولوية بحسب امر خارج من
فاعل محرك وقابل هو اجزاء المسافة وبعض الجزاء بالتقدم الطبعي
بسبب الفاعل وجزء اخر من المسافة والوصول الى ذلك الجزء ايضا بسبب
المسافة والجزء الاخر ومعية ما هو في الزمان للزمان غير معيته
شيئين يتفقان في زمان واحد لان الاولى تقتضي نسبة واحدة
لشيء غير الزمان الى الزمان هي متى ذلك الشيء والاخرى تقتضي نسبتين
لشيئين كان في منسوب اليه واحد بالعدد هو زمان ما وكما يقدر الحركة
بالزمان كذلك يقدر الزمان بالحركة كما يقدر المكيال على المكيل تارة
والمكيل على المكيال الاخرى وكذا المسافة على الحركة والحركة على المسافة

ويكفي في تحقق الزمان حركة واحدة ولا اي حركة بل الحركة التي لا بداية
لها ولا نهاية ليكون حافظا له وكما ان المقدار الموجود في جسم يقدره
ويقدر ما يحاذيه ويوازيه كمقدار مسطرة كذلك مقدار الحركة
الواحدة وهي الحركة التي يقدرها الزمان يقدر به ساير الحركات
وكما ليس يجب ان يكون ذلك المقدار في المسطرة متعلقا بالمقدر والمقدر
كذلك هي المقدار يكفي في تقديره لساير الحركات ان يكون مقدار الحركة
ولكون الزمان غير قار الذات فلا يكون شيء منه حاصلا وكل ما هو علة
الزمان تامة كانت او ناقصة فلا يكون في الزمان ولا معه اللهم
الا في التوهم حيث يقيس الوهم هذه الاشياء الى الزمانيات واذا قيل
السكون في الزمان او مقدر به فهو تجوز بمعنى انه لو كان الساكن متحركا
لكان مقدار حركته كذا والجسم اذا قيل في الزمان فانما هو من جهة
حركته ونسبة الزمان الى الحركات كنسبة الذراع الى المذروعات وكونه
مقدارا للحركة ليس بامر زايد على الحركة في الاعيان قايم بها انما هو زايد
بحسب الاعتبار الذهني من حيث يلاحظ الذهن كون الحركات متشاركة في كونها
حركة ومختلفة في مقاديرها التي هي ازمنتها وكما ان المقادير القارة
الذات تشاركت في المقدارية وزاد بعضها على بعض ولم يلزم من ذلك
ان يزيد بعض المقادير على بعض بامر وراء المقدار وكذا الحال في الزمان

بالقياس الى الحركة ولا ينسب الى الزمان شيء بانه حاصل فيه الا اذا كان ذلك
الشيء من الاشياء التي فيها تقدم وتاخر ماض ومستقبل وابتداء وانتهاء
وذلك هو الحركة او ذو الحركة فان كل امر زماني فله متى ويصح عليه الانتقال
في متاه وما هو خارج عن هذا فانه يوجد مع الزمان لا فيه وهذه
المعية ان كانت بقياس ثابت الى غير ثابت فهو الدهر وان كانت بقياس
ثابت الى ثابت فاحق ما يسمى به السرمد وهذا الكون اعني كون الثابت
مع غير الثابت والثابت مع الثابت بازاء كون الزمانيات في الزمان
فتلك المعية كانها متى للامور الثابتة ولا يتوهم في الدهر ولا في السرمد
امتداد والا لكان مقدرا بالحركة والزمان كمعلول للدهر والدهر
كمعلول للسرمد فانه لولا دوام نسبة علل الاجسام الى مباديها لما وجدت
الاجسام فضلا عن حركاتها ولولا دوام نسبة الزمان الى مبدأ الزمان
لما تحقق الزمان ودوام الوجود في الماضي هو الازل ودوامه في المستقبل
هو الابد والدوام المطلق يعم الدهر والسرمد

الفصل الثالث

فيما لا يعتبر فيه من الكيفيات انه كمال جوهر

وهو المختص بالكميات منها وما يعتبر فيه انه استعداد فحسب
اما الكيفيات المختصة بالكميات فهي التي لا يتصور عروضها للشيء الا

بواسطة كمية ويدخل فيها ما يكون كذلك بكله كالاستقامة
والانحناء او ببعض اجزائه كالخلقة المركبة من لون وشكل وهي كذلك
لما فيها من الشكل فقط وينقسم هذا النوع الى ما يكون مختصا بالكمية
المتصلة والى ما يكون مختصا بالكمية المنفصلة والمختص بالمتصلة
اما شكل وحده او غيره وذلك الغير اما مركب مع الشكل كالخلقة او غير
مركب معه كالاستقامة والذي يختص بالكميات المنفصلة هو كالزوجية
والفردية ومعنى الاستقامة في الخط كونه بحيث اذا افترض عليه نقط
كانت في سمت واحد اي لا يكون بعضها ارفع وبعضها اخفض وقد يعبر
عن الخط المستقيم بانه الذي ينطبق اجزاؤه بعضها على بعض على جميع الاوضاع
بخلاف المنحني فانه ربما انطبق قوسان اذا جعل مقعر احدهما الى محدب
الاخرى لما على غير هذا الوضع فلا ينطبق وقد يقال هو اقصر خط
يصل بين نقطتين او هو الذي اذا اسبها ساه وقيل لا يتغير وضعه
او انه الذي يستر وسطه طرفيه واستواء السطح هو كون الخطوط
المفروضة عليه في جميع الجهات مستقيمة واستدارة السطح المستوي
هو ان يحيط به خط مستدير يفرض في داخله نقطة تساوي
جميع الخطوط المستقيمة الخارجة منها اليه وكرية الجسم هو ان يحيط به
سطح مستدير ساق ان يفرض في داخله نقطة يكون كل الخطوط المستقيمة

الخارجة اليه منها متساوية وتتصور الدايرة من توهم مسامات احد طرفي الخط
المستقيم مع ادارة الطرف الاخر الى ان يعود الى وضعه الاول والنقطة
الثابتة هي مركز الدايرة والخط المار بالمركز من المحيط الى المحيط هو
قطرها والكرة تتصور من توهم سكون قطر الدايرة مع ادارة نصفها
الى ان يعود الى وضعه اولا والخط الذي يمر بمركز الكرة من محيطها
الى محيطها يسمى قطر الكرة واذا توهمنا حركة الكرة مع سكون قطر من
اقطارها فذلك القطر محورها وطرفاه قطباها والدايرة التي بعدها
من قطبي الكرة بعد واحد هي منطقة الكرة والمخروطية في الشكل تتصور
من توهم سكون خطا قايما في السمت خارجا عن مركز الدايرة على ما يلي
الجانب من الجوانب مع اتصال من محيط الدايرة مع حفظ الطرف في الخط
القايم حتى يحصل مثلث ويتوهم سكون الخط القايم مع ادارة المثلث
واسطوانية الشكل تتصور من توهم خطين قايمين في السمت
خارجين احدهما من مركز الدايرة والاخر من محيطها مع كونهما يتصل
كل واحد من طرفيهما بخط مستقيم حتى يحدث سطح ويتوهم سكون الخط الخارج
من المركز مع ادارة هذا السطح الى ان يعود الى وضعه الاول والشكل
ليس نفس الجسم او حدوده بل هو هيئة يلزم الجسم المحدود من حيث هو
محدود وهو حاصل في جميع ذلك المحدود وان كان تشركه من الحد

ومشروطاته وليست الدايرة في الخط ولا الكرة في السطح وان كانت الدايرة
لا يتم الا بالنقطة وخط والكرة لا يتم الا بسطح ولو كانت الدايرة
في مجرد الخط لكانت استدارة او تقويسا ولو كانت الكرة في السطح لكانا
اما تقعيرا بحسب ما يلي جانب التجويف او تقبيبا بحسب ما يلي الامر الخارج
فالحق ان الكرة جسم لا سطح والدايرة سطح لا خط والزاوية هيئة يحصل
للمقدار من حيث هو وحد اكثر من واحد ينتهي عند حد مشترك والخلقة
شكل من حيث انه في جسم طبيعي او صناعي مخصوصا بما يصلح ابصاره
فهي حالة يحصل من اجتماع اللون والشكل وباعتبارها توصف الشخص
بالحسن والقبح وما يتعلق من الكيفيات بالكم المنفصل فموضعه علم
الارثماطيقي وهو غير مناسب لغرض هذا الكتاب وقد اهملت ذكر كثير
مما يتعلق بالكم المتصل البعض منه لهذا السبب والبعض لوضوحه
كالتربيع والتثليث واشباههما وما عرفته هاهنا من الكميات
انما هو الكيفيات المتعلقة به لافتقار معرفتنا اليه واما الكيفيات
الاستعدادية فمنها تهيؤ لقبول اثر ما بسهولة او سرعة وهو هي
طبيعي كالممراضية واللين ويسمى اللاقوة ومنها تهيؤ للقاومة وبطؤ
الانفعال كالمصاحية والصلابة وذلك هو الهيئة التي بها صار
الجسم لا يقبل المرض ويتابى عن الانعصار لانه لا يمرض ولا يعصر ويسمى القوة

ويشتمل اقسام هذين اعني القوة واللاقوة كونها استعدادات يتصور في النفس
بالقياس الى كمالات وهي وان كانت في انفسها كمالات فليس المعتبر ههنا
كماليتها بل كونها استعداد الكمال غيرها ولا يراد بالكمال ههنا ما يكون
فضيلة للشيء او ملائما له بل معناه كونه نهاية استعداد ما لا غير و
يدخل في هذا النوع من الكيفيات كثير من الكمالات المحسوسة وغير المحسوسة
لا باعتبار كماليتها بل باعتبار اعدادها لكمال آخر وقوة الانفعال
قد يكون مقصور التهيؤ نحو شيء واحد كقوة الفلك على قبول الحركة
دون السكون وقد يكون التهيؤ نحو اشياء بدل على واحد كقوة الحيوان
على الحركة والسكون ولكن باعتبارين كما سبق وقد يكون القابل قابلا
للشيء دون حفظه كقوة قبول الماء للشكل وقد يكون قابلا وحافظا
معا كقبول الجوهر والقوة الشديدة اذا اشتد بامر ما يشتد امتناعها
عن الناس وكل متاثر ينقص من حيث تاثره عن قوة ما يوثر فيه والقوة
قد يكون بحسب اي شخص اتفق صادفها له سقي القوة بعد وقد يكون
بحسب يستوي نسبتها الى اي واحد كان من الاشخاص الا انها اذا صادفت
واحدا من الجملة تخصصت ولا يبقى بعده والقوة اذا احدث متخصصة بشيء
واحد لسبب يخصها به في الغرض او في الاعيان فاذا ارتفع ذلك الشخص
بطلت القوة عليه لا ان القوة بطلت عن حاملها بل عن كونها قوة على ذلك

الشخص

الشخص من حيث هو ذلك المعين وان كانت باقية في نفسها ه

الفصل الرابع في
الكيفيات المحسوسة بالحواس الظاهرة

المحسوس من الكيفيات بالحس الظاهر غني عن التعريف بالحد والرسم اذ
لا اظهر من الكيفيات المحسوسات لكن ربما احتيج الى التنبيه على مفهوم
اسم بعضها وينقسم على حسب انقسام الحواس التي يحس بها الى خمسة اقسام
الاول الملموسات واذكر منها اثنى عشر وهي الحرارة والبرودة و الرطوبة
واليبوسة واللطافة والكثافة واللزوجة والهشاشة والجفاف
والبلة والثقل والخفة فالحرارة من شانها تفريق المختلفات وجمع
المتشاكلات لانها تفيد الميل المصعد بواسطة التسخين فيما تركب
من اجسام مختلفة في اللطافة والكثافة فالالطف اقبل للخفة من الحرارة
كالهواء الذي هو اسرع قبولا لذلك من الماء الذي هو اسرع قبولا من
الارض فاذا عملت الحرارة في المركب نادر الاقبل لها الى التصعد قبل
مبادرة الابطا والابطا دون العاصي فيتفرق الاجسام المختلفة
الطبايع التي حصل منها المركب ثم يحصل منها عند تفرق تلك الاجزاء
اجتماع المتشاكلات بمقتضى طبايعها اذا لم يكن بسايط المركب شديدة
الالتحام اما اذا كان التحامها شديدا وكان اللطيف والكثيف قريبين

من الاعتدال فقد يحدث لقوة الحرارة حركة دورية كما في الذهب فان
اللطيف اذا مال الى التصعد جذبه الكثيف الى اسفل فاستدارت
حركتهما فان كان مع شدة الالتحام اللطيف غالبا جدا صعد بالكلية
واستصحب الكثيف والا اثرت النار في تسييله ان لم يغلب الكثيف جدا
وان غلب جدا لم يقدر على تسييله هذا كله اذا لم يقترن بالمركب
صورة يمنع من شيء من ذلك او يقتضي خلافه ودلت التجربة على ان
من اسباب الحرارة الاستضاءة والحركة ومجاورة النار اذا كان القابل
لشيء من ذلك قابلا للحرارة اما اذا لم يكن قابلا فلا والبرودة ليست عدم
الحرارة لانها محسوسة بالذات ولا شيء من العدم كذلك بل التقابل
بينهما تقابل التضاد وباسرها على خلاف باير مقابلها والرطوبة هي
الكيفية التي بها يكون الجسم سهل التشكل بشكل الحاوي سهل الترك له
واليبوسة هي الكيفية التي بها يصير الجسم قابلا لذلك التشكل وتركه
بعسر واللطافة رقة القوام والكثافة غلظه واللزوجة هي سهولة
قبول الجسم للتشكل باي شكل اريد مع عسر تفريقه واذا قصد تفريقه
امتد متصلا والهشاشة هي كونه بحيث يسهل تفريقه ويعسر تشكيله و
الجفاف هو الحالة التي للجسم بسبب كونه لا يقتضي طبيعة نوعه الرطوبة ولا
هو ملاصق لجسم رطب والبقل هو ما يتحرك به الجسم الى جهة السفل وهو حه

لذي رطوبة والبلة هي الحالة التي للجسم انه مع كونه غير مقتض للرطوبة من ملاصق ح

البرودة

البرودة والخفة ما يتحرك به الى جهة العلو ويوجبه الحرارة وكلاهما
عرف بالتجربة فانا قد جربنا ان صعود الجسم يشتد لشدة حرارته و ضعف
ضعفها وان نزوله يشتد ويضعف بحسب حال برودته في الشدة و الضعف
ولولا ان الحرارة تقتضي التصعيد والبرودة تقتضي خلافه لما كان
الامر كذلك والقسم الثاني من الكيفيات المحسوسة هو المذوقات
والذي يعرف من بسايطها تسعة هي المرارة والحرارة والملوحة و
العفوصة والحموضة والقبض والدسومة والحلاوة والتفاهة
وربما كان للشيء طعم في نفسه لكنه لشدة تكاثفه لا يتحلل منه شيء يخالط
اللسان حتى تدركه ثم اذا احتيل في تلطيف اجزائه احس منه بطعم
كما في الحديد والنحاس وقد يجتمع طعمان في جسم واحد كالمرارة و القبض
في الحضض وتسمى بشاعة وكالملوحة والمرارة في السبخة وتسمى زعوقة
وربما اجتمع من الكيفية الطعمية والتاثير اللمسي امر واحد لا يتميز في الحس
كالطعم والتفريق مع الاسخان فانه قد يحصل منهما حرافة او لا مع سخان
وقد يوجبان حموضة وكالطعم مع التكثيف اللذين بهما يوجب عفوصة
وربما كان ذلك هو السبب لكثرة ما يحس به من الطعوم او من جملة اسبابه
ولم اجد وجه حصر للطعوم في عدد لا في نفس الامر ولا بحسب ما يمكن في حق البشر
الاحساس به والقسم الثالث المشمومات وليس لها اسما مخصوصة الا من جهة

الموافقة والمخالفة بان يقال لها رايحة طيبة او منتنة ويختلف
ذلك باختلاف احوال الذين يحسون بها فان الموافق لشخص قد يكون
مخالفا لاخر ومن جهة ما تقترن به كما يقال رايحة حلوة او حامضة
ولا تعرف لها وجه حصر والقسم الرابع المسموعات وهي الاصوات والحروف
والسبب القريب لحدوثها هو تموج الجسم السيال الرطب كالماء والهواء وليس المراد
من التموج حركة انتقالية من ماء او هواء واحد بعينه بل هو امر يحدث
بصدم بعد صدم وسكون بعد سكون وسبب التموج امساس عنيف
هو القرع او تفريق عنيف هو القلع اما القرع فانه يحوج الماء والهواء
الى ان ينقلب من المسافة التي سلكها القارع الى جنبيها بعنف شديد
وكذا القلع ويلزم منهما جميعا انقياد المتباعد منهما للتشكل والتموج
الواقعين هناك ويتوقف احساسنا بالصوت فيما جربناه وان جاز ان لا
يكون شرطا مطلقا على وصول الهواء الحامل له الى الصماخ لانه يميل
من جانب عند هبوب الرياح ومن اخذ انبوبة طويلة ووضع احد طرفيها
على فمه وطرفها الاخر على صماخ انسان وتكلم فيها بصوت عال سمعه
ذلك الانسان دون الحاضرين واذا راينا انسانا من البعيد يضرب
بالفاس على الخشبة راينا الضربة قبل سماع الصوت وليس الصوت نفس القرع
او القلع لانهما في حسهما مختلفان معا فانا نفهم الصوت دون الحاجة

لا تعقل

الى تعقل قلع او قرع او ان لهما مدخلا فيه ثم انهما مدركان بالبصر وغيره
وهو لا يدرك الا بالسمع وايضا فانه يبقى بعد فواتهما وليس يخفى عليك
من هذه الفروق انه غير الحركة والتموج ولو كان الصوت لم يحصل
الا في الصماخ لما كنا اذا سمعناه عرفنا جهته وانه من قريب او بعيد
بمجرد السماع لا من ابصار التموج او الاستدلال بجهارته وخفائه
على قربه وبعده فاذا هو حادث في جهته خارج الاذن واما الصدا
فانه يحصل من انعكاس الهواء المتموج من مصادم عال كجبل او حايط
محفوظا فيه تقطيعات الحروف ان كانت فيه حاصلة ولا يبعد ان
يكون لكل صوت صدا عند كل مصادم ولكن في المسقف يجوز ان لا
يقع المسموع بالانعكاس لقرب المسافة فلا يحس تفاوت زماني الصوت
وعكسه ولهذا يكون صوت المغني في البيت اقوى منه في الصحراء و
الموجب للصدا ان كان ذا ملاسة ثبت الصدا زمانا لتعاقب الانعكاس
بتعاقب الاندفاع والهواء ان كان يتشكل بمقاطع الحروف فليس ذلك
له من حيث هو هواء مطلقا وكيف كان فان الهواء لا يحفظ الشكل وهو
سريع الالتيام والتشوش بادنى سبب بل ان كان يتشكل بمقاطعها
فانما ذلك لسبب غايب عنا يوجب حفظ تلك التقطيعات فان لم يكن كذا
لم يكن متشكلا بتلك المقاطع ولا يكون تشكله بها شرطا في حدوث

حرف او صوت ومن الجائز ان لا يكون تموج السيال وكانو سطه شرطًا
في حصول الصوت والحرف على كل حال بل على وجه مخصوص كحال تعلق
النفس بالبدن على الوجه الذي هي عليه الان وان جاز ان لا يكون شرطا
على وجه اخر او وجوه اخرى ويجوز ايضا ان يحصل بعض الاصوات بعلة
وبعضها بعلة اخرى لما عرفت ان الواحد بالنوع جاز ان يكون له علل
مختلفة والحرف هيئة عارضة للصوت يتميز بها عن صوت آخر مثله في الحدة
والثقل تميزا في المسموع والحروف اما مصوتة وهي التي لا يمكن الابتداء
بها واما صامتة وهي ما عداها وقد يكون في هذه ما لا يمكن تمديده
كالباء والتاء والطاء والدال ونسبة عروضها للصوت نسبة عروض
النقطة للخط اذ لا يتحقق الا في اول زمان ارسال النفس او آخر زمان
حبسه وحصر الحروف في عدد في نفس الامر او بحسب الوجدان مما لا احد
سبيلا الى وجهه والقسم الخامس المبصرات وهي الالوان والاضواء
اما الالوان فيتعذر على حصرها في عدد والسواد والبياض منها هما
ضدان في غاية التباعد ولا يبعد ان يكون كل ما عداهما او بعض ما عداهما
من الالوان من تركيبهما على وجوه مخصوصة ولا شك ان السواد والبياض
والحمرة والصفرة والخضرة اذا سحقت جدا ثم خلطت فانه يظهر منها
بحسب اختلاف مقادير المختلطات الوان مختلفة فمن المحتمل ان يكون سائرها

حاصلا

حاصلا على هذا الوجه او يكون كل واحد منها او بعضها الوانا مفردة
في الحقيقة لا عند الحس فقط ومن الجائز ان يكون الالوان غير متناهية
في نفس الامر وان لم [illegible] اختلافها بالشدة والضعف اختلافا
نوعيا اما اذا اعتبرناه كذلك فالامر ظاهر لكن جاز مع ذلك
ان لا يحصل منها الا المتناهي ومن الالوان ما هي مشرقة قريبة
من طباع الضوء كالارجوانية والفيروزجية والخضرة الناصعة
والحمرة الصافية ومنها ما هي مظلمة كالغبرة والكهبة والعودية
والسواد وامثالها وانفعال البصر عن اللون ان لم يكن مانع اجزائه
داخلا في مفهوم اللون مقوما له فلا حصول لشيء من الالوان في الظلمة
لا انا في الظلمة لا نراها وليس ذلك لان الهواء المظلم عائق عن ابصارها
اذ ليس فيه كيفية عائقة عن الابصار والا لما كان من قعد في غار
مظلم وفي خارجه جسم مستنير يرى ذلك الجسم فهو اذن لعدم
حصوله في الظلمة ان اخذ على ذلك التقدير واما اذا لم يؤخذ ذلك
الانفعال مقوما له وجزءا من مفهومه فلا يلزم من ذلك اكثر من ان الضوء
شرط في صحته وهو الخارج عنه في الكيفيتين معا والحار الرطب
والحار اليابس والبارد الرطب والبارد اليابس فالممتزج المعتدل
لا يخرج عن احد هذه الاقسام الثمانية والممتزجات قد يجتمع فيحصل منها

كونه مرئيا ... ثم الكلام انما هو ... عند تلك العلامة

امتزاج بان وربما اجتمعت ايضا فصل ثالث وما زاد كالسكنجبين من
السكر والعسل فان لكل منهما مزاجا وليس تساوي الاجزاء ولا عدم
تساويها شرطا في المزاج وقد يكون القوة فيما مقداره صغير اقوى من
القوة فيما مقداره اكبر منه يعرف ذلك من قوى الادوية وغيرها في
الانفعالات الحاصلة بين الحار والبارد والرطب واليابس كثيرة كالتفتح
والطبخ والاذابة والحل والعقد والتعفين والتكرج والانحماز
والانطراق والتلبد وغير ذلك مما هو مذكور في المطولات والمركب
متى توفر عليه من العناصر بكمياتها وكيفياتها القسط الذي يليق به
يسمى معتدل المزاج وان كان في نفسه غير معتدل حقيقي والا لم يتوفر
عليه يسمى خارجا عن الاعتدال ولو كان في نفسه معتدلا حقيقيا
والمعتدل بهذا المعنى اما نوعي او صنفي او شخصي او عضوي وكل واحد منهما
اما بالنسبة الى الخارج عنه او الى الداخل فيه والنسب المختلفة الواقعة
في بسائط الممتزجات لا سبيل لنا الى حصرها ولولا كثرتها لما كان يحصل
نسبها من انواع الكائنات واصنافها واشخاصها على هذه الكثرة
المشاهدة التي تفوق احصاءنا كثرة وسببية المزاج لهذه المكونات
كما ستحقق انما هي من طريق تحصيل الاستعداد لوجودها الا من طريق
انها اسباب فاعلية لها

الفصل الرابع

في الكائنات التي تحدث منها من العناصر بغير تركيب
ما يتكون من العناصر من غير ان يكون احدها جزءا منه ينقسم الى ما
يحدث فوق الارض والى ما يحدث فيها وما يحدث فوق الارض فمنه
ما سببه اشراق الشمس على المياه والاراضي الرطبة فانها تحلل
من الرطب بخارا ومن اليابس دخانا فاذا صعد البخار فربما لطف
وصار هواء وربما بلغ الطبقة الباردة من الهواء فتكاثف واجتمع
سحابا وتقاطر مطرا وقد يكون السحاب عن تكاثف الهواء بالبرد
الشديد وربما كان البرد اقوى من ذلك فجمد السحاب قبل تشكله
تشكل القطرات فنزل ثلجا او جمد بعد تشكله بذلك فنزل بردا
وان لم يبلغ الى تلك الطبقة فان كان كثيرا صار ضبابا وان كان قليلا
وتكاثف ببرد الليل فان لم يتجمد نزل طلا وان انجمد نزل صقيعا
واذا صعد الدخان مختلطا مع البخار وارتفعا معا الى الهواء البارد
وانعقد البخار سحابا واحتبس الدخان فيه فان بقي الدخان على حرارته
قصد الصعود وان برد قصد النزول وكيف كان فانه يمزق
السحاب تمزيقا عنيفا فيحدث منه الرعد فان اشتعلت النار لشدة
الحاكة حدث منه البرق والصاعقة او هما معا باختلاف شرائط
تحملها واذا وصل الى كرة النار وانقطع اتصاله بالارض واشتعل

وسرى فيه الاشتعال رأى كأن كوكبا يقذف به وان لم يشتعل لكنه احترق
ودام فيه الاحتراق كان على صورة ذوابة او ذنب او حية او حيوان
له قرون وقد يحدث فيه علامات هائلة حمر وسود وقد يقف تحت كوكب
ويدور مع النار بدوران الفلك اياما واذا لم ينقطع اتصال الدخان
من الارض الى ان يصل الى كرة النار فيشتعل وينزل الاشتعال الى الارض
واذا انكسر الادخنة ببرد الهواء ربما تكاثفت وقصدت النزول
فيتموج بها الهواء فيحدث الريح وربما كان حدوثها من كون الحركة
الفلكية ترد الادخنة عند وصولها الى كرة النار وربما حدث
من تخلخل الهواء وحركته من جانب الى جانب وقد تلتقي ريحان قويان
مختلفا الجهة فيستديران فيحدث الزوابع والبخار الصقيل يرى على
مناسبات المرائي اشباح نور الشمس والقمر وتلك المناسبات على
التفصيل تعلم من علم المناظر والمرايا فاذا حدث في الهواء بين الرائي
والقمر غيم رطب رقيق لطيف لا يستر القمر عن الابصار انعكس ضوء البصر
من اجزاء ذلك الغيم الى القمر لان الضوء اذا وقع على صقيل انعكس
الى الجسم الذي وضعه من ذلك الصقيل كوضع المضيء منه اذا لم يكن
جهته مخالفة لجهة المضيء فيرى ضوء القمر ولا يرى شكله لان المرآة
اذا كانت صغيرة لا تؤدي شكل المرئي بل ضوءه ولونه ان كان ملونا

فيؤدي

فيؤدي كل واحد من تلك الاجزاء ضوء القمر فيرى دائرة مضيئة
وهي الهالة التي تؤدي القمر وتحجبه جميعا وتؤدي السحب ان لا يكون
على الاستقامة بين الناظر والمنظور اليه فان ذلك يؤدي نفس السحب
لا شبحه وما سوى المؤدي من اجزاء الغيم يحجب القمر يرى مظلما كما
يحتاز غيم رقيق في وجه القمر فلا يرى فاذا تجاوز ظهر وقد يكون
هالة تحت هالة وقد يكون للشمس ايضا هالة وهو اقل الوقوع ومتى وجد
في خلاف جهة الشمس اجزاء مائية شفافة صافية وكان وراءها جسم
كثيف مثل جبل او سحاب مظلم حتى يكون كحال البلور الذي وراءه شيء
ملون لينعكس منه الشعاع وكانت الشمس قريبة من الافق فاذا واجهنا
تلك الاجزاء المائية ونظرنا اليها صارت الشمس في خلاف جهة النظر
فانعكس شعاع البصر من تلك الاجزاء الى الشمس لكونها صقيلة فادى
كل واحد منها لكونه صغيرا ضوء الشمس دون شكلها ويكون ذلك اللون
مركبا بحسب تركيب الضوء مع لون المرآة مع السحاب ويسمى ذلك قوس
قزح وسبب استدارة هذه القوس كون الشمس لو جعلت مركز دائرة
لوجب ان يكون القدر الذي يقع من تلك الدائرة فوق الارض على تلك
الاجزاء ولو تمت الدائرة لكان تمامها تحت الارض وكلما كان ارتفاع
الشمس اكثر كانت القوس اصغر ولهذا اذا كانت الشمس وسط السماء لم تحدث

يحدث القوس المذكور والشميات والنيازك هي من اشباح النيرين
ايضا او لانه يحصل بقوة الشمس غيم كثيف صقيل فيقبل ضوء الشمس في
ذاته كما يقبله القمر والزرقة التي ترى كانها لون السماء سببها ان
الاجسام الفلكية شفافة فلا ترى وما لا يرى فهو مظلم والهباءات
والابخرة الحاصلة في الجو مرئية فكانه يرى شي ولا يرى شي فيتولد
لون بين السواد والبياض هو الزرقة وهو من اوفق الالوان للابصار
وذلك هو فايدته واستضاءة الجو انما هي للهباء المبثوث في الهواء لا للهواء
نفسه وهذه الهباءات لصغرها لا تخرق الهواء وينزل ولو كان
ما ليس له لون قابلا للضوء لما رئيت الكواكب في الليل لان الارض اصغر
من الشمس باضعاف مضاعفة كما شهدت به مباحث علم الهيئة فلا يكون
حاجزة بين الشمس وبين ما نشاهده من السماء في الليل وليس ذلك الا لان
السماء لا تقبل الاضاءة لعدم تلونها وكوننا لا نشاهد الكواكب في النهار
هو ان حس البصر اذا اشتغل برؤية ضوء كثير فانه لا يرى ما ضعف عنه
كثيرا كما اذا كان بين مشاعل كثيرة في الليل فلا يرى الكواكب ومن بعد
عن تلك الاضواء يراها فهواء الجو لعدم تلونه على صرافته لا يستضيء الا
بمخالطة ما له لون وقد يحدث من بقية مادة الشهب السموم مع انه قد يكون
ايضا عن عبور الريح على ارض غلب عليها السبخ واما ما يحدث في الارض فهو

اما على وجهها او تحتها فمن ذلك ارتفاع الجبال والتلال وسببه
ان الحر العظيم اذا صادف طينا كثير اللزوجة اما دفعة او على مرور الايام عقده
حجرا عظيما وذلك الطين بعد تحجره يختلف اجزاؤه في الصلابة
والرخاوة وللمياه القوية الجري او الرياح العاصفة تحفر الرخوة
فيبقى الصلبة مرتفعة لكون الرياح والسيول لا تزال تغوص في تلك
الحفر وقد يتكون الجبال من تراكم عمارات تخرب في ازمنة متطاولة
ومن غير ذلك ومنافع الجبال كثيرة فان كثيرا من العيون والسحب
والمعادن يتكون فيها او فيما يقرب منها فانها لصلابتها لا ينفصل
الابخرة عنها بل يحتقن فيها فيصير مبدا للعيون كما ستعرف ويشبه
ان يكون مستقر الجبال ايضا وقد شبهت الجبال ما لا اما سوى الاراضي
التي تحتها بالفروع والعيون بالاذناب والبحار والاودية با
القوابل وفي باطن الجبال من المداوات ما ليس في ساير الاراضي وهي
بسبب ارتفاعها ابرد فيبقى على ظواهرها الانداء والثلوج ما لا يبقى
على غيرها والابخرة المتصاعدة يحتبس فيها فلا يتفرق ولا يتحلل
وكل ذلك مما يوجب تكون السحب وتكون مواد المعادن وهي الابخرة
الباقية مدة مديدة في موضع واحد توجد فيها كثيرا كانت المعادن
فيها كثيرة وسبب ارتفاع القدر المكشوف من الارض هو ما يحصل في بعض

جوانبها من الجبال والتلال وفي غيره من الاغوار والوهاد لاسباب لم
يطلع عليها فيسيل الماء بالطبع الى المواضع العميقة وينكشف
المواضع المشرفة وتختلف المواضع المسكونة من الارض في الحر والبرد
والرطوبة واليبوسة وغير ذلك من احوالها بسبب اوضاعها من
السماوات وعلى حسب مسامتة الشمس لها وقربها وبعدها من مسامتتها
وبسبب مجاورة البحار والجبال والبعد عنها وباسباب اخرى لا يكاد
ينضبط لنا اكثره قد ذكر ما عرف منها في كتب الطب ولا يليق ذكره
هاهنا وربما اختلف ذلك او تبدل بحسب تبدل الاسباب الموجبة
من المسامتة وغيرها فلا يتشابه حال الموضع الواحد في جميع الاوقات
والادوار والحركة التي تعرض لجزء من اجزاء الارض وهي الزلزلة فسببه
ما يتحرك تحتها فيحرك ما فوقه فانه اذا تولد تحت الارض ريح او بخار او
دخان او ما يناسب ذلك وكان وجه الارض متكاثفا عديم المسام او ضيقها
جدا وحاول ذلك الخروج ولم يتمكن لكثافة الارض تحرك في ذاته وحركها
وربما شق الارض لقوته وقد ينفصل منه نار محرقة او اصوات هائلة
وقد يكون تحت الارض كهف واسعة ومواضع مثل الغيران فانهدت
وانهدم ما قابلها من الجبال والبلاد وقد تحدث الزلزلة في موضع فتهدب
قلل جبل فيحدث من سقوطه الزلزلة في ناحية اخرى وقلما يعرض الزلزلة

في الصيف والكسوفات ربما كانت سببا للزلازل لفقدان الحرارة الكائنة
عن الشعاع دفعة وحصول البرد الخانق للرياح في تجاويف الارض
بغتة والبرد الذي يعرض بغتة يفعل ما لا يفعله العارض بالتدريج والابخرة
التي تحدث تحت الارض ان كانت كثيرة واجتمعت مياهها انشقت منها الارض
فان كان لها مدد حدث منها العيون الجارية ويجري على التوالي ضرورة
عدم الخلاء اذ ليس الهواء يدخل بين ما خرج وما يتبعه فانه كلما استحال
ما في باطن الارض من الاهوية والابخرة المحتبسة ماء بسبب ما يعرض لها
من شدة البرد جرت تلك المياه من الاعالي الى الاسافل فانجذب الى موضعها
هواء او بخار آخر اذ لو لم ينجذب اليها ذلك لبقيت خالية ثم يتبرد ذلك
الهواء او البخار او البرد الحاصل هناك فينقلب ماء ايضا ثم يجري فيستمد
هواء او بخارا غيره ولا يزال الامر كذلك الا ان يمنع منه مانع يحدث
تدريجا او دفعة ومتى لم يكن لتلك الابخرة والاهوية مدد حدث
منها العيون الراكدة وان لم يكن الابخرة كثيرة وازيل عن وجهها الثقل
صادفت منفذا واندفعت اليه فان كان لها مدد حدث منها القنوات
الجارية والا فلا وقد يكون سبب العيون والقنوات وما يجري مجراها
ما يسيل من الثلوج ومياه الامطار لانا نجدها تزيد بزيادتها
وينقص بنقصانها ولو كان سببها هواء لم ينقطع ان باطن الارض

في الصيف اشد بردا منه في الشتاء لوجب ان يكون هذه في الصيف ازيد
وفي الشتاء انقص والتجربة دلت على خلافه وهذه الامور التي حكم بانها
اسباب لما يحدث من العناصر بغير تركيب منها اما يشهد بكونه سببا التجربة
والحدس وقد نجد امثالها مشاهدة كما يرى في الحمام من تصاعد الابخرة
وانعقادها وتقاطرها وما نراه من تكاثف ما يخرج من الانفاس في البرد
الشديد كالثلج وكرويته سببه الوان قوس قزح في قطعة كاغد او ما يجري
مجراها اذا كانت موضوعة على ماء راكد وكانت الشمس على قرب احد الافقين
وغير ذلك من احوال المرايا وما يرى فيها من الصور والالوان وهذا
كله وامثاله من البخار يحقق انها اسباب وانما يتم تحقق ذلك بما ينضم
من القرائن والاحوال التي توجب الحدس المفيد لليقين وقد يختلف بحسب
اختلاف احوال الناس فيحصل اليقين بذلك لبعضهم دون بعض وما
ذكر من الاسباب لهذه التي لا يحدث بتركيب لا مانع ان يكون في نفس الامر لها
اسباب غيرها لجواز ان يوجد للواحد بالنوع علل متعددة وجاز ان يكون
حدوث ذلك النوع عن بعضها اكثريا وعن بعضها اقليا وقد يكون
في جملة ما ذكر من الاسباب ما هو صالح للسببية فقط وان لم يكن سببا
في الواقع ويجب ان نعلم ان الاسباب المذكورة لهذه ما يحكم الحدس بانه
غير تام السببية بل يحتاج الى انضمام قوى روحانية لولاها لما كانت

كافية

كافية في ايجاب ما هي اسبابه فان من الرياح والزوابع ما يقلع الاشجار العظام
ويختطف المراكب من البحار ومن الصواعق ما ينزل الى قعر البحر فيحرق ما يمر
به من الحيوانات التي فيه وربما وقع على جبل فدكه دكا وقد يكون جرم الصاعقة
دقيقا مثل حد السيف فيقطع ما يصادفه من الاشياء الصلبة
بنصفين ولا يكون مقدار الانفراج الا قليلا هذا مع ان مادتها قد قيل
انها تكون لطيفة جدا لشدة تسخنها واللطافة توجب سرعة الانفعال
لا قوة الفعل لا سيما مثل هذه الافعال العظيمة وقد ينفذ في المسامات
والاشياء الرخوة ويتصدم بالاشياء الصلبة كالحديد والذهب فيذيبها
حتى يذيب الذهب في الكيس ولا يحرق الكيس ويذيب ذهب المراكب ولا يحرق
السير ومن الكواكب ذوات الاذناب ما يبقى شهورا عديدة وقد وجد
فيها ما له حركتان طولية وعرضية والاسباب المادية والفاعلية التي
ذكرتها لا يكفي في هذه وامثالها بل لا بد من القوى الروحانية حتى يتم
هذه الامور وما يجري مجراها وليس في قوة من شاهدناه او سمعنا به
من البشر ان يعرف العلل التامة لكل واحد واحد من هذه المكونات
على التفصيل بل ولا ان يحصرها فضلا عن ان يحيط بعلة كل واحد منها
واذ لا سبيل لنا الى استقصاء ذلك فالاقتصار على هذا القدر منها
هو احرى واولى ٥ الفصل الخامس

فيما يتكون عن العناصر مركب منها وهو المواليد الثلاثة

للمعدن والنبات والحيوان كل مركب من العناصر ذي صورة فاما
ان لا يتحقق لنا كون صورته مبدا للحس والحركة الارادية او يتحقق لنا
ذلك والاول ان لم يتحقق في صورته مبدائه الغاذيه والنمو والتوليد
فهو المركب المعدني وان تحقق لنا ذلك فهو المركب النباتي والثاني هو
المركب الحيواني فهذا هو وجه الحصر في الثلاثة وانما قلنا اما ان لا يتحقق
لنا كذا او يتحقق ولم اقل اما ان لا يكون كذا او يكون لجواز حس او حركة
ارادية للنبات او تغذيه ونمو وتوليد للمعدن وان لم يعلم ذلك
ولا يتحققه ومن المحتمل ان يكون لكل متكون من الاجسام شعور ما فان
الطبيعة لو لم يقتض لذاتها سببا كاين ما مثل ما حركت الجسم اليه
فمقتضاها امر ثابت دال على وجود ذلك الشي لها بالقوة قبل وجوده
بالفعل وجاز ان يكون ذلك كالوجود الذهني الذي لنا فيكون لها
شعور ما بذلك الشي ويكون هو العلة الغائية لفعلها وذكروا انه قد
شوهد بعض الاناث من النخيل يتحرك الى جهة بعض الذكور منها دون
بعض في حالة يكون الريح فيها الى خلاف تلك الجهة وكذا ميل عروقها
الى الصوب الذي فيه الماء في النهر وانحرافها في صعودها عن الجدار
المحاور لها وهو مما يوكد ان للنخيل من النبات شعورا اما وادراكا

وان كان لا يوجب الجزم بذلك في المبدا القريب بل انه في المبدا البعيد
للمدبر نفسا كان او عقلا ممكنا كان او واجبا وسياتيك تحققه
وكل واحد من المعادن والنبات والحيوان جنس لانواع لا يحصر لنا
بعضها فوق بعض ويشتمل كل نوع منها على اصناف وكل صنف على اشخاص
لا سبيل لنا الى حصرها والمزاج المعد لكل جنس منها له عرض بين حدين لا
يتجاوزهما ويشتمل عرضه على امزجة نوعية كل منها بين حدين لا يتجاوزهما
النوع وكذلك يشتمل المزاج النوعي على امزجة صنفيه والصنفي على
امزجة شخصية ولكل واحد من المواليد صورة نوعية مقومة هي كماله
الاول منها ينبعث كيفياته المحسوسة وغيرها من كمالاته الثواني وتكون
المعادن هو من امتزاج الابخرة والادخنة المحتبسة في باطن الجبال
والارضين امتزاجا على ضروب بحسب اختلاف الامكنة وفصول السنة
والمواد فان في بعض الاراضي قوى مولدة لمعادن مخصوصة ولهذا
لا يتولد تلك في اي بقعة اتفقت وكذلك حال الازمنة بحسب مسامته
الشمس وانحرافها عن المسامته واحوال اخرى لا يطلع عليها وما غلب فيه
البخار على الدخان وانعقد اصافيا انعقادا تاما كان منه جواهر
غير منطرقة عسره الذوب او ممتنعته كالبلور والياقوت
ونحوهما والكبريت يحصل من بخار امتزج مع دخان وهوا امتزاجا تاما

حتى حصل فيه دهنية والزيبق من بخار ممتزج مع دخان كبريتي امتزاجا محكما
لم ينفصل عنه وقد شبه تكونه بقطرات الماء التي يغشاها اجزاء ترابية
كالغبار ولها فاذا لاقت قطرة منها قطرة اخرى والغبار فان صارتين
غلافا واحدا لهما لانه من مائية خالطتها ارضية لطيفة كبريتية مخالطة
شديدة حتى ان كل حيز منها يغشاه شيء من تلك اليبوسة كانها جلدة
لذلك الحيز المميز وسبب بياض الزيبق هو صفاء مائيته وبياض ارضيته
اللطيفة وممازجته هوائية له واذا امتزج البخار والدخان امتزاجا
اقرب الى الاعتدال كان منها الاجساد المنطرقة الصابرة على النار الدائمة
بها وهذه هي كالذهب والفضة والنحاس والحديد والرصاص الابيض
والاسرب والخارصيني ومن هذه ما تقبل الذوب بسهولة كالرصاص
ومنها ما لا يقبله الا بالحيلة كالحديد ولعل هذه السبعة مركبة من
الزيبق والكبريت ولهذا ما ترى من الزيبق متعلقا بها ومندرجا فيهما
ادبت منها ويشبه ان يكون اختلافها بسبب ان الزيبق والكبريت
اذا كانا صافيين وكان انطباخ الزيبق بالكبريت انطباخا تاما فان
كان الكبريت احمر وفيه قوة صباغة لطيفة غير محرقة تولد الذهب
وان كان الكبريت ابيض تولد الفضة واما ان كانا نقيين وكان في
الكبريت قوة صباغة لكن قبل استكمال النضج وصل اليه برد فقد يولد

الخارصيني

الخارصيني وان كان الزيبق نقيا والكبريت رديا فان كان في الكبريت قوة
احراقية تولد النحاس وان كان الزيبق غير جيد المخالطة للكبريت
تولد الرصاص الابيض وان كان الزيبق والكبريت رديين فان كان الزيبق
متخلخلا ارضيا وكان الكبريت مع رداءته محرقا تولد الحديد وان كانا
مع رداءتهما ضعيفي التركيب تولد الرصاص الاسود وهو الاسرب وما
يذوب من المعادن ولا ينطرق كالزجاج فلغلبة مائيته وقلة دهنيته
وارضيته وما لا يذوب ولا ينطرق ويصعب تحليله فلغلبة الارضية
فيه وقلة المائية والدهنية كالمرقشيثا والطلق وما ينطرق
ويذوب فلدهنيته المحفوظة بالعين التامة الانعقاد والمائية الكثيرة
وما يشتعل في النار ففيه غلبة هوائية او نارية وكل ما ينعقد
بالحر يذيبه البرد كالملح وما ينعقد بالبرد يذيبه الحر كالشمع والحجارة
تتكون من طين يطبخه الحر لزج واذا غلب الدخان على البخار تولد جواهر
غير منطرقة ولا ذائبة بالنار وحدها مثل النوشادر والملح ولهذا
قد يتخذ النوشادر من سخام الاتون بالتصعيد والملح من الكلس والرماد
بان يطبخ في الماء ويصفى ويطبخ حتى ينعقد ملحا والنوشادر دهن يكونه
من الملح الا ان النارية فيه اكثر ولذلك لا يبقى عند التصعيد شيء منه
اسفل وتفصيل هذا يستدعي تطويلا ويكتسب منه صناعات كثيرة وقد ظهر

ثم ذكر ان الجواهر المعدنية اما منطرقة كالاجساد السبعة او غير منطرقة
وهي اما ان يكون عدم قبولها للتطرق لغاية صلابتها كالبلور والياقوت
او لغاية لينها كالزيبق وفي غاية الصلابة اما ان ينحل بالماء كالملح و
النوشادر واما ان لا ينحل به كالكبريت والزرنيخ وفي بعض المعدنيات
تو رثيه مفرحة كما في الياقوت والذهب واكثر احكام هذه المعادن
في تركيبها وغيره بحققه الحدس والتجربة على قياس ما مر في الآثار العلوية
والسفلية وتكون النبات هو من امتزاج للعناصر اتم من الامتزاج
الواقع في المعدنيات واقرب الى الاعتدال وابعد عن بقاء التضاد
في الكيفيات الممتزجة فلهذا يستعد لقبول صورة اشرف من صورها
حتى يحصل فيه من الآثار ما لا يحصل في تلك وما هو اقوى والطف مما فيها
كالتغذية والنمو والتوليد التي تذكر احكامها عند الكلام في النفس
وانما احتاج الى التغذية ليحفظ اذا كان كاملا واحتاج الى النمو
ليكمله مع ذلك اذا كان ناقصا وكلاهما بحسب الشخص واحتاج الى
التوليد بحسب النوع ليستبقي بحصول امثاله وينقسم النبات بتقسيمات
كثيرة وفيه آلات تجري مجرى آلات الحيوان كالعروق وقنادته الغذا
وكالقشور الجارية مجرى الجلد وكالشوك والسلى الجاري مجرى
القرون والمخالب التي هي كالسلاح للحيوان يدفع به بعض الآفات

الخارجية

الخارجية واصله الذي في الارض يجري مجرى الرأس ولهذا اذا قطع
بطلت قواه والكلام في النبات طويل وقد افردت له كتب ذكر فيها
ما وقف عليه من احكامه وفي علم الطب ذكر كثير من قواه وافعاله في بدن
الانسان ولا يلائم هذا الكتاب ذكر شيء من ذلك وتكون الحيوان من
مزاج اقرب الى الاعتدال واحسن واتم من الامزجة النباتية ولهذا
استعد لقبول كمال هو اكمل من الكمال النباتي ولاجل ذلك ظهر عنه افعال
القوى النباتية وزيادة افعال قوى اخرى كالحركة الارادية والادراكات
التي ليس للنبات منها البتة او ان كان له شيء منها فهو اضعف بكثير مما للحيوان
واخفى بحيث هو من الخفاء لان كان حاصلا الى حد الشك فيه كما مر وانما كان
المزاج الاعدل اقبل للكمال للتجربة ولان انكسار اضداد الكيفيات واستقرارها
على كيفية متوسطة وحدانية هو نسبة ما لها الى مبدايها الواحد
وشبيه بالتحو لان نقبض عليها صورة او نفس تحفظها فكلما كان الاتحاد
اتم كانت النسبة اكمل والنفس الفائضة من مبدايها اشبه ولهذا كانت الارواح
التي هي ابخرة الاجزاء الثقيلة والخفية فيها من التساوي هي اول شيء يتعلق
النفس به وهي التي تقبل القوى النفسانية والحيوانية والطبيعية ولاجله
كان اذا وقعت سدة في موضع من البدن تمنع من نفوذ الروح المذكورة
الى عضو عدم ذلك العضو الحس والحركة الارادية الى ان يتمكن الروح من النفوذ

النفوذ اليه واطلاق لفظة الروح على هذه وعلى النفس الناطقة بالاشتراك
ومن وقف على هذا علم علما يقينيا بالحدس ان لاعتدال المزاج تاثيرا
قويا في ازدياد الكمال الفائض على المواليد العنصرية من المبدأ الفاعل
له وينقسم الحيوان الى ناطق واعجم فالناطق ما يتحقق له ادراك كلي كا
لانسان والاعجم ما لا يتحقق له ذلك وان جاز كونه له في نفس الامر
لكن لم يتحقق لنا ذلك ونحن فلم نشاهد من الناطق الا نوع الانسان
لكنا سمعنا بانواع اخرى كالجن وغيرهم واما الحيوانات العجم فانواعها
كثيرة تفوت الاحصاء تحت الانواع اصناف وتحتها اشخاص وقد تكلم
في هذه الاقسام كلاما طويلا في الكتب المختصة به وكذلك في اعضائها
ومنفعة عضو عضو منها لاسيما فيما يختص بالانسان في كتب الطب وغيرها
وسيرد في علم النفس وبيان حكمة الباري جل جلاله في مخلوقاته كلاما
يتعلق بهذا الموضع اخرناه لكون ذكره هناك انسب وانفع

كلام طويل

الفصل السادس في اثبات المحدد للجهات وذكر لوازمه

وجود الاجسام السفلية المتحركة حركة مستقيمة دلت من حيث
مسافة حركتها على ثبوت جهتين محدودتين مختلفتين بالطبع ولولا
اختلافهما بالطبع لما كان تكون بعض الاجسام متوجها الى احدهما و
بعضها متوجها الى الاخرى كالنار والارض مثلا اولى من العكس ولو كان

حلا فقط او ابعاد مفروضة او جسم واحد فقط غير متناه لما امكن
ان يكون للجهات المختلفة بالنوع وجود البتة فلا يكون فوق واسفل
ويمين ويسار وخلف وقدام ولا يمكن ان تكون الجهة ذاهبة الى غير النهاية
لان كل جهة موجودة فاليها اشارة ولذاتها اختصاص وانفراد عن جهة
اخرى وذاتها لا يخلو اما ان تكون متجزئة او غير متجزئة فان كانت متجزئة
فالابعد من جزئيها عن المشير هو الجهة فلا تكون الجهة بكليتها جهة بل
بعضها هو الجهة ويلزم ان يكون لها امتداد في جهة فلا يكون نفسها
جهة وان كانت غير متجزئة فلها وضع لا محالة والا لم يكن اليها اشارة
وكل ما له وضع وهو غير منقسم فهو حد وغاية لا يكون ما وراءه منه
فالجهات محدودة باطراف وما لا يتناهى لا حد فيه بالطبع بل عسى ان
يكون فيه ذلك اوله بالفرض وكل حد يفرض فيه فلا يخالف الاخر
الا بالعدد لان كل الحدود والاطراف المفروضة فيه هي في طبيعة واحدة
فليس بعضها بالفوقية وبعضها بالسفلية اولى من العكس واذا فرضت
الجهات المتقابلة في جسم واحد متناه على انها في سطحه او في عمقه
فذلك غير جائز ايضا لان سطحه ان كان كريا لم يكن ما يفرض فيه مختلفا
بالنوع وان كان مضلعا فليس ذلك بطبيعي له فانه قد بين ان الشكل
الطبيعي للبسيط هو الكرة والجهات الطبيعية لا يلزم الامور الخارجة

عن الطبع ويرد فيه زيادة بيان ومع ذلك فان اختلفت الجهات فيه
بحسب تقابل السطوح او اضلاعها فاختلافها بالعدد لا بالنوع وان
اختلفت بحسب ان الذي على النقطة يخالف ما على الخط او الذي على الخط
يخالف ما على السطح فلا يقع نسبه غاية الاختلاف الواقع في مثل العلو
والسفل ولكن لو فرض المحدود في عمقه وان كان حد في سطحه واخر
في عمقه فالذي في العمق يجب ان لا يكون على اي نقطة اتفقت من العمق بل التي
هي في غاية البعد عن السطح وتلك هي المركز لا سيما ان كان الشكل طبيعيا
وهو المستدير فلا يتحدد جهتا العلو والسفل بالجسم الواحد الا بالمحيط
والمركز فاما اذا كانت الاجسام كثيرة فان اتفق نوعها لم يحصل بسببها
الجهات المتضادة وان اختلف نوعها وجب ان يكون عدد الجهات بعددها
اللهم الا ان يكون علة ذلك لا الاختلاف المطلق لكن اختلاف معين
ولا جائز ان يكون ذلك مقتصرا على اختلاف الطبيعيين من غير اختلاف
الوضعين والا لم يكن علة لتضاد الجهات لان احدى الجهات اذا تعينت
تعينت الاخرى وكانت على بعد محدود ولم يمكن ان يتوهم زايلة عن حدها
ولو لم يعتبر اختلاف الوضع لكان التضاد يقع بين الجهتين كيف كان
وضع احدهما من الاخر وبعده منه وكانت الجهة تنتقل بانتقال الجسمين
وليس كذا بل اذا تعينت احدى الجهتين تعينت الاخرى في حدها وبعدها

ولم تنتقل البتة فلا بد مع اختلاف طبيعتي الجسمين من وضع محدود وبعد
مقدر ولا يمكن ان يكون هذا ايضا الا على سبيل مركز ومحيط والا اذا فرض
احدهما بجانب من الاخر لم يكن اختصاصه بذلك الجانب لطبيعته والا
لكان ذلك الجانب مباينا لساير الجوانب لا بسبب هذا الجسم اذ لو كان
بسببه لكان حيث يكون فحاله كحاله مع هذا الوضع بعينه واذا
لم يكن طبيعيه تقتضي ذلك الاختصاص بل اقتضت اي بعد كان تمما
هو مسا ولهذا البعد فان كان ذلك الجسم محيطا كان هذا محاطا
ومكانه محاط ذلك الجرم وعلى قياس مركزه اذ نعني بالمركز ههنا
كل محاط لا نقطه بعينها وان كان غير محيط فالبعد المساوي منه
كيف كان هو متحدد لا محالة بمحيط بذلك الجسم فان الخلا لا يحدده
وقد فرض هذا غير محيط وعلم ان اختصاصه بذلك من جملة ما له
ان يحصل فيه فهو عن سبب خارج ويجوز مفارقته لذلك الموضع بعينه
فهو حاصل متميز قبل حصول هذا الجسم فيه فلا يكون سبب تحدده
وقد كان فرض انه محدد له هذا محال ومتى كان الجسم المحدد محيطا
كفى لتحديد الجهتين لان الاحاطة تثبت المركز فتثبت غاية البعد
منه وغاية القرب من غير حاجة الى جسم اخر ولو فرض المحدد محاطا
تحدد به القرب ولم يتحدد البعد فلم يكف لتحديد الجهتين والا لكانت

جهة البعد يحدد بالخلا بل لابد من جسم محيط ليحدد به الجهة الاخرى
واحمال هذا الكلام هو ان يقال ان التحديد انما يكون بجسم مستدير او
اجسام مستديرة لان المحدد يجب ان يكون جسما طبيعيا ولو كان المحدد
جسمين او اكثر لزم ان يكون قد تحددت الجهة من قبل الجسمين او الاجسام
وان يكون تلك الاجسام يصح عليها مفارقة امكنتها ومحدد الجهات
كما ستعرف لا يصح عليه مفارقة مكانه ولو كان المحدد جسما واحدا مستديرا
من حيث هو واحد ويحدد منه سطح القرب وسطح البعد لزم ان يكون
يحدد شئ واحد مطلوبا ومهروبا عنه فيجب ان يكون الجسم المستدير المحدد
بمحيطه ومركزه وهاهنا وجه آخر في اثبات محدد الجهات مبنى على تناهى
الابعاد وتقريره ان الاشارة الحسية لكون الابعاد لابد وان يكون
متناهية كما مر غير ممكن ذهابها الى ما لا نهاية له وكذا المتحرك القاصد
جهة والجهة المشار اليها والمقصودة بالحركة لابد وان يكون موجودة
في نفسها والا لم يصح تلك الاشارة والقصد فانه ليس حال ما يتحرك حركة
مكانية كحال ما يتحرك من كيفية الى كيفية مثلا فان الكيفية المتحرك
اليها متحصلة بنفس الحركة وليست الجهة للحركة الاينية كذلك
ولكون الاشارة اليها حسية وجب ان يكون ذات وضع وكل ذي وضع
فاما جسم او جسماني فالجهة اما جسم او جسمانية ولا جائز ان يكون

جسما لانه لا شئ من الجهة بقابل للتحرك به وكل جسم قابل لها فلا شئ من الجهة
بجسم وبيان الصغرى ان وضع الجهة في امتداد ما خذ الاشارة والحركة
ولو كان وضعها خارجا عن ذلك لما كانتا اليها فلو انقسمت في ذلك
الامتداد فالمتحرك الواصل الى ما يعرض لها اقرب الجزئين منه ان وقف
فما وصل اليه هو الجهة لا ما وراءه وان لم يقف فاما ان يكون متحركا
الى الجهة او عنها او فيها وهذا الثالث يرجع الى الاولين فان الحركة
في المنقسم لابد وان يكون اما الى جهة او عن جهة والا لكانت المسافة
المقطوعة بالحركة هي الجهة وهو ظاهر البطلان واذا كان متحركا
اليها او عنها فعلى التقديرين يكون جزء الجهة هو كلها وذلك ممتنع
فالجهة جسمانية وهي حد في الامتداد المذكور غير منقسم لا بالفعل ولا
بالقوة وكل جهة تشتمل على ما حد من ضرورة الجسم المحدد لها لا يجوز ان
يتركب من اجزاء مختلفة لكون تلك الاجزاء يجب كونها مختلفة الجهات
وجهاتها متقدمة عليها لا محالة وهي متقدمة على الجسم المركب منها
والمتقدم على المتقدم متقدم فيتقدم الجهات على محددها هذا خلف
فاذن المحدد يكون بسيطا في نفسه ويكون شكله هو الكرة اذ هو الطبيعي
لكل جسم بسيط كما عرفت ولو لم يكن كرى الشكل لامكن عوده اليه عند فرض
زوال القاسر وبتغير الشكل لا يخلو من حركة مكانية من جهة الى جهة فيكون

الجهة قبل تحددها فيعود الخلف المذكور وايضا فلو لم يكن كريا لكان
بعض اجزائه اعلى من بعض مع انه لا اولوية في تعين بعض اجزائه للعلوية
وبعضها للسفلية وهذا الكرى لا يمكن ان يحدد ما هو خارج عنه
لاحتياجه في التعلق بما هو خارج عنه الى الجهة فيكون متقدمة عليه
وهو محال فاذن تحدد ما هو داخل فيه ولا يقع التميز فيما هو داخل فيه باعتبار
الجهة الا بالمركز والمحيط فيتحدد به جهتان هما طرفا امتداد واحد
لا غير ومن تامل ما قلنا تاملا جيدا فلا يشك في وجود جسم هو
منتهى الاشارات الجسمية محيط بكل الاجسام غير مركب وغير متحرك
بالحركة المستقيمة والا لكان لحركته جهة مفتقرة الى محدد غيره وسياتي
لذلك مزيد تقرير والمحدد يتعين به اوضاع الاجسام واماكنها ويتقدم
على جميع الحركات والسكنات الطبيعية والقسرية بالطبع وان كان
وضعه يتعين بما تحته لا بمعنى ان يتعين وضع كل واحد منهما بغير
وضع الاخر والا لزم الدور بل بمعنى ان يتعين وضع الاخر وضع كل
واحد منهما بوجود الاخر وبذاته لا يتعين وضعه والمحدد ليس لبعض
اجزائه المفروضة فيه اذ لا جزء له بالفعل كما سبق اولى بما هو عليه من الوضع
والمحاذاة من غيرهما وكل وضع معين له فهو من الاحوال الممكنة اللحوق به
وكل ممكن اللحوق فممكن التبدل باعتبار ذاته وان جاز ان يمتنع من

تبدله امر خارجي فوضع المحدد ممكن التبدل ولا يتاتى تبدله الا بالحركة
ولا يتصور حركته الا بتبدل نسبته اما الى داخل فيه او الى خارج عنه
واذ لا خارج عنه والا لكان متحدد الجهة بما فوقه فلا يكون محددا
لكل الجهات وكلامنا انما هو في المحدد لكلها فيصير تبدل النسبة
الى الداخل وهذه النسبة لا يتبدل على تقدير ان يكون هو وجميع ما فيه
متحركا لانه تلزم ان لا يتعين لتلك الحركة صوب ولا يتصور تمام دورة
الا اذا وصل المفروض جزء كونه مرئيا لا في تحققه في نفسه بل ولا يلزم
منه ايضا ان يكون الضوء شرطا على الاطلاق بل جاز ان يكون ذلك على مثل ما
ذكرت في شرايط حدوث الصوت وعلل حصوله وقد يتوهم في الالوان
انها جواهر وهو خطا منشاؤه تجويز مفارقتها عن محالها وقيامها
بذاتها وهي على الوجه الممتنع في انتقال الاعراض بسبب ان ذلك الانتقال
لا يصح انتقاله امتناعه فيها بديهة والذي يدل على عدم جوازه
هو ان السواد مثلا اذا فارق المحل فاما ان ياتي فيه ان يحس او لا ياتي فيه
ذلك فان ياتي وفرض انه احس فاسه اشارة وهو مع مقدار والمفهوم
من المقدار غير المفهوم من السواد ليعقل المقدار دون السواد واذا كان مع
مقدار فهو في شيء متقدر جسماني وقد فرضت مجردا هذا خلف وان لم
يات فيه ان يحس فليس في نفسه سوادا وهو محال وانت تعلم ان الشيء

عند كلام العلامة ... نور ... الكلام ... ثم الكلام ... ٣ ...
+
الى حيث فارق ٥
ثم الكلام انما هو بعد الكل بارع ونلتشن ورد عند هذه العلامة ٥

الاسود مثلا اذا ابيض وماهيته وشكله ووضعه وجميع احواله
بعد كما كانت الا السواد فالسواد زايد على الجميع وليس لا شيء محض فان
اللاشيء لا ينفعل عنه حاسة وقد تتفق الاجسام في الاشكال وتختلف
في الالوان ولو كان اللون نفس الشكل لما كان كذا ولكان للهواء
لون محسوس لكونه له شكلا ومثل هذا يظهر الفرق بين كثير من الاعراض
واما الضوء فحقيقته الظهور للبصير ويقابله الخفاء المطلق وهو الظلمة
والضوء يختلف مراتبه بالشدة والضعف بحسب مراتب القرب والبعد
من الطرفين وقد يظن ان الاشعة اجسام سفافة منفصلة عن
المضيء ومتصلة بالمستضيء وهو باطل والا لكان اذا اسدت الكوة بغتة
ما كان يعيب ولو فهم بها اجزاء صغار قدر الضوء بها فبقيت
مظلمة لوجب ان يكون جميعها عين ضوءها ولو كانت اجساما لما عملت
الاجسام دونها ولاختلفت عند هبوب الرياح وركودها ولا تخرق
الافلاك لنفوذها فيها ولتداخلت مع الهواء او دافعته دفعا
عظيما يظهر ولما تحركت بطبعها الا الى جهة واحدة ولتراكم اضواء
كثيرة حتى صارت ذا ثخن والحدس يحكم بهذه وامثالها على عدم كون
الشعاع جسما وهو غير اللون ايضا لان اللون ان اخذ عبارة عن نفس
الظهور للبصر مطلقا بطل بنور الشمس الظاهر للبصر وبالضوء اذا غلب

على مثل

على مثل الشبح فعاد لونه مع ان ظهوره متحقق بضوء وان اخذ اللون على
انه ظهور للبصر على وجه مخصوص فاما ان يكون نسبة الظهور الى
السواد والبياض كنسبة اللونية اليهما فان الظهور لا يزيد في الاعيان
على نفس السواد كما لا يزيد اللونية عليه عينيا فالظهور محمول عقلي فظهور
البياض في الخارج هو البياض فالاتم بياضا ينبغي ان يكون اتم ظهورا
وكذا الاتم سوادا وليس كذا فانا اذا وضعنا العاج في الشعاع والثلج
في الظل يدرك بالمشاهدة ان بياض الثلج اشد واتم من بياض العاج
وان العاج اضوأ وانور حينئذ من الثلج فالابيضية غير الانورية
واللون غير النور وكذا الاتم سوادا اذا وضعناه في الظل والانقص
في الشعاع كان الاشد سوادا انقص نوريته والانقص نورا اشد
سوادية ولو نقلنا ما هو في الشعاع الى الظل وما هو في الظل الى الشعاع
لصار الاتم انور مع بقاء اشديته فالظهور للبصر غير اللون وان لم يتحقق
اللون دونه والضوء منه اول ومنه ثان فان الضوء الحاصل من المضيء
لذاته يسمى ضوءا اولا والحاصل منه في اخر يسمى ضوءا ثانيا واذا قيل ان الضوء
ينفذ كذا او يسري في كذا او انتقل من كذا الى كذا ففي ذلك كله مجاز في حقيقته
حصول الضوء من المضيء الى المستضيء دفعة من غير حركة لاستحالة انتقال
العرض بالاستقلال التام ولا انعدام من المضيء وهو بين بل على وجدان حصوله

حصوله في المضيء علة لحصوله فيما استضاء به والظلمة المقابلة للضوء ليست
عبارة الا عن عدم الضوء فحسب فان كل ما لم يكن له نور فهو مظلم سواء كان
من شانه ان يكون مستنيرا او لم يكن فلا يحتاج مما انتفى عنه النور
في كونه مظلما الى شيء آخر فالتقابل بين النور والظلمة على اصطلاح هذا
الكتاب تقابل الايجاب والسلب وفي اكثر الكتب غيره اصطلحوا على ان تقابلهما
تقابل الملكة والعدم بمعنى ان الظلمة عدم الضوء عما من شانه ان يكون مضيئا
والضوء وان كنا لا نشاهده عارضا الا للسطح فنفس مفهومه لا يمنع
من كونه ساريا في جميع الجسم باطنه فظاهره كمثل سريان اللون
فيه بحسب يظهر به الباطن كما يظهر به الظاهر وان منع من ذلك
مانع فهو امر من خارج المفهوم ولهذا لم يكن من قبيل ما يختص بالكميات
وان كان بحسب المشاهدة والوجدان مختصا بها ولا اعتبار بذلك
بل الاعتبار في كون الكيفية مختصة بالكمية بكونها لا يتصور الا
كذلك كما سبق واذا كان معنى كون الشيء مضيئا كونه ظاهرا للبصر
فكلما يتصور كونه ظاهرا للبصر يتصور كونه مضيئا كان سطحا او جسما
ماديا او غيرهما فالضوء والنور والشعاع باي عبارة سميت هو كمال
محسوس لكل ما يستضيء به

الفصل الخامس

فيما ليس من شانه ان يحس بالحس الظاهر من انواع الكيف

كل

كل ما كان من الكيفيات النفسانية المحسوسة غير راسخ يسمى حالا كالغضب للحليم
وكل ما كان منها راسخا يسمى ملكة كالصحة للصحاح واذا الكذا ملكة على
كذا او خلق كذا فليس المراد بذلك ان يصدر عنه ذلك الفعل او ذلك
الخلق دائما بل ان يكون بحيث يصدر عنه ذلك من غير روية مثل
ملكة الصناعة فان الضارب بالطنبور لا يروي في نقرة نقرة وكذلك
ملكة العلم ليس بان يحضر الانسان المعلومات بل ان يكون مقتدرا
على احضار معلوماته من غير ان يتروى ولا شك ان جميع ذلك
هيئات في النفس او العقل وكذا حال الصحة فان معناها ان يصدر
عن الانسان الافعال التي تصدر عن البدن بالاعتدال بغير تعب
ولا محالة انها هيئة في البدن وقد يكون شيء واحد في اول حدوثه حالا
ثم يصير بعد ذلك هو بعينه ملكة وكل ما يجده الانسان من نفسه
من هذه الكيفيات فهو غني عن التعريف بالحد والرسم بل قد يشار اليه
اشارة عقلية على وجه التعيين له وكيفية نسبته الى ما يتعلق
به كالادراك الذي يحتاج الى تعيين القدر المشترك منه بين الاحساس
والتخيل والتوهم والتعقل فان كل هذه تشترك في كونها ادراكا ويمتاز
كل واحدة منها عن باقيها بمميز وكذا اللذة والالم بالنسبة الى ما يصدقان
عليه من الحالات الملذة والمولمة فان هذا وامثاله مما نجده من انفسنا

لا تجد الا مخلوطا بما يختص بكل منها فاذا انفصلت تلك المخصصات
يحصل لنا القدر المشترك فامثال هذه تعريفها انما هو من هذا
القبيل واذا عرفت هذا فاعلم ان الكيفيات التي ليس من شانها
ان تحس بالحواس الظاهرة كثيرة لا يمكن حصرها او يتعذر والذي
هو ذا الذكر هو اهمها واهم ذلك هو الادراك والذي يعم
ساير الادراكات منه ويشترك كلها فيه هو ان يكون حقيقة
شيء ما حاضرة بنفسها او بمثالها عند الشيء الذي يقال انه مدرك
يشاهدها ما به يدرك سواء كان ما به الادراك هو ذاته او آلته
وسواء كان المثال منتزعا من امر خارجي او حاضرا ابتداء وسواء كان
منطبعا في ذات المدرك او آلته او كان حاضرا من غير انطباع و ارتسام
في شيء ولولا ان يكون بعض الادراكات بالانطباع لما امكننا ان
نحكم على معدوم ما في الاعيان باحكام وجودية مثل كثير من المفروضات
الهندسية وغيرها مما لا يقع ممكنا كان او ممتنعا فان كل ما
يحكم عليه بذلك فله وجود ما واذ ليس في الاعيان فهو في النفس
ولولا ان بعضها ليس بالانطباع لكان علم الباري بذاته وبالاشياء
كلها وعلمنا بذواتنا يكون بالانطباع ايضا وهذا مما سنحقق بطلانه
في مواضعه والضابط في الادراك الذي يجب ان يكون بحصول الصورة

المدرك في المدرك هو ان يكون ادراكا غير دائم اللذات المدركة
ما دامت موجودة وان يكون المدرك مع ذلك غائبا عن المدرك
غير حاضر عنده كحضور المبصرات عند البصر وما جرى هذا المجرى
ودليل ذلك هو انه اذا حصل فينا علم بشيء غائب عنا بعد ان لم يكن ذلك
حاصلا لنا فان لم يحصل فينا شيء ولم يزل عنا شيء فنسبة حالنا قبل ان
نعلم ومعه وكذا ليس ولا جائز ان يزول عنا شيء لوجهين احدهما انا نعلم
بالبديهة ان العلم المتجدد تحصيل لا ازالة وثانيهما ان الزايل ان كان
صورة ادراكية وهي حادثة لا محالة ضرورة ان النفس قد كانت في مبدأ
فطرتها خالية عن العلوم ثم حصلت لها ويعود الكلام في تلك الصورة
الادراكية ولا بد من الانتهاء الى ادراك لا يكون عبارة عن زوال صورة ادراكية
وان لم يكن الزايل صورة ادراكية ففي قوتنا لا محالة ادراك ما لا نهاية
له من المدركات كالاعداد والاشكال الهندسية وانه لا بد وان يكون
الزايل عند ادراك كل واحد منها غير الزايل عند ادراك الآخر لما يتساوى
حالنا عند الادراك وقبله فيكون ادراكنا لاحدهما هو ادراكنا للآخر
واذا كان كذلك وجب ان يكون فينا امور غير متناهية بحسب ما في
قوتنا ادراكه من المدركات ويكون موجودة معا اذ لا حال من الاحوال
الا ويمكننا ادراك اي واحد كان مما في قوتنا ادراكه من التي لا نهاية لها

ولولا ان الامر الذي بزواله منا ندرك ذلك المدرك حاصلة فينا في تلك
الحال لما امكننا ادراكه لان مجرد عدم حصوله فينا لو كان كافيا في الادراك
لما كان ادراكنا لذلك المدرك متجددا في ذلك الحال بل كان يكون قبله
ايضا فاذن لا يكفي في الادراك الا زواله بعد حصوله فواجب اذن ان
يكون حاصلا في كل وقت يكون في قوتنا ادراك ذلك المدرك
ليحصل ادراكه بزواله وكذلك جميع الامور التي بزوالها يكون ادراكنا
لما لنا ادراكه فلا بد من وجودها فينا بجملتها في كل وقت يمكننا ان يدرك
اي مدرك كان لنا ان يدركه وتلك الامور لا بد وان يكون مترتبة
فينا ترتب ما يدرك بزوالها من الاعداد وما شاكلها مما له ترتيب
طبيعي في ذاته وقد علمت ان وجود ما لا نهاية له دفعة واحدة وهو
مترتب محال فبطل ان يكون الادراك المذكور بزوال شيء عنا فهو اذن
بحصول شيء فينا وذلك الشيء ان لم يكن مطابقا للمدرك لم يكن كونه
ادراكا له اولى من كونه ادراكا لغيره فلا بد من المطابقة بمعنى ان يحصل
لكل مدرك اثر في النفس يناسبه بحيث لا يكون الاثر الذي هو ادراك
هذا هو بعينه الاثر الذي هو ادراك ذاك وكذلك غيرهما مما من شان
النفس ادراكه وذلك هو المراد بحصول الصورة في المدرك وبهذا
تبين ان الادراك ليس هو مجرد اضافة بين المدرك والمدرك

فان

فان الاضافة يستدعي وجود المضافين فالمدرك ان كان معدوما
فلا اضافة اليه وان كان موجودا في نفسه او في شيء غايب عنا وجب
ان يكون ادراكنا له قبل ادراكنا له اللهم ان لا يحدث في نفسه او في
ذلك الشيء الغايب الا حالة الادراك باستعداد يحصل من التفات المدرك
الى القوى والالات ولا شك ان ذلك يكون استحضارا له بعد ان كان
معدوما فلا يكون الادراك الا بحصول المدرك وذلك مما يتحقق
من انفسنا بالوجدان فلا سبيل الى انكاره بل ان وقع نزاع ففي الانطباع
لا في مجرد الحصول عند المدرك وان كان موجودا فينا فقد تحقق
الانطباع فضلا عن مجرد الحصول فعلى كل التقادير ليس الادراك
مجرد الاضافة المذكورة وان كانت ضرورية فيه ولو استدعى الادراك
وجود المدرك في الخارج لما كان بعض الادراكات جهلا لان الجهل
هو كون الصورة الذهنية للحقيقة الخارجية غير مطابقة اياها
وحصول الشيء للشيء يقال على معاني متعددة فان حصول الجوهر للجوهر
غير حصوله للعرض وغير حصول العرض للعرض وللجوهر وكذا حصول
كل واحد من الصورة والمادة والجسم للاخر وكذلك حصول كل من الحاضر
والمحضور عنده لصاحبه والحصول الادراكي معلوم لنا با
لوجدان ومحقق كونه حصولا لنا وان عجزنا عن التعبير عن خصوصيته

بغير كونه ادراكا او علما او شعورا بالشئ احاطة بكنهه او ما يجري مجرى
هذه العبارات في كل لغة ولو كان المراد به مطلق الحصول كيف كان
لكان كل من حصل له شي مدركا له حتى الجدار للكونه ولكان متى علمنا
حصول شي لشئ جزمنا بانه مدرك له وليس كذا او ما من شرط المدرك
ان يكون مغايرا للمدرك والا لما كنا ندرك ذواتنا وذلك على خلاف
الاتحاد فان موجد الشي يجب ان يكون مغايرا لذلك الشئ وسيحقق
ان علمنا بذاتنا هو ذاتنا وكذلك علمنا بعلمنا بذاتنا وهلم جرا وان وقعت
للمغايرة بنوع من الاعتبار وهو كاف في حصول الشئ للشئ واضافته
اليه وليس الحصول الادراكي هو لا له المدرك فقط من دون المدرك
نفسه بل ما يدرك بالة فصوره المدرك حاصلة له بحصولها لالته
وكون الصورة مدركة غير كونها صورته مدركا بها فقد يعرض لما
يكون ادراكا ان يكون مدركا باختلاف اعتبار والعلم يجب تغيره عند
تغير المعلوم لانه مطابق له وكل ما طابق شيئا على وجه لا يمكن ان يطابق
ما يخالفه وبهذا يعلم ان العلم بان الشئ سيوجد غير العلم بوجوده
اذا وجد وابرده بانه لو كان كذلك لكان من علم انه اذا جاء الغد
دخل زيد الدار علم لا محالة دخوله الدار عند مجي الغد علم مجي الغد او لم
يعلم ولان العلم بان الشئ سيوجد لا يتوقف كونه لذلك على وجود الشئ

ويتوقف

ويتوقف كونه علما بوجوده على وجوده والحاصل قبل حصول
الشرط غير الموقوف على حصوله واذا كان الادراك بغير استثبات
سمي شعورا فاذا حصل الوقوف على تمام المعنى قيل له التصور فاذا بقي
بحيث لو اراد استرجاعه بعد ذهابه رجع قيل له الحفظ ولذلك
الطلب التذكر ولذلك الوجدان الذكر واذا ادرك المدرك شيئا
وانحفظ اثره في نفسه ثم ادركه ثانيا وادرك معه انه هو الذي
ادركه اولا قيل انه معرفة واذا تصور المعنى من لفظ المخاطب فهو الفقه
والفهم والافهام والبيان ايصال المعنى باللفظ الى فهم السامع والصدق
هو ان يكون حكمك بشئ على شئ ايجابا او نفيا مطابقا لما في نفس الامر
والتصديق هو الاعتراف بهذه المطابقة والعلم هو اعتقاد ان الشئ
كذا وانه لا يمكن ان لا يكون كذا اذا كان ذلك الاعتقاد بواسطة موجبة
له وكان الشئ في نفسه كذلك وقد يقال لتصور الماهية بالتحديد التام
وقد يقال للادراك كيف كان والعقل هو اعتقاد بان الشئ كذا مع اعتقاد انه
لا يمكن ان لا يكون كذا طبعا بلا واسطة كاعتقاد المبادي الاول للبراهين
وقد يقال لتصور الماهية بذاتها من غير تحديد كتصور المبادي الاولى
للحد ويقال على معان اخر لا حاجة الى ذكرها ههنا وسيرد ذكر بعضها
والذهن قوة للنفس معدة لاكتساب الاراء والذكاء شدة القوة الذهنية .

وقد مضى في المنطق شرح امور يتعلق شرحها بهذا الموضع ايضا كا
الفكر والحدس والظن وغيرها فلا حاجة الى تكريره في هذا الموضع
وينقسم الادراكات بحسب مراتبها في التجريد عن المادة الى اربعة اقسام
احساس وتخيل وتوهم وتعقل فالاحساس هو اخذ الصورة عن المادة
ولكن مع اللواحق المادية ومع وقوع نسبة بينها وبين المادة اذا
زالت تلك النسبة بطل ذلك الاخذ كابصارك زيدا فان الحس لا يناله
الا مغمورا بغواش غريبة عن ماهيته لو ازيلت عنه لم يؤثر في كنه
انسانيته مثل اين ووضع وكيف ومقدار بعينه لو توهم بدله غيره
لكان ذلك الانسان ولا يناله الا بعلاقة وضعية بين حسه ومادته
ولذلك لو زال لم يدركه فهو مشروط بحضور المادة واكتناف الهيئات
وكون المدرك جزئيا واما التخيل فهو تبرئة الصورة المنزوعة عن المادة
تبرئة اشد فان الخيال ياخذها عن المادة بحيث لا يحتاج الى وجود المادة
بل اذا بطلت المادة او غابت فان الصورة يكون ثابتة فيه ولكن غير مجردة
عن اللواحق المادية ولهذا كانت الصورة في الخيال على حسب الصور المحسوسة
من تقدير ما وتكيف ما ووضع ما ولا فرق بينهما الا عدم احتياج
الحصول الى المادة لا غير وهذا كتمثلك صورة زيد الذي كنت ابصرته
مثلا اذا غاب عنك واما التوهم فهو نيل المعاني التي ليست هي في ذواتها

بمادية

بمادية وان عرض لها ان يكون في مادة كالخير والشر والموافق والمخالف
وما اشبه ذلك ولو كانت هذه في ذواتها مادية لما عرضت الا للجسم
والوهم وان ادرك هذه الا انه لا يدركها الا مخصوصة بالشيء الجزئي
الموجود في المادة وبالقياس اليها وبمشاركة الخيال فيها وهو كادراك
الشاة عداوة الذئب وصداقة الولد واما التعقل فهو اخذ الصورة
مبرأة عن المادة وعن جميع علائقها متبرئة من كل وجه فان كان المدرك
متجردا بذاته عن المادة اخذته كما هو عليه في نفسه وان كان موجودا
للمادة لكون وجوده ماديا او لانه عرض له ذلك انتزعته عن المادة
وعن لواحقها معا بالكلية كافرادها للصورة الانسانية مثلا عن
كل كم وكيف واين ووضع مادي بحيث يصير صالحا لان يقال على جميع
ما له شيء من ذلك واذا تعقلنا صورة واوجدناها في الخارج فهو
التعقل الفعلي واذا اخذنا الصورة من الموجودات الخارجية فهو التعقل
الانفعالي والعلم منه تفصيلي ومنه اجمالي اما التفصيلي فهو ان يعلم
الاشياء متمايزة في العقل منفصلة بعضها عن البعض واما الاجمالي
فهو كمن علم مسئلة ثم غفل عنها ثم سئل عنها فانه يحضر الجواب عنها
في ذهنه وليس ذلك بالقوة المحضة فانه قد حصل عنده حالة بسيطة
هي مبدأ تفاصيل تلك المعلومات فلم يكن علما بالقوة من كل وجه

بل هي بالفعل من وجه وبالقوة من وجه وكانها قوة هي اقرب الى الفعل من
القوة التي لا يكون معها تلك الحالة ومن ينكر حقيقة قولا ما او عقدا ما
فسبيل مفاتحته ان يقال له هل يعلم ان انكارك حق او باطل او انت
شاك في ذلك فان حكم بانه يعلم ان انكاره حق فقد اعترف بحقيقة
علم ما وكذا ان اعترف بان انكاره باطل وان قال انا شاك
فيقال له هل يعلم انك شاك ومنكر وتفهم من الالفاظ شيئا
معينا او لا يعلم ذلك فان وافق انه يعلم فقد اعترف بعلم ما وان لم يوافق
على ذلك وادعى انه لا يفهم ابدا شيئا ولا يعلم انه يثبت وينكر
ولا انه موجود او معدوم سقط الاحتجاج معه وايس من استرشاده
ما دام على هذه العزيمة فليس الا ان يولم بدخول نار او ضرب
او غير ذلك مما يولم فان النار واللانار عنده واحد والالم واللاالم
واحد ومثل هذا ان كان شاكا في نفس الامر كما يزعم فربما اهتدى بهذا
القول او هذا الفعل وان كان معاندا فربما الجاه الالم الى الاعتراف
بالحق ولعله لا يوجد من هو على هذا الراي الا ان ينتحله على طريق العناد
ووقوع الادراك على اصناف الادراكات انما هو بالتشكيك فانه قابل
للشدة والضعف الا ترى ان الادراك بالبصر اقوى من الادراك
بالخيال وان كنا ندرك تفاصيل المدرك بالخيال كادراكنا لها بالبصر

فان

فان في المشاهدة مزيد انكشاف ليس في التخيل ولهذا ليس تخيل المعشوق
كابصاره وبعض التخيل اقوى من بعض وكذا التعقل يتفاوت درجات
ضعفه وهو اقوى كيفية من الادراك الحسي لان الادراك العقلي خالص
عن الشوب الى الكنه فانه يدرك الحقائق المكتنفة بالعوارض كما هي
واصلا الى كنه المعقول والحسي مشوب كله لانه لا يدرك الا
كيفيات تقوم بسطوح الاجسام التي تحصره فقط والعقلي ايضا اكثر
كمية منه فان عدد تفاصيل العقلي لا يكاد يتناهى فان احاس الموجودات
وانواعها واصنافها وما يقع بينها من المناسبات لا سبيل الى حصرها
والحسية محصورة في عدد قليل وذلك العدد ان يكثر فبالاشد
والاضعف لا غير كالحلاوتين اللتين احداهما اشد من الاخرى والعلم
يستحيل عليه الانقسام بذاته او بغيره لانه متعلق بالبسائط لا محالة
وهو ظاهر ولانه لو لم يتعلق بالبسائط لتعلق بالمركبات ولما كان
معلوما اصلا والعلم بالمركبات متوقف على العلم باجزائها البسيطة
فيكون قد تعلق بالبسائط وفرض انه غير متعلق بها هذا خلف
واذ قد ثبت انه لا بد من تعلقه ببسيط فلو انقسم لكان جزؤه
اما ان يتعلق بكل ما تعلق به كله او ببعضه او لا بشيء منه فان تعلق
بكله كان جزء العلم هو العلم فساوى الجزء الكل من الوجه الذي به الكل

كلا والجزء ايضا وان تعلق ببعضه كان المعلوم البسيط مركبا و
هو خلف ايضا وان لم يتعلق بشيء منه فهو ظاهر الفساد اذ لا يتصور تعلق
الكل بشيء مع خلو كل واحد من اجزائه عن التعلق به او ببعضه وعند
ذلك يقال انه حينئذ لم يكن لشيء من الاجزاء تعلق فالمجموع لا تعلق له فليس
للمجموع من العلم فان لم يحصل العلم عند اجتماع الاجزاء لم يكن هناك
علم وهو خلاف المفروض وان حصل عند اجتماعها علم فان انقسم ذلك
العلم الحاصل عاد الكلام فيه ولزم التسلسل المحال وان لم ينقسم
حصل المطلوب على انه معلوم بالبديهة ان الصورة المساوية للشيء الواحد
من حيث انه واحد يمتنع انقسامها وادراك الجزئيات المتغيرة قد
يكون على وجه لا يتغير وقد يكون على وجه متغير بتغيرها ثم مثل لك
كيفية ذلك بهذا المثال وهو انك اذا كنت حافظا القصيدة من الشعر
وهي حاضرة في ذهنك دفعة كما هي مكتوبة بيتا بيتا وكلمة كلمة فهذا
ادراك لها بجميع تفاصيلها على وجه لا يتغير واذا قرأتها كلمة بعد
كلمة وبيتا بعد بيت من غير ان يتمثل لك تفاصيل كلماتها وابياتها
دفعة واحدة فهو ادراك لتلك التفاصيل المدركة بعينها
اولا ولكن على وجه متغير بتغير المدركات ومتى اسند الشخص الى شيء
مشار اليه كما يقول زيد هو الذي في مدينة كذا او كسوف الشمس يكون

من الان

من الان الذي نحن فيه الى شهر لم يمكن حمله على كثيرين فلم يمكن معقولا بل
محسوسا ويكون العلم به متغيرا وجزئيا ومتى لم يسند الى مشار اليه
بوجه من الوجوه بل علم بواسطة اسبابه كما اذا علمت مقدار ما بين كسوفين
بالاسباب لم يتغير العلم به سواء كان موجودا او معدوما وكان ادراكه
تعقلا كليا وفي الادراك مباحث غير هذه سياتي بعضها في اثناء مباحث
اخرى مستقبلة ومن هذه الكيفيات اللذة والالم فاللذة ادراك
ونيل لوصول ما هو عند المدرك كمال وخير من حيث هو كذلك
والالم هو ادراك والنيل ايضا ولكن لوصول ما هو عند المدرك
آفة وشر من حيث هو كذا والنيل هو الاصابة والوجدان لذات الشيء
لا الصورة المساوية فقط فان ادراك اللذيذ لا يكون لذة الا اذا ادرك
وصوله الى الملتذ وحصوله له مع اعتقاد كماليته وخيريته سواء كان في
نفس الامر كمالا له وخيرا او لم يكن والكمال هو ما من شانه ان يكون للشيء
والخير ما يكون موثرا عنده وقد يكون الشيء كمالا وخيرا باعتبار وغيرهما
باعتبار آخر وكذا الافة والشر والالتذاذ بالكمال والخير يختص بالجهة
التي هو معها كمال وخير وبهذا يعرف فوايد القيود المذكورة في تعريف
الالم وهذان التعريفان انما هما لتمييز القدر المشترك بين كل حالة
من الحالات الملذة والمولمة وحذف ما ينضم اليها من الخصائص

لا التعريف ماهيتهما فانهما مما نجدهما عند الحالات المذكورة من
انفسنا فهما مستغنيان عن التعريف واذا كانت اللذة والالم ما يعين
للشعور فاذا فقد فقدا واذا ضعف ضعفا ومن الكيفيات المذكورة
الحيوة والارادة والقدرة فالحيوة هي كون الذات بحيث لا يمتنع عليها
ان يعلم ويفعل والارادة هي كون الفاعل عالما بما يفعله اذا كان ذلك
العمل سببا لصدوره عنه مع كونه غير مغلوب ولا مستكره والقدرة
هي كون الحي بحيث يصح منه الفعل والترك بحسب الدواعي المختلفة وهي هذه
القوة الاختيارية واذا انضمت الارادة واقترن بهما ما ينبغي ان يقترن
بها في تحصل الفعل وانتفى ما لا ينبغي وجب حصول الشيء عنها ومن حيث
المجموع يكون قوة على شيء واحد ولا يتقدم على الفعل وما ذكرنا علمت
واذا لم يجعل هذه شيئا داخلة في مفهومها فهي متقدمة بالزمان
على الفعل فان الذي له فطرة سليمة لا ينكر انه في حالة القيام قادر
على القعود وقد يكون القدرة هي العلم بعينه وذلك اذا كان العلم
بالشيء كافيا في صدوره عن العالم كما يتصور وجها يميل اليه فتتبعه
حركة بعض الاعضاء او يتصور امرا يتبعه تغير وجهه من غير استعمال
آلة او تنبسط منه شهوة وشوقا والاخلاق ومن جملة هذه الكيفيات
ايضا والخلق ملكة يصدر بها عن النفس افعال بسهولة من غير تقدم روية

صدوره

واصول الفضائل الخلقية ثلثة الشجاعة والعفة والحكمة ومجموعها
هو العدالة ولكل واحد من الثلثة طرفا افراط وتفريط هما رذيلتان
فالشجاعة محفوفة بالتهور والجبن والعفة بالفجور والجمود والحكمة
بالجربزة والغباوة ويتفرع من هذه فروع كثيرة ولها احكام وذلك
كله مستوفى في كتب الاخلاق ولا يليق هاهنا اكثر من هذا القدر منها
والصحة والمرض من قبيل ما ليس بمحسوس من الكيفيات والصحة عبارة
عن الكيفية التي بها يكون بدن الحي بحيث يصدر عنه الافعال اللائقة
به سليمة والمرض ما يقابلها ومن هذا القبيل ايضا الفرح والغم والغضب
والفزع والحزن والهم والخجل والحقد وهي ظاهرة لكونها وجدانية
والسبب المعد للفرح هو ان يكون حامله الذي هو الروح الحيواني
المتولد في القلب على افضل احواله في الكم والكيف اما في الكم فلان زيادة
الجوهر في المقدار يوجب زيادة القوة لانه اذا كان كثيرا بقي قسط وافر
في المبدأ وقسط وافر للانبساط الذي يكون عند الفرح لان القليل تبخل
به الطبيعة وتمسكه عند المبدأ فلا ينبسط واما في الكيف فان يكون
معتدلا في اللطافة والغلظ وشديد الصفاء ومن هذا ظهر ان المعد
للغم اما قلة الروح كما في الناقهين والمنهوكين بالامراض
والمشايخ واما غلظه كما للسوداويين واما سببه الفاعلي فالاصل

فيه تحصل الكمال والكمال راجع الى العلم والقدرة ويندرج فيهما الاحساس
بالمحسوسات الملائمة والتمكن من تحصيل المراد والاستيلاء على الغير
والخروج عن الموهوم وبذكر اللذات ومن هذا يعلم السبب الفاعل للنعم
ويتبع الفرح امران احدهما تقوى الطبيعة ويتبعه اعتدال المزاج
الروح وحفظه عن التحلل وكثرة تولد بدل المتحلل وكذا يتبعه
غلظ الروح فيستعد للانبساط للطف قوامه والثاني انجذاب الغذا
اليه لحركته بالانبساط الى غير جهة الغذا والغم يتبعه اضداد ذلك و الغضب
يصحبه حركة الروح الى خارج دفعة والفزع يصحبه حركتها الى داخل
دفعة ايضا والحزن يندفع معه الروح الى داخل تدريجا والهم يندفع
معه الى جهتين في وقت واحد لكونه يوجد معه غضب وحزن والخجل
ينقبض به الروح اولا الى الباطن ثم يخطر ببال صاحبه انه ليس فيما
حصل منه كثير ضرر فينبسط ثانيا وما ذكر من احوال الروح المتعلقة
بهذه الامور فانما عرف من طريق التجربة والحدس والحقد يعتبر في تحققه
غضب ثابت والالم تقرر صورة المؤذي في الخيال فلا تنسى والنفس
الى الانتقام وان لا يكون الانتقام في غاية السهولة والا كان كالحاصل
فلا يشتد الشوق الى تحصيله ولذلك لا يشفى الحقد مع الضعفا وان لا يكون
في غاية الصعوبة والا كان كالمتعذر فلا تنسى والنية ولذلك لا يشفى

مع الملوك ولا نقتصر على هذا القدر من الكلام في هذه الكيفيات ههنا
وربما انال منها فيما يستانف ما لم اذكره في هذا الموضع

الفصل السادس في الاضافة

معرفة المضاف البسيط من حيث هو مضاف بسيط هي معرفة فطرية
لا يحتاج الا الى تذكير وتنبيه والفرق بينه وبين المركب ان المركب
فيه جزء من جنس اخر كالاب فانه جوهر في نفسه لحقته الابوة
وكالكيف الموافق فانه فرق بين ان يقال كيف موافق لكيف وبين
ان يقال موافقة كيف فان الاول اشير فيه الى الكيف المركب مع
اضافة هي الموافقة والثاني اشير فيه الى اضافة هي الموافقة متخصصة
بالكيفية وهي المشابهة الممتازة بذلك التخصيص عن المساواة
التي هي موافقة في الكمية ولا يصح ان يرفع عن الموافقة في الكيفية
مثلا تخصصها بها بحيث يبقى ذات الموافقة ويقرن بها التخصص
بالكمية او غيرها وهي هي بعينها فليس للاضافة جعل وللتخصص لها
بما تخصصت به جعل اخر فبالتخصص بالموضوع يمتاز كل اضافة
عن اضافة اخرى وليس معنى هذا التخصص ان يوخذ الاضافة المخصصة
عبارة عن المجموع من المعروض ولاحقه بحيث يكون نفس المعروض
هو المميز لها بل المميز لها هو تخصصها به ومعنى هذا التخصص على

التحقيق هو اضافتها اليه فتميز الاضافة اضافة اخرى ولولا انها من
الاعتبارات الذهنية للزم من هذا المحال كما سبق والاضافة الى متشخص
لا يقتضي تشخص الاضافة كقولك ابن زيد اذ لا يمنع من الحمل على كثيرين
لنفس المفهوم ومن المتضايفين ما ينعكسان راسا براس كالاخوة فان
كل واحد منهما اخ للاخر وليست اخوة واحدة هي قائمة بهما جميعا
بل لكل واحد اخوة اخرى وليست الابوة والبنوة كذا فان احدهما
اب للاخر والاخر ليس ابا له بل ابنا والمضاف الحقيقي لا بد له من انعكاس
الطرفين بالتكافؤ وكذا المركب اذا اخذ الطرفان على التعادل فان الاب
اب للابن والابن ابن للاب واذا قيل السكان للسفينة والراس راس
الحيوان لا يصح ان يقال السفينة سفينة السكان والحيوان حيوان
الراس وانما يتحقق التعادل اذا قيل الراس لذي الراس والسكان
لذي السكان ومما يخل بتعادلهما ان يوجد احدهما بالفعل والاخر بالقوة
فان العلم علم بشيء والشيء هو معلومه اذا كان خارجيا قد يوجد دون
العلم ولكن لا من حيث هو معلوم وقد يكون الاضافة بين امرين
ذهنيين فياخذهما الذهن حاضرين فيحصل الاضافة بينهما
في الذهن وهو كالمتقدم والمتاخر ومتى كان احدهما فقط حاضرا
في الخارج فلا بد من حصول صورته في الذهن حتى يصح الحكم بينهما

والاضافة المطلقة بازائها اضافة مطلقة كالابوة والبنوة المطلقة
واذا حصلت فبازائها المحصل ايضا والاضافة امر زائد على مفهوم المضافين
وان كان امرا اعتباريا فان الابوة مثلا لو كانت نفس الانسانية او نفس الشخص
الذي يقال له اب لكان ذلك الشخص ما صح وجوده اصلا وهو اب ولما
صار ابا بعد ان لم يكن فالابوة ليست ذاته ولا انسانيته كيف والابوة
لا تعقل الا مع بنوة والانسانية والشخص الانساني تعقل دون القياس
الى بنوة او ابن وقد يتجدد محاذاة جسم لجسم وكانا من قبل غير متحاذيين
وليس للمحاذاة بينهما امر محصل حتى يكون المحاذاة سلبها او عدمها
والاضافة قد يعرض للجوهر كالاب والابن وللكم كالطويل والقصير
والقليل والكثير والكيف كالاحر والابرد والاضافات اخرى كالاقرب
والابعد والاعلى والاسفل والاقدم والاحدث والاشد انحنا وانتصابا
والاعرى والاكسى وللحركة كالاقطع والاصرم والاشد تسخنا و
تبردا ومن اقسام التضايف التتالي والتشافع والتماس والتداخل
والاتصال والالتصاق وامور اخرى بعضها قد سبق وبعضها
سياتي ولا حاجة الى استقصاء جميعها فالمتتاليان هما امران ليس
من اولهما وثانيهما شيء من جنسهما سواء كانا متفقين في تمام النوع
كبيت وبيت او مختلفين كصف حجر وشجر وبها اخص التالي

بالجسمين اللذين هما بهذه الصفة والمتساوقان هما اللذان لا ينقسمان
وليس بين اولهما وثانيهما شيء من نوعهما كنقطة ونقطة والمتماسان
هما اللذان يختلف ذاتاهما في الوضع ويتحد طرفاهما فيه واذا اتحد
ذاتاهما في الوضع مع ذلك كانا متداخلين والمتصلان هما اللذان
يتلازم طرفاهما كالخطين المحيطين بالزاوية وقد يطلق الاتصال
على معان اخر لا حاجة الى ذكرها هاهنا والملتصقان هما اللذان يماس
احدهما الآخر بحيث ينتقل بانتقاله ومن الاضافة ما يسمى بالاين والمتى
والوضع والجدة فالاين هو كون الشيء في المكان وليس هو ككون العرض
في محله كما عرفت والحقيقي منه هو كون الشيء في مكانه الخاص الذي لا يصح
ان يكون معه فيه غيره وغير الحقيقي منه هو مثل كون الشيء في السوق
والعام منه كالكون في المكان مطلقا والخاص كالكون في الهواء والشخصي
كالكون في هذا المكان المشار اليه وفيه تضاد كفوق واسفل وفيه اشد
والضعف كالاتم فوقية من غيره والمتى هو كون الشيء في الزمان وحاله
في اقسامه حال ما قبله ويقال ان للامور الواقعة دفعة متى ولكن انما يقال
لوقوعها في امر له تعلق ما بزمان وذلك بالاشتراك والوضع هو كون الشيء
بحيث يكون لاجزائه بعضها الى البعض نسبة في الجهات المختلفة كالقيام والقعود
وهذا فقد يكون بالقوة كما قد يتوهم قرب دائرة قطب الرحا من القطب

ونسبتها

ونسبتها الى الطوق ولا دائرة بالفعل ولا وضع الا بالتوهم وقد يكون
بالفعل اما بالطبع كوضع الارض من الفلك او ليس بالطبع كحال ساكن
البيت من البيت وفيه ايضا تضاد كانسان قائم ورجلاه الى الارض
وراسه الى السماء او راسه الى الارض ورجلاه الى السماء وكالاستلقاء
والانبطاح وفيه شدة وضعف كالاتم استقامة وانحناء والجدة
وقد يعبر عنها بالملك وهي كون الجسم في محيط بكله او ببعضه بحيث
ينتقل المحيط بانتقال المحاط به وهو اما طبيعي كحال الحيوان بالنسبة
الى اهابه او غير طبيعي كالتسلح والتقمص والتختم وما هو مثل كون القوى
للنفس والفرس لزيد وان اطلق عليه هذه الاسماء فهو باصطلاح غير
هذا وقد تعد هذه الاربع اعني الاين والثلثة بعده اقساما خارجة
عن الاضافة بان يجعل امورا غير النسبة يلزمها النسبة وهو خلاف
لفظي وتلك الامور لم اجد برهانا على ثبوتها ولو ثبتت لكانت هيئات
من اقسام الكيف وان عرضت لها اضافة فجعلها داخلة تحت الاضافة اولى واحق

الفصل السابع في الحركة

اجود ما عرفت به ماهية الحركة انها خروج الشيء من القوة الى الفعل
لا دفعة وايضا انها هيئة يمتنع ثباتها لذاتها والآن دفعة ليس بزمان
حتى لا يكون تعريفها بالزمان المعرف بها فيكون دورا بل هو امر يلزمه

الزمان وتصور الدفعة واللادفعة بديهي ويلزم من ان لا خروج الى الفعل
دفعة ومن امتناع سائرها انها ابدا يكون كونا للمتحرك بين المبدأ الذي منه
الحركة والمنتهى الذي اليه الحركة بحيث اي حد تفرض في ذلك الوسط لا يكون
المتحرك قبله ولا بعده فيه والتوسط بهذه القيود المذكورة هو صورة الحركة
وليس كون المتحرك متوسطا الا في حد دون حد بل لانه على الصفة المذكورة
ولا يجوز ان يورد هذا القول تعريفا للحركة لانه قد اخذ فيه القبل و البعد
المعرفان بالزمان واخذ فيه الحركة والمتحرك واستعمل فيه اللفظ المشترك
وهو المبدأ والمنتهى فانه قد يكون بالقوة كما في الحركة المستديرة وبالفعل
كما في المستقيمة ففيه وجوه من الخطأ الواقع في التعريفات والحركة امر ممكن
الحصول للجسم فهي كمال له لكنها يفارق غيرها من الكمالات بانه لا حقيقة
لها الا التادي الى الغير ولو كانت مطلوبة لانها حركة فقط لما اختلفت
حركات الاجسام في الجهات وغيرها لانه ترجيح من غير مرجح فهناك مطلوب
ممكن الحصول يتادى اليه وما دام ذلك التوجه فقد بقي شيء بالقوة فان
المتحرك انما يكون متحركا اذا لم يصل الى مقصوده فالمتحرك اذا كان على حالة
ويمكن له حالة اخرى ففيه امكانان امكان الحصول على تلك الحالة وامكان
التوجه اليها وهما كمالان والتوجه منهما متقدم على الوصول والا لكان الوصول
دفعة لا تدريجا فالحركة كمال اول لما بالقوة لا من كل وجه بل من الجهة التي هو

باعتبارها

باعتبارها بالقوة ولا يراد بالكمال هاهنا ما يلائم الشيء فان الحركة
قد يكون الى غير ملائم بل ما يمكن للشيء كيف كان والمراد بالكمال الثاني
هو نفس التوجه ولو جعل هذا ايضا تعريفا لها للزم ان يكون تعريف
الشيء بنفسه او بما لا يعرف الا به او بما هو اخفى منه وهو ايضا من قبيل
ايضاح الواضحات اذ كان التعريف تعريفا يراد به تمييزها عما سواها
لا تصور ماهيتها فان كل عاقل يفرق بين كون الجسم ساكنا وبين كونه
متحركا ولو لم يكن تمييز الحركة عما عداها معلوما له بالضرورة لما كان
كذلك والهيئة على تصور ماهيتها باحد الوجهين المذكورين اولا
كاف وتتعلق الحركة بستة اشياء ما منه وهو مبدؤها وما اليه وهو
منتهاها وما هي فيه والمحرك والمتحرك والزمان وليس تعلق الحركة
التي منها الزمان وهي التي هو تابع لها ومعلول لها كتعلق سائر الحركات
به فانها واقعة فيه ومقدرة به وربما كانت من بعض الوجوه تابعة له
لا متبوعة وانقسام هذا الكون في الوسط الى اكوان انما هو انقسام
بحسب فرض وتوهم وهو في نفسه شيء واحد متصل على قياس المسافة
والزمان فيما يفرض فيهما من الحدود ودليل لا يلزم تركب الحركة من اجزاء
لا تتجزى وهو محال ومما يدل على بطلانه انه لو كان للحركة جزء لا
يتجزى لكانت السرعة والبطؤ انما هي بتخلل السكنات والتالي باطل فان المتقدم

مثله ووجه اللزوم انه لو تحرك سريع وبطيء وقطع السريع جزءا فالبطيء
ان قطع مثله هكذا اذ ايما تساويا او اكثر منه ان قطع ربطا اسرع
او اقل انقسم ما لا ينقسم فلم يبق الا ان البطيء يسكن وهذا يوجب ان نسبه
السكون الى الحركة كنسبة البطؤ الى السرعة واما بيان بطلان التالي فلانه
لو كان كذا لكان السكون في بعض المتحركات اضعاف الحركة فيها فيكون سكونا
محسوسا مع انا لا ندركه حسا هذا خلف بل السهم اذا لم يكن له مانع في
اجزاء الهواء او ميله متشابه فلم يذهب زمانا ويقف زمانا ولو وقف
في الهواء المار بنفسه اذ وقوفه يكون لبطلان القاسر الموجب لحركته
فيكون سكونه طبيعيا حيث هو فلا يفارقه الا القاسر والجسم الثقيل
اذا تحرك لشيء فرض فيه تخلل سكنات فكلما كان اثقل كان تخللها
اقل ويزيد الثقل حتى يزول السكون فاذا اضيف صار السكون الى ما
هو اثقل منه حصلت سرعة وبطؤ لا تخلل سكنات ويتبع هذا التوسط
حركة بمعنى القطع لجرم وهي الحركة المتصلة المعقولة من المبدأ الى المنتهى
ولا حصول لها في الاعيان لان المتحرك ما دام لم يصل الى المنتهى فالحركة
لا توجد بتمامها واذا وصل اليه فقد انقطعت واما هذا التوسط المستمر
التي لا يجتمع متقدمه مع متاخره له وقوع في نفس كلها وان كانت
المتصلة لا حصول لها الا في العقل وبهذا هي مطابقة للزمان واما

انها

انها بين القوة والفعل فليست ماخوذة مع مقدار واتصال ليطابقه الزمان
بل انما يطابقه من حيث انه يلزمه اتصال او قطع وبوقوع هذا التوسط با
لفعل لم يلزم من كون المقتضي واللاحق غير حاصلين كون الحركة غير حاصلة
مطلقا لم من نفس المقتضي واللاحق يلزم حصولها فان المقتضي ما كان وفات
واللاحق ما هو بصدد الكون ومن ادعى ان الجسم الساكن في حيز مثلا يحصل
في اخر من غير حركة فقد انكر القطعيات والحركة تنقسم الى ما يقتضيها قوة
للجسم او امر خارج عن الجسم وقواه والاولى اما ان يشترط فيها كونها بالادراك
والارادة وهي الارادية كحركة الحيوان او لا يشترط فيها ذلك وهي الطبيعية
سواء اقتضتها القوة على وتيرة واحدة ابدا كحركة الحجر الى سفل او اقتضتها
على وتاير مختلفة كنمو النبات والثانية هي القسرية ان لم يكن المتحرك
جزءا من المتحرك او كان المتحرك مكانا له كحركة المدرة الى فوق والا فهي العرضية
كحركة الجالس في السفينة بحركتها والحركة قد تتصور في الاين كما في انتقال
من مكان الى اخر وفي الوضع كحركة جرم داير على مركز نفسه لا على ما يخرج
منه فان لكله حركة ولم يخرج الكل عن مكانه وتجمع رؤسه والصنعية
انها انتقال بالنسبة الى امر خارج عن الجسم وهيئاته وفي الكم اما من
مقدار الى ما هو اكبر منه وهو النمو ان كان بورود مادة والتخلخل ان كان
بدون ذلك واما الى ما هو اصغر منه وهو الذبول ان كان بانفصال

مادة والتكاثف ان لم يكن وفي الكيف كتحرك الجسم من السواد الى البياض او من
الحموضة الى الحلاوة شيئا فشيئا على وجه التدريج والتغير في هذه قد يتصور
من غير حركة كعلم او ارادة تبدل لا تغيرهما دفعة والعقل وان كان يتصور
في الكم والكيف حركة ففي نفس الامر لا حركة فيهما لان المراتب فيها بين ما منه وما
اليه يمتاز كل واحد منها عن الاخر بالفعل بخلاف الاين التي لا قسمة فيها
ولا امتياز الا بالقوة والنسبة اليها اعتبارية فلو كان فيهما حركة لكان الوسط
بين ما عنه الحركة فيهما وما اليه الحركة اما ان يكون واحدا او كثيرا فان كان
واحدا فلا حركة وان كان كثيرا فتلك الكثرة سواء كان اختلافها بالنوع
او بالعدد اما متناهية او غير متناهية فان كانت متناهية لزم
تركب الحركة من امور لا تقبل القسمة اذ لو قبلت الانقسام لانقسمت الى امور متغايرة
ويعود الكلام الى كل واحد منها وهلم جرا فيكون ما فرض متناهيا غير
متناه هذا خلف وتركبها مما لا يقبل الانقسام باطل لما علمت وان لم يكن
متناهية مع انها محصورة بين حاصرين وممتازة بالفعل فهو باطل
ايضا وكذا الكلام في الحركة في الجوهر وان كانت الحركة فيه لا يكاد يتصور
فان الجسم عند ما يتبدل عليه الكميات وعند استحالته من كيفية الى
اخرى فكل واحد من المراتب التي فيما بينهما لو وجد في زمان والا لزم
تتالي الانات فلزم في الجسم الاجزاء التي لا يتجزى وسيعلم بطلانه وتقسيم الحركة

ايضا

ايضا الى مستديرة ومستقيمة ومركبة منهما كحركة العجلة وكل منهما
الى سريعة وبطيئة وايضا فمنها واحدة بالشخص ويجب ان يكون موضوعها
وزمانها وما هي فيه واحدا اما وحدة الموضوع فلانه لو تعدد لكانت
الحركة التي لهذا مغايرة بالشخص للتي لهذا واما وحدة الزمان فلاستحالة
اعادة المعدوم بعينه واما وحدة ما هي فيه فلانه يمكن ان يكون جسم
ينتقل من مكان الى مكان وهو مع ذلك يتحرك على مركز نفسه حركة
وضعية بحيث يكون ابتداء هاتين الحركتين وانتهاؤهما فيتحد الموضوع
والزمان من غير اتحاد الحركة ولا يعتبر وحدة الحركة لانا لو قدرنا محركا
حرك جسما وقبل انقضاء تحريكه او معه يوجد محرك اخر كانت الحركة
واحدة بالاتصال وان كانت كثيرة باعتبار تكثر النسب الى المحركات
ومن غير هذا الوجه ووحدة المبدأ والمنتهى غير كافية لان السلوك
من احدهما الى الاخر قد يكون بطرق كثيرة بلى وحدتها لازمة لوحدة
الامور الثلثة المذكورة ومنها واحدة بالنوع ولا يتحقق الا عند اتحاد
ما منه وما اليه فلان الحركة من الارض الى السماء تخالف الحركة من السماء الى
الارض بالنوع مع اتحاد ما فيه الحركة واما اتحاد ما فيه فلان الحركة
من نقطة الى اخرى بالاستقامة تخالف الحركة منها اليها بالاستدارة
مع اتحادهما فيما منه وما اليه ولا شيء من الحركات تقتضيها مجرد الجسمية

والالم لعقيد بدوامها وما صح وجود جسم ساكن لان ما بالذات يستحيل
زواله بعارض ولما كانت الحركات مختلفة بالسرعة والبطوء والاستقامة
والاستدارة ويكونها من المركز واليه وعليه لتساوي الاجسام في طبيعته
الجسمية وما كان مقتضيه غير مختلف فهو لا يختلف وايضا فالجسم
من حيث هو جسم هو ثابت ولا شيء من مقتضى الحركة الغير الثابتة ثابت
فلا شيء من الجسم من حيث هو جسم بمقتضي الحركة ولان الجسم من حيث جسميته
متشابه الاحوال والذي هو مقتض للحركة فانه يعطيها ويقتضيها شيئا
فشيئا ولو اقتضى الجسم الحيز الاول عن الحركة لدام بدوام علته فما وجد الحيز
الذي بعده وكانت الحركة عين حركته هذا خلف واذا كان مع الجسم
جميع ما يلائمه فلا يتحرك فان الحركة لطلب الملائم وما لا يلائم فلا يترجح
وجوده بالنسبة الى اقتضاء الماهية الجسمية على عدمه فلا يتحرك طبعا
اليه فالحركة لا يقتضيها طبيعة الجسم من حيث هي تلك الطبيعة كيف
والطبيعة ثابتة والحركة ليست ثابتة وما سميت طبيعية ابتناؤها
على مفارقة غير طبيعية فالطبيعة توجب الحركة بشرط زائد وذلك الشرط
هو حالة غير طبيعية فلعلة الحركة التي يسمى طبيعية جزئيات هو الطبيعة
واجزء غير ثابت هو الوصول الى الحيثيات وانبات غير ملائمة على سبيل
التبدل والتجدد وان كانت المسافة في نفسها موصولة فالحركة الطبيعية

مبنية على القسرية ولا يصدر الحركة عن مجرد القوة المسوته والا لما تخلفت
عنها بل لا بد من مرجح يرجح جانب الحركة على جانب السكون ليصدر عنها التحرك
وذلك هو الارادات والدواعي المختلفة وما يحرك الجسم بحركة بتوسطه
يسمى ميلا ووجه الافتقار اليه فيما يوجد فيه ان الحركة لا تخلو عن
حد ما من السرعة والبطوء وهما قابلان للشدة والضعف والمحرك الواحد
للجسم من حيث هو واحد كالطبيعة الواحدة لا يقبلهما فلا يكون صدور
حركة متعينة اولى من غيرها الا بامر آخر قابل للشدة والضعف
قبول الحركة لهما في سرعتها وبطوها وذلك هو الميل واستداده وضعفه
انما هو بحسب اختلاف الجسم في كميته وامتزاج اجزائه وانتفاشها
ورقة قوام ما فيه الحركة وغلظه وغير ذلك وهو محسوس في مثل الزق
المنفوخ المسكن تحت الماء قسرا فان فيه مدافعة صاعدة مع عدم الحركة
وهو قد يكون طبيعيا كالميل الذي للحجر المسكن قسرا في الجو وقد يكون
نفسانيا كما يعتمد الحيوان على غيره وقد يكون قسريا كالسهم المرمي
الى فوق قسرا ولا ميل في الجسم حال كونه في الحيز الطبيعي لانه ان مال
اليه فهو طلب الحاصل وان مال عنه كان المطلوب بالطبع متروكا بالطبع
ولا يجتمع الميل الطبيعي مع القسري الى جهتين مختلفتين بالذات
لان احدهما مدافعة الى الحيز الطبيعي والآخر مدافعة عنه والمدافعة

الى الشيء مع المدافعة عنه لا يجتمعان لكن جاز اجتماع مبدايهما لان الحجرين
المرميين الى فوق من يد واحدة بقوة واحدة قد يختلفان في السرعة والبطوء
عند اختلافهما في الحجم ولو لم يكن مبدأ الميل الطبيعي المعاوق في الاعظم
موجودا او اقوى لما كان الاختلاف المذكور لكونه ترجيحا بلا مرجح وقد
يجتمع الميل الطبيعي مع الميل القسري الى جهة واحدة كما اذا دفعنا
الحجر الى اسفل مما اذا كان متحركا بطبعه فقط ويجوز اجتماع حركتين
الى جهتين احداهما بالذات والاخرى بالعرض وكذلك يجوز في الميلين
لحجر يحمله انسان يمشي وكما لا يجتمع في الماء حرارة وبرودة بل يكون فيه
كيفية متوسطة بينهما اما مع الميل الى احديهما او مع التعادل بينهما
كذلك الميل الطبيعي اقوى والقسري الى جهتين وكلما كان الميل الطبيعي
اقوى كان امتنع لجسمه عن قبول الميل القسري وكانت الحركة بالميل القسري
افتر وابطأ وليس كلما كان ابعد عن قبول الميل القسري كان ميله
الطبيعي اقوى فان ذلك قد يكون لا للميل الطبيعي كالتبنة الصغيرة
وما يجري مجراها فانه ليس لها بنية مستعدة لقبول ذلك وما
لا مبدأ ميل طبيعي فيه فانه لا يتحرك لا طبعا ولا قسرا اما اذا فرض تحركه
طبعا فقد انفرض معه ميل طبيعي وان فرض حركته عن قسر فالقاسر بارادة
او بغير ارادة اما ان يطاوعه الجسم على التحريك المستقيم والمستدير

بقوة شديدة فان الحركة ح
يكون اسرع صح

او لا يطاوعه

او لا يطاوعه فان طاوع فلا شك انه يختلف عليه باسر الاقوى والا ضعف
مع التساوي في الامور الخارجية ولولا انه يعاوق الضعيف معاوقة
ما والا لكان تأثير القوي فيه كتأثير ما هو اضعف منه من غير تفاوت
وليست المعاوقة للجسم بما هو جسم بل هي لامر به يطلب البقاء على حاله
من المكان الطبيعي والوضع وهذا هو المبدأ الذي نحن في بيانه وان لم
يطاوع القاسر ففيه مقاومة مطاوعة ما ففيه مبدأ ميل والحركة النفسانية
فالنفس هي التي تحدد حالها من السرعة والبطوء المتحصلين لها بحسب الملائمة
واختلاف الدواعي والحركة الطبيعية معاوقها المتفاوت لعرض من خارج
الجسم كرقة قوام ما يتحرك فيه وغلظه ولا يمكن ان يكون من داخل
لانها لا تقتضي الشيء وتقتضي ما يعاوق عنه وكلما انتفت الخارجيات
تعينت المعاوقة الداخلية بالميل وكلما انتفت الامور الداخلة
تعينت المعاوقة من خارج ولا يتحقق الحركة من حيث هي حركة زمانا معينا
لذاتها فانها لا توجد الا على حد ما من السرعة والبطوء فهي مفردة عنهما
غير موجودة وما ليس بموجود لا يقتضي ما هو معين فليس التعيين الا بامر
غيرها هو الميل ان كان داخليا او غيره ان كان خارجيا واذا ابطل
الميل القسري فليس مبطله ذاته والا لما وجد ولا يبطله المقسور ولا
كل هيئة قارة فيه والا لما استمر معها ولا الحركة القسرية التي هي معلوله

للقاسر فانها معلولة للميل والمعلول لا يبطل علته فالمبطل امر من خارج
اما يبطله دفعة كمصادم يلتقيه او تدريجا كمعاوقات ما يتحرك
فيه ويختلف المعاوقة برقة ذلك وغلظه وبحسب ذلك يقل زمان
ثبات الميل ويكثر فلا يزال المعاوقة شيئا فشيئا وينقصه حتى [ينتعش]
الطبيعة وتتمكن من مقتضاها واذا كان الميل يحس باقيا عند [التسكين]
فليس نفس الحركة والا لم يبق عند وصول الجسم الى حيزه الطبيعي مع ان [طبيعة]
الجسم حينئذ باقية فهو غير الطبيعة ولا يتصور وقوع الحركة في الان
واذا اخذ السكون عبارة عن عدم الحركة عما من شانه ان يكون متحركا
فالجسم في الان الواحد لا يكون متحركا ولا ساكنا ولا يلزم من ذلك
ان لا يكون متحركا ولا ساكنا في نفسه كما انه لا يلزم من كون زيد غير [متحرك]
في السماء ولا ساكن فيها ان يخلو عن الحركة والسكون مطلقا واين المتحرك
في جميع حركته اين واحد في الخارج ينقسم الى ايون في الوهم متعددة
واول القسمة فيه لا ينتهي كما سيحقق ذلك في الجسم ويقابل الحركة
المطلقة سكون مطلق ومقابل الحركة الخاصة سكون خاص وليس
السكون هو لا وجود اي حركة كانت فما من متحرك الا وتسلب عنه
في حال حركته حركات اخرى كثيرة ولا يتصور وجود حركة لا يتاتى ان
يتصور اسرع منها فانها حينئذ يقع في زمان لا يتجزى والا لكانت

[واذا]

الواقعة في اقل من ذلك الزمان هي اسرع من التي فرض انه النهاية
في السرعة هذا خلف هذا بحسب التصور العقلي واما في الاعيان فللسرعة
والبطوء حد لا يمكن الزيادة عليهما في نفس الامر وكل حركة طبيعية
فهي هرب بالطبع عن حال ولا شك انها حال غير ملائمة ولا بد ان
يكون ذلك على اقرب الطرق فيكون على خط مستقيم لانه ان لم يكن كذلك
كان الجسم في قصده الى مكانه الطبيعي عادلا عنه من حيث هو طالب له
فلا يكون القصد اليه فكل حركة ليست بمستقيمة فليست بطبيعية فالحركة
المستديرة التي لا يكون عن قسر ليست عن الطبيعة ويدل على ذلك
ايضا انه قد ثبت ان كل حركة بالطبيعة فانها هرب الطبيعة عن [حالة]
غير طبيعية والطبيعة قد بين انه انما نعني بها ما لا يفعل بالا[ختيار]
بل انما يفعل بالتسخير والهرب عنه معا فلا تفتن حركاتها فاعليها
فلا يقتضي الكون في وضع والهرب عنه معا فلو فرضنا الحركة
الوضعية بالطبيعة لكان سببها الهرب عن الوضع غير الطبيعي
والمهروب عنه غير مطلوب فانه لو كان مطلوبا لما كان مهروبا
عنه لكن الحركة المستديرة متوجهة الى حيث كان منه الهرب فهي اذن عن
اختيار وارادة واذا كانت غير مختلفة فذلك لعدم اختلاف
الدواعي والارادات ولو كان المقصود بالحركة المستديرة حصول وضع

متعين فذلك الوضع اما بالفعل او لا بالفعل والذي ليس بالفعل
بوجه لا يحدث عنه ما يتميز بالفعل ولا يتصور تعينه فهو اذن بالفعل
وذلك الفعل اما بحسب الوجود الخارجي او الذهني ولو كان بحسب الخارجي
لوجد بالفعل نقطات لا نهاية لها لانه ليس بعضها اولى بان يخرج
الى الفعل من بعض فيما حركته مستديرة ثم لو كانت تلك الاوضاع
موجودة بالفعل لما كانت مطلوبة فبقي ان يكون متوهما بحسب الذهن
وذلك التوهم اما مؤثرا او غير مؤثر فان لم يكن مؤثرا فسواء كان او لم
يكن بل يكون سبيله سبيل المحاذيات المختلفة التي لا يجب لاجلها
ان يصير الجسم منقسما بالفعل بل التوهم اضعف من ذلك فهو توهم
مؤثر في الحركة فهو ان توهم المتحرك وهو المطلوب ويحتاج هذا الى
المعاضدة حدس وكيف يصح عند ذي فطرة سليمة ان يوجد حركة
دورية مع انه لا وضع اولى من وضع اذ لم يكن هناك سبب مرجح
لوجود احد الاوضاع من دون اخر مثله وليس الا التوهم او التصور
والحركة المستقيمة وان كان الجسم الذي يتحرك بها يقصد جزءا من المسافة
ثم يهرب منه الى اخر فليس توجهه اليه هو نفس توجهه عنه بخلاف
الحال في المستديرة وايضا فان المتحرك بالاستقامة يسرع ميله الى الشدة
في الحركات الطبيعية والى الضعف في القسرية على الاتصال فيكون مقتضى

كل منهما

كل منهما غير مقتضى الاخر وقد عرفت ان حال مثل هذه الطبايع يختلف
بتقدير المسافات وليس كذلك حال الحركة المستديرة فهذا ما رايت ان
اذكره من الاعراض ومن هاهنا اشرع في ذكر الجواهر وما يخص كل واحد
منها من هذه الاعراض وغيرها ان شاء الله تعالى

الباب الرابع في الاجسام الطبيعية ومقوماتها واحكامها

الفصل الاول

في مقومات الجسم الطبيعي واحكامه العامة دون ما يختص بجسم جسم
وجود الجسم الطبيعي معلوم من جهة الحس وهو اما مركب من اجسام مختلفة
الطبايع كبدن الانسان او غير مركب كالهواء وكيف كان فهو قابل
للانقسام والانقسامات الممكنة اما حاصلة بالفعل او غير حاصلة
كذلك وعلى كلا التقديرين اما متناهية او غير متناهية هذا
بحسب القسمة العقلية لكن كون الجسم في الخارج مركبا من اجزاء كل واحد منها
لا يقبل الانقسام لا بالفعل ولا بالفرض هو محال سواء تناهت او لم تتناه
وكذا كون الجسم المتناهي في الخارج مركبا من اجزاء غير متناهية بالفعل
سواء قبل كل واحد منها الانقسام الفعلي او الفرضي او لم يقبلهما فبين
بطلان الاول من وجوه كثيرة اذكر منها ثلثة احدها لو تالفت الاجسام
ذوات المقادير منها فاما ان يتداخل او لا يتداخل فان تداخلت

لم يتألف منها مقدار وان لم يتداخل فكل وسط منها بين اثنين يلقى باحد طرفيه
غير ما يلقاه بطرفه الآخر فانقسم فرضا هذا خلف وكون المركز محاذيا
لجملة اجزاء الدائرة ليس كالمحاذاة بين المذكورتين لان ما يتعلق به
تلك المحاذات المتكثرة واحد وما يتعلق به التماسات غير واحد فان
تماس ما يماسه من جهة لا يقع على موضع تماس ما يماسه من جهة اخرى
وثانيها الرحى اذا تحركت وكان فيها الجزء الذي لا يتجزى فما لم يخرج جزء عن
حيزه لا يقع في حيز يجاوره فاذا تحرك من دائرة الطوق جزء فاما ان
لا يتحرك من دائرة القطب شيء او يتحرك اكثر منه او مثله او اقل من جزء فان
لم يتحرك من القطبية شيء مع ان الطوقية قد يكون اضعافها مرارا كثيرة
وجب ان يرى سكون دائرة القطب ويدام من رؤية حركتها وليس كذا
فانا نراها مستمرة الحركة من غير ان نجد فيها سكونا اصلا وان تحركت
منها اكثر منه او مثله تمت القطبية قبل الطوقية فلا بد وان يتحرك
من دائرة القطب اقل من جزء فينقسم ما لا ينقسم وثالثها الشكل المربع
يجب ان يكون قطره وهو الذي يقطعه بمثلثين متساويين اطول
من كل واحد من اضلاعه ولو كان مركبا من اجزاء لا يتجزى لوجب ان يكون
القطر مساويا للضلع وهو ممتنع ويظهر صحة ذلك عند التأمل
والاعتبار واما ابطال الثاني وهو تركب الجسم المتناهي من اجزاء غير متناهية

بالفعل

بالفعل فبيانه انا اخذنا من تلك الاجزاء عددا متناهيا فان لم يفد
تألفه من كل الجهات مقدارا لم يتألف الجسم منه وان افاد فقد حصل
جسم له نسبة الى الذي فرضت اجزاؤه غير متناهية ونسبة العدد الى
العدد كنسبة الحجم الى الحجم اذ بازدياد العدد يزداد الحجم ضرورة مساوقا
له لكن نسبة الحجم الى الحجم نسبة متناه الى متناه فنسبة العدد الى العدد
كذلك فالجسم الذي فرض ان اجزاءه غير متناهية بالفعل هي متناهية بالفعل
وهو المطلوب وتبين بهذا ايضا ان حركة الجسم وزمان حركته لا يتألف
من اجزاء لا تتجزى ولا الذي يعرض منهما متناهيا يتألف من اجزاء غير متناهية
بالفعل لمطابقتهما المسافة ولو قطع بما لا يتجزى من الحركة قدر من المسافة
فان لم يتجزى ذلك القدر فقد تركبت المسافة مما لا يتجزى وان تجزى فما
يقطع به نصفه هو نصف ما تقطع بكله فينقسم من الحركة ما فرض
انه غير منقسم وكذا نسبة الزمان الى الحركة فان زمان نصفها نصف
زمان كلها كما ان الحركة الى نصف المسافة نصف الحركة الى كلها فكل
واحد من الثلثة ينقسم بحسب انقسام الباقيين وقد ظهر مما قيل ان الجسم
اذا كان منقسما بالفعل فلا بد وان ينتهي قسمته الى جسم لا يكون منقسما
بالفعل بل يكون قابلا للقسمة الفرضية او الوهمية الى غير النهاية بالقوة
من غير ان يخرج تلك الانقسامات الى الفعل البتة فكل جسم فهو قابل

للانفصال وذلك الانفصال ان ادى الى الافتراق فهو الفك والقطع
وان لم يؤد اليه فان كان لامر في الخارج فهو الذي باختلاف عرضين
في الجسم والا فهو بالوهم او الفرض وكون الاجزاء غير متناهية بالقوة
لا يمنع من كونها محصورة بين طرفي الجسم ولا من كونها يقطعها قاطع
بالحركة بل انما يكون ذلك ممتنعا لو كانت الاجزاء موجودة بالفعل وكل جسم
طبيعي فلا بد وان يكون مركبا من مادة وصورة وذلك لانه لا يخلو
من اتصال في ذاته وانه قابل للانفصال حال كونه متصلا فقوة قبوله
حاصلة حال الاتصال ونفس الاتصال لا يقبل الانفصال اذ ما يقال
انه قابل الشيء على الحقيقة لا بد وان يكون باقيا عند حصول المقبول
لكن الهوية الاتصالية تعدم عند طريان الانفصال فلا يكون قابلة له فاذن
للجسم شيء غير الاتصال به يقوى على قبول الانفصال وهو الذي يتصل
تارة وينفصل اخرى وذلك هو المسمى بالمادة والهيولى وهو ما للجسم
وان لم ينفصل بالفعل لان قوته له لا بواسطة الانفصال بنفسه فقط
بل وبواسطة القوة عليه ولهذا كانت الهيولى باقية حال الانفصال
وقبله وبعده وليس لها في ذاتها اتصال ولا انفصال ولا وحدة ولا تعدد
والا لم يكن موضوعة لهذه الاشياء واذ كان كل ما هو جسم فاما متصل
او منفصل واما واحد او متعدد فالشيء مما هو قابل الشيء من ذلك

بجسم

بجسم بل القابل لذلك هو الهيولى والاتصال والوحدة هو الصورة
واذا رجع كل عاقل الى نفسه علم ان الهوية الاتصالية هي شيء متصل
وليست شيئا قائما بذاته ولا يعقل ماهية الجسم بدونها فهي من مقوماته
فهو مركب منها ومن قابلها ومجموعهما جوهر وان كان الاتصال على
اصطلاح هذا الكتاب ليس بجوهر لقيامه بالهيولى لا بذاته والمراد بالانفصال
الذي اثبتت الهيولى بواسطة قبول الجسم له هو الانفصال الانفكاكي
وكل جسم فهو قابل له من حيث طبيعته الجسمية وان امتنع قبول بعض
الاجسام له فذلك لامر خارج عن طبيعة الجسم من حيث هو جسم ودليل
ذلك ان القسمة في الجسم وان كانت غير انفكاكية فلا بد وان يحدث
في المقسوم اثنينية ما ويكون طباع كل واحد من الاثنين طباع الآخر
وطباع الجملة وطباع الخارج الموافق في النوع وما يصح بين كل اثنين
منها يصح بين اثنين آخرين فيصح اذن بين المتباينين من الاتصال الرافع
للاثنينية الانفكاكية ما يصح بين المتصلين ويصح بين المتصلين من
الانفكاك الرافع للاتحاد الاتصالي ما يصح بين المتباينين وهذا كله
انما هو باعتبار التشابه في طبايع تلك البسايط فان الطبايع المتشابهة
انما تقتضي حيث كانت شيئا واحدا غير مختلف فيجب في الجميع اما امتناع
قبول الاتصال والانفصال الانفكاكي او امكان قبولهما ولما لم يكن

حقا تعين الثاني وهو امكان قبول الجميع للاتصال والانفكاك الرافع له
من حيث طبيعته لان امتداد الجسماني المقول على الامتدادات الفلكية
والعنصرية على اختلاف اقسامها بمعنى واحد وبسيرات اعداده في انها
متصلة بذاتها وقابلة للانفصال ولو بحسب العرض وانها لا تبقى هي هي
الامتدادية عند وجود الانفصال لا في الخارج ولا في الذهن وهذا القدر
معلوم ومشترك فيه ومقتض للحكم بالاحتياج الى القابل مع جميع
ما عداه مما يعلم ومما لا يعلم وهو غير مانع من الانفصال والانفكاك
من حيث طبيعته كما قررناه وهيولى الجسم لا يوجد مجردة عن صورته
والا فاما ان يصح الاشارة اليها او لا تصح فان صحت فاما ان تقبل القسمة
او لا تقبلها فان لم تقبلها فهي نقطة حالة في غيرها والا لكانت جزءا
لا يتجزى فما منها الى جهة غير ما منها الى الاخرى فانقسمت واذا كانت
حالة في غيرها وهي لا محالة ذو وضع فهي اما خط او سطح او جسم
وكيف كان من ذلك لم يكن مجردة عن الصورة الجسمية اذ الخط والسطح
لا بد من حلولهما في الجسم وان قبلت القسمة فاما في جهة واحدة فيكون خطا
او في جهتين فيكون سطحا او في ثلث جهات فيكون جسما واي هذه كانت
فهي مقارنة للصورة وان لم يصح الاشارة اليها وجب ان لا يقارنها الصورة
لانها لو قارنتها فاما ان يقارنها في حيز او لا في حيز والثاني محال

ولا

ولا لكانت الهيولى في حيز فيكون قابلة للاشارة اليها وقد فرض خلافه
والثاني محال والا لقارنها الصورة الجسمية لا في حيز فيحصل الجسم لا في
حيز ثم ينتقل الى الحيز وهو باطل ولان الصورة الجسمية لو قارنتها
فاما ان يقارنها صورة اخرى نوعية او لا تقارنها فان كان الاول
كان ترجيحا بلا مرجح وان كان الثاني فلا جائز ان لا يحصل في حيز اصلا
ولا ان يحصل في كل الاحياز في حالة واحدة وهما ظاهرا البطلان فليس
الا ان يحصل في بعض الاحياز دون بعض وحينئذ يكون اختصاصه
بذلك الحيز من غير مخصص لانه لا يكفي في اختصاص الهيولى بحيز اتصافها
بما لا يقتضي لها حيزا لان نسبتها مع تلك الاوصاف الى جميع الاحياز
واحدة وما يقتضي لها حيزا فقد فرضنا انتفاءه لكن التخصيص من غير
مخصص باطل واذا بطلت الاقسام باسرها على تقدير تجردها عن الصورة
فتجردها عنها باطل ولو تجردت هيوليات جسمين عن الصورة ثم اتحدا دون
ممتزج فهو محال وان اتحدا باتصال وامتزاج وتركيب تعرضت الصورة
للمنفية ولا اتحاد على غير هذه الوجوه باطل وليس انعدام احد الهيوليين
او الجزء الاخر فلا بد من عدمهما معا ثم لو خصص بعض الهيولى بصورة دون البعض
لكانت منقسمة متمايزة الاجزاء دون الصورة والمحال لازم سواء اتصل البعض
بالبعض او انفصل عنه وهذا وما قبله قد دلا ان الهيولى لا يتجرد

عن الصورة مطلقا وكيف كان بل الاول منهما يدل على ان الهيولى المقترنة
بالصورة لم تكن مجردة عن صورة اصلا والثاني يدل على انها لا يتوحد بعد
حصول الصورة فيها ولا يبعد ان يحدس من ذلك عدم تجردها عنها
مطلقا والصورة ايضا لا تتجرد عن الهيولى لان الاتصال من حيث هو اتصال
لو كان غنيا بذاته عما يقوم فيه لبقي ذلك الاستغناء بذاته وقد بين
انه ليس كذا ولا يخلو الهيولى ايضا من صور اخرى تختلف بها الاجسام
انواعا كالصورة الارضية والهوائية والفلكية وذلك لان الاجسام
مختلفة في اللوازم فانها اما ان يقبل الانفكاك والالتيام و
التشكل بسهولة كالاجسام الرطبة او بعسر كاليابسة او لا يقبلهما
اصلا كالمحدد على ما ستعلم والاختلاف في اللوازم يقتضي الاختلاف
في الملزومات فهذه الامور لا يقتضيها الجسمية المشاركة في جميع الاجسام
اذ لو اقتضت شيئا منها لكان كل جسم كذلك وليس كذا ولا يقتضيها
ايضا الهيولى لانها قابلة لها والقابل لا يكون فاعلا لما يقبله فلها
علة غيرهما فان لم يكن تلك العلة مقارنة للاجسام كانت نسبتها
الى جميع الاقسام القابلة عنها متساوية فتخصيص بعضها بصفة
معينة دون بعض من غير استحقاق ذلك البعض له يكون تخصيصا
من غير مخصص وهو محال ثم ان الفاعل لا يفيد الاستعداد

القبول

للقبول وعدم القبول الا بافادة ما يقتضيهما فان الاستعداد لهما انما
هو للشيء المستعد لذاته لا بجعل جاعل وان كانت العلة المفيدة لذلك مقارنة
للجسم كانت هي الصورة النوعية المذكورة وانما وجب تعلقها بالهيولى ولوجوب
تعلقها بالامور الانفعالية وكذلك الحال في كون الهيولى لا بد لها من
استحقاق مكان خاص او وضع خاص وكون الجسم بحيث يستحق اينا
او كيفا او غيرهما غير حصوله في ذلك الاين وعلى ذلك الكيف ولذلك
قد يزول كونه على تلك الصفة ولا يزول استحقاقه لان يكون عليها وكل
واحد من الهيولى والصورة لا يجوز ان يكون علة مطلقة لوجود الاخرى
ولا واسطة مطلقة في وجودها والا لكان مقدما بوجوده وتشخصه
عليه ولا يجوز استغنا كل واحد منهما عن الاخرى مطلقا والا امتنع
التركيب بينهما بل يحتاج كل واحد منهما الى الاخرى من الوجه الذي
لا يحتاج الاخرى اليها فيه لئلا يلزم الدور ويوجدان معا عن سبب
غيرهما وكون الهيولى في حد ذاتها لا مقدار ولا قبول قسمة لها لا ينافي
حلول المقدار والصورة الجسمية فيها وانما كان يمتنع ذلك ان لو كانت
توجد ولا حال فيها ثم توجد وقد حل فيها ذلك حلول السريان فانه
لا يحل شيء ذو طول وعرض على الوجه المذكور في شيء لا طول له ولا عرض
كما عرفت لما اذا كان محل يوجد مع حال يستفيد المحل من ذلك الحال

صفة فاذا ميز المحل من الحال في العقل يوجد عاريا عن الصفة المستفادة
في حد ذاته كالاسود اذا نظر في محل السواد فانه يكون في حد ذاته ليس باسود
لانه ذو لون مضاد للسواد وهكذا الهيولى فانها تستفيد المقدار و قبول
القسمة من الصورة فاذا احدث في العقل من حيث هي هيولى لا من حيث انها
متصورة بصورة او غير متصورة لا يكون لها في حد ذاتها مقدار ولا قبول
قسمة لانها تستفيدهما من الصورة وهكذا الوحدة والكثرة وغيرهما وهذا
المعنى من الحلول مغاير لمعنى الحلول على الوجه المتقدم وكل جسم فاما بسيط
وهو الذي ليس فيه تركيب قوى وطبايع بل طبيعة كله وطبيعة جزوه
شيء واحد واما مركب وهو على خلاف ذلك وكلاهما اشتركا في انه متى خلي
احدهما وطباعه من غير قاسر فلا بد له والحالة هذه من وضع وشكل
ومقدار كل منهما معين والمقتضي لذلك اما امر خارج عن الجسم او غير
خارج وهو اما مشترك فيه بين جميع الاجسام وهو باطل والا لاشترك
الجميع في ذلك المعين من هذه الامور وليس كذا او غير مشترك بل هي امور
مختلفة يختص كل واحد منها بجسم من الاجسام وتلك هي طبيعة الجسم
الذي اختصت به واقتضاء هذه الطبايع لما يقتضيه من هذه الامور
المعينة اما ان يكون اقتضاء لازما لها مع وجودها قاسرا او لا يكون كذلك
والاول باطل لانا نشاهد من ازالة القاسر لها وعود الجسم الى ما تقتضيه

طباعه

طباعه منها عند زوال القسر فتعين الثاني وهو ان لا يكون موجبة لها
بل مقتضيه لاستيجابها ولا يلزم من كون كل جسم له وضع ان يكون لكل
جسم مكان فانا نعني بالمكان السطح الباطن من الجسم الحاوي المماس للسطح
الظاهر من الجسم المحوي وعلى هذا فالجسم الذي يفرض اجزاء الاجسام له وضع
وليس له مكان وكل جسم له مكان فمكانه واحد اما ان كان بسيطا فلان
الطبيعة الواحدة تقتضي من كل ما لا بد للجسم ان يلزمه واحدا غير مختلف
بكل الاوقات والاحوال الا اذا امنعها مانع فاذا فقد المانع فيقتضي من
جنس ما يلزمها من الاعراض شيئا واحدا على نهج واحد واما ان كانت
مركبا فان غلب احد اجزائه فمكانه مكان الغالب وان لم يغلب فان كان فيه
اجزاء امكنتها في جهة واحدة هي الغالبة على الباقية فمكانه هو ما تقتضيه
الغالب وفيه بحسب ذلك اذ لا غالب فيه مطلقا وان لم يكن فيه اجزاء بهذه
الصفة فمكانه هو الذي اتفق وجوده فيه عند تساوي التجاذبات
فانه لو مال الى احد الامكنة المتساوية بالنسبة اليه لكان ذلك تخصيصا
من غير مخصص ولا مكانان طبيعيان لجسم واحد والا فعند حصوله
في واحد منهما ان طلب الاخر فمطلوبه هو الطبيعي دون ما هو فيه وان لم
يطلبه فما هو فيه هو الطبيعي له وعند مفارقته لهما ان لم يطلب واحدا
منهما فليس شيء منهما طبيعيا له وان طلبهما معا امتنع توجهه اليهما

دفعة وامتنع توجهه الى واحد منهما دون الاخر لانه ترجيح من غير
مرجح وان طلب واحدا فقط دون غيره فذلك هو الطبيعي لا غيره
والبسيط يقتضي طبيعته الواحدة من الاشكال شكلا واحدا هو الكرة
والا لاختلفت الهيات عن قوة واحدة في مادة واحدة فيوثر المؤثر
الواحد من حيث هو واحد في القابل الواحد كذلك باسر مختلفا و بطلانه
ظاهر ولا يمكن اسناد الشكل الكري للجسم البسيط الى الجسمية المشتركة لان
ذلك الشكل لا بد وان يكون متعينا بالمقادير المختلفة فيتاخر من حيث
تعينه عنها فيستند من حيث هو كذلك الى غير القدر المشترك من الجسمية
واذا لم يحصل الجسم الا من امور مع قيام مستوجبه فذلك لاسباب
لا نعلمها تفصيلا وهي اما راجعة الى العلة الفاعلية او الى العلة القابلية
او اليهما معا ووجود جسم غير متناه او اجسام مجموعها لا نهاية له
وان كان كل واحد منهما متناهيا محال والا لكان لنا ان نفرض فيه
او فيها بعدين خارجين من مبدا واحد كساقي مثلث لا يزال البعد
بينهما يتزايد بحسب تزايدهما في نفسيهما فلو كان البعدان المذكوران
ممتدين الى غير النهاية لكان ما بينهما ايضا الى غير النهاية لانا فرضنا
تزايده مساويا لتزايدهما وكان ما لا يتناهى محصورا بين حاصرين
وهو محال وهذا الفرض واقع في نفس الامر فانا اذا قسمنا جسما ذا استدارة

كالترس

كالترس باربعة مثلثات متساوية انقسمت سعة العالم الجسماني بحسب انقسامه
فان كان ما بين كل ساقين متناهيا فالكل متناه او غير متناه مع انحصاره
بينهما فهو بين البطلان وليس خارج الاجسام ولا بينها خلا ونعني به
بعدا ما قايما بذاته لا في مادة من شانه ان يملاه الجسم ولو امكن خلو البعد
المذكور من مادة لكان ذلك الفراغ له مقدار في جميع الاقطار وكان
بعضه اصغر واكثر من بعض فان ما يسع جسما افضل على ما هو اصغر منه
ولا يسع الاكبر فلا يكون ذلك الفراغ عدما محضا اذ العدم المحض لا يقبل
المساحة والتقدير ولا يقال ان بعضه اكثر من بعض او اقل منه وابعاده
اذا كان بين اجسام غير ابعاد ما هو بينها من الاجسام فان البعد الاخذ
من الزاوية العليا الى الزاوية السفلى مما يحاذيها ليس في ابعاد تلك الاجسام
ما يساويه اذ لم يكن الخلا معدوما فهو موجود اما قايم بذاته او بغيره
فان كان قايما بذاته فهو متصل لمطابقته الجسم المتصل وكل ما طابق
المتصل فهو متصل وكل متصل فاتصاله في مادة فالخلا بعد في مادة
ولا شي مما هو بعد في مادة بخلا فلا شي من الخلا بخلا هذا خلف وان كان
قايما بغيره فهو في مادة ايضا ويعود الخلف ثم كيف يتصور حصول الجسم فيه
بحيث يكون بعده وبعد الجسم الحاصل فيه متداخلين يلقى كل واحد منهما
كل الاخر فلا يزيد الاثنان على الواحد ولا الكل على الجزء وهل يمكن ان يكون المانع

من تداخل الجسمين بمعنى صيرورة احدهما في حيز الآخر الا البعد الذي له اختصاص
بالحيز بذاته دون ما لا اختصاص له بذاته بالحيز والوضع كالمادة وسائر
ما يقوم بالجسم من اعراضه على انا لا نعني بالجسم الا الجوهر الذي يمكن فيه فرض
ابعاد ثلثة متقاطعة على زوايا قائمة فجوهريته هي كونه قائما بذاته وذلك
واضح له وكونه بحيث من شانه قبول تلك الابعاد هو صورته والابعاد المذكورة
عرض فيه هي الجسم التعليمي واذا نظرنا في الخلا وجدنا ذلك كله صادقا
عليه فما فرض خلا هو جسم اللهم الا ان لا يكتفى بما ذكر في تعريف الجسم وحينئذ
نصير الخلا لفظيا والخلا الخارج عن كل الاجسام لو جاز وجوده لما امكن
عدم تناهيه بمثل ما مر في امتناع عدم تناهي الاجسام ولما امكن ايضا
كونه متناهيا والا لكان حصول العالم الجسماني في جزء منه دون ما عداه
من اجزائه مع انه في نفسه متساوية لا اختلاف فيه ترجيحا من غير مرجح
اذ لا نسبة للامور الدائمة على الاتفاقات والفاعل المتساوي النسبة
الى شيء متساوية لا يخصص بعض اجزائه بشيء دون بعض ووقوف الاجسام
الثقال ذوات التجاويف على الماء وانجذاب البشرة في الحجامة من الامور المبنية
على امتناع الخلا وقد ذكر في امتناع لا نهاية الابعاد وفي استحالة وجود
الخلا وجوه كثيرة غير الذي ذكرته ولكنها غير ملايمة لقصد الاختصار
وقد ظهر مما تقرر ان لكل جسم مادة وصورة وطبيعة واعراضا فمادته

هي المعنى الحامل لصورته وصورته هي ماهيته التي بها هو ما هو وطبيعته
هي القوة التي يصدر عنها تغيره او سكونه الذي يكون عن ذاته واعراضه
هي الاعراض التي اذا تصورت مادته بصورته وتمت نوعيته لزمته
لو عرضت له من خارج ه ه ه

الفصل الثاني في العناصر واحوالها باعتبار

الانفراد الجسم الذي من شانه ان يتحرك حركة مستقيمة ينقسم الى كثيف
وهو الذي يحجب ابصارنا عن ابصار النور بالكلية والى لطيف
وهو الذي لا يحجبها عن ابصاره البتة والى مقتصد وهو الذي يحجب
عن ذلك حجبا غير تام على اختلاف مراتبه في ذلك الحجب وينقسم الجسم
المذكور بوجه آخر الى حار خفيف وبارد ثقيل وقد سبق بيان ذلك
وهذا الجسم اذا جاز انفصاله عن كلية نوعه فهو قابل للخرق وقبوله
لذلك ولتركه ان كان بسهولة فهو الرطب وان كان بصعوبة فهو
اليابس ونحن اذا تاملنا بسايط الاجسام التي عندنا في عالم الكون
والفساد لم نجدها خارجة عن اربعة الارض ويلزمها من التقسيم الاول
الكثافة ومن الثاني البرودة والثقل ومن الثالث اليبوسة والماء و
يلزمه من التقاسيم الثلثة الاقتصاد والبرودة مع الثقل والرطوبة
والهواء ويلزمه من الثلاثة اللطافة والحرارة مع الخفة والرطوبة

ويلزمها منها اللطافة والحرارة مع الخفة وفي يبوستها او رطوبتها
شك اما ما هو بحسب التقسيم الاول فظاهر لنا في الارض والماء والهواء
وخفي عنا في النار ويدل عليه فيها انا نرى النار كلما كانت اقوى كان لونها
اقل فان كير الحدادين اذا قويت النار فيه ذهب لونها ويحد اصول
الشعل وجبت النار قوته متمكنة من الاحالة التامة للاجزاء الارضية
هي شفافة لا يقع لها ظل والاجسام الدخانية اذا صعدت الى قرب الفلك
احترقت ولو لم يكن هناك طبيعة محرقة هي النار والا لما كان ذلك
دائما او اكثريا ولو لم يكن تلك النار التي عند الفلك لطيفة لوجب ان
يكون ساترة للسماء والكواكب فثبت ان النار التي عندنا انما كانت
ساترة لما وراءها لما يخالطها من الاجزاء الارضية ولهذا كلما كثرت
الاجزاء الارضية فيها قوي لونها وكلما قلت تلك الاجزاء اضعفت النار
ومالت الى الشفافية فثبت ان النار البسيطة شفافة كالهواء واما
ما هو بحسب التقسيم الثاني فهو قريب من الوضوح لكن حرارة الهواء انما
هي بالقياس الى الماء لا الى النار ولذلك تشبه به الماء اذا سخن
بصيرورته بخارا صح
ولطف ولو لم يكن ابخن من الماء لم يكن اخف والطف منه واذا احسسنا
في الهواء المجاور لنا ببرودة فذلك لانه ممتزج بابخرة
اختلطت به من الماء المجاور له ولولا ان الارض تحمى بالشمس ويحمى بسببها

الهوا

الهواء المجاور لها لكان ابرد من هذا ولكنه يحمى الهواء المجاور للارض الى
حد ما فيقل البرودة فيكون ما فوقه ابرد الى حد ما ثم يترقى الى ما هو حار
ولا كالنار ويحقق برودة الارض انها اذا لم تسخن بالرياح الحارة
ولا باشعة الشمس والكواكب ولا بغير ذلك ظهر فيها برد محسوس
وكونها ابرد من الماء والماء ابرد منها فمشكوك ويؤكد كونها ابرد من
الماء انها اثقل منه وليس بقطعي اذ جاز ان يكون الاحساس ببرودة
لازدياد ثقلها سبب آخر غير شدة البرد وكونه صح
الماء اكثر لا يدل على انه في نفس الامر كذلك لجواز كون ذلك لفرط
وصوله الى المسام فان النار اسخن من النحاس المذاب مع ان الاحساس
بسخونته اشد من الاحساس بسخونة النار واما الذي بحسب التقسيم الثالث
فهو واضح في الثلاثة الاول وفي يبوسة النار او رطوبتها تردد اما
يبوستها فقد استدل عليها فان الحرارة الشديدة تنفي الرطوبة عن المادة
وليس بدليل على الحقيقة فان ازالة الرطوبة انما هي للتلطيف و التصعيد
لا لانها يابسة في نفسها ثم انها تجعل الماء يتصير بخارا او هواء ارطب
مما كان واشد ميعانا فعلى هذا كان يجب ان يكون رطبة واما رطوبتها
فاستدل بعضهم عليها بانها سهلة القبول للشكل سهلة الترك
له وهو ضعيف ايضا لان التي نجدها كذلك هي النار التي عندنا وجاز
ان يكون ذلك لمخالطة اجزاء هوائية فيها ويحتمل ان تكون النار البسيطة

يبس ما اذا قيست الى الهوا والماء وان لم يكن يابسة بقياسها الى الارض
والنار هي البالغة في الحرارة والارض يبسها اشد من بردها والماء برده
اشد من رطوبته بل لو ترك وطبعه لكان جموده ان لم يستبله جسم حار
الا انه ليس جموده كجمود الارض فهو رطب بالقياس اليهما لا مطلقا
ولو كان برد الهواء هو الذي يجمد لكان الهوا ابرد من الماء وقد بين خلافه
ويدل على حصر العناصر في الاربع هو انها اما خفيفة او ثقيلة وكل
واحد منها اما مطلق او غير مطلق فالخفيف المطلق هو الذي في طباعه
ان يتحرك الى غاية البعد الذي يمكن ان يصل اليه هذه الاجسام على
جهة السماء وهو النار والخفيف الغير المطلق هو الذي في طباعه ان يتحرك
في ذلك البعد الى تلك الجهة ولكن لا الى غايته وهو الهواء والثقيل
المطلق هو الذي في طباعه ان يتحرك الى غاية البعد الذي يمكن وصولها
اليه حاملي جهة الثقيل وهو الارض والثقيل الغير المطلق هو الذي
في طباعه الحركة الى تلك الجهة لا الى غايتها وهو الماء وقد بان ان هذه
الاجسام لم يخل عن الكيفيتين الفعليتين اعني المبديتين للتساير [التحريك] و
وهما الحرارة والبرودة وعن الكيفيتين الانفعاليتين اعني [المبديتين للتميز]
للقبول والتأبي عنه وهما الرطوبة واليبوسة ولا يوجد فيها ما هو حار
فقط او بارد فقط لان التقسيم الاخر يثبت عليه رطوبة او يبوسة وكذا

لا يوجد

لا يوجد فيها رطب فقط او يابس فقط واجتماع اربعة او ثلثة من هذه
الكيفيات في بسيط واحد منها ظاهر الامتناع والهيات الغير العامة
لجميع الاجسام التي عندنا كاللون والطعم والرايحة يجوز ان يخلو عنها
هذه الاجسام فاما لا يجد للهوا لونا ولا طعما ولا رايحة الا ان يخالطه
غيره وجاز ان يكون لهذه الاجسام بعض ذلك او كله ولا يحس به
لضعفه فيها او لعدم شرط احساسه وحركات العناصر الى اماكنها
لو كان قسرا لما كان الاكبر من اجزائها يتحرك الى مكان كليته اسرع
مما يتحرك اليه الاصغر منها فان فعل القاسر في الاصغر اقوى من فعله
في الاكبر لكثرة الممانعة فيه وهذه فيستحيل بعضها الى كيفية بعض
وينقلب بعض اجزائها الى بعض اجزاء الاخر اما الاستحالة فسببها فيما
يعلم وان احتمل غيره مما نعلمه هو مجاورة او مماسة او مقابلة
او حركة كما يتسخن الماء مثلا بمجاورة النار او بمماستها او بمقابلة الشمس
او بتحريكه بالخضخضة وليس تسخنه لان اجزاء نارية فشت فيه
والا لكان تسخن ما في كوز نحاس اسرع من تسخن ما في قمقمة نحاس على
قوامها ومسامها اذا كان راس الانية مسدودا او هي مملوة فاين
للفاشي مكان المداخلة حتى داخل الماء بالكلية فلا نشاهد فيه
الا الحرارة ولم يطف الماء تلك الاجزاء شيئا فشيئا ولو خالط المتبرد

اجزاء جمد بملا برد الجمد ما فوقه اذ ليس من طبع الاجزاء الجمدية الصعود
والتخلخل والحكوك تسخن بالحركة ولا نار هناك حتى تفشو فيه ولا يمكن
ان يقال كانت كامنة فاظهرها الحك او الخضخضة فان الماء يسخن
بالتحريك مع ان ظاهره وباطنه كانا باردين ثم صارا حارين ولو كانت
هناك حرارة باطنة لاحس بها قبل تحريكه ثم كيف يصدق بان النارية
المنفصلة عن الجسم والباقية فيه بعد تجمره كانت كامنة ولم يحس بها
عند الكسر والرض والسحق وكذا التي في الزجاج الذائب مع انه لا يستتر ما
في باطنه وكان هذا احد ما لا يحتاج الى ايضاح لوضوحه ويسخن هذه الاجسام
بمقابلة المضيء لقبول التسخين من المبدأ المفيد له وتشتد حرارتها لشدة
المقابلة وتضعف بضعفها ولهذا كان الحر في الصيف اشد وليس ان
الشمس يسخن بذاتها والا لكان الهواء الابعد عن الارض اسخن لانه اقرب
اليها وليس كذا فان الجبال والابخرة التي في الجو باردة في الصيف
لبعدها عن مطرح الشعاع واذا وضع في الشمس قارورة فيها ماء
انعكس فيها من الضوء ما ربما احرق قطنا او نحوه اذا قرب منها ولو كانت
خالية لما فعلت ذلك لان الهواء لا يقبل النور والا لحجب ما يساوى من
الانوار السماوية كما يفعله السحاب وما يجري مجراه مع ان طبع الماء
التبريد لا التسخين وكذا المرآة المحرقة ذات التقعير التي ينعكس الاشعة

من

من سطوحها الى وسطها فيحرق لاشتداد الاضواء انعكاسها واما انقلاب
بعض اجزاء عنصر الى بعض اخر فظهر لك من ان النار المنفصلة عن الشعل
لو بقيت نارا لرئيت او لاحرقت ما قابلها على بعض الجوانب كما لو كانت
في خيمة فاذن انقلبت هواء ونحن نشاهد صيرورة الهواء ماء لما النفاخات
والطاس المكبوب على الجمد يظهر عليه قطرات ماء مع انه ليس من الرشح
اذ ليس طبع الماء الصعود ولو كان رشحا لكان من الماء الحار اولى
ولا لانه كان موجودا في الهواء فنزل لان في الصيف لو حصلت
اجزاء المائية في الهواء لتصاعدت لفرط حرارة هوائه فلا يبقى مجاورة
للاناء ولو بقيت للزم نفادها بتواتر حصول الندى بعد تنحيته كل مرة
فينقطع مع كون الاناء بحاله او تناقصها كل مرة عما قبلها او تزايد
ازمنة حصولها لتباعدها عن الاناء وهذا كله على خلاف الواقع ولا
يلزم ان يحيل ذلك الماء هواء آخر كذلك الى ان يجري الماء جريانا لان
الماء اللطيف يسرع انفعاله عن الهواء فينكسر برودته ولا كذلك جرم
الاناء الذي يعسر قبوله لكيفية غريبة ويشتد بكثافته بها حفظه لها
عند حصولها ولو كان نزول القطرات على الاناء لكون الاجزاء المائية
المشتتة في الهواء انجذبت اليه لكان انجذابها الى الحياض العظيمة بقرب
الاناء اولى ولو كان ذلك لان الاجزاء البخارية في الهواء عند الاحتياص

والمستنقعات اكثر لكان لا يتساوى الحال في ذلك عند قرب الحياض
وعند لا قربها وقد يشاهد في قلل الجبال ان الهوا لشدة البرد يجمد
سحابا لم يسق من موضع اخر ولا انعقد من بخار متصعد ثم يرى
ذلك السحاب يهبط ثلجا ثم يصحو ثم يعود واذا لم يحصل ذلك مع شدة
البرد المحيل للهوائية فلوجود مانع او فقدان شرط لم يطلع عليه وصيرورة
الماء هواء يشاهد من تحلل الابخرة بحيث يتلطف بالكلية ويزول عنها
الاقتصاد وكون الماء يصير ارضا شوهد عيانا في بعض المواضع وليس
ذلك لان الماء كانت معه اجزاء ارضية فتحجرت او انفصل الماء وانعقدت
فانه قد يرى الماء صرفا وينعقد في زمان سريع بحيث يعلم انه ليس فيه من
الاجزاء الارضية بقدر الحجر الحاصل منه وانه لم يتحلل الاجزاء المائية في
ذلك الزمان السريع ولو كانت الاجزاء من الارض فيه على تلك الكثرة
لشوهدت وليس كذا وهذه الانقلابات دالة على ان للعناصر هيولى
مشتركة تخلع صورة وتلبس اخرى ولولا ذلك لكان الانقلاب محالا لان صيرورة
الهوية هوية اخرى بين الامتناع وذلك كصيرورة السواد بياضا لا الاسود
ابيض بان يزول عن الشيء سواد ويحصل فيه بياض وهذه العناصر
يتخلخل بالحرارة وتكاثف بالبرودة وذلك معلوم بالتجربة والتخلخل
اما تباعد اجزاء الجسم بعضها عن بعض مع انه تتخللها اجسام ارق منها

لايكون

لا يكون مناسبة لها كل المناسبة واما زيادة مقدار الجسم لا بانضياف
مادة اخرى اليه بل لان المادة لا مقدار لها في حد ذاتها فلا يلزم ان يكون
وقفا على مقدار واحد بل من حيث هي هي نسبتها الى المقدار الكبير والصغير
سواء والتكاثف ما يقابل التخلخل باحد معنييه والتخلخل قد يكون طبيعيا
كما يحصل عند انقلاب الماء هواء وقد يكون قسريا كما يفعل الحر بالماء
وينقسم التكاثف ايضا الى طبيعي وقسري واذا زال قاسر كل واحد
منهما عاد الى ما يقتضيه طبعه وهذه العناصر الاربعة هي على هذا
الترتيب الارض وفوقها الماء وهما بمنزلة كرة واحدة واذا ذكر قطر
الارض فانما يراد به قطر مجموعهما ويحيط بهما الهواء وتحيط به النار
وليست كلها موجودة على محوضتها وذلك لان قوى الاجرام السماوية
تنفذ فيها فيحدث في النار دخان يخالطه فيصير بذلك دخانية
وبخاريه ويختلط بها ناريته وهوائيته فتصعد الى فوق ابخرة مائية
وادخنة ارضية فتخلطها به فيكاد يكون جميع المياه وما يجاورها
من الاهوية مختلطة ممزوجة ويشبه ان يكون الارض ثلث طبقات
طبقة مائلة الى المحوضة وطبقة مختلطة من الارضية والمائية
وطبقة منكشفة عن الماء جفف وجهها الشمس وهي البر والجبال
ومكان الماء الكلي هو البحر وللهواء ايضا طبقات فان ما يلي الارض

منه يتسخن لمجاورة الارض المتسخنة بالشعاع وما يبعد عنها يبرد
فيكون طبقة الهواء السافلة بخارية حارة ويليها طبقة بخارية
باردة ثم يليها هواء اقرب الى المحوضة او محض او دخاني لان الدخان
اخف واقوى نفوذا من البخار وبعد طبقات الهواء طبقة النار ولو
لا وجودها هناك والا لما كانت الاجسام الدخانية اذا تصاعدت
احترقت ولعلها يكون صرفة لبعدها عما يخالطها اليها
وقد بين في علم الهيئة ان غاية ما يمكن ان يكون الاسطقسات
مرتفعة عن مركز الارض هو اقرب بعد القمر عنه وذلك بمثابة نصف
قطر الارض واحدا وثلثه وثلثون مرة وربع مرة بالتقريب وقد بين
بعض فضلاء علم الهيئة ان منتهى الابخرة الغليظة القابلة للضوء ومهب
الرياح وارتفاع الغيوم وانعكاس الاشعة من الارض يكون ارتفاعه
عن سطح الارض احدا وخمسين ميلا وخمسة عشر دقيقة تقريبا وسعر
مقدار الميل وهذه الكرة يسمى كرة البخار وهذه الاربع هي اسطقسات
المركبات لانا اذا وضعنا المركب في القرع والانبيق حصل منه جوهر
ارضي ومائي وهوائي والماء والارض اذا اختلطا فلا بد من حرارة طابخة
لهما والجوهر الطابخ هو النار وفائدة الرطب واليابس ان يتحد الرطب
باليابس فيحصل للمركب بواسطة الرطب قبول الاشكال وبواسطة اليابس

حفظها

حفظهما وفائدة الحار الانضاج وفائدة البارد التكاثف الحافظ للهيئة
والتركيب وكان النار المجاورة للفلك متحركة بحركته ويؤكد ذلك
حركة الشهب وذوات الاذناب على موافقة الفلك كما ستعلم وكرة
الهواء ليست حقيقة الاستدارة لتغير المماسة الماء والارض فيدخل
في الوهاد والاغوار ويدخل فيه الجبال وغيرها من المرتفعات
ومجموع الماء والارض قريب الى الاستدارة وان لم يكن استدارته
حقيقية ولو لم يكن كذلك لكانت اما مستقيمة من المشرق الى المغرب
او مقعرة او محدبة والاول باطل والا لكان طلوع الكواكب على
جميع البلدان الموضوعة على ذلك السطح وغروبها عنها في زمان
واحد فما كانت تختلف اوقات الخسوفات في شيء من البلدان والثاني
ايضا باطل والا لكان طلوعها على البلدان الغربية قبل الشرقية
فهي اذن محدبة من المشرق الى المغرب وكذا من الشمال الى الجنوب
فانها لو كانت مستقيمة فيهما لما ظهر ازدياد ارتفاع الكواكب
القريبة من احد القطبين والبعيدة وازدياد انخفاضهما بحسب
سلوك السالك الى الشمال والجنوب ولو كانت مقعرة فيهما لازداد
خفاء ما قرب من القطب الشمالي كلما ازداد التوغل في الشمال
فالمسكون من الارض محدب من جميع الجوانب ويحدس منه ان كلها

كذا الاستيما عند اعتبار استدارة ظلها في الخسوفات كلها فان انخساف
القمر مستدير وهو ظل الارض ولولا كونه مستديرا لما كان السائر في البحر
من اي النواحي والى ايها سار اذا قرب من البر يرى اولا مع وجه الماء
رؤوس الجبال او المنارة ثم كلما قرب يرتفع له منها شيء فشيء كانها
كانت غارقة في البحر فظهرت قليلا قليلا ولو كان سطح الماء مستويا
لرئيت جميعها دفعة واحدة والارض في وسط السماء فان الشمس
وغيرها من الكواكب اذا غربت لم ترجع الى مشرقها الا بتمام حركة دورية
ولو رجعت قبل تمامها لطلعت من مغربها وليس كذا ولو جاوزت
الارض المركز الى اي جانب فرض كانت قاصدة العلو وهو لا يليق بها
ولو كانت الى موضع من السماء اقرب لكان من يسكن حيال ذلك
الموضع يرى من السماء اقل من نصفها ومن يسكن بحيال الابعد يرى
اكثر منه ولا قدر لها محسوس عند السماء والا لكان جميع من على الارض
لا يرون من السماء ابدا الا اقل من نصفها بقدر تفاوت ما بين مركز
الارض ومحيطها ونحن الذي يظهر لنا من السماء هو نصفها لا ينقص ذلك
شيئا محسوسا ولولا ذلك لما كان الكوكب من الثابتة يرى كالنقطة
في السماء مع ان ارباب علم الهيئة بينوا انه اكبر من الارض باضعاف
كثيرة والارض ليست متحركة حركة دورية والا لكان من [illegible]

انفقتا من مقام واحد بقوة واحدة حجارة او سهاما يجد البعد بين
المستقيمين في مسافة المرمى مختلفين لكنهما يوجدان متساويين
والتضاريس التي في سطح الارض بسبب الجبال والوهاد هي بمنزلة خشونات
في ظاهر بعض الكرات التي يصنعها الناس فلا يقدح في ان يكون شكل
جملتها كريا بحسب الحس وان لم يكن كريا على الحقيقة وقدر الكرة التي
هي مجموع الارض والماء على ما امتحن بالسير في ارض مستوية حتى ظهر
من جهة السير درجة من الفلك وخفي من مقابلها مثلها وكان حصة
الدرجة من الارض ستة وستين ميلا وثلثي ميل هو اربعة وعشرون
الف ميل كل ميل اربعة الاف ذراع كل ذراع اربعة وعشرون اصبعا
كل اصبع ست شعيرات بطون بعضها الى ظهور بعض وذلك انما
هو على وجه التقريب ومنه يعلم مقدار قطرها ومساحتها تقريبا

الفصل الثالث

في حال هذه العناصر عند امتزاجها وتركيبها

اذا اجتمعت العناصر الاربعة او بعضها بحيث يتفاعل تلك الاجسام
المجتمعة بكيفياتها المتضادة حتى يحصل منها كيفية متوسطة
متشابهة في جميع الاجزاء فذلك هو امتزاجها وتلك الكيفية المتوسطة
هي المزاج والفرق بين المزاج والفساد ان الفساد تبدل بالكلية

والمزاج توسط المجتمعات والاجسام وان كان لها تاثير لا بالمماسه
كتسخين الشمس بالمقابله وكجذب المغناطيس للحديد الا ان ما يفعل
منها بالمماسه كلما كثرت فيه المماسه بسبب تكثر السطوح التي توجب
تكثرها اصغر اجزاء المتماسين كان فعله اقوى ولهذا كلما كان تصغر
اجزاء العناصر اكثر كان امتزاجها اتم واذا تفاعلت فكل واحد منها
يفعل بصورته وينفعل بمادته اذ الفعل والانفعال مختلفان لا
يتصوران من جنبة واحدة متشابهة وهذا كحركة الحجر الى اسفل
فان المتحرك مادته والمحرك صورته النوعيه واذا لم يثبت التفاعل
بين المجتمعين الحد التشابه في جميع الاجزاء يسمى تركيبا لا امتزاجا
والمركب اعم من الممتزج واذا اجتمع الحار والبارد لم يبق كل واحد من الحرارة
والبرودة مكسورا بالاخر ولا يحصل في كل واحد من المجتمعين حرارة وبرودة
فان اجتماعهما في محل واحد محال بل يبطل كيفية كل منهما ويحصل
له كيفية اخرى متوسطة هي غير الطرفين بالنوع من المبدأ الفياض
لها عند استعداد القابل بذلك الاجتماع بحصولها له ومعنى استعداد
الكيفيات وضعفها ان يبطل كيفية ويحدث اشد منها او اضعف
من بابها ولو كان استناد الكيفية انضمام اخرى مثلها اليها في المحل
لاجتمع المثلان في محل واحد من غير فارق وهو محال ولولا بقاء العناصر

في الممتزج

في الممتزج لما تميزت عند وضعها في القرع والانبيق والممتزجات قد تؤثر
بنفس المزاج لتبريد ما غلب عليه البرد وتسخين ما غلب عليه الحر ويسمى ذلك
ذلك التاثير بالكيفية وقد يؤثر بقوة تتبع المزاج كتاثير السم
في البدن فان اليسير منه يؤثر ما لا يؤثره الكثير التام الكيفية
كما ان القليل من الافيون يؤثر من التبريد ما لا يؤثره الكثير من الارض
والماء ومما يتبع الامتزاج من الكيفيات هي الالوان والطعوم و
الروايح والاشكال ولو كانت هذه نفس المزاج لكانت ملموسة
اذ المزاج توسط كيفيات ملموسة فيكون ملموسا وشيء من هذه
بملموس والممتزج ان كانت مقادير القوى المتضادة فيه متساويه
فهو المعتدل الحقيقي والا فهو الخارج عن الاعتدال والمعتدل بالحقيقه
ان لم يوجد لما يمنعه من تفرق بسائط لا يحصل لان البسائط المجتمعه
لو تساوت فيه مقادير قواها لكان ان مال الى احد اجزاء تلك البسائط
كان تخصيصا بلا مخصص وان لم يمل كان الميل الذي لكل واحد منها
الحيز الطبيعي مما لا يعوقه عائق قسري فيعود كل واحد منها
الحيز الطبيعي والا لكان المطلوب بالطبع متروكا من غير قاسر
وهو محال فهو ان وجد فهناك ما يمسكه عن التفرق والا فلا يوجد
زمانا ما البته هذا لو كان له مكان غير مكان احد بسائطه اما اذا لم

يكن له مكان خارج عن امكنتها فلا يمكن وجوده اصلا لانه لو كان
موجود الكان له ميل طبيعي الى مكان ما اذ لا جرم عديم الميل ولا
يتصور فيه ميل الى مكان احد بسايطه فانه ترجيح من غير مرجح
ولا حد مشترك بين جميع البسايط حتى يكون مكانا له يميل اليه بالطبع
واذا لم يكن له بد من ميل على تقدير وجوده ولا ميل له على ذلك التقدير
فلا يمكن وجوده فالموجود من الامزجة خارج عن الاعتدال
الحقيقي وهو اما مفرد اعني الذي خرج عن الاعتدال في كيفية واحدة
وهو الحار والبارد والرطب واليابس واما مركب الحيث خارق ومنى
لم يكن في داخله ما هو ساكن لم يكن ذلك الاستمام وحركاتها لو
تساوتا لم يتصور تبدل النسبة ولو فضلت احديهما على الاخرى فالذي
فضلت حركته متحرك والاخر في حكم الساكن فاذا تحرك المحيط فيجب سكون
شيء مما في حشوه فان بحركته تتبدل نسبة كل واحد منهما الى الاخر ولو كان
الجسم الذي يختلف نسب الاجزاء اليه متحركا جاز ان يختلف بسبب اجزاء الجسم
الثاني الى الجسم الاول مع سكون من الاول فليس يكون لاحدهما اختصاص
باختلاف النسب من دون الاخر فلا يكون هناك حركة خاصة باحد
الجسمين واما الساكن فلا يختلف النسب فيه الا الى المتحرك فلا بد مع
وجود الحركة الوضعية من وجود جسم ثابت فانه ما لم يكن وضع لم

بكن

يكن حركة وضعية كما انه اذا لم يكن اين لم تكن حركة في الاين ولا سكون
فيه وما لم يكن جسم ثابت لم يكن وضع يختلف معه نسب الحركات
وكما لا بد من وجود جسم مستدير حتى يوجد الحركة المستقيمة فكذلك
لا بد من وجود جسم ثابت حتى يوجد الحركة المستديرة الوضعية والحركة
المستقيمة ممتنعة على محدد كل الجهات اذ لو تحرك كذلك لكان له
حيز طبيعي من شانه ان يفارقه ويعاوده فيكون موضعه الطبيعي متحدد
الجهة لاجله لا به لانه قد يفارق موضعه ويرجع اليه وهو في الحالتين
ذو جهة فيكون جهته متحددة عند وجوده فيه وعند لا وجوده
فيكون محدد جهة موضعه الطبيعي جسم جسما غيره وما لم يوجد الجهة
لا يقع الحركة نحوها فتلك الجهة اما متقدمة عليه او معه وكيف كان
لم يكن هو محددها فلا يكون محددا لكل الجهات وفرض محددا لها هذا خلف
وايضا فلو صح عليه الانتقال بالحركة المستقيمة لكان لا يخلو اما ان يقتضي
طباعه الكون في تلك الجهة او لا يقتضي فان لم يقتض فكيف يتحدد به الجهة
مع جواز ان لا يكون هناك وان اقتضت طباعه الكون فيها وهو جايز المفارقة
لها وطالب لها بالطبع وجب ان يكون حاصلة حتى يطلبها بكليته واجزائه
فلا يكون الجهة متحددة الذات به بل بجسم اخر على انك تعلم انه لو تحرك
حركة مستقيمة لوقعت الحركة الى لا اصوب وهو محال وبهذا يظهر ايضا انه لا يجوز

ان يتركب من اجسام مختلفة الطبايع وان كان قد سبق بيان ذلك
نوجه اخر فانه لو تركب منها لكانت بسايطه فاملا لاجتماع فيصح
عليها الانتقال من جهة الى جهة ويلزم من كونه لا يقبل الحركة المستقيمة
ان لا يقبل الخرق والالتيام فانهما لا يتصوران الا بها ولا يقبل التخلخل
والتكاثف لهذا بعينه واذ هو لا يتحرك الى فوق ولا الى اسفل فهو لا ثقيل
ولا خفيف ولا حار ولا بارد واذ لا يقبل الانفصال اصلا لا ينبو له
ولا ينعصر فهو لا رطب ولا يابس ولا يقبل الكون والفساد اي لا يخلع مادته
صورته ويلبس صورة اخرى طالبة لحيز اخر اذ لو كان قابلا لهما فالصورة الحادثة
الكائنة ان حدثت في حيزه الغريب ويحبسها ووقفت فيه كان حيزه
الغريب طبيعيا له وهذا محال وان كان يتحرك عنه بالطبع فهو
بحركة مستقيمة وان كان في حيزه الطبيعي بحسب الصورة المتكونة
فان يكون فيه وهو خال لم يكن الخلاء ممتنعا وقد ابطلناه وان يكون
فيه وليس بخال فان لم يدفع ذلك الجسم عن ذلك الحيز لزم تداخل
الجسمين وهو محال وان دفعه فالدافع والمدفوع كلاهما قابل للحركة
المستقيمة واما كونه هل يخلع صورة ويلبس اخرى طالبة لنفس ذلك
الحيز وهل يحيل استحالة لا يوثر في جوهره فذلك مما نسه على الحق
فيه مما يرد في المستانف وكذلك كونه هل يصح عدمه او لا يصح والمحدد

ان كان فيه

ان كان فيه ميل مستدير فهو ميل ارادي اذ ليس حركته بالطبيعة
الى بعض الجوانب اولى من حركته الى غيره لتساوي اوضاعه والجهات
الغير الطبيعية لا نهاية لها ولكن بحسب حركة الحيوان سمان جهات
فان الذي اليه اول حركة النمو يسمى فوق وما يقابله تحت واذا عنى
بالفوق ما يلي راس الانسان وبالسفل ما يلي قدمه فهو ما يتبدل بتبدل
الوضع ثم ان الارض كرة والجانب الذي يلي راس الواقف على موضع منها
يلي اخمص الواقف على الجانب الاخر منها في مقابلته وبالعكس ولا كذلك
الفوق بمعنى القرب من الفلك والسفل بمعنى البعد عنه فان ذلك
لا يختلف باختلاف الازمنة والامكنة واما اليمين وهو الذي منه
مبدا الحركة واليسار وهو مقابله والقدام وهو الذي اليه الحركة الا
طبعا والخلف وهو المقابل له وظاهر انها تختلف بحسب اختلاف الاوضاع
ولا يجوز وجود محددين لا يكون احدهما محيطا بالاخر فانهما لا يتماسان
بل يكون بينهما فرجة فان لم تملا بجرم وقع الخلا المحال وان ملي بجرم
فهو جرم مستقيم لا محالة وله طرفان فاستدعى محددا فوقهما فلم يكونا
محددين لكل الجهات وهو على خلاف ما فرض هـ

الفصل السابع

في سائر الافلاك والكواكب وذكر جملة من احوالها

كل ما يتحرك من الاجرام السماوية على الاستدارة ففيه ميل مستدير لاستحالة
وجود الحركة بدون الميل وليس هو بقاسر والا لكانت حركاتها على موافقة
القاسر فيلزم استواؤها في السرعة والبطوء وهو على خلاف الواقع وليست
حركاتها طبيعية لان الحركة المستديرة لا تكون بالطبيعة كما عرفت فهي بالارادة
والبسايط هذه اذا كان في طباعها ميل مستدير امتنع ان يكون في طباعها
ايضا ميل مستقيم لان الطبيعة الواحدة لا تقتضي امرين مختلفين فلا تقتضي
توجها الى شيء باحد الميلين وصرفا عنه بالاخر وليس الحكم في ذلك كالحكم
في اقتضاء الطبيعة الحركة والسكون فانها انما اقتضت استدعاء المكان
الطبيعي فقط فاذا خرج الجسم عنه بالقسر اعادته اليه بالحركة واذا كان
فيه حفظته بالسكون فاقتضاؤها في حالتي الحركة والسكون واحد
ولا كذلك اقتضاء الميلين المذكورين فان اقتضاء الحركة المستديرة
مغاير لاستدعاء المكان الطبيعي ثم في الامكنة مكان طبيعي يطلبه
المتحرك على الاستقامة وليس في الاوضاع وضع طبيعي يطلبه على الاستدارة
ولذلك استندت احدى الحركتين الى الطبيعة دون الاخرى هذا حكم ما هو
بسيط منها ويلزم منه ان لا ينخرق ولا يتخلخل ولا يتكاثف وان لا يكون
ثقيلا ولا خفيفا ولا حارا ولا باردا ولا رطبا ولا يابسا ولا قابلا للكون
والفساد على قياس ما عرفت في المحدد واما هل يجوز ان يكون في ساير الافلاك

مركب

مركب او ان كان فيها ذلك فهل حكمه في امتناع اجتماع الميلين وغيره مما يلزمه
هذا الحكم الذي هو لبسايطها ففيه نظر والذي يجب ان يتحقق ههنا
انه لو كانت السماويات او شيء منها غير دايم الوجود او كان شيء من اعراضها
القارة او شيء من احوالها غير ثابت لافتقرت الى فلك او افلاك اخرى متحركة
على الدوام حركة دورية لا يتغير في شيء من ذلك لما تبين ان كل حادث
الا وهو منفعل عن الحركة الدورية واما الاعراض الاضافية والتي
ليست بقارة فيجوز اختلافها فان حركاتها المختلفة يحصل بسببها
لها اختلاف اضافات كالتثليث والتربيع والتسديس والمقارنة
والمقابلة واصناف من الاختلافات في مطارح شعاعاتها وامتزاجات
يقع بينها ليس في قوة البشر استيفاء جميعها وبتلك حصلت الاستعدادات
المختلفة في عالمنا هذا والكواكب المشاهدة في السماء يحصل منها سبعة سيارة
لا يثبت نسبة اوضاع بعضها من بعض وتجد باقيها ثابتة اوضاع بعضها
الى البعض محفوظة لم يتغير بحسب الحس في الازمان المتطاولة والتي
من التواريخ التي نقلت الينا ووجد لهذا الباقي حركة بطيئة يظهر منها
القليل في السنين الطويلة وهو على ما وجده المتاخرون في كل مائة
سنة قريب درجة ونصف من دور الفلك الذي مجموع دوره مقسوم
ثلثمائة وستين درجة وسميت السبعة بالمتحيرة وهي القمر وعطارد

والشمس والزهرة والمريخ والمشتري وزحل والباقيه سميت بالثوابت
وهي كثيره تفوت الاحصاء ويحتمل ان يكون المجرة منها الكثيرة الكواكب
متقاربة الوضع فرئيت كلطخة واحدة وكل واحد من المتحيره مسامت
الثوابت ويتحرك منهما نحو المشرق واما الثوابت فلان كوكبا من المتحيرة
لما سامت كوكبا منها في ناحية المغرب وعاد اليه في مدة معلومة
ومضت عليه مدة متطاولة وجدت مسامتة له في الجانب الشرقي
من ذلك الموضع فدل على ان الثوابت يتحرك نحو المشرق ثم كل واحد من
المتحيرة واكثر الثوابت المشاهدة يتحرك من المشرق الى المغرب في كل يوم
بليلة نحو دورة واحدة وهو دال على وجود فلك محيط بكلها يحركها
تلك الحركة ولو كانت الكواكب كلها مركوزة في فلك واحد يتحرك بحركته
الى المغرب ويحركها الفلك المحيط به الى المشرق لتساوت حركتها الى
جهة المغرب في السرعة والبطوء ولم يجد الامر كذا فهي في عدة افلاك يحيط
بعضها ببعض وقد وجد القمر كاسفا لعطارد وللشمس ووجد عطارد
كاسفا للزهرة فعلم ان فلك القمر تحت فلك عطارد والشمس وفلك عطارد
تحت فلك الزهرة ولما كانت الزهرة كاسفة للمريخ والمريخ كاسفا للمشتري
والمشتري كاسفا لزحل وزحل كاسفا لبعض الثوابت علم ان فلك الكل
تحت فلك المكوكب واحتمل كون الثوابت في فلك واحد او في افلاك متعددة

متساوية

متساوية الحركة والفلك المدير للكل يسمى منطقته معدل النهار ومحوره
محور العالم وقطباه قطبي العالم وحركته بالنسبة الى الافاق اعني الدوائر
الموهومة التي تفصل في كل موضع بين الظاهر من الفلك والخفي منه ويقطع
معدل النهار على نقطتين متقابلتين يسمى احديهما شرقية والاخرى غربية
هي على ثلثة اقسام اما دولابية وهي في خط الاستوا واما رحوية وهي
في الموضع المسامتة لقطب العالم واما حمايلية وهي في غيرهما من المواضع
ووجدت الشمس في المساكن التي يدور الفلك فيها دولابيا مايلة الى الشمال تارة
والى الجنوب اخرى وبقي قريب نصف السنة في احد الجانبين وقريب
نصفها في الجانب الاخر فاذا توهمنا خطا يخرج من مركز الارض وينتهي الى
سطح الفلك الاعظم مارا بجرم الشمس ودارت الشمس بحركتها الخاصة بها دورة
تامة فانه يرتسم في سطح ذلك الفلك دايرة عظيمة مقاطعة لمعدل النهار
يسمى فلك البروج ونقطة التقاطع بينهما التي اذا جاوزتها الشمس حصلت
في الشمال هي نقطة الاعتدال الربيعي ونقطة التقاطع المقابلة لها التي
اذا جاوزتها حصلت في الجنوب هي نقطة الاعتدال الخريفي ومنتصف
ما بين نقطتي التقاطع في الجهة الشمالية هو نقطة الانقلاب الصيفي
وفي الجهة الجنوبية هو نقطة الانقلاب الشتوي واذا توهم انقسام ما بين
كل نقطتين من النقط الاربع بثلثة اقسام متساوية وتوهمنا ست دواير

يمر كل واحدة منها على نقطتين متقابلتين من النقط الاثني عشر انقسم سطح الفلك
الاعظم باثني عشر قسما كل قسم منها يسمى برجا واذا كانت الشمس فيما بين نقطتي الاعتدال
الربيعي والانقلاب الصيفي كان الزمان ربيعا واذا كانت في الربع الذي يليه
من الجهة الشمالية كان صيفا واذا كانت في الربع الثالث كان خريفا واذا
كانت في الربع الرابع كان شتاء والمساكن المسامتة لمعدل النهار يصل
الشمس الى سمت روسهم في نقطتي الاعتدال الربيعي والخريفي وكل واحد
من الوقتين هو عندهم صيف وبعد كل صيف خريف وشتاء وربيع فهناك
ربيعان وصيفان وخريفان وشتاءان وان كانت كل هذه قريبة من
التشابه عندهم بحسب مسامتة الشمس وآفاق هذه المواضع تمر كلها على قطبي
العالم وتقطع معدل النهار والدواير الموازية لها من القطب الى القطب
بقسمين متساويين على زوايا قائمة فيكون لكل كوكب هناك طلوع وغروب
ويتساوى زمان المكث فوق الارض وتحتها ويساوي النهار والليل
هناك ابدا ويقاطع الافاق معدل النهار في المواضع المائلة عنه لا على زوايا
قائمة فيرتفع هناك احد قطبي العالم عن الافق وينحط الاخر عنه ويكون
بعض الكواكب ابدي الظهور وبعضها ابدي الخفاء ويكون الافق قاطعا
للدواير الموازية لمعدل النهار بقسمين متساويين واذا كان القطب
الشمالي ظاهرا كانت القسي الظاهرة من الدواير الشمالية فوق الارض اعظم

من التي تحتها ومن الجنوبية بخلاف ذلك ويكون النهار اطول من الليل
اذا كانت الشمس هناك في البروج الشمالية واقصر اذا كانت
في الجنوبية والمواضع التي فيما بين دايرة البروج ومعدل النهار
ينتهي الشمس الى سمت روسها في كل دورة شمسية دفعتين والتي
في مسامتة الانقلاب الصيفي ينتهي الى سمت روسها دفعة واحدة
فقط وما جاوز ذلك فلا ينتهي الى سمت الراس والمواضع التي يكون
مدار نقطة الانقلاب الصيفي فيها ابدي الظهور فالشمس تبقى في الدورة
الواحدة فوق الارض عند وصولها الى تلك النقطة ولا يظهر لها بعد
ذلك طلوع وغروب واذا انتهت الى نقطة الانقلاب الشتوي
تبقى في الدورة الواحدة تحت الارض والمواضع التي ينطبق فيها قطب
فلك البروج على سمت الراس ينطبق فيها فلك البروج على الافق
فاذا مال القطب نحو الجنوب ارتفع نصف فلك البروج عن الافق دفعة
وانخفض النصف الاخر دفعة والمواضع التي ينطبق فيها قطب
العالم على سمت الراس ينطبق الافق على معدل النهار ويكون محور العالم
قائما على سطح الافق ويدور الكرة حوله دورة رحوية ويبقى نصف
فلك البروج ظاهرا ابدا ونصفه خفيا ابدا ويكون السنة كلها
يوما وليلة ففي نصفها يكون نهارا وفي نصفها يكون ليلا

وانما كان قريبا من النصف لا النصف حقيقة بسبب ما يظهر من بطوء حركة
الشمس في بعض الفلك وسرعتها في بعضه وحركة الشمس ليست على محيط فلك
مركزه مركز العالم والا لما اختلف بعدها عن جميع المواضع المسامتة
لفلك البروج فما كانت تختلف اثارها في تلك المواضع ولما وجدت
اثارها التي من مقتضيات شعاعها كتسخين الارض وتوليد الحر [?] في
ناحية الجنوب اكثر واقوى من وجودها في ناحية الشمال دل ذلك من طريق
الحدس مضافا الى ما وجد بالرصد من اختلاف حركتها في نصفي منطقة
البروج بالسرعة والبطوء ومن كون حركتها في الكسوفات في اواسط زمان
البطوء اصغر قليلا منه في اواسط زمان السرعة على كونها في البطوء ابعد
من مركز العالم وفي السرعة اقرب اليه فيكون حركتها اذا لم يكن جارية [?] للفلك
اما على كرة صغيرة غير شاملة للارض متحركة على نفسها وبحركتها فلك
اخر مركزه مركز العالم وتسمى تلك الكرة فلك التدوير واما على محيط
كرة شاملة للارض مركزها خارج عن مركز الارض فتقرب تارة من
الارض وتبعد اخرى وابعد بعدها يسمى الاوج واقرب قربها يسمى الحضيض
ودلت المشاهدة على ان القمر في حركته من المغرب الى المشرق تسرع تارة وتبطئ
اخرى من غير ان يختص ذلك بموضع معين من الفلك بل تقع في جميع اوضاعه
وهذا اذا لم يعرض بحركاته البسيطة اختلاف ولا يخرق بحركته الفلك

فهو

فهو دليل على انه متحرك على فلك تدوير بحركة تارة الى المغرب وتارة
الى المشرق فعرض له السرعة والبطوء ولما صار تارة شماليا عن الشمس واخرى
جنوبيا علم من ذلك وحصل ان فلك تدويره لا يتحرك في مسامتة فلك البروج
بل على محيط دائرة مائلة عنه قاطعة للدائرة المرسومة على كرة القمر الموازية
لفلك البروج على نقطتين متقابلتين يقال لاحديهما الراس وهي التي
اذا جاوزها القمر حصل في الشمال وللاخرى الذنب وهي التي اذا
جاوزها حصل في الجنوب ولما وجدنا انه اذا سامت القمر الشمس في احدى
النقطتين ووقع هناك كسوف ثم عادت الشمس بحركتها الخاصة بها
الى تلك النقطة ووقع فيها كسوف اخر لم يكن الكسوف الثاني في ذلك الموضع
من الفلك بعينه بل كان في موضع اخر مائل عنه الى جهة المغرب استدللنا
بذلك على ان فلكا اخر ينقل نقطتي الراس والذنب الى جهة المغرب ويسمى ذلك
فلك الجوزهر ثم القمر كلما قرب من تربيع الشمس وكان سريع السير
فان ازدياد سرعته يكون اشد من ازديادها في موضع اخر وهو دليل
على انه اذا قرب من التربيع كان اقرب من الارض مما اذا كان في موضع اخر
وذلك يدل على ان فلك تدويره يتحرك على محيط فلك خارج المركز
ليقرب من الارض تارة ويبعد اخرى وقد استدل على وجود فلك اخر
يحرك بعده الابعد بسبب موافاته كل واحد من الاوج والحضيض في كل دورة

مرتين وكل ذلك على تقدير عدم الاختلاف في الحركة البسيطة وعدم انخراق
الفلك والاختلاف ههنا تشكل النور في القمر بسبب اختلاف اوضاعه من الشمس
دل على انه لا نور له في نفسه وانما نوره من الشمس فاذا قارنها كان وجهه المظلم
مواجها لنا فلا يرى واذا صار البعد بينه وبين الشمس بمقدار ربع دائرة
يرى نصفه مضيا واذا صار مقابلا لها كان وجهه المضي الينا فيرى تام النور
واذا انصرف عن المقابلة انتقص نوره وازداد ظلمته الى ان يجتمع بالشمس
فلا يقابلنا من نوره شي واذا حصل القمر على مقابلة الشمس ووقع في ظل
الارض المحجب نور الشمس عنه بالارض فيبقى على ظلامه الاصلي فان لم يكن له ميل
عن مسامتة الشمس انخسف كله وان كان له ميل اقل من مجموع نصف
قطر القمر والظل انخسف بعضه اما اذا كان الميل مساويا لمجموع نصف القطرين
او اكثر لم يقع في الظل المذكور ولم ينخسف وهذا دليل على ان جرم الشمس اعظم
من جرم الارض ولو لا ذلك لوجب انخساف القمر في الاستقبالات كلها
ونحن اذا توهمنا خطوطا تخرج من طرفي قطر الشمس الى طرفي قطر الارض
خارجة كذلك بالاستقامة فانها تتلاقى على نقطة ولكون الارض
جرما كثيفا مانعا من نفوذ الشعاع وجب ان يقع لها ظل محصور فيما بين تلك
الخطوط على شكل مخروطي ومتى ما صار القمر في نقطة التقاطع بين منطقة
الفلك المايل وبين فلك البروج وكانت الشمس مسامتة لنقطة التقاطع

مضيا واذا مال بحيث ينحرف وجهه المضي الينا يرى هلالا صح

ايضا

ايضا ولم يكن للقمر ميل عن مسامتة الشمس فيصير حايلا بيننا وبينها فيرى في جهته
كانه سواد على صفحتها وذلك هو كسوف الشمس الكلي وان كان له ميل عن
مسامتة الشمس وكان الميل اقل من مجموع نصف قطر الشمس والقمر انكسف بعض
الشمس وان كان الميل اعظم او مساويا لم تنكسف والكواكب الخمسة المتحيرة
وهي التي هي غير الشمس والقمر قد يعرض لها ان تترك صوب جهة المشرق وترجع
الى المغرب ثم تستقيم ولا يختص ذلك بموضع معين بل يقع في جميع اجزاء فلك
البروج فحركتها ان لم يعرض للبسيط منها اختلاف ولم ينخرق بها الفلك
هي على محيط فلك تدوير وما ترى حركته منها في بعض مواضع الفلك
اسرع وفي بعضها ابطا ففلك تدويره تقرب من الارض وتبعد
عنها فلها فلك خارج المركز يحرك فلك التدوير وكذا ما يرى بعده
من الشمس مختلف القدر في مواضع الفلك فانه قربه يوجب رؤيته
البعد اعظم وبعده يوجب رؤيته اصغر والذي يرى بعده المذكور كذلك
هو عطارد والزهرة وقد استدل على ان اوج عطارد وحضيضه
يقرب من الارض ويبعد وهو يحوج الى خارج مركز اخر له ولجميع
الكواكب حركات اخرى اخفى من المذكورة ويحتاج الى الاصول السابقة
الى افلاك اخر تستند اليها لم نتعرض لذكرها وقد ذكر بعضها في الكتب المبسوطة
وكل حركة قلنا انها محتاجة الى فلك بصفة كذا فانما اعني بذلك احتياجها

اليه او الى ما يقوم مقامه واحدا كان ذلك القايم مقامه او اكثر واذا قلب
فلك الثوابت فاريد به فلكها او افلاكها فانه لم يتحقق كونها في فلك
واحد وجملة ما قد يحصل من احوال هذه الاجسام السماوية ان منها افلاكا
شفافة فيها كواكب مضيئة والافلاك كثيرة منها ما مركزه موافق لمركز
الارض تحقيقا او تقريبا ومنها ما مركزه خارج عن مركزها وهي اما محيط
بها وهي المسمى بالخارج المركز او غير محيط بها وهو فلك التدوير واما
الكواكب فاكثر من ان يحصى والذي عرف منها بالرصد سبع متحيرة والف
ونيف وعشرون كوكبا ثوابت وهذه المباحث اكثرها مبني على ان السماويات
لا يعرض لها اختلاف سرعة وبطوء ولا انخراق والتيام ولا تخلخل وتكاثف
ولا رجوع وانعطاف ووقوف ولا خروج من حيز ويلزم من ذلك ان الكواكب
لا ينتقل حول الارض بان يخرق لها اجرام الافلاك بل انتقالها بسبب حركة
الافلاك المركوزة فيها وان يكون الحركات المختلفة في الرؤية مستندة
الى ما يقتضي تشابهها وتلك المختلفة لا يمكن ان يكون حركة بسيطة بل
يجب كونها من جملة بسايط كل واحد منها متشابه وكل حركة يختلف
زواياها او قسيها في الازمنة المتساوية فهي مركبة وليس كل مركبة
كذلك فان كانت هذه الاصول واجبة في نفس الامر فلا بد لكل كوكب
من عدة افلاك الحركات المشاهدة وان لم يكن واجبة فالحدس يحكم

بوقوعها في السماويات في الاغلب وتبكثر افلاك كل كوكب ويصدق
اكثر ما ذكرته الا ترى كيف يحدس النفس من موافقة مركز تدوير القمر
وعطارد اوجيهما في كل دورة مرتين وكذا حضيضهما ان فلك التدوير
لهما لا يقطع الحامل بحركته وحده بل هو متحرك بحركة الفلك الحامل له
وكيف يحدس من كون القمر كلما كان اكثر بعدا من الارض كان خسوفه
اقل مكثا على ان الظل يستدق كلما بعد عنها وعلى ان الشمس اكبر منها
وربما يختلف باختلاف الاشخاص الجزم بذلك على حسب ما ينضم من القراين
العلمية والاعتبارية من احوال الحركات وغيرها وانت تعلم ان الجسم الواحد
من هذه ومن غيرها لا يتحرك حركتين الى جهتين من حيث هما حركتان
بل يتحرك حركة واحدة يتركب منهما واذا تركبت الحركات وكانت الى جهة
واحدة احدثت حركة تساوي مجموعها وان كانت الى جهتين متضادتين
احدثت حركة مساوية لفضل البعض على البعض او سكونا ان لم يكن فضل
وان كانت في جهات مختلفة احدثت حركة مركبة الى جهة تتوسط تلك
الجهات على نسبتها والحركات المختلفة يكون بالقياس الى محركاتها الاول
بالذات والى غيرها بالعرض ولا يكون جميعها بالقياس الى محرك واحد
بالذات ولا يلزم من كون الجسم متحركا بحركتين حصوله دفعة في حيزين
وتحريك فلك فلكا يكون على لازمة المتحركات لكانه من المحرك وكونه منه

كالجزء من الكل فيتحرك مع قطبه وسائر اجزائه بحركته مثل حركة ساكن
السفينة بحركة السفينة ثم انه مع ذلك يتحرك بنفسه حركة الخاصة به
كساكن السفينة اذا تردد فيها الى اي جهة شاء فهكذا يجب ان يفهم الحال
في حركات الاجرام السماوية المختلفة التي يتحرك بها كل جرم منها والكلام
في الاجرام العلوية وما يحويه من السفلية من حيث كمياتها وكيفياتها
واوضاعها وحركاتها اللازمة لها طويل والعلم المختص به هو علم الهيئة
ومباحثه كثيرة ومتشعبة وهو من العلوم النفيسة الدالة على عظمة
المبدع جل وعلا وقد حقق فيه الفاضل مؤيد الدين العرضي رحمه الله
ما لم يحققه من قبله ممن سمعنا به وبين ان اصغر الكواكب التي ترى في السما
هو عطارد ونسبة جرمه الى جرم الارض كنسبة الواحد الى اثني عشر الفا
وثمان مائة وتسعة عشر وان اكبر ما هو اكبر ما ترى من الكواكب الثابتة
ونسبة جرمه الى جرم الارض كنسبة اثنين وثلثين الفا وثمانمائة وتسعة
وثلث الى الواحد وبين ان القمر وجزء من اربعين من الارض وان الشمس هي
قريبة من مائة وسبع وستين مرة كالارض وان الزهرة نحو من اربعة
عشر من الارض تقريبا وان جرم المريخ مثل جرم الارض سبع مرات وسدس
مرة وان نسبة جرم المشتري الى جرم الارض كنسبة اثني عشر الفا وثمان مائة
وثلثة عشر الى الواحد بالتقريب وان نسبة زحل اليها كنسبة ستة عشر الفا

وما تين وثمانية وخمسين وثلث الى واحد وان اصغر الكواكب الثابتة
هو كالارض تسعة الاف وخمس مائة وثلثه وسبعين مرة وتسع دقائق
وبين ان اقرب قرب القمر وهو غاية ما يمكن ان يكون ارتفاع الاسطقسات
بما به نصف قطر الارض واحد ثلثة وثلثون وربع وان ابعد البعد
للشمس تقريبا بالمقدار الذي هو نصف قطر الارض ايضا الف وما يتان
واربع وستون مرة وبين البعد الاقرب والاوسط والابعد عن مركز
الارض لكل واحد من المتحيرة حتى انتهى الى كرة الثوابت وبين ان القدر
الذي علم من تحتها وهو ضعف بعدها عن مركز الارض هو مائة واربعون
الفا ومائة وسبع واربعون مرة بما به قطر الارض واحد وان قطر
الارض بالتقريب هو سبعة الاف وستمائة وستة وثلثون ميلا
واثنان وعشرون دقيقة كل ميل منها ثلثة الاف ذراع كل ذراع
اربع وعشرون اصبعا كل اصبع ثماني شعيرات يلصق بطون بعضها الى بعض
والاشهر ان الاصبع يكون ست شعيرات بهذه الصفة وعلى هذا يكون الميل
اربعة الاف ذراع ولا تفاوت الا في الاصطلاح فقط بل المقدار واحد
واكثر ذلك بينة على انه اقل ما يكون وقطع به من جانب القلة ولم يقطع
به من جانب الكثرة وعلى هذا فابعد ما وقفنا عليه من فلك الثوابت
يقطع من المسافة في جزء في تسعمائة جزء من ساعة مستوية مائة وخمسة

وخمسين الف ميل وسبع مائة وثمانية عشر ميلا وربعا بالتقريب
بموجب ما يقتضيه المساحة والحساب والله اعلم بما فوق ذلك من الاحوال
وعجايبها ومن اراد تحقيق ذلك على اصول الهيئة فعليه بمطالعة
كتاب هذا الفاضل في هذا الفن وانما ذكرت هذا القدر منه لما فيه
من الامر العجيب الدال على عظمة هذه الاجرام وحكمة صانعها وعظيم قدرته
التي تبهر العقول وبعد ان تكلمت في الاجسام اخذ في
الكلام في المجردات وما يتعلق بها ومن الله الهداية والتوفيق

الباب الخامس

في النفوس وصفاتها واثارها

الفصل الاول

في اثبات وجود النفس وبيان ان معقولاتها لا يمكن حصولها في آلة
بدنية وانها مستغنية في التعقل الذي هو كمالها الذاتي عن البدن
قد سبق ان المراد بالنفس هو جوهر ليس بجسم ولا جزئه ولا حال فيه
وله تعلق بالجسم من جهة التدبير له والتصرف فيه والاستكمال
به فيحتاج الان ان تبين وجود موجود هذا شانه وتبين ذلك
بما نجد صادرا عن الانسان من الادراك والتحريك فانه لو كان
لجسميته لكان كل ما له الجسمية متحركا بالارادة ومدركا مثل تحركه

وادراكه

وادراكه وكانت العناصر والجمادات كذلك وهو على خلاف الوجدان
ولو كان ذلك لمزاج جسمه او نسب عناصره او مجموع بدنه مع انا نجد
المزاج دائم التبدل وتبدله يتبدل نسب العناصر وجملة البدن
لما كان الانسان يشعر بانانيته شعورا مستمرا وهو يتحقق انه
هو الذي كان منذ سبعين سنة او اكثر والمتبدل غير ما ليس بمتبدل
فالمدرك منا غير هذه الاشياء ثم المزاج كيفية واحدة لا يصدر عنها
افاعيل مختلفة وانانية الانسان ليست كذلك ونرى المزاج يمانع
الانسان كثيرا حال حركته في جهة حركته كالصاعد الى موضع عال فان
مزاج بدنه لغلبة العنصرين الثقيلين فيه تقتضي حركته الى الاسفل
وقد يمانع في نفس الحركة كالماشي على الارض فان مزاجه يقتضي السكون
عليها ولو كان مزاجه هو المحرك لما تحرك البتة الا الى الاسفل ولو كان
المدرك منه هو مزاجه لما ادرك باللمس ما يشبهه لانه لا ينفعل عنه
ولا بد في الادراك من الانفعال ولا ما يضاده لانه يستحيل عند لقاء
ضده فلا يبقى معه موجودا وكيف يلمس به وهو معدوم وكيف يلمس
بالمزاج المتجدد ونحن نعلم ان اللامس اولا هو اللامس ثانيا والعناصر
بطباعها متداعية الى الانفكاك والذي يجبرها على الالتيام
والاجتماع هو غير ما يتبعها ولا شك ان المزاج مانع لها وللانسان

ما يعيد مزاجه الشخصي الى حالته الملايمة عند التمكن من ذلك مع ان المزاج
المعدوم لا يمكن ان يعيد نفسه او مثله وليس الجامع للعناصر مزاج الوالدين
والا لما امكن في بعض الحيوانات ان يتولد ويتوالد كالفار ولو كان مجموع
العناصر في بدن الانسان او مجموع الاعضاء هو النفس لما بقي الشاعر
بذاته مع فقدان عضو ونحن نجد من انفسنا انا لو كنا قد خلقنا دفعة
على كمال من عقولنا من غير ان نستعمل حواسنا في شيء منا وفي غيرنا حصلنا و
كذلك لحظة ما في هواء غير ذي كيفية نشعر بها واعضاؤنا منفرجة
لئلا يتلامس لكنا في مثل هذه الحالة نغفل عن كل شيء سوى انيتنا فعلم
ان الاجسام والاعراض التي لم تحصل بعد لا مدخل لها في ذواتنا التي غفلنا ها
دون تلك الاشيا فالذات التي لم نغفل عنها مع هذا الفرض هي غير
اعضائنا الظاهرة والباطنة وغير جميع الاجسام والحواس والقوى
والاعراض الخارجة عنا وانت قد تغفل ذاتك في حال من الاحوال
مع غفلتك عن هذه الاشيا كما كذلك في العلم بان ذاتك مغايرة
لها ولهذا تشير الى ذاتك بانا وتشير الى كل جرم وعرض فيه من بدنك
وغيره بانه هو فثبت لك وجود شي يصدق عليه ما قيل في تعريف النفس
الا الجوهرية فاذا ثبت انه جوهر فذلك هو النفس المعرفة فيثبت وجودها
ويدل على جوهريتها انه لو كان عرضا لكان موضوعه اما جسم او غير جسم

فان كان جسما كان الحال فيه منقسما بانقسامه لكن المدركات منا بسيط لا
تقبل الانقسام والا لتوقف العلم به على العلم بجزئه لكن العلم بجزئه
يتوقف على العلم به لانا لا نعلم شيئا من الاشيا الا ونعلم انا عالمون به
فيعلم ذاتنا مع العلم به بالضرورة فلو علم المركب فانه للزم الدور
وان كان غير جسم فهو اما جوهر او غير جوهر فان كان جوهرا فاما ان يكون
له تصرف في البدن بذاته لا بعرض فيه او لا يكون فان كان الاول فهو
النفس وان كان الثاني وهو ان يتصرف في البدن بعرض فيه فهو النفس
ايضا فان الاعراض التي تعرض لذواتنا فيوجب صدور الافعال عنها بجسمها
كالقدرة والارادة وساير الدواعي لا ينسب الافعال اليها بل هي منسوبة
الى ذواتنا التي يفعل بها وان كان غير جوهر فلا بد من انتهائه الى الجوهر
ويعود الكلام فيه وهذا الجوهر هو محل الصور العقلية منا ولا شي من
تلك الصور بذي وضع والا لم يكن مشتركة بين ذوات الاوضاع المختلفة
وكل حال في جسم او في ذي وضع فهو ذو وضع فتبين من هذا ايضا ان المدرك
ما ليس بجسم ولا حال فيه ويدل على ذلك ايضا انا ندرك الكليات المنطبقة
على كل واحد من جزئياتها كما يدرك الحيوانية المطلقة التي يشترك فيها
البقة والفيل فلو كانت في جسم او في شي حال في جسم وكان لها نسبة
الى احدهما بالحصر عندنا لم يصدق عليها الانطباع فيه للزمها على جميع

هذه المقادير وضع خاص ومقدار خاص فلم يكن مطابقة للمختلفات
في هذه واذ قد طابقت ذلك فمحلها ليس بمتقدر ولا بذي وضع كيف كان
كذا واذا اعقلنا مفهوم الواحد المطلق البري عن خصوص مقدار ووضع وكذلك
معنى الشيئية فانها لو انقسمت بانقسام محلها فكل جزء من اجزائها
ان كان شيئية فحينئذ لم يكن فرق بين الكل والجزء وان كان شيئية
مع زائد كخصوص مقدار وغيره فقد زاد الجزء على الكل وان كان لا هذا
ولا هذا فالشيئية جزء هو لا شيء وكل هذا محال ومن المعلوم ان محل المعقول
الغير المنقسم هو محل سائر المعقولات وكذا الذي حضر عنده مدرك غير ذي
وضع هو الذي يحضر عنده سائر المدركات فالمدرك منا الذي وضع ولغير
ذي وضع هو غير جسم ولا جسماني في ذاته ومن تامل الملكات التي
لا يتجزى بالتجزية الاتصالية كالشجاعة والجبن والتهور وملكة الفطنة
والعلم انها لا تحل الجسم ولا العرض سار والا انقسمت بالقسمة الاتصالية
ولا تحل ايضا بجزء من الجسم ولو جاز كونه في ذاته جزء الا يتجزى والا كانت
هذه الاشياء بانسها ذوات اوضاع وادراكنا لذاتنا لا ينفصل على ذاتنا
فان الكل لا يقع الشعور به دون الشعور باجزائه وكما استمر شعور الانسان
بذاته مع الغفلة عن اجزاء بدنه من القلب والدماغ وغيرهما فكذلك
استمر شعوره بذاته مع غفلته عما يعرض فصلا للنفس مجهولا ولو كان

يشعر

مانا
يشعر بذاته لصورة يحصل في ذاته من ذاته لكان مشارا اليها بهو لا
فليس ادراكه لذاته بامر زايد صورة كان او غيرها وجوديا او غير وجودي
ونجد انا عندما نشعر بذاتنا وعندما نشير اليها لا نجد في ذاتنا الا
امرا يدرك ذاته وما يعرض من سلب موضوع او محل او اضافة ببدننا او
امر اخر اي شي كان فهو عرض خارج عنها ولو كان لها فصل مجهول مع انها
مدركة لذاتها بغير صورة وذاتها كما هي غير غايبة عنها لكانت مدركة
له فلم يكن مجهولا هذا خلف فلا تحصن وربما في ادراك مفهوم انا الا الحيوة
التي هي وجود الشيء عند نفسه فهي مفهوم انا دون ما وراها وجوديا
كان او عدميا لازما او مفارقا ولا يلزم ان يكون الحيوة حاصلة لشيء
لا حيوة له في حد ذاته كالاجسام فانه لو كان وجودها هو بعينه
كونها بحيث يصدر عنها افعال الحيوة لكان مفهوم الجسم هو مفهوم
الحيوة الحاصلة له وكان كل جسم حيا بتلك الحيوة وان كان لها
ذلك لانها اجسام ما قد تخصصت بامر وما ليس بجسم فلا يمتنع
ان يكون وجوده بعينه كونه بهذه الصفة والحيوة ليست ما به يكون الشيء
حيا بل حياة الشيء حيثية على قياس ما قيل في الوجود والنفس الانسانية
ليس لها من الحيوة الا ادراك ذاتها واما ادراك غيرها وافاعيلها
فبالقوى البدنية وبقواها العقلية فادنى حيوتها من دون ذلك

حيوة ناقصة يعرض لها الكمال تارة ويفقده اخرى ويختلف النفوس
في مراتب الكمال والنقصان بحسب ذلك ولو فرضت النفس انها تدرك
ذاتها بمعنى ان يكون ادراكها لذاتها صفة هي بعينها المقدمة ذاتها
على ادراك فكانت مجهولة وهو محال واذا لم يزد ادراكها لذاتها
على ذاتها فلا يتصور ان يغفل عن ذاتها البتة واذ قد ثبت وجود
النفس وثبت ايضا انه لا يجوز ان يحل معقولا انها في جسم فهي غير متصلة
بالبدن بل ولا بجملة العالم الجسماني ولا منفصلة عنه بمعنى الانفصال
الذي يقابل الاتصال مقابلة العدم للملكة وكذلك ليس بمزاج البدن
ولا نسب العناصر وبعض ما بينت به ذلك يغني عن كله ولكن لما كان
بعض النفوس تصح له النتيجة من برهان وبعضها لا تصح له ذلك من
البرهان بل ربما اتضح له من غيره لاختلاف النفوس في الاستعداد
لقبول اليقينيات وغيرها لا جرم كان تكثير الادلة على مطلوب
واحد ظاهر الفائدة وله فائدة اخرى هي انه لم يستعد النفس لقبول
اليقين من دليل ربما استعدت لقبوله من مجموع ادلة كما ذكر في
الاقناعات ومن حصل له اليقين ببرهان واحد استغنى به عما سواه

الفصل الثاني

فيما يظهر عن النفس من القوى الساسة وهي التي لا يشك في انه يشترك

فيها

فيها الانسان والحيوان اجمع والنبات قد علمت ان اصول القوى
النباتية ثلث اثنان لاجل الشخص وهما الغاذية والنامية وواحدة
لاجل النوع وهي المولدة وهذه فلا تشك في حصولها للنبات
ولهذا سميت نباتية بخلاف الادراك والحركة الارادية فانها
مشكوك في حصولها له القوة الاولى الغاذية وهي التي تحيل الغذا
الى مشابهة المغتذي ليخلف بدل ما يتحلل وتهيئ مع ذلك للتربية
والنمو والتوليد ففعلها الاحالة الى مشابهة المغتذي ومحل ذلك
الفعل هو الغذا وغايته هو اخلاف بدل المتحلل مع ما يتبعه من الهيئة
المذكورة وتخدم هذه قوى اربع منها الجاذبة وهي التي باسمها المدد
وهي موجودة في كل عضو من الحيوان اما في المعدة فلان حركة الغذاء
من الفم اليها ليست ارادية والا لكان الغذا حيوانا ولا طبيعية والا
لم يحصل الازدراد عند الانتكاس وهي اذن قسرية لا بدفع من فوق
بل بجذب من العضو لما تحت من جذب المري والمعدة للطعام من الفم
عند الحاجة الشديدة من غير ارادة الحيوان ولان المعدة تجذب الطعام
اللذيذ الى قعرها ولهذا تخرج الحلوا في القيء اخيرا وان كان الانسان
قد تناولها بعد تناوله غيرها من الاغذية واما في الرحم فلانه
قد تحس جذبها للاحليل وقت الجماع اذا انقطع الطمث عنها وخلت

من الفضول واما في ساير الاعضا فلان الاخلاط الاربعة التي هي الدم و
الصفرا والبلغم والسودا مختلطة في الكبد ويتميز كل واحد منها وينصب
الى عضو معين فلولا ان العضو جاذب لذلك الخلط بعينه لما اختص
كل عضو بخلط خاص ومنها الماسكة للمجذوب وفعلها في المعدة الاحتوا
على الغذا ولو كان رطبا فلا يندفع في الابتدا حتى يتم هضمه وفعلها
في الرحم الانضمام على المني ومنعه من النزول وان كان بطبعه ميلا
وكذا ساير الاعضا ومنها الهاضمة وهي التي تحيل الغذا وتعده لقبول
اثر الغاذية وهو احالته الى ما يليق بجوهر الحيوان او النبات ويظهر
احالتها في الانسان عند المضغ اولا ولهذا كانت الحنطة الممضوغة
تفعل في انضاج الدماميل فوق ما يفعله المطبوخة ثم في المعدة ثانيا
وهو ان يصير الغذا كماء الكشك الثخين وهو الكيلوس ثم في الكبد ثالثا
وهو ان يصير بحيث يحصل منه الاخلاط الاربعة ثم في العروق رابعا
وهو تصيره بحيث يصلح ان يكون جزا من العضو ومنها الدافعة للثفل
ولهذا يحدث الوجع عند التبرز كانها تنتزع من موضعها لدفع ما فيها
الى اسفل ويرى الاحشا يتحرك الى اسفل وقد تهيا الفضل لقبول
فعلها فيه بقوة اخرى لعلها الهاضمة ايضا كتلطيف الغليظ
وتكثيف الرقيق وامثال ذلك واثر الغاذية الاحالة والتشبيه

والالصاق

والالصاق القوة الثانية النامية وهي قوة توجب الزيادة في اجزا المغتذي
على نسبة طبيعية محفوظة في الاقطار لتبلغ الى تمام النشو فبهذه
القيود خرجت الزيادات الصناعية وما هو كالورم والسمن وقد يحدث
السمن مع سقوط القوة كما في حق الشيخ وقد يوجد الهزال مع النمو كما في
الصبي وقد يكون النامية هي الغاذية فان كلاهما يفعل تحصيل
الغذاء والصاقه وتشبيهه فان كانت هذه الافعال على قدر ما يتحلل
فهو الاغتذا وان كان زايدا فهو النمو الا ان في الابتدا يكون قويا جدا
وللمادة مطيعة فيكون وافيا بايراد المثل والزيادة وبعد ذلك
يضعف فلا يقوى الا على ايراد المثل فقط القوة الثالثة المولدة وهي قوة
تفيد تخليق البزر وتطبيعه وافادة اجزائه هيات يناسبها مما يصلح
لمبدائية شخص اخر من نوعه او من جنسه وهي في الانسان وكثير من الحيوان
تجذب الدم الى الانثيين من الاعضا فيقبل الاثار المتعلقة بالتوليد
فيتغير تغيرا معتدا لحصول صورة النطفة فيه ثم يلحقه عفونة تعد المادة
التركيبية لخلع صورة ولبس اخرى واذا تعلقت النفس بها تبعها مزاج
غير الذي كان في المادة معد لقبول اثار النفس وتنقسم المولدة الى
نوعين ما يفصل جزءا من الغذا بعد الهضم التام ليصير مبدا لشخص من نوعه
او جنسه وما يفيد بعد استحالته الصور والقوى والاعراض الحاصلة

للنوع الذي انفصل عنه البزر او الجنس لذلك النوع والمادة التي يفعل
فيها المولدة في الحيوانات التي تعرف فيها هو المني وهو فضل الهضم الاخير
وذلك انما يكون عند نضج الدم في العروق وصيرورته مستعدا استعدادا
تاما لان يصير جزءا من جوهر الاعضاء ولذلك فان الضعف الذي يحصل
من استفراغ امثاله من الدم لان ذلك يورث الضعف في جواهر الاعضاء
الاصلية ومجموع القوى التي في النبات يقال لها القوى الطبيعية
وبالكيفيات الاربع يتم امر هذه القوى فان الحرارة يلطف ويحرك المواد
والبرودة تسكن وتعقد والرطوبة تواتي لقبول التشكل والتخليق
واليبوسة يحفظ الشكل وغيره وتفيد التماسك وخلقت الحرارة
في الحيوانات او في بعضها اكثر من الرطوبة ليتمكن بها القوى من تصليب
الرطوبة وعمل العظام والغضاريف وما شاكلها منها فاذا صلبت
اغلب الرطوبة وكانت الحرارة باقية على جملتها فتمعن في افناء باقي الرطوبات
الى ان يأتي على جميعها فيموت ذلك الحيوان وللموت اسباب اخرى مذكورة
في كتب الطب والغاذية يخدم النامية ويخدمان جميعا المولدة
وفي الانسان الغاذية والنامية وسعي الغاذية والمولدة بعد النامية
وقد يكون هذه القوى في الحيوانات والنباتات عبارة عن استعدادات
تابعة لهيأتها والباقي من امور سماوية او ما يجري مجراها وربما كان

مبداها امرا واحدا في الحيوان والنبات تعاونه الامور السماوية على
حسب الهيآت والاسباب الخفية ويصرفه الى فعل فعل على ما يتم به نوعه
او تشخصه وبطلان التوليد والنمو ربما يعلل في بعض الاشخاص او اوقات
ببطلان استعداد مزاجي يناسب ذلك الاستعداد وقد يختلف امزجة
الاسنان اختلافا يوجب الاستعداد لقوى مختلفة عن مبدا واحد
ويبطل تلك القوى او بعضها والمبدا باق ويكون البطلان راجعا
الى بطلان استعداد القابل وجاز ان يكون ذلك المبدا هو النفس وجاز
ان يكون غيرها لكن لا يحصل الا عند تعلقها بالبدن كما ادى اليه التجربة
في الانسان وغيره وبهذا الاعتبار نسبت هذه القوى الى النفس وجعلت
من آثارها ويدل على ارتباط هذه القوى بالنفس ما يعتري مستشعر الخوف
من سقوط الشهوة وفساد الهضم والعجز عن كثير من الافعال الطبيعية
ولهذا اذا انصرفت النفس بالكلية الى امر يهمها كعلم او عبادة او التفات
الى معشوق وقفت الافعال الطبيعية المذكورة او ضعفت وكثير
من هذه القوى اضيف اليها افعال لا يصح الا من ذي شعور وادراك
وكيف ينسب التركيب العجيب الذي في ابدان الحيوانات وخاصة الانسان
الى قوة عديمة الشعور والادراك حالة في جسم متشابه في الحس هو
المني ولو كان المبدا الحدوث خلقة الاعضاء وصورها قوة مركوزة في

لنطفة منوية لكانت النطفة اما متشابهة فى الحقيقة كما هى متشابهة
فى الحس او ليس فان كانت متشابهة فى الحقيقة وجب ان يكون الشكل
الحادث من تلك القوة فى تلك المادة الكرة لان القوة التى يفعل
بلا شعور اذا كانت سارية فى المادة وكانت المادة متشابهة لم يكن
الاثر الا واحدا متشابها وان لم يكن النطفة متشابهة مع انها
سيالة رطبة رقيقة لزم ان لا يحفظ فيها ترتيب الاجزاء ولا نسبة
بعضها الى بعض وكان ينبغى ان لا يبقى ترتيب الاعضاء ووضعها على نسبة
واحدة فى الاكثر وليس الامر كذا ثم لا بد فى النمو من ورود مادة وحدوث
حلل فى المورود عليه وحركات الوارد ليست الى جهة واحدة بل الى جهات
مختلفة بحسب الاعضاء وهى فى كل عضو الى اصوات فى الطول والعرض
والعمق فليست هذه الحركات مما يصح صدورها عن قوة واحدة متشابهة
الحال وكذا الحال فى التغذية عند سد ما يتحلل والصاق الغذاء بالاجزاء
المختلفة وبدون الادراك لا يصح هذه التحريكات المختلفة والالصاقات
ونحن نعلم قطعا ان هذا الادراك المذكور ليس للنفس الانسانية فان افعال
هذه القوى دائمة فى البدن والنفس غافلة عنها ونحدس حدسا موجبا
لليقين ان الحيوانات العجم ايضا لا يدرك افعال هذه القوى فى ابدانها فاذن
هو ادراك موجود اخر مختص بهذه الانواع فى عالمنا وتتمة البحث فيه

سياتى

سياتى فى الموضع اللايق به الفصل الثالث
فى قوى الحس والحركة الارادية وهى التى يصدر عن نفس الانسان ولا يشك
فى انها حاصلة لسائر الحيوانات ما يصدر عن الارادة من الحركات له مبادى
اربعة مترتبة اولها الادراك وهو ابعدها عن الحركة فانا اذا احسسنا
او تخيلنا او توهمنا او تعقلنا فى شىء من الاشياء انه نافع او ضار سواء كان
ذلك مطابقا لما فى نفس الامر او غير مطابق له انبعث من ذلك الادراك
شوق اما الى طلبه ان كان ادرك نافعا واما الى الهرب عنه او دفع ضرره
ان كان ادرك ضارا وهذا الشوق هو المرتبة الثانية ويدل على مغايرته
للادراك انه قد يدرك شيئا لا يشتاق اليه ولا الى دفعه والهرب منه
وقد يتفق الادراك فى جماعة ويختلف الشوق فيهم والاشتياق الى
جلب ما نعتقد نافعا او لذيذا يسمى قوة شهوانية والى دفع المكروه
والموذى يسمى قوة غضبية ويتبع هذا الشوق اجماع على الطلب او
الهرب وهو المرتبة الثالثة والدال على مغايرته للشوق كان الشوق
قد يكون حاصلا ولا اجماع وقد يريد سائر لما لا يشتهيه ويشتهى ما
لا يريد تناوله وكانه كمال الشوق وما كده فان الشوق قد يكون ضعيفا
ثم يقوى حتى يصير اجماعا وهذه المراتب الثلاث هى الباعثة على الحركة
واما الفاعلة المباشرة لها فهى المرتبة الرابعة وهى قوة ينبعث فى

الاعصاب والعضلات من شانها ان تشنج العضلات بجذب الاوتار
والرباطات وارخايها وتمديدها ودل على مغايرتها لما قبلها من المبادي
كون المشتاق المجمع قد لا يقدر على التحريك وكون لا اشتياق قد يقدر
عليه وهذه هي المحركة على الحقيقة وغيرها يقال له محرك بالمجاز وحكم
الثلثة الاولى حكم الامر المخدوم وحكم هذه حكم المامور الخادم لتلك
والاحساس الموجود في الانسان وغيره من الحيوان اما احساس بالحواس
الظاهرة واما احساس بالحواس الباطنة والحواس الظاهرة على حسب
ما وجدناه لا على وجه الجزم بانه لا يمكن غيرها او لم يوجد خمس الحاسة
الاولى اللمس وهو اهمها للحيوان اذ لا يصح ان يفقده ويكون حيا فيما نجد
وذلك لان الحيوانات التي نشاهدها تركيبها الاول من ذوات الكيفيات
الملموسة ومزاجه منها وفساده باختلافها والحس طليعة للنفس ويجب ان
يكون للطليعة قد يكون قوة يدل على ما يدفع به الفساد ويحفظ
به الصلاح وذلك هو الحواس ويبعد ان يكون حيوان له حس اللمس
ولا قوة محركة فيه لانه ان احس بالموافق طلبه وان احس بالمنافي هرب
منه ومدركاته هي الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة والملاسة
والخشونة والخفة والثقل وما يتبع هذه كالصلابة واللين واللزوجة
والهشاشة وغير ذلك وجاز ان يكون قوى اللمس كثيرة فيدرك كل

ضدين من هذه بقوة وجاز ان يكون ادراك الثقيل والخشن والصلب
وغيرها بضرب من تفريق اتصال او انعصار آلة لكن ادراك الحرارة و
البرودة لا يجوز ان يكون كذلك والا لما وقع الاحساس بهما احساسا
يتشابه في جميع مواقع اللمس بل كان يقتصر على موضع التفريق ولا يعم
التفريق عضوا واحدا على التشابه وهذه القوة موجودة في جميع جلد
البدن لشدة الحاجة اليها ولا يتم اللمس الا بالمماسة والمودي له الى
هو العصب كما شهدت به المباحث الطبية وليس متعلقا بالعصب دون
والا لكان الحاس شيا منتشرا كالليف بل هو قابل وموده وما كان من
امزجة اللامسات اقرب الى الاعتدال كان الطف احساسا ولا يشعر بما
كيفيته مثل كيفية العضو المدرك فان الادراك لا يقع عن انفعال
والانفعال لا يقع الا عن جديد اذ الشي لا ينفعل عن ذاته او عن مساويه
الحاسة الثانية الذوق واليه في الانسان وما يعرفه من الحيوان
هو العصب المفروش على سطح اللسان وهو تال اللمس في المنفعة وتشبهه
في الاحتياج الى الملامسة ويفارقه في ان نفس الملامسة لا يودي
الطعم بل المودي له فيما نجده في الانسان هو رطوبة عذبة عادمة
للطعم في نفسها ينبعث من الآلة المسماة الملعبة فيودي الطعوم
لتكيفها بها الا ان يخالطها طعم كما في بعض الامراض وانت تعلم انه

قد يتركب من الطعم واللمس شيء واحد لا يتميز في الحس فيصير ذلك كطعم محض كالحرافة
فانها تفرق وتسخن وينفعل عنها سطح الفم انفعالا لمسيا ولها اثر ذوقي
ولا يتميز ادراكها اللمسي والذوقي الحاسة الثالثة الشم وهي في الانسان
ضعيفة وتشبه رسوم الروايح في نفس الانسان ادراك ضعيف البصر
شبحا من بعيد وكثير من الحيوانات الاخر هي اقوى ادراكا لذلك من الانسان
والانسان تلتعجل منها في اثارة الروايح الكامنة ونجد الاحساس الشمي
محتاجا الى انفعال الهواء ولا يكفي تحلل البخار وذي الرايحة فان المسك
اليسير يستحيل الذي يتبخر يتحلل يحصل منه رايحة منتشرة انتشارا يمكن ان ينتشر
منها في مواضع كثيرة وروايح كل واحدة منها مثل التي لحريمها اولا
فالحق ان الهواء المتوسط يتكيف برايحة ذي الرايحة ويؤديها الى الالة الشامة
وحامل هذه القوة في الانسان هو الزايدتان النابتتان في مقدم الدماغ
الشبيهتان بحلمتي الثدي وليست الرايحة في الهواء فقط من دون ان يكون
في الجسم الذي يضاف اليه فان العقل السليم يشهد بانه لو لم يكن في العنبر
مثلا رايحة ما كانت تزداد بتبخيره ولما كان الانسان يحتال في صون
البخار وضبطه عن التبدد ويقصد الى تصريفه الى العضو الشام وهذا
فيدل على ان للتبخير مدخلا ما في ادراك الروايح لكا ثانية الرابعة السمع وهي
قوة مرتبة في الانسان وحيوانات اخر في العصب المتفرق في سطح الصماخ يدرك

صورة ما يتادى اليه بتموج الهواء المنضغط بين قارع ومقروع مقاوم له
انضغاطا بعنف يحدث منه صوت وحرف فيتادى متموجا الى الهواء
المحصور الراكد في تجويف الصماخ ويحركه بشكل حركته ويماس امواج تلك
الحركة تلك العصبة وقد سبق الكلام في كيفية ادراك الصوت والحرف
الحاسة الخامسة البصر وهي قوة مرتبة في الانسان في العصبة المجوفة التي تتادى
الى العين يدرك بها الاضواء والالوان بانطباع مثل صورة المدرك
في الرطوبة الجليدية من العين التي تشبه البرد والجمد فانها مثل مراة فاذا
قابلها متلون مضيء انطبع مثل صورته فيها كما ينطبع صورة الانسان في المراة
لا بان ينفصل من الملون شيء ويمتد الى العين بل بان يحصل مثل صورته في المراة
وفي عين الناظر ويكون استعداد حصوله بالمقابلة المخصوصة مع توسط
الشفاف لما توسط ضروري في الروية ولما توسط اتفاقي لعدم الخلاء
وليس المراد بحصول الصورة في العين وفي المراة ولا بانطباعها فيهما الحصول
والانطباع الحقيقيين على ان يكون المنطبع على مقداره والا للزم انطباع
العظيم في الصغير عند ابصارنا نصف السماء وكذا في المراة بل الصقيل شرط
في ظهور تلك الصور على وجه لا يعلم لميته ولو كانت الصورة في المراة لما اختلفت
رويتك للشيء فيها اذا تبدل موضعك والمراة والشيء بحالهما لم ينتقلا عن
موضعيهما ولا تغيرا ونحن نجد الصورة في الماء تختلف مواضعها باختلاف مقامات

الناظرين ويحتمل ان يحصل الانطباع حقيقة لكن لا ينطبع صورة العظيم
بل على مقدار صغير تقتضى ادراك الشيء على عظمه ويكون على هيئة تقتضى ادراك
الابعاد بين الرائي والمرئي كما تنقش الصور على السطوح على وجه يدرك
الناظر فيها اعماق تلك الاجسام وابعاد ما بينها ومن شان الاضواء
والالوان المشرقة الانعكاس على مقابل ما هي له فاذا قابلته العين فلا بد
من تكيفها بالضوء واللون ولهذا يجد الجدار ان يستضيء بضوء ما يقابلها
ويتلون بلونه كاخضرار الجدار واحمراره من الثياب الخضر والحمر ويعتبر
في الابصار ايضا خروج شعاع من العين على شكل مخروطي قاعدته عند المبصر
وراسه عند العين وعلى هذا اسس علم المناظر ويدل عليه كون الحيوانات التي
ضوء عينها اكثر وهي التي ترى اعينها في الظلمة لضوئها ابصر في الليل المدلهم
ومن قوي نور عينه قوي ابصاره ومن قل قل ونور العين محسوس
فبالضرورة يؤثر فيما يقابله استضاءة وليس المراد بخروج الشعاع
من العين الخروج الحقيقي بل يقال له خروج بالمجاز كما يقال الضوء يخرج
من الشمس مع انه قد تبين قبل انه يمتنع ان يخرج منها شيء على تقدير كون
الشعاع جسما وان كان ذلك باطلا وعلى تقدير كونه عرضا وهو الحق
ثم كيف يتصور ان يخرج من الحدقة ما ينبسط على نصف كرة العالم
ويملا ما بين السماء والارض والكلام في الابصار طويل والعلم المتكفل به

هو

هو علم المناظر والمرايا وقد ظهر ان الانطباع وخروج الشعاع بالمعنيين
المقدم ذكرهما كلاهما معتبران فيه مع شرائط اخر ككون المرئي ليس في غاية
القرب ولا في غاية البعد ولا في غاية الصغر وان يكون مضيئا ومقابلا
او في حكم المقابل كرؤيته الوجه بسبب المراة وان لا يكون بينه وبين الالة
حجاب وهذا كله جاز ان يكون شرطا في الابصار عند تعلق النفس
بالبدن هذا التعلق المخصوص لا مطلقا وجاز ان يكون مطلقا شرطا
لذلك ويمكن ان يكون بعض هذه ليس هو شرطا بالذات بل بالعرض وذلك
كالقرب المفرط فانه من المحتمل ان يكون منعه للرؤية بسبب ان الاستنارة
او النورية شرط للمرئي فيفتقر الى نورين نور باصر ونور مبصر والجفن
اذا غمض فلا يستنير بالانوار الخارجية وليس لنور البصر من القوة النورية
ما ينوره فلا يرى لعدم الاستنارة لا لكونه قريبا وكذا كل مفرط القرب
والبعد المفرط في حكم الحجاب لقلة المقابلة ولعله كلما كان الشيء اقرب
كان اولى بالمشاهدة ما بقي نورا مستنيرا كالشمس لو كانت في القرب
مثل الجفن وفي المرئيات ما هو مرئي بالعرض كالوضع والشكل والتفرق
والاتصال والعدد والتعدد والملاسة والخشونة والحركة والسكون
والشفيف والظلمة والكثافة واللطافة والعبوس وغير ذلك
فان كل ذلك انما يدرك بان يشارك البصر قوة اخرى او قوى اخر او العدم

والقبح والحسن والتشابه والاختلاف والضحك والبكاء صح

الابصار كما في الظلمة فيكون مرتبا بالمهار والحواس الباطنة في الانسان
على ما وجدناه وان احتمل الامكان غيرها لم نجده من انفسنا خمس ايضا
بعدد الظاهرة اولها الحس المشترك والتها التجويف الاول من الدماغ
وهي يدرك جميع الصور التي تدركها الحواس الظاهرة متادية اليها
واليها يرجع اثرها وفيها يجتمع وكانها رواضع لهذه القوة ولولاها
ما امكن لنا ان نحكم ان هذا المشموم هو هذا الابيض الحاصرين فان الحس
الظاهر منفرد باحدهما والحاكم لابد له من حضور الصورتين حتى يحكم
بجمع او يفرق بينهما وثانيها المصورة ويسمى الخيال ايضا ويجتمع فيها
مثل جميع المحسوسات بعد غيبتها عن الحواس الظاهرة وهي خزانة تلك
القوة وهي في ذلك التجويف وجاز كونها في موضع اخر منه ويدل على
تغايرهما ان القبول بقوة غير القوة التي بها الحفظ واعتبر ذلك
من الماء فان له قوة قبول النقش وليس له قوة يحفظه وكما ان النفس لا
يقدر على الحكم في الجميع الا بقوة مدركة للجميع فكذلك لا يقدر عليه
الا بقوة حافظة للجميع والا فينعدم صورة كل واحد من مدركات
القوة عند ادراكها الاخر والتفاتها اليه وبهاتين القوتين يصير القطر
النازل خطا مستقيما والنقطة الدايرة بسرعة خطا مستديرا على سبيل المشاهدة
لا على سبيل تخيل او تذكر والبصر لا يدرك الا المقابل وهو قطرة او نقطة

ففي

ففي قوى الانسان قوة يودي اليها البصر ما شاهده وادى اليها قبل غيبوبته
تلك الصورة ادى اليها ذلك في موضع اخر وكذلك حتى حصل من مجموع
الادراكات خط او دايرة ولذلك النايم يرى في نومه امورا شاهدها
لا على ما يكون عليه حال الحس وكذا جماعة من المرضى وغيرهم يشاهدون
مع تعطل حواسهم الظاهرة صورا لا تجدها الحاضرون معهم في الخارج
وربما كانت بحسب ما يوجد في الاعيان شبهها والامور التي يتخيلها
الانسان في عامة اوقاته ليس فيها مشاهدة وما ذاك الا لان الادراك
بهاتين القوتين قد يقوى فيكون مشاهدة ويكون ضعيفا في الاغلب
فيكون تخيلا وثالثها القوة الوهمية وهي في التجويف الاوسط من دماغ
الانسان يحكم بها النفس احكاما جزئية ويدرك في المحسوسات
بالحواس الظاهرة معاني غير محسوسة بها مثل ادراك الشاة عداوة
الذئب وادراك الكلب معنى في من انعم عليه موجبا للمتابعة والخضوع له
وليس ذلك بالعين بل بقوة اخرى وهذه لبعض الحيوان الاعجم كالعقل
للانسان ورابعها المتخيلة وهي في التجويف الاوسط ايضا ويحتمل ان
لا يكون محلها ومحل التي قبلها منه واحدا ومن شانها ان تركب الصور
بعضها مع بعض وكذا المعاني وتركب بعض الصور مع بعض المعاني وكذلك
تفصل الصور عن الصور والمعاني عن المعاني وعن الصور فيتصور مثلا
انسانا طايرا وشخصا نصفه شخص فرس ويتصور التصديق عدوا والعدو

صديقا وهي آلة الفكر في الانسان وكما هيئات الاسباب التي بها يتحرك
العين في المحجر الى الجوانب حتى يتيسر بذلك الابصار والتفتيش عن الغوامض
وكذلك هيئات الاسباب التي يتاتى بها التفتيش عن الصور والمعاني
المحفوظة في خزانتيهما وهذه تسمى عند استعمال الوهم دون تصرف عقلي
متخيلة ولا نهاموجودة في كثير من الحيوانات لما كان يرى فيها
ما يرى من آثار تركيبات وتفصيلات عجيبة وخامسها الذاكرة وهي
قوة مرتبة في الانسان في التجويف الاخير من دماغه من شانها ان تحفظ
احكام الوهم وجميع تصرفات المتخيلة ونسبتها الى الوهم كنسبة الخيال
الى الحس المشترك وهي سريعة الطاعة للنفس في التذكر وبها تاتي
ان تستخرج عن امور معهودة امورا منسية كانت بعضها وانما سمي
الحافظ للمدركات والمتصرف فيهما مدركا لاعانته على الادراك
ولان المدرك والحافظ والمتصرف شي واحد ويصدر عنه كل فعل
باعتبار آلة او قوة متعلقة بها وانما هدى الناس الى القصة
بان التجاويف المذكورة هي الآلات في الانسان ان الفساد ان اختص
بتجويف اورث الآفة فيه كما دلت عليه التجارب الطبية ولا يتميز بهذا
الشان موضع المدرك من موضع الحافظ ولا يتبين به ايضا موضع
القوة الوهمية فان الاطبا لم يتعرضوا الا للخيال الذي اليه النظر
المقدم من الدماغ والفكر الذي اليه البطن الاوسط المسمى بالدودة والذكر

التي

التي اليه البطن الاخير وحامل جميع القوى النباتية والحيوانية هو الروح
وقد سبق ذكره وعلم انه غير النفس الناطقة وان سميت روحا ايضا وهو
جسم لطيف يتولد من القلب ويحصل من لطافة الاخلاط وبخاريتها
فما يرى منه الى الكبد يتم به الافعال النباتية وما يصعد الى الدماغ
ويعتدل بتبريده يتم به افعال الحس والحركة الارادية وكما وصل الى عضو
هو آلة فعل اكتسب من مزاج ذلك العضو مزاجا يستعد به لقبول
قوة تؤثر ذلك الفعل واذا وقعت سدة تمنع من سريانه الى العضو بطل
فعل ذلك العضو واذا انحبس الى باطن البدن كما في النوم تعطلت الحواس
الظاهرة وقويت افعال الباطنة وافعال القوى الطبيعية ولولا لطافته
ما صح سريانه في شبكات الاعصاب والعظام وكل ذلك دلت التجارب
الطبية عليه والكلام في كون هذه القوى استعدادات تتعلق باعضائها
او غير ذلك وفي كونها تتم بامور سماوية وفي كون مبداها واحدا
او اكثر هو على قياس ما قيل في القوى النباتية وانطباع الصور المتخيلة
على ما هي عليه من المقدار العظيم في جزء من الدماغ مستحيل والادراك
تلك الصور هو على مثل ما قيل في الابصار والامور الالهامية للاطفال
ولكثير من الحيوانات العجم كقصدي الثدي وامتصاصه وتغميض العين
عندما يقصد بالاصبع وكحضان الطاير للبيض وتغذية الفراخ

بالزرق ويجتنب كثيرا من الموذيات ويهتدى الى كثير من النافعات دال
على ان هذه الاشياء بمعاونة امور غائبة عنا غير النفوس المتعلقة
بهذه الابدان فانا نعلم قطعا ان الانسان الكامل العقل لو خلق دفعة
على كمال عقله لما اهتدى بعقله في تلك الحالة الى تناول الثدى ولا
الى كثير من افعال العجم من الحيوان واذا لم يكف العقل التام في الاهتداء
الى هذه وامثالها فكيف بما هو دونه ومما يدل على افتقار النفس في
ملاحظتها للصور الحسية والخيالية الى ان يكون مرتسمة في امر مادى
يلاحظ الصور فيه ويكون آلة للنفس في ادراك تلك الصور او كالآلة
لها في ذلك هو انا نتخيل كبيرا وصغيرا من نوع واحد وليس التفاوت
للنوع فانه واحد ولا للماخوذ عنه تلك الصورة فقد يكون ماخوذة
لا عن امر خارجي فليس الا للمحل المتقدر ونحن اذا تخيلنا شكلا صليبيا
على مقدار ما مثلا فانا نفرق بين ما على اليمين واليسار وليس التيامن والتياسر
باعتبار ما منه فقد لا يكون ذلك الشكل ماخوذا عن امر في الخارج يكون
يمينه ويساره عن يمينه ويساره ولا لاختلاف النوع فان نوعهما واحد
ولا لشيء من الاعراض لانا نفرض تساويهما ولا مدخل لهما في التيامن
والتياسر وليس لوضع يمين ويسار كليين فان المدرك الخيالي يدركه
متشخصا فليس الا لوضع حامله ولحصوله صورة لامتداد المعين الذي

لا وجود

لا وجود له في الاعيان في مجرد عن المادة لما اجتمع ما يفرض اجزاء له
في محل واحد اذ لا يبقى لتلك الاجزاء ترتيب وحجم فلا بد من تعدد وقد فرض
مجردا هذا محال ولكون الصورة الوهمية لا يدرك الا في صورة حسية
او خيالية افتقرت النفس في ادراكها ايضا الى آلة جسمانية ولا يقدح في
ذلك كون الهيولى لا مقدار لها في حد ذاتها مع ان الجسمية والمقدار ينطبعان
فيها فان الهيولى لا يتحصل موجودة الا بهما فلا يوجد الا ولها وضع وذلك
بخلاف النفس وكل مجرد فانه لا يجوز كونه ذات وضع البتة ح

الفصل الرابع

في القوى التي لا نعلمها حاصلة لغير الانسان من الحيوانات الاخر

النفس الناطقة الانسانية ينقسم قواها الى قوة عملية و[illegible]
وكل واحدة من القوتين يسمى عقلا بالاشتراك فالعملية قوة هي مبدا
حركة بدن الانسان الى الافاعيل الجزئية الخاصة بالروية على مقتضى آراء
يخصها اصلاحية ولها نسبة الى القوة النزوعية ومنها يتولد الضحك
والخجل والبكاء ونحوها ونسبة الى الحواس الباطنة وهي استعمالها في
استخراج امور مصلحية وصناعات وغيرها ونسبة الى القوة النظرية
ومنها يحصل المقدمات المشهورة وهذه القوة هي التي يجب ان يتسلط

على سائر قوى البدن على حسب ما يوجبه احكام القوة الاخرى حتى لا ينفعل
عنها البتة بل ينفعل هى عنه ويكون مقموعة دونه لئلا يحدث
فيها عن البدن هيآت انقيادية مستفادة من الامور الطبيعية
هى التى تسمى اخلاقا رذيلة بل يجب ان يكون غير منفعلة البتة وغير
منقادة بل مستولية فيكون لها اخلاق فضيلة والنفس وقوى البدن
كل منهما ينفعل عن الاخر ولولا ذلك لما كان بعض الناس اشد غضبا
ونحوه من الملكات من بعض ولما كان من يتفكر فى عظمة الله تعالى وجبروته
ينفعل بدنه عن ذلك والنفس جوهر واحد له نسبة وقياس الى جنبتين
جنبة هى تحته وجنبة هى فوقه وله بحسب كل جنبة قوة بها ينتظم
العلاقة بينهما فهذه القوة هى التى لها بالقياس الى الجنبة التى فوقها
لينفعل ويستفيد منه ويقبل عنه كما يتبين لك ذلك فيما بعد
ويجب ان يكون هذا الوجه دائم القبول عما هناك والتاثر منه
ولهذه فى ادراك النظريات من المعقولات مراتب اربع وذلك لان
الشىء الذى من شانه ان يقبل شيئا قد يكون بالقوة قابلا له وقد يكون
بالفعل والقوة قد يكون قريبة وقد يكون بعيدة فاول المراتب
هو الاستعداد المطلق الذى لم يخرج الى الفعل منه شىء ولا ايضا
حصل ما به يخرج الى الفعل كقوة الطفل على الكتابة فاذا كان حال

عنها | اولى

بالقياس الى الجنبة التى دونها وهى البدن وسياسته والقوة النظرية هى القوة التى لها صح

النفس بالنسبة الى قبول المعقولات هذه الحال سميت بالعقل الهيولانى
تشبيها له بالهيولى الاولى التى ليست بذاتها صورة وهى موضوعة لكل
صورة وثانى هذه المراتب ان لا يحصل للشىء الا ما يمكنه به ان يتوصل
الى اكتساب الفعل بلا واسطة كقوة الصبى الذى شرع وعرف القلم
والدواة وبسائط الحروف على ان يكتب ونظير ذلك فى النفس بالقياس
الى المعقولات انها المكتسبة بالنظر ان يحصل فيها من المعقولات الاولية
ما يمكنها ان يتوصل منها وبها الى المعقولات الثانية وح تسمى عقلا
بالملكة وان كانت بالقياس الى ما قبلها بالفعل والانتقال
من الاوائل الى الثوانى قد يكون بالفكر وقد يكون بالحدس بان تمثل الحد
الاوسط فى الذهن دفعة اما عقيب طلب وشوق من غير حركة واما من غير
اشتياق وحركة ويتمثل معه المطلوب وما يلزمه فلا فرق بين الفكر
والحدس الا وجود الحركة فى الفكر وعدمها فى الحدس وكلاهما يختلف
فيه الناس فى قلته وكثرته وبطؤه وسرعته وكما يحدث النقصان
ينتهى الى عديم الحدس وغير منتفع بالفكر فالقران الجانب الذى يلى الزيادة
يمكن انتهاؤه الى غنى فى اكثر احواله عن التعلم والتفكر وثالث المراتب
المذكورة هو ان يكون له ان يفعل متى شاء من غير حاجة الى اكتساب
بل يكفيه ان يقصد فقط كقوة الكاتب المستكمل للصناعة اذا كان غير كاتب

بالفعل ونظيره في النفس ان يحصل لها الصور المعقولة المكتسبة بعد المعقولة
الاولية الا انه ليس يطالعها ويرجع اليها بالفعل بل كانها عنده مخزونة
فمتى شاء طالعها فعقلها وعقل انه عقلها ويسمى عقلا بالفعل وان كان
بالقوة اذا قيس الى ما بعده الا انه قوة قريبة الى الفعل جدا ورابع تلك
المراتب هو ان يحصل بالفعل ما كان الاستعداد استعدادا لها كالكاتب
المستكمل لصناعة الكتابة في حال مباشرته لها وهذه هي الفعل المطلق
ويحصل للنفس اذا كانت الصورة المعقولة حاضرة لها وهي مطالعة
لها بالفعل وعاقلة بالفعل بانها عاقلة لها كذلك ويسمى حينئذ
عقلا مستفادا وانما سمي مستفادا لما سيصح فيما بعد انه انما يخرج
الى الفعل بسبب يخصه اليه اذا اتصل به نوعا من الاتصال فهذه هي مراتب
العقل النظري ولطلاق لفظة العقل عليها بالاشتراك ايضا وعند
العقل المستفاد يتم الجنس الحيواني والنوع الانساني وهو الرئيس المطلق
والغاية القصوى وكل القوى خادمة له الست ترى كيف يخدمه
العقل بالفعل المخدوم للعقل بالملكة المخدوم للعقل الهيولاني المخدوم
كلها للعقل العملي اذ الغاية من العلاقة البدنية هي تكميل العقل النظري
والعقل العملي هو المدبر لتلك العلاقة وهو مخدوم للوهم المخدوم
لقوة بعده هي الحافظة واخرى قبله هي المتخيلة وسائر القوى الحيوانية

ثم

ثم المتخيلة يخدمها قوتان مختلفتا المأخذين فالقوة النزوعية يخدمها
بالايتمار فانها تبعثها على التحريك والقوة الخيالية تخدمها بعرضها
الصور المخزونة فيها المتهيات لقبول التركيب والتفصيل ثم هذان
رئيسان لطائفتين اما القوة الخيالية فانه يخدمها الحس المشترك
المخدوم للحواس الظاهرة واما القوة النزوعية فيخدمها الشهوة
والغضب وهما مخدومان للقوة المحركة في العضل وههنا تفنى القوى
الحيوانية ثم القوى الحيوانية بالجملة يخدمها القوى النباتية واولها ورأسها
المولدة ثم المربية تخدم المولدة ثم الغاذية تخدمهما جميعا ثم القوى الطبيعية
الاربع تخدم هذه والهاضمة يخدمها من جهة الماسكة ومن جهة الجاذبة
والدافعة ويخدم جميعها الكيفيات الاربع لكن الحرارة يخدمها البرودة
ويخدم كلاهما اليبوسة والرطوبة وجاز ان يكون النظرية والعملية
مجرد اعتبارين للنفس لا غير وجاز كونهما سببين قويين ناسبة في النفس وهيات
ولا مانع ان يكون كمال القوتين ونقصانهما بسبب استعدادات يلحق من القوى
البدنية واحوال المتخيلة وكثرة التفات النفس وقلته الى احد الجانبين
اعني العالي والسافل ولاحوال المزاج فيه مدخل كما قد يكون بعض الناس
مزاجه يناسب الغضب اكثر وبعضه الامور الشهوانية وهكذا الخوف والغم
وغيرها ولا يعرض ذلك للنفس من حيث جوهرها بل بعضه يعرض للبدن

وبعضها للنفس من حيث هي ذو بدن كالشهوة

من حيث هو ذو نفس كالنوم واليقظة والالم والغضب والمبادي الغاسه
عنا مما يحدث في النفس مدخل عظيم قد سبق منه انموذج والنفس هي
اصل القوى كلها وليس فينا نفس انسانية واخرى حيوانية واخرى
نباتية لا يرتبط فعل بعضها بفعل بعض فان لك ان تقول احسست
فغضبت وادركت فتحركت فبذا الجميع اثبت نفس شاعرة كل القوى
من لوازمها وهي تحملها الا انها الات لها اذ المحركة ليست الا لجلب النافع او دفع
الضار والمدركة ليست الا كالجواسيس التي تتفحص الاخبار والمصورة
والذاكرة هي لحفظها وعلى هذا جميع القوى اذا اعتبر حالها وكذا كل
عضو من البدن فانه انما الغرض يرجع الى النفس ولست امنع بهذا
القول ان يتعلق بالبدن الواحد نفسان او نفوس يستكمل بها استكمالا
ما ونحن لا نعلم بها وجاز ان يكون هذه النفوس متفاوتة في رتبة
الاستكمال وينتهي الترتيب الى نفس واحدة هي رئيسة الكل ولعل
هذه النفوس هي القوى المطيعة لهذه الرئيسة انما الذي لا يجوز هو ان
يتعلق نفسان ببدن واحد تعلقا هو كهذا التعلق الذي يحدث لنفسنا
مع بدننا فانه [illegible] بحسب اختلاف احوال البدن بان يحصل
فيه المتقابلان [illegible] والسكون والنوم واليقظة والذي نجزم
به ونتحققه هو ان جميع ادراكاتنا وتحريكاتنا الارادية الصادرة

عن ادراكها هي لنفس واحدة مدركة بجميع اصناف الادراكات لجميع اصناف
المدركات ولولا ذلك لما حكمت ببعض المدركات على البعض فان الحاكم
على شيء بشيء يجب ان يكون مدركا للكل منهما وان كان بعضه بالة بدنية
وبعضه بغير الة بدنية وهي الموصوفة بالشهوة والنفرة واللذة
والالم والارادة والقدرة والفعل ولو لم يكن الامر كذا لما لزم من ادراكها
حصول هذه الاشيا ولا ارتبطت به هذا الارتباط الذي نجده من انفسنا
وهذا عند التامل له والتنبه عليه اولي عند العقل لا حاجة الى اكتسابه ببرهان

الفصل الخامس

في المنامات والوحي والالهام والمعجزات والكرامات
والاثار الغريبة الصادرة عن النفس ودرجات
العارفين ومقاماتهم وكيفية ارتياضهم

دلت التجربة على ان للنفس الانسانية ان يطلع على بعض المغيبات
في حالة النوم فمن الناس من جرب ذلك من نفسه ومنهم من جربه
من غيره فان خلقا كثيرا يستحيل التواطؤ في حقهم على الكذب يحكون
عن انفسهم رؤيا منامات يقع اما عينها او تفسيرها وقد يتفق
لجماعة من الممرورين والمجانين مثل ذلك في حال اليقظة واكثره يعرض
لهم عند احوال كالصرع والغشي يفسد حركات قواهم الحسية واطراد ذلك

افادنا ان لقلة الشواغل الحسية مدخلا عظيما في تلقي الغيب من مفيده
وبهذا علم ان التفات النفس الى جانب البدن مانع لها عن تلقي المغيبات
وانها متلقية للغيب من الجانب الاعلى ولهذا قد يستعين بعضهم في تلقي الغيب
باعمال محيرة للحس الظاهر موقفة للخيال فيستعدون بذلك لتلقي ما يلقونه
منه بحسب الاستعداد الحاصل له والمدركات التي تدركها النفس في حالة
النوم وما يجري مجراه من الاحوال التي نبهت عليها اما ان يكون ادراكها
بسبب اتصال النفس بعالم الغيب عند ما يحصل لها فراغ ما عن شغل البدن
او لا يكون ادراكها لها لذلك فان كان الاول فذلك الادراك
اما ان يكون عند الانسان نائما او عند كونه يقظانا فاما الذي
عند النوم فسببه ركود الحواس بسبب انحباس الروح الحاملة لقوة
الحس عنها لان النفس لا تزال مشغولة بالتفكر فيما يورده الحواس عليها
فاذا وجدت فرصة الفراغ وارتفع عنها المانع استعدت للاتصال
بالجواهر الروحانية فانطبع فيها ما في تلك الجواهر من صور الاشيا
لا سيما ما هو اليق بتلك النفس من احوالها واحوال ما يقرب منها من الاهل
والولد والبلد ويكون انطباع تلك الصور في النفس منها عند الاتصال
كانطباع صور مراة في مراة اخرى يقابلها عند ارتفاع الحجاب
بينهما وقد عرفت ما المراد بالانطباع ههنا وانه يطلق مجازا لا حقيقة

وهذا

وهذا دليل على ان تلك الجواهر غير محتجبة عن انفسنا بحجاب البتة من جهتها
انما الحجاب هو في قوابلنا اما لضعفها واما لاشتغالها بغير الجهة التي عندها
يكون الوصول اليها واذا لم يكن احد المعنيين فان الاتصال بها مبذول
بها وليست مما يحتاج انفسنا في ادراكها الى شيء غير الاتصال بها ومطالعتها
ثم ان تلك الصور اما ان يكون كلية او جزئية فان كانت كلية فاما ان
تثبت او ينطوي سريعا فان تثبت فالمتخيلة لما فيها من الغريزة المحاكية
والمتنقلة من شي الى غيره تترك ما اخذت وتورد شبهه او ضده او مناسبته
كما يعرض لليقظان من انه يشاهد شيئا فينعطف عليه التخيل الى اشيا اخرى
بحضرها مما تتصل به بوجه حتى ينسيه الشي الذي ادركه اولا فيعود على
سبيل التحليل بالتخمين اليه بان ياخذ الحاضر مما قد بادر اليه الخيال
فينظر انه خطر في الخيال تابعا لاي صورة تقدمته وتلك لاي اخرى و
كذلك حتى ينتهي اليه ويتذكر ما يشبه لذلك وهو تحليل بالعكس لفعل
التخيل حتى ينتهي الى الشي الذي يكون النفس شاهدته حين اتصالها بذلك
العالم فاخذت المتخيلة تنتقل عنه الى اشيا اخرى فاذا حاكت المتخيلة
تلك المعاني الكلية التي ادركتها النفس بصور جزئية ثم انطبعت تلك الصور
في الخيال وانتقلت الى الحس المشترك فصارت مشاهدة فان كان المشاهد
شديد المناسبة لما ادركته النفس من المعنى الكلي حتى لا تفاوت بينهما

لاية

الا بالكلية والجزئية كانت الرؤيا غنية عن التعبير وان لم تكن كذلك
فان هناك مناسبة يمكن الوقوف عليها والتنبيه لها كما اذا صور المعنى
بصورة لازمة او ضده احتيج الى التعبير وفائدة التعبير هو التحليل
بالعكس على الوجه المذكور حتى يرجع من الصور الخيالية الى المعاني النفسانية
وان لم يكن هناك مناسبة فتلك الرؤيا مما يعد في اضغاث الاحلام
وان كانت الصور التي ادركتها النفس من تلك المبادي جزئية فقد تثبت
تلك الصورة وقد لا تثبت والتي تثبت انحفظها الحافظة على وجهها
ولم تتصرف القوة المتخيلة المحاكية للاشياء بتمثيلها فيصدق هذه الرؤيا
ولا يحتاج الى التعبير وان كانت المتخيلة غالبة او ادراك النفس للصور
ضعيفا سارعت المتخيلة بطبعها الى تبديل ما راته النفس بمثال وربما تبدلت
ذلك المثال باخر وهكذا الى حين اليقظة فان انتهى الى ما يمكن ان يعاد اليه
بضرب من التحليل فهو رؤيا يفتقر الى التعبير والا فهو من اضغاث الاحلام
ايضا هذا حال ما يتلقاه النفس من تلك المبادي عند النوم واما ما تتلقاه
عند اليقظة فعلى وجهين احدهما ان يكون النفس قوية وافية بالجوانب
المتجاذبة لا تشغلها البدن عن الاتصال بالمبادي المذكورة ويكون المتخيلة
يقوى على استخلاص الحس المشترك عن الحواس الظاهرة فلا يبعد ان يقع لمثل
هذه النفس في اليقظة ما يقع للنائمين من غير تفاوت فمنه ما هو وحي

صريح لا يفتقر الى تاويل ومنه ما ليس كذلك فيفتقر اليه او يكون شبيها بالمنامات
التي هي اضغاث احلام ان امعنت المتخيلة في الانتقال والمحاكاة وسبب مشاهدة
المتخيلات هو ان القوة المتخيلة كالموضوعة بين قوتين مستعملتين لها سافلة
وعالية فالسافلة هي الحس فانه يورد عليها صورا محسوسة يشغلها بها
والعالية هي العقل فانها يصرفها عن تخيل الكاذبات التي لا يوردها
الحس عليها ولا يستعملها العقل فيها واجتماع هاتين القوتين على استعمالها
يحول بينها وبين التمكن من اصدار افعالها الخاصة بها على التمام حتى يكون
الصور التي تحدثها بحيث يحس بها بالحس المشترك مشاهدة فاذا عرض
عنها احدى القوتين لم يبعد ان تقاوم الاخرى في كثير من الاحوال فلم تمنع
عن فعلها تلك المنعة فتارة تتخلص عن مجاذبة الحس فيقوى على مقاومة
العقل وتمعن فيما هو فعلها الخاص غير ملتفتة الى معاندة العقل وهذا
في حال النوم عند احضارها الصورة كالمشاهدة وتارة تتخلص عن سياسة
العقل عند فساد الالة التي تستعملها العقل في تدبير البدن فتستعلي
على الحس ولا تمكنه من شغلها بل تمعن في ايراد افاعيلها حتى يصير ما ينطبع
فيها من الصور كالمشاهد لانطباعه في الحواس على الوجه الذي تقدم منه الانطباع
وقد عرفته وهذا في حال الجنون والمرض وقد يعرض مثله عند الخوف لما
من ضعف النفس وانخزالها واستيلاء الظن والخوف الوهم المعينين للتخيل

على العقل وثانيهما ان لا يكون النفس قوية على الوجه المقدم ذكره فتحتاج
الى الاستعانة حال اليقظة بما يدهش الحس ويحير الخيال كما سبق وفي الاكثر
انما يكون ذلك في ضعفاء العقول ومن هو في اصل الجبلة الى الدهش
والحيرة ما هو وقد يستعين بعض من يستطلع الغيب بالعدو والسريع
فلا يزال يلهث فيه حتى يكاد يغشى عليه ويضبط ما يتكلم به وربما
استعان بعضهم بتامل شيء شفاف مرعش للبصر او مدهش اياه
او بتامل لطخ من سواد براق او بشيء يتلألأ او يموج ويعين على ذلك
ايضا ايهام مسلسل لحن والاستشهاد في الكلام المخلط وتركيب اصباغ
مفرحة ومحيرات وهذا كله نقص واخلال بالقوى وافسادها و
تعطيلها وليس بمحمود عند العلماء وقد يجتمع ضعف العائق وقوة
النفس بالتطريب كما لكثير من المرتاضين من اولي الكد والرقص والتصفيق
وتدوير الرؤوس وما شاكل ذلك مما يفعله بعض المتكهنة وان كان
الثاني وهو ان لا يكون ادراك النفس للمدركات المذكورة بسبب اتصالها
بذلك العالم لما يحصل لها من الفراغ عن البدن فهذا ان كان في حالة
النوم فهو الذي يقال له اضغاث احلام وهو المنام الكاذب وقد ذكر
له اسباب ثلثة السبب الاول انما يدركه الانسان في حال اليقظة من المحسوسات
تبقى صورته في الخيال فعند النوم ينتقل من الخيال الى الحس المشترك فيشاهد

اماهو

اما هو بعينه ان لم يتصرف فيه المتخيلة او ما يناسبه ان تصرفت فيه السبب
الثاني ان المفكرة اذا الفت صورة انتقلت تلك الصورة منها عند النوم
الى الخيال ثم منه الى الحس المشترك السبب الثالث اذا تغير مزاج الروح
الحامل للقوة المتخيلة تغيرت افعالها بحسب تلك التغيرات فمن غلب
على مزاجه الصفراء حاكته بالاشياء الصفر وان كانت فيه الحرارة حاكته
بالنار والحمام الحار وان غلبت البرودة حاكته بالثلج والشتاء وان
غلبت السوداء حاكته بالاشياء السود والامور الهائلة المفزعة وانما
حصلت هذه وامثالها في المتخيلة عند غلبة ما يوجبها لان الكيفية
التي في موضع ربما تعدت الى المجاور له او المناسب كما تعدى نور الشمس
الى الاجسام بمعنى انه يكون سببا لحدوثه اذ خلقت الاشياء موجودة
وجودا افاضيا امثاله على غيره والقوة المتخيلة متعلقة بالجسم
المتكيف بتلك الكيفية فسرى به ما يليق بطبعها وهي ليست
بجسم حتى تقبل نفس الكيفية المختصة بالاجسام فتقبل منها ما في طبعها
على الوجه المذكور وان كان امثال هذه الاشياء حاصلا في حال اليقظة
فربما سميت امورا شيطانية كاذبة وما يرى من الغول والجن والشياطين
فقد يكون من اسباب باطنة تخيلية ولونها كذلك لا ينافي وجودها
الخارجي لان الخيال ربما اظهرها وان لم يكن منطبعة فيه كما تظهر المرآة صورها

وان كانت غير منطبعة فيها المنام وما يتلقى من المغيبات في حالتي النوم
واليقظة قد يرد على وجوه فانه قد يرد بسماع صوت اما لذيذ واما هائل
وقد يرد مكتوبا او مخاطبا به من انسان او ملك او جني او حيوان او تمثال
صناعي او هاتف غائب او غير ذلك وقد يكون تصرفا من الظن القوي
او النفث في الروع وقد يشاهد صورة الكائن بعينه وقد يكون على
وجوه اخرى وما يراه النائم في خياله هو مثل ما يراه المستيقظ لكن المستيقظ
لوقوفه على احكام اليقظة يحكم بان مرائيه واقع والآخر غير واقع والنائم
لعدوله عن الاحساس يحسب ان الواقع هو الذي يراه في خياله وهو غلط
للنفس من عدم التمييز بين الشيء ومثاله حال الذهول عن الشيء وحكم
من به برسام او ما يجري مجراه حكم النائم في ذلك وقد يكون النفس
قوية فتؤثر في اجسام عالم الكون والفساد غير بدنها كما تؤثر في بدنها
وان لم يكن منطبعة فيه فجاز ان تحيل الهواء الى الغيم فيحدث مطر اما بقدر
الحاجة او زائد كالطوفان وجاز ان تؤثر في احداث الزلازل وازالة الامراض
ودفع موذيات وامثال ذلك مما لا احد في طريق الممتنع الصحيح وسبب
ذلك ما علمت من الاجسام مطيعة للنفوس وان نفس الانسان من جوهر
المبادي العالية الروحانية والبون الحاصل بينهما وان كان كبون
بين السراج والشمس او ابعد من ذلك غير مانع من المشابهة والبدن هو عالم

النفس

النفس وطبيعة هي من عنصر العالم فكما تؤثر تلك المبادي في العالم كذلك
يؤثر النفس التي قويت جوهرها تجاوز المعشوق في الخيال مزاج يحدث ريحا عن المادة
الرطبة في البدن ويجددها الى العضو المعد له فيحصل به الانعاظ ومن الصورة
الغضبية مزاج احر مما كان من غير محيل ظاهر كذلك يحدث عنها في
عالم العناصر تحريك وتسكين وتكثيف وتخلخل يتبع ذلك سحب ورياح
وصواعق وزلازل ونبوع مياه وعيون وما اشبه ذلك وكذلك
قد يؤثر في القوى الجسمانية التي لحيوانات اخرى او لانسان آخر ولولا العلاقة
الطبيعية بين النفس وبين بدنها الخاص بها لكان تاثيرها فيه كتاثيرها
في غيره اذ ليست منطبعة فيه لم يكون تاثيرها فيه بسبب الانطباع وانما
هي عاشقة له بالطبع وهذه العلاقة العشقية هي التي تقصر تاثيرها
عليه في الاغلب واذا قويت النفس صارت كانها نفس ما للعالم او لبعض اجسامها
لا سيما اذا كان ذلك الجسم اولى بها لمناسبة خاصة مع بدنها كملاقاته
اياه او اشفاقه عليه او لضرب آخر من الاولوية وليس شرط المسخن ان يكون
حارا ولا المبرد ان يكون باردا ولا مما يقتضي تشبيه الاشياء ان يكون
مثل ذلك الشيء موجودا فيه واعلم انهم ذكروا في العلل التي هي مفيدة
للوجود كما علمت والنفس الشريفة اذا طلبت خيرا او دعت الله عز وجل
استحقت بهيئتها واستعدادها ترجيح الوجود ذلك الممكن فيوجد

والتضرع والانابة فقد يكونان كاسبين للنفس ولو لم يكن شريفة
استعدادا كاملا لقبول الهداية الى وجه الصواب كالفكرة فى
افادتها الاستعداد لقبول الفيض الفاعل للمعرفة ومن اثار النفوس
الاصابة بالعين والمبدا فيهما حالة نفسانية معجبة يوثر فى المتعجب
منه اذى ظاهر الخاصية فيهما وامثال هذه الاشيا ان كنت تحققها
من نفسك او بالسماع من التواتر والذى ذكر يعرفك اسبابها
وان كنت لم تتحقق وقوعها فما ذكر مع كونه يعطى السبب فيما هو بزيل
استبعادك لها ومن غرايب اثار النفوس السحر وهو من التاثيرات النفسانية
اذا كانت النفس شريرة واستعملت هذه التاثيرات فى الشر واذا كانت
الغرايب لا بمجرد تاثير النفوس فان كانت على سبيل الاستعانة بالفلكيات
فهى دعوة الكواكب وان كانت على سبيل تمزيج القوى السماوية بالارضية
فهى الطلسمات وان كانت على سبيل الاستعانة بالخواص السفلية فهى
علم الخواص وان كانت باعتبار النسب الرياضية فهى الحيل الهندسية
وان كانت على سبيل الاستعانة بالارواح الساذجة فهى العزايم وقد
يتركب من هذه ما يحدث منه غرايب اخرى كجر الاثقال ونقل المياه
والالات الرقاصة والزمارة فان هذه تستعان عليها بمجموع الخواص
الطبيعية والرياضية وغرايب النفوس كثيرة ولعلها كلها ترجع

الى ما قيل وقد يظهر عن العارفين احوال خارقة للعادات عند من لم يقف
على اسبابها وهذه الخوارق اذا اقترن بها ذلك سميت كرامات
فالمعجزات هو كما يفعله الانبيا صلوات الله عليهم اجمعين عند تحديهم
ودعواهم النبوة والكرامات هى كما ظهر عن اوليا الله الابرار والذى يدل
على ان النبى يجب دخوله فى الوجود هو ان الانسان لا يحسن معيشته لو انفرد
بل يفتقر الى اخر من نوعه يكون مكفيا به وذلك الاخر مكفيا بهذا او بغيره
حتى اذا اجتمعوا كان امرهم منتظما فيكون هذا مثلا يشتغل الى ذلك وذاك يخبز
لهذا وهذا يخيط لاخر والاخر يتخذ الابرة لهذا ولذلك احتيج الى الاجتماعات
وعقد المدن فلا بد من المشاركة التى لا يتم الا بمعاملة لا بد لها من سنة وعدل
يوجبهما سيان ويعدل اذ لو تركوا واراءهم لاختلفوا عند ما يريد كل
واحد ما يحتاج اليه ويغضب على من تراحمه عليه فلا ينتظم التعاون بينهم
ولا بد للسنة من ضوابط وقوانين كلية يندرج جزئياتها تحتها فينتفع
بها الجميع ولا بد وان يكون هذا السان المقنن لتلك القوانين انسانا
ليخاطب الناس ويلزمهم السنة ولا بد من كونه متميزا بخصوصية ليست لساير الناس
حتى يستشعر الناس فيه امرا لا يوجد لهم لئلا يقع فى وضع السنة تنازع فيقع
المذكور وانما يكون ذلك لاختصاصه بايات يدل على ان السنة من عند ربه
وتلك الايات هى معجزاته فمنها قولية يكون لها الخواص طوع ومنها فعلية

يكون لها اعوام وهي لا تتم بدون القولية لضرورة الدعوة الى الخير حينئذ
ووجب ان يعدهم بالثواب على الطاعة ويتوعدهم بالعقاب على المعصية
من عند ربهم القدير على مجازاتهم الخبير بما يخفونه ويبدونه ولولا الجزاء
الاخروي لحملهم استخفافهم احلال العدل النافع في امور معاشهم
بجلب النفع عند استيلاء الشوق عليهم الى ما احتاجوا اليه بحسب التخفر على
مخالفة الشرع فمعرفة المجازي والشارع ضروري ولا يحفظ هذه المعرفة
بدون الحافظ الذي هو التذكار المقرون بالتكرار ولهذا فرضت العبادة
المذكرة للمعبود وكررت عليهم ليستحفظ التذكير بالتكرير فواجب في حكم العناية
دخول السنة والنبي في الوجود اذ لولاهما لفات الصالح المذكورة ومن المعلوم
ان الحاجة اليهما اشد من الحاجة الى انبات الشعر على الاشفار والحاجبين
وتقعير الاخمص من القدمين واشياء اخرى لا ضرورة اليها في البقاء بل
هي نافعة في نفع ما ولا يجوز ان يكون العناية تقتضي تلك المنافع ولا
تقتضي هذه التي هي منها وانفع والعقل السليم يحكم بذلك على طريق الحدس
واذا بلغك ان عارفا امسك عن القوت مدة غير معتادة فلا تنكر
ذلك فقد يقع مثله في الامراض الحادة التي تشتغل فيها القوى الطبيعية
عن تحريك المواد المحمودة بهضم المواد الردية فتحفظ المحمودة ويقل تحللها
والعارف اذا توجهت نفسه الى العالم القدسي استتبعت القوى الجسمانية

وتقف

فوقفت الافعال النباتية فلم يقع من التحلل الا دون ما يقع في حال المرض
اذ في المرض حرارة غريبة محللة ومضادة للقوة وعدم السكون البدني الذي
تقتضيه ترك القوى البدنية افاعيلها عند مشايعتها للنفس وكذلك
اذا بلغك ان عارفا اطاق بقوته ما يخرج عن وسع مثله فان الغضب
والانتشاء المعتدل والفرح المطرب يزيد في القوة زيادة كثيرة والحزن
والخوف ينقصها نقصانا كثيرا فلا عجب لو ارتاح العارف ارتياحا اولى
قوته سلاطة او غشيته عزة تشغل قواه حمية ويكون ذلك اعظم مما يكون
عند طرب او غضب لغير ذلك واول درجات حركات العارف فيه هي الارادة
وهي اول حركة النفس الى الاستكمال بالفضائل وقبلها التوبة وليست بحركة
انما هي عبارة عن تألم النفس على ما ارتكبت من الرذائل مع جزم القصد الى
تركها وتدارك الفائت بحسب الطاقة ثم يحتاج في نيل الكمال الحقيقي الى الرياضة
وهي منع النفس عن الالتفات الى ما سوى الحق واجبارها على التوجه نحوه
ليصير الانقطاع عما دونه والاقبال عليه ملكة لها وذلك انما يتم بازالة الموانع
الخارجية بتنحية ما دون الحق عن مستن الايثار والداخلية بصرف
قوى التخيل والتوهم الى التوهمات المناسبة للعالم القدسي عن التوهمات
المناسبة للعالم السفلي وبتهيئة السر لان يتمثل فيه الصور العقلية بسرعة
واذا بلغت الارادة والرياضة بالعارف حدا ما لمعت له خلسات من

لطلائع نور الحق عليه لذيذة كأنها بروق تومض إليه ثم تخمد عنه وقد يكثر
عليه هذه الغواشي إذا أمعن في الارتياض وربما غشيته في غير حال الرياضة
وربما صار المخطوف مألوفا والوميض شهابا ثبتا ولعله يتدرج إلى أن
يكون ذلك متى شاء وربما انتهى به ذلك إلى أن يغيب عن نفسه فيلحظ جناب
القدس فقط وإن لحظ نفسه فمن حيث هي لاحظة لا من حيث هي بزينتها
وهذه آخر درجات السلوك إلى الحق وما يليها هو درجات الوصول وفيها هنالك
درجات ليست أقل من درجات ما قبله وهي مما لا يفهمها الحديث ولا يشرحها
العبارة ومن أحب أن يعرفها فليتدرج إلى أن يصير من أهل المشاهدة
لها دون المشافهة بها والمراد بالمشاهدة ههنا هو الإدراك بلا منازعة من قوة
أخرى بخلاف اليقين ومن طلاب هذه الطريقة من يكون مائلا إلى الجناب الأعلى
بأصل فطرته من غير تعلم علم ومنهم من يميل إليه بما اكتسبه من العلوم الحقيقية
أو من مجرد السماع والتقليد وإذا لم يكن المريد عالما فلا بد له من شيخ محقق
محق سالك لمرشده إلى سواء السبيل ويحتاج إلى أن لا يتقوم الخلطاء
والأحوال البدنية والنفسانية إلا ما سمع عن العالم الأدنى وغيبة
في العالم الأعلى ومن ضروراته ترك الفضول وإصلاح الضروريات
ومن الفضول العلوم التي لا يستعان بها على التقرب إلى الله تعالى ومن الضروريات
الغذاء فيجب إصلاحه بأن يكون قليل الكمية لئلا يقع الاستعمال بهضمه

عن التوصل إلى المطلوب كثير الكيفية ليتدارك بذلك خلل قلته ومنها
المبصرات أما الألوان فالمشرقة منها تمد الروح وتفرح القلب وتبسط النفس
لما أن النور محبوب الروح ومعشوقه والظلمة بالضد ولا يجوز له النظر
إلى النقوش الدقيقة المختلفة لئلا تشتغل النفس بتأملها ولا إلى الدور
والقصور والولدان والغلمان فإن النظر إلى ذلك مما يثير الشهوة
ويقطع المريد عن مطلوبه بل يجب أن ينظر إلى السماء والأرض والجبال والبحار
والمفاوز فإن الاعتبار بهذه مما يميل إلى ذلك الجناب ومنها المسموعات
والألحان المقرونة بكلام مشعر بغرض الطالب مدخل عظيم في الغرض ويجتهد
المريد في تقليل الكلام واستماعه وأن يكون مسكنه في قلل الجبال والمواضع
الخالية فإن ذلك يخلص من كثير من القواطع ومنها المشمومات والروائح الطيبة
مدد الأعضاء الرئيسة فيجب تعاهدها مع مراعاة حال الأهوية فإنها من أقوى
الأمور الضرورية ومنها الملبوسات ويجب أن يقتصر من الملبوس على ما يدفع
بعض البرد والحر لا غير وأن يطرح الحمام إن أمكن وإلا فليقلل ويستعين
على ذلك بالصوم وقلة الأكل واستعمال المريد بالذكر الدائم وترك
الإحساس والحركات وقطع الخواطر التي تجر إلى هذا العالم هو من أقوى المعينات
على حصول الغرض المقصود وإذا لم يعاضد التوفيق من الله تعالى لم ينجح شيء
من ذلك على أنه لا منع في ذلك الجناب ولا حجاب وإنما الاحتجاب منحصر

علينا والنفحات الالهية دائمة مستمرة على كل من هو فوق المستعد لها فأعرض عن من
لم يجعل الله له نورا فما له من نور

الفصل السادس

في ابدية النفس وحالها بعد خراب البدن

ليس تعلق النفس بالبدن تعلقا يقتضي فسادها بفساده لان ذلك التعلق
اما ان يكون تعلق المتأخر عنه في الوجود او المكافي له في الوجود او المتقدم
له في الوجود واعني بالتقدم والتأخر ههنا ما هو بالذات لا بالزمان
والاول محال والا لكان البدن علة النفس وليس هو علة فاعلية لها
لما سيتبين ولا علة قابلية لما بين انها غير منطبعة فيه ولا علة صورية
ولا غائية فان الاولى ان يكون الامر بالعكس وذلك ظاهر ولا شرطا
وسيتبين بطلانه في طلب اقسام العلية والثاني وهو ان يتعلق بالبدن
تعلق المكافي له في الوجود محال ايضا فان التعلق على الوجه المذكور ان كان
امرا ذاتيا لا عارضا وكل واحد منهما مضافا والذات المضاف فليسا
بجوهرين لكنهما جوهران هذا خلف وان كان ذلك امرا عرضيا
لا ذاتيا فمتى فسد احدهما بطل العارض الآخر من الاضافة ولم يفسد الذات
بفساده ثم الاضافة اضعف الاعراض فانه ينتقل ما على يمينك
الى يسارك وتتبدل الاضافات اليه دون تغير في ذاتك وكيف يكون

اضعف الاعراض مقوما لوجود الجوهر هذا مما لا يقبله العقل السليم
والثالث وهو ان يكون تعلق النفس بالبدن تعلق المتقدم في الوجود هو غير موجب
ان يعدم بعدمه اذ لا يعدم المتقدم بالذات عند فرض عدم المتأخر
بل يجب ان يعرض السبب المعدم في جوهر النفس فيفسد معه البدن وان
لا يفسد البدن بسبب يخصه لكن فساد البدن يكون بسبب يخصه من تغير
المزاج او التركيب فتبين ان خراب البدن لا يعدم النفس فلو جاز عدمها
لكان بسبب آخر لكنك قد علمت انها بسيطة وقائمة بذاتها وكل ما هو كذا
فلا يكون بعد وجوده بالفعل قابلا للعدم مع وجود علته الفاعلية
فان كل ما هو بالفعل وقابل للعدم ففيه قوة وجوده وعدمه في غيره
فان الشيء من حيث هو بالفعل لا يكون نفسه بالقوة لنفسه وان كان يجوز
ان يكون بالقوة بحصول امر آخر لا ان فيه قوة وجود نفسه وعدمها
واذا تأملت علمت ان البدن ليس بحامل القوة وجود النفس وعدمها
بل انما فيه قوة تعلقها به وعدم تعلقها به فان معنى كون الشيء محلا
لامكان وجود شيء آخر هو تهيؤه لوجوده فيه حتى يكون حال وجوده
مقترنا به وكذلك في امكان فساد شيء ولهذا يمتنع ان يكون الشيء محلا
لفساد نفسه بل البدن انما كان مع هيئة مخصوصة محلا لامكان ان
يحدث صورة تقارنه وتجعله نوعا محصلا والنفس هي المبدأ القريب

لتلك الصورة ولا يصح وجود الشيء دون وجود مبدئه ويزول ذلك
الاستعداد والتهيؤ بحدوث تلك الصورة لزوال ما كان البدن معه
محلا للامكان ذلك وهو الهيئة المخصوصة وبقي بعد ذلك محلا لامكان
فساد الصورة المقارنة له وزوال الارتباط الذي حصل للنفس به فليس البدن
مع هيئة المخصوصة شرطا في وجود النفس من حيث هي جوهر مجرد بل من حيث
هي مبدأ لصورة نوعية فالنفس اذ هي بسيطة فليست بمركبة من قوة قابلة
للفساد مقارنة لقوة الثبات فانهما يجتمعان في الذات الا لامرين
مختلفين فيها والمراد بالقوة هو الاستعداد التام لا الامكان اللازم
للماهيات فان ذلك لا يقتضي التركيب لكونه امرا وجوديا كما عرفت
ولو اقتضى ذلك لكان كل بسيط من الممكنات مركبا واذ لا قابل لها فقوة
بطلانها لا تكون في غيرها فاذن قوة بطلانها لو كانت مما يبطل الكل
اما في ذاتها او في شيء اخر لاستحالة قيامه بذاته واذ ليس هو في احد
الامرين فليست باطلة البتة وكلما يقبل الفساد ولا حامل له ففيه شيء
يقبل الفساد ويجري منه مجرى مادة الجسم له وشيء يفسد بالفعل ويجري
مجرى صورة الجسم له فالنفس لو قبلت الفساد لكانت بهذه المثابة لكنها
مجردة فيكون مادتها ايضا مجردة فلو قبلت الفساد لعاد الكلام فيها و
تلك المادة تكون هي العاقلة المدركة لا محالة اذ هي التي وجودها لذاتها

دون الصورة

دون الصورة او ما هو كالصورة فيكون ما هو كالمادة للنفس هو النفس
هذا خلف وبتقدير ان لا يكون خلفا فالمطلوب وهو بقاء النفس حاصل ايضا
وكل مركب لا يكون حالا في شيء فلا بد وان يكون بعض بسائطه غير حال
ان لم يكن كل واحد منها كذلك وح يكون ذلك الجزء لكونه مجردا وقائما
بذاته هو النفس ولا مدخل للجزء الاخر في ذلك وهذا كله انما يدل
على امتناع عدم النفس انه لو كانت علتها الفاعلية المعطية لها الوجود
لا ينعدم اما لو جاز عدمها فلا يتصور بقاء النفس على تقدير وقوعه
فان الوجود والبقاء لا يستفادان في ممكنات الوجود الا من العلل التي
يستند اليها فالنفس لا يتصور عدمها عن الخارج الا بارتفاع علتها
الفاعلية عنه واذ هي بسيطة وقائمة بنفسها فعلتها الفاعلية
كما علمت لا بد وان يكون كذلك فيمتنع عدمها الا بعدم علتها التي هي
كذلك وهكذا حتى ينتهي الامر الى واجب الوجود وهو ممتنع العدم
فالنفس ممتنعة العدم فهي ابدية الوجود وهو المطلوب ومن البراهين
على ابدية النفس انه لو بطل لافتقر بطلانها الى سبب هو غيرها اذ الشيء لو
اقتضى عدم نفسه لما وجد اصلا بل كان ممتنعا وذلك الغير يمتنع
ان يقارن وجوده وجود النفس والا لم يكن علة تامة لعدمها فان
العلة التامة لا ينفك عنها المعلول وكل ما هذا شانه فلا يرتفعه

مدخل في وجودها فهو ضدها ان كان امرا موجودا او شرطها ان كان
معدوما لكن النفس لا محل لها فلا يعدمها ضد يمانعها ويزاحمها فيه
واذا كانت العلة المعطية لوجودها باقية كما علمت ولا محل لها
ليزاحمها شيء عليه وجب بقاؤها ببقاء ما هي مستفيدة الوجود منه
ولا يمنع من بقائها به وجود شيء آخر البتة وهو ظاهر من اصول
سبق تقريرها والشرط الذي فرض ان عدمه معدم لها ان كان
مباينا لها فظاهر ان مع بقاء العلة التي تقتضي افاضة الوجود
لذاتها لا تاثير لعدم ذلك المباين في ارتفاع ذلك الوجود الفائض
منها وان لم يكن مباينا للنفس فيجب ان يكون كمالا لها اذ اولى الاعراض
بان يكون عدمه معدما لها هو الاعراض التي هي كمالات لها ولو كان
عدم هذه معدما لها لكانت النفس العديمة الكمال لا تبقى مع البدن
ولكانت الاعراض المضادة لكمالها جديرة بان تبطلها كالانفعالات
عن البدن والجهل المركب فكان كل نفس شريرة لا تثبت في حال تعلقها
بالبدن ولا في حال عدم تعلقها به فانه لا تاثير للعلاقة الاضافية
لها مع البدن في ذلك اللزوم ونحن نجد النفس التي قد تبين ان ماهيتها
ليست شيئا مغايرا لادراكها ذاتها لا تتغير ولا تنقص في ادراكها
ذاتها بتغير اعراضها واختلافها بكونها كمالا لها او نقصا فهي

اذن

اذن لا تعدم البتة وانت تعلم ان النفس اذا فارقت البدن ولم تتعلق
ببدن آخر فانه يزول عنها الاشتغال بقوى البدن فيخلص لها
اشتغالها بذاتها فتشاهد ذاتها مشاهدة تامة وقد عرفت معنى
هذه المشاهدة ولا شك ان الشعور بالوجود سعادة واذا فارقنا
البدن كان شعورنا بذواتنا اتم لانا لا نشعر بذواتنا مع العلاقة
البدنية الا مخلوطا بالشعور بالبدن ولذلك يكون معقولاتنا
اتم تجردا وذلك لانا لا نعقل شيئا ونحن بدنيون الا ويقترن
به خيال او ما يشبه الخيال فاذا انقطعت العلاقة بين النفس والبدن
وزال هذا الشوب صارت المعقولات العقلية والشعور بالذات
مشاهدة وكان التذاذ النفس بحياتها اتم وافضل وللنفس باعتبار كل قوة
نفسانية لذة وخير واذى وشر يختص بتلك القوة فلذة الشهوة الكيفية
الملائمة ولذة الغضب الظفر ولذة الوهم الرجاء ولذة الحفظ تذكر الامور
الماضية واذى كل واحد منها ما يضاده وكل ما كماله افضل واتم وادوم
واكثر وصل اليه فاللذة له ابلغ وكذا الذي هو في نفسه اكمل فعلا
وافضل واشد ادراكا والكمال الخاص بالنفس الناطقة من جهة القوة
العقلية ان تصير عالما عقليا مرتسما فيه صورة الكل والنظام المعقول
فيه والخير الفائض اليه فيكون موازيا للعالم الموجود كله مشاهدا

لما هو الحسن والخير المطلقان وهذا اتم وافضل من كمالات القوى
الاخرى بل هو في مرتبة يقبح معها ان يقال انه افضل واتم اذ لا
نسبة له اليه فضيلة وتماما وكثرة وساير ما يتم به الالتذاذ المدركات
مما ذكر ثم كيف يقاس دوام الابدي بدوام الفاسد المتغير وكيف
يكون حال ما وصوله بملاقاة السطوح الى ما هو متغلغل في كنه المدرك
والمدرك الى المدرك فان العقل اكثر عدد مدركات من الحس واشد
تقصيا للمدرك وتجريدا له عن الزوايد وخوضا في باطنه وظاهره
وشواغل البدن وعوايقه يمنع من الاشتياق الى ذلك الكمال اشتياقا
يناسب مبلغه فان اشتغال النفس بالمحسوسات يمنعها من الالتفات
الى المعقولات فلا يحس بها ذوقا فلم يحصل لها اليها شوق كالعنين
الذي لا يشتاق الى الجماع والاصم الذي لا يشتاق الى سماع الالحان و
استمر وجود ما هو اضداد كمالات النفس وكونها مشتغلة بغيرها
يمنعها عن ادراك ما ينافيها من حيث هو مناف لها فلا يتالم بحصوله
لها كالممرور الذي لم يحس بمرارة فمه الى ان يصلح مزاجه والذي
هو كريم النفس اذا تامل عويصا يهمه وعرض عليه شهوة وخير بين الطرفين
استخف بالشهوة والانفس العامية ايضا قد يؤثر الغرامات والالام
الفادحة بسبب افتضاح او شوق الى امر عقلي واذا انفصلنا عن البدن

وكانت النفس مما نبهت فيه لكمالها الذي هو معشوقها ولم تحصله وهي
بطبعها نازعة اليه الا ان اشتغالها بالبدن انساها اياه كما ينسي المريض
الاستلذاذ بالحلو ويميل الى المكروهات بالحقيقة تالمت بفقده تالما
كثيرا وكان مثلها مثل الخدر الذي لم يحس بعمله فلما زال العائق احس به
واذا كانت القوة العقلية بلغت من النفس حدا من الكمال يمكنها به عند مفارقة
البدن ان تستكمل الاستكمال الذي لها ان تبلغه وصل اليه وحدث
لسل ما كانت ذكرته وبهتت له لذة عظيمة هي اجل من كل لذة واشرف
وهذه هي السعادة الحقيقية واما النفوس الساذجة التي لم تكتسب
الشوق الى هذا الكمال ولم تكتسب ايضا هيآت رديئة من البدن لم يحصل لها
التالم لفقد الكمال المعدوم بينهما وان كانت مكتسبة للهيآت البدنية
الرديئة فربما اشتاقت الى مقتضى تلك الهيآت فعذبت عذابا شديدا
بفقد البدن ومقتضياته من غير ان يحصل المشتاق اليه لان آلة
ذلك قد بطلت وخلق التعلق بالبدن قد بقي والتعذيب الذي يكون
بسبب هذه الهيآت لا يبقى دائما لزوال هذه الهيآت بعد الموت شيئا فشيئا
لانقطاع اسبابها التي حصلت منها كذلك ومنافاة الذات لها وهذه
تختلف في شدة الرداءة وضعفها وفي سرعة الزوال وبطوء ويختلف
ما يكون منها من التعذيب بحسب الاختلافين ويجب ان يعلم ان السعادة الحقيقية

لا يتم الا باصلاح القوة العملية من النفس بان تستعمل المتوسط بين الخلقين
الضدين فيحصل للنفس هيئة الاستعلائية على البدن فلا تنفعل عن قواه
لانا لا نفعل افعال التوسط دون ان تحصل ملكة التوسط التي هي تبرئه
النفس الناطقة عن الهيئات الانقيادية وتبقيتها على جبلتها فان التوسط
غير مضاد لجوهر النفس ولا مايل به الى جهة البدن بل عن جهته لانه يسلب
عنه الطرفين دايما والوساطة المذكورة هي العدالة وقد عرفت مجموعها
انها عفة وشجاعة وحكمة وان هذه هي اصول الفضايل الخلقية و
العدالة فالعفة منسوبة الى القوة الشهوانية والشجاعة الى القوة الغضبية
والحكمة الى القوة العقلية واعني بالحكمة ههنا الملكة التي يصدر
عنها الافعال المتوسطة بين الجربزة والغباوة اعني ملكة توسط
استعمال القوة العملية فيما يدبر به الحيوة وما لا يدبر كما ان الشجاعة
ملكة التوسط بين التهور والجبن والعفة ملكة التوسط بين الخمود
والفجور وهذه الاطراف كلها رذايل يجب اجتنابها وبالجملة فكمال
النفس الناطقة من جهة علاقة البدن ان تستولي على القوى البدنية
ولا يستولي هي عليها وان يكون شهوة الانسان وغضبه وفكره
في تدبير الحيوة وغيرها على الاعتدال وعلى ما يقتضيه الراي
الصحيح ومن توابع الحكمة بهذا المعنى الفطنة والبيان واصابة

الراي

الراي والحزم والصدق والوفاء والرحمة والحيا وعظم الهمة وحسن العهد
والتواضع فهذه احدى عشر فضيلة تختص بالحكمة ومقابل كل واحد
منها هو رذيلة ومن توابع الشهوانية القناعة والسخاء وهما فضيلتان
تكتنف كل واحدة منهما رذيلتان ومن توابع الغضبية الصبر والحلم
وسعة الصدر وكتمان السر والامانة ومقابلات هذه الخمس رذايل وقد
بان من مجموع ما ذكر ان كمال النفس الناطقة ان تبقى مجردة عن المادة
من جميع الوجوه منقشة بهيئة الوجود ولا يتم التجرد بالكلية الا عند
ترك البدن والانقطاع عنه انقطاعا كليا وعلاقة البدن هي التي
تغفل النفس عن الشوق الذي يخصها وعن طلب الكمال الذي لها وعن الشعور
بلذة الكمال ان حصل لها او الشعور بالم القصور عنه وليس ذلك
لان النفس منطبعة في البدن او منغمسة فيه ولكن للعلاقة بينهما
وهي الشوق الجبلي الى تدبيره والاشتغال باثاره وما يورده عليها
من عوارضه وبما تقرر فيها من ملكات هو مبداها فاذا فارقت
وفيها الملكة الحاصلة بسبب التعلق به كانت قريبة الشبه من حالها
وهي متعلقة به ثم ان الهيئة البدنية مضادة لجوهر النفس مؤذية له
وانما كان يلهيها عن ذلك البدن وتمام انغماسها فيه فاذا فارقت
النفس البدن احست بتلك المضادة وتاذت بها وتلك الهيئة يبطل

قليلا قليلا مع ترك الافعال المبقية لها بتكررها حتى تزكو النفس و
تخلع العادة التي تخصها وهذا كله على تقدير ان تتجرد النفس عن التعلق
بالجسم مطلقا اما اذا تعلقت بعد الموت بشيء من الاجسام فذلك غير مانع
من ان يحصل لها لذات والام عقلية مع اللذات والالام الحسية الحاصلة
بسبب التعلق بالجسم وهذا التعلق فيمكن وقوعه على وجوه منها ما هو مقبول
من الشرع ولا سبيل لنا الى اثباته الا من طريق الشريعة وتصديق خبر
النبوة وذلك هو الذي للبدن عند البعث وهو المعاد البدني وخيرات
البدن وشروره معلومة ولا يعتد بها في جنب الخيرات والشرور
العقلية ومنها ان يتعلق النفس بعد مفارقة البدن ببعض الاجسام
السماوية او ما يجري مجراها ويكون تلك الاجسام له تتخيل النفس
فيشاهد بها الخيرات والالام الحسية فان الصور الخيالية لا يضعف
عن الحسية بل ربما تزداد عليها تاثيرا وصفاء كما يشاهد في المنام فربما
كان المحكوم به اعظم شأنا في بابه من المحسوس ولعل ذلك اخر الامر
يفضي بهم الى التجرد بالكلية والاستعداد للوصول الى غاية الكمالات
النفسية ولا يستبعد ان يكون لكثير من النفوس جرم واحد يشاهد
كل منها فيه الصور وليس لها تحريك ذلك الجرم ليمانع باختلاف
الارادات ولا يبعد ان يكون للاشقياء جرم اخر او اجرام اخرى كذلك

يتخيلون

يتخيلون بها صور المؤذيات التي توعدوا بها وغيرها وحكمنا بذلك انما
هو من طريق الاحتمال والتجويز لا من طريق القطع واليقين ومنها التناسخ
في ابدان من جنس ما كانت فيه اما بدن انساني او حيواني او نباتي او معدني
ومتى كان تكون الاشخاص البدنية التي تصلح لتعلق النفس بها ازليا وكانت
النفس الانسانية قديمة كان هذا واجبا لاستحالة وجود ما لا نهاية
له من النفوس لوجوب تناهي العلل وتناهي الحيثيات التي باعتبارها تكثر
وجود المعلولات واذا تناهت ولم يتناه تكون الاشخاص فلا بد من تكرر
حصول الانفس في الابدان ومتى كان واحد منهما غير حاصل في نفس
الامر لم يجب ذلك اللهم الا من جهة اخرى لم نعلمها الى الآن ونفس الانسان
من حيث وحدتها وبساطتها يجب ان لا يكون حادثة من حيث يعتبر فيها
انيتها ما كان نضيا او اضافة او غيرها اليها فان العلة القديمة اذا
اقتضت لذاتها صدور امر عنها فلا ينفك البتة عن تعلق ذلك الامر بها
ولا يتوقف ذلك التعلق بها على شرط فلا ينعدم تعلق المعلول بعلته الفاعلية
اصلا وان جاز انعدام تعلقه بعلته القابلة ان كان له قابل كما في
الاعراض وقد سبق تقرير ذلك ويحتاج الى فضل تامل وذهن ثاقب
ومن هذا يظهر ايضا ان النفس لا يعدم جوهرها الوجداني فانه لو عدم لكان
سبب عدمه اما وجود امر او عدم امر فان كان وجود امر فلا بد وان يتبعه

لما عرفت في مباحث العلل معلولاتها بل انما يكون حادثة صح

عدم علتها التي يجب قدمها لاستحالة صدور القديم عن الحادث ويعود
الكلام في عدمها كذلك الى ان يلزم عدم الواجب كما ستعلم وهو محال
وان كان عدميًا فذلك الامر المعدوم اما قديم ويعود المحال
واما حادث وحينئذ يلزم من عدمه السابق عليه عدم النفس قبل وجودها
كما لزم من عدمه المتاخر عن وجوده عدم النفس بعد وجودها فيكون
فيكون النفس من حيث وحدتها وبساطتها حادثة لسبق عدمها على وجودها
وفرضت غير حادثة من هذه الحيثية هذا خلف ه

الفصل السابع

في اثبات النفوس السماوية وكيفية تصوراتها وتحريكاتها

قد عرفت وجود الحركات الدورية للاجرام السماوية وعرفت اختلاف
الافلاك والكواكب في جهات تلك الحركات وفي سرعتها وبطئها
وفي ان بعضها بالذات وبعضها بالعرض وان ما بالعرض لا بد وان يكون
تابعًا لما بالذات وقد عرفت ايضًا ان الحركة التي بالذات اما قسرية او طبيعية
او ارادية فالحركات المستديرة للسماويات لا يخرج عن احد هذه والاولان
باطلان فتعين الثالث وهو كونها ارادية اما بطلان كونها قسرية
فلان حركات الافلاك لو كانت قسرية لكانت على موافقة حركة القاسر

فان التحريك القسري لا يكون الا بالاستصحاب فكان يجب ان لا يختلف
في الاقطاب وقد علمت اختلافها فيها ثم اعلى ما يتحرك من الافلاك ليس
فوقه ما يحركه وما تحته ان دافعه او زاحمه لم يكن قاسرًا له فتلك
المزاحمة والمدافعة حركة ايضًا فان كانت قسرية فلا بد وان ينتهي الى
ارادة او طبيعة يصدر عنها بعض الحركات السماوية اذ يعلم قطعًا
ان العالم العنصري غير قاسر في الحركة للعالم السماوي فالسماويات
ان كان فيها ما حركته قسرية فليس كلها كذلك فيجعل الكلام فيما ليس
بقسري الحركة واما بطلان انها طبيعية فلما علمت في مباحث الحركة ان
الحركة الوضعية اذا لم يكن عن قسر فيمتنع ان يكون عن طبيعة بل يتعين
كونها عن ارادة فقد وجب اذن ان يكون الحركة الفلكية ارادية
فلها محرك مريد وكل محرك مريد فانه يسبق تحريكه شوق وكل شوق فانه
يسبقه تصور فهذه الحركة يسبقها تصور فللسماويات حياة وادراك
فمحركاتها اما عقول او نفوس لكن العقول لا تحرك الجسم مباشرة
لكون ذلك ينافي كونها عقولًا فانا نعني بالعقل الذات المجردة عن المادة
وعلائقها وتدبيراتها فهي اذن نفوس وتصوراتها يجب ان يكون جزئية
وكلية معًا لانها لو لم يكن لها من التصورات الا التصور الكلي فقط
لامتنع تحريكها للجسم السماوي لان التصور الكلي لا يصدر عنه حركة جزئية

والا لافتقرت الى سبب مختص يقترن به ولا يكون هو وحده موجب تلك
الحركة المعينة الا ترى انا اذا حكمنا بان البلد الفلانى ينبغى ان يقصد
لا يكفى فيه مجرد حكمنا بانه ينبغى قصد بلد مطلقا بل لا بد معه من الشعور
بالبلد المخصوص والحركات الفلكية جزئية فاذن تصدر عن تصور متجدد جزئي
ليخرج بها المتصور من القوة الى الفعل فى امر ما هو غير الحركة فان الحركة
لا تطلب لذاتها بل انما يطلب لغيرها كما سبق وليس غرضها من الحركة امرا
شخصيا يقف عنده لانها لو وجدت او قطعت لوقفت على التقديرين لما دامت
حركاتها وسنبرهن على دوام حركاتها فلها ارادة كلية وتصور كلى
ايضا ثم الحركة المتقدمة ليست علة مطلقة لحركة متاخرة بل كل فلك
له ارادة كلية تامة لحركة كلية تلك الارادة الكلية مع الوصول
الى نقطة توجب ارادة جزئية للحركة من تلك النقطة الى نقطة اخرى
وهكذا دائما يكون الوصول الى كل نقطة مع الارادة الكلية علة لارادة
وحركة جزئيتين فلولا الارادة الكلية ما وجب تجدد الارادات والحركات
الجزئية على الدوام والارادة لكون الجسم فى حد ما من المسافة ما لم توجد
لم يجب تحريك الجسم اليه واذا وجدت امتنع ان يكون الجسم فى حال وجودها دائما
فى ذلك الحد الذى يريده لان ارادة الايجاد لا تتعلق بالموجود بل كان
فى حد اخر قبله وامتنع ان يحصل فى الحد الذى يريده عن وجود الارادة

لامر

لامر يرجع الى الجسم الذى هو القابل الا الى الارادة التى هى الفاعلة ومع وصوله
الى الحد الذى يريده تفنى تلك الارادة ويتجدد غيرها فيصير كل وصول
الى حد سببا لوجود ارادة يتجدد مع ذلك الوصول ووجود كل ارادة سببا
لوصول يتاخر عنها فيستمر الحركات والارادات استمرار شىء غير قار بل على
تصرم وتجدد والسابق لا يكون بانفراده علة للاحق بل هو شرط ما يتم
العلة بانضيافه اليها ولو طلب الفلك بحركته وضعا معينا موجودا
لكان ذلك تحصيلا للحاصل بل يطلب وضعا فرضيا نفرضه ويتجه اليه
بالحركة وليس هو فرضيا يقف عنده والا لوقف الحركة وهو محال
لما سياتى فلا بد وان يطلب وضعا معينا فرضيا كليا والا لما فاته بين
كونه معينا وبين كونه كليا فان الكلى له مع كليته تعين بمسايرته عن
سائر الكليات وتقيده بالجسم الجزئى الواحد لا يضر كليته وقد عرفت
ذلك فيما مر فلا بد للفلك من ارادة كلية عقلية فله نفس ناطقة كما لنا
وان كانت فى جوهرها وفى مرتبتها من الوجود افضل انما لا يمكننا الاطلاع
على قدر التفاوت فيه بل الاشبه ان نسبة نفوسها الى نفوسنا
فى الشرف كنسبة ابدانها الى ابداننا فى ذلك وليس حال الفلك كحالنا
فى الحركة فان لنا خطوات وما يجرى مجراها تتعين ارادتنا الجزئية للحركة
من حد الى حد بها والفلك فاوضاعه متشابهة وما يفرض فيه منتهى

حركة جزئية من النقط ليس باولى من نقطة اخرى وانما يختلف حدود
حركته بقياسه الى غيره كمقابلته وتربيعه وتسديسه وغير ذلك
من المناسبات الكوكبية وهذا القدر يكفي اختلاف ارادته الجزئية
وتعين حدود حركاته وليست حركاتها لاخراج الاوضاع من القوة الى الفعل
فانه لو كان كذا ما دام دورانها على قطبين باسين فانه بقي مع ثبات
حركاتها على القطبين اوضاع من قبيل ثبات القطبين بالقوة ابدا بل الحدس
يحكم بانها لنيل لذات روحانية ينبعث عنها الحركات والحركات
معدة لحصول تلك اللذات وكثيرا ما ينفعل ابداننا بالحركة عن هيئات
تحصل في نفوسنا كما يتحرك البدن بالرقص والتصفيق وما يشبههما عن
طرب وارتياح يحصل للنفس فهكذا ينبعث حركات الافلاك عما يأتيها
من الافق الاعلى ه

الباب السادس

في العقول وآثارها في العالم الجسماني والروحاني

الفصل الاول

في ان العقل هو مصدر وجود النفس كلها

اذا نظرت في خواص الواجب والممكن من حيث هو واجب وممكن
فلا تشك في ان النفوس الارضية والسماوية ممكنة الوجود لا واجبة
الوجود سواء كانت قديمة او حادثة وكل ممكن الوجود فيستدعي علة وعلة

النفس

النفس القريبة اما الواجب الوجود او غيره لا جائز ان يكون هي الواجب الوجود لان
النفوس كثيرة وواجب الوجود واحد حقيقي لا يصدر عنه كما عرفت بلا واسطة
الا من معلول واحد فلا بد وان يكون لبعضها علة قريبة غير الواجب
ولان النفس من حيث هي نفس لا توجد الا متعلقة بجسم فلا يتقدم وجودها
على وجوده وما لا يصدر عنه الا واحد لا يصدر النفس والجسم عنه معا فالنفس
من حيث هي نفس علتها القريبة غير واجب الوجود لذاته وذلك الغير الممكن
لا يخلو اما ان يكون جسما او غير جسم وغير الجسم اما جوهر او عرض والعرض
انما يفعل بواسطة الجوهر فانه كما لا يستقل بقوامه لا يستقل بفاعليته
فان الفاعل ما لم يتعين في ذاته ويتشخص بالفعل لا يوجد غيره ثم لا يتشخص
الا بالحامل فلا يفعل الا به بل على الحقيقة ليس الفعل الا للجوهر وان كان
يفعل باعتبار ما فيه من العرض فالفعل منسوب اليه لا الى العرض الذي فيه
ثم هذا العرض ان كان محله جسما فقوامه به فما يصدر عنه بعد قوامه انما
يصدر بواسطة الجسم فيكون بمشاركة من الوضع فان الشيء اذا صار قوامه
بتوسط المادة صار ما يصدر عن قوامه مخصوصا بتوسطها وانما يتبسط
بما يقتضيه الخاصة المادية من الوضع واوضاع الجسم من اجسام اخرى
غير متشابهة ولذلك يختلف تأثير الاجسام بحسب القرب والبعد و
توسط الموضوع بين القوة وبين ما لا وضع له التوسط الخاص بالموضوع

محال اذ لا زياده معنى له على وجود القوة ان رفعنا لوازم الوضع وليس
المحوج الى ان يكون للمنفعل وضع هو النسبه مطلقا بل نسبة ما يفعل بتوسط
موضوعه المادي وهذه النسبه لا توجد بين القوة وبين ما لا وضع له وان
وجدت بسبب اخرى والشئ الذي ليس بجسم اذا فعل في الجسم فليس لا نسبه
له الى الجسم بل له نسبة اليه الا انها ليست تختلف ولا يحتاج الى تخصيص
حال له حتى يفعل به بل يكفيه وجود ذاته في ان ينفعل الى المستعدات
فلذلك اذا حصلت المستعدات لم تفتقر الى غير النسبة التي بينه وبينها
ولا يحتاج الاجسام في انفعالاتها الى توسط من موادها لان المادة هي
المنفعلة لا المتوسطة بين المنفعل وغيره ولوجوب توسط الوضع في
افعال القوى الجسمانية وجب ان لا يسخن النار مثلا اي شئ اتفق بل ما كان
ملاقيا لجرمها او ما كان من جرمها بحال ما ولا يستضئ بالشمس الا ما كان
مقابلا لها وما لا يفعل الا بمشاركة الوضع لا يمكن ان يكون فاعلا لما لا
وضع له والا لم يكن فعله بمشاركة الوضع والنفس لا وضع لها فلا يكون
فاعلها امرا جسمانيا واذا رجعنا الى نفسك علمت قطعا ان الاعراض و
الصور القائمة بالمواد يستحيل ان يفعل وجود ذات قائمة بذاتها لا في مادة
و وجود جوهر مطلق كيف كان فان العلة يجب ان يكون في ذاتها اقوى من المعلول
واشرف والعرض اضعف وجودا من الجوهر وكيف يكون ما ليس له من الوجود

حظ

حظ القوام بنفسه بل لغيره منه ذلك فان المعلول يجب ان لا يكون
اكد وجودا من العلة بل لا يصح ان يساويها واذ قد ثبت ان الوجود اعتباري
فالماهية نفسها من الفاعل وهي كظل له ولا يمكن ان يكون الظل اكمل واتم
من ذي الظل والعرض سواء كان محله جسما او غير جسم لا يجوز ان يكون علة
فاعلية للنفس بسبب ان وجوده اضعف من وجودها فاذن العلة الفاعلية
لوجودها جوهر اما جسم او نفس اخرى او عقل ومحال ان يكون جسما لانه ان
كان فاعلا لها لانه جسم وجب ان يكون كل جسم فاعلا للنفس لوجوب اشتراك
الاجسام في الطبيعة الجسمية وان كان كذلك لانه جسم ما مخصوص بخصوصية
فتلك الخصوصية هي المؤثرة في وجود النفس لا الجسم وحده لما مر و لا
المجموع الحاصل من الجسم والخصوصية فان النفس بسيطة فلا يكون علتها الفاعلية
مركبة لما عرفت ولان الجسم لا يوجد بالفعل الا مركبا من مادة وصورة فلا
يفعل البسيط ولا يمكن ان يفعل بمادته فقط لانه يكون بها موجودا بالقوة
ومن حيث هو كذلك فلا يصدر عنه فعل ولا بصورته فقط اذ ليس لها
حظ القوام بنفسها وايضا فالنفس اشرف من الجسم الحي ولا يوجد ما هو اشرف منه مع
هذا فالتجربة دلت على انه لا يفعل الا بمشاركة الوضع فلا يؤثر في النفس التي
لا وضع لها ومحال ايضا ان يكون فاعل النفس نفسا اخرى غيرها لانهما ان
تساوتا اعني النفس التي هي علة والنفس التي هي معلولة لها في الطبيعة النوعية

من غير ان يكون احدهما اقوى في ذاتها من الاخرى لم يكن كون هذه موجدة
لتلك باولى من ان يكون تلك موجدة لهذه فان اقترن باحديهما مخصص
كان ذلك المخصص اما هو علة الاخرى فيكون القايم بذاته معلولا لما لا قوام
له بذاته واما هو جزء من علتها فيكون علة البسيط مركبا وكلاهما قد سبق ابطاله
وان لم تتساويا في الكمال والنقص الذاتيين فيمتنع ايضا ان يفعل احدهما
الاخرى من حيث الفاعلة نفس لان النفس وان كان قوامها بذاتها لا بمواد
الاجسام وهي من حيث هي نفوس انما يفعل بواسطة الجسم فانها انما جعلت
خاصة بجسم بسبب ان فعلها من حيث اختصاصها بذلك الجسم لا يتم الا به وفيه
والا لكانت من هذه الحيثية مفارقة الذات والفعل جميعا له فلم يكن
نفسا بالقياس اليه وهي من حيث تفعل لا بمشاركة هي عقل لا نفس ولو فعلت
النفس نفسا كيف كان فلا بد من الانتهاء الى نفس لا يكون علتها القريبة نفسا
ولا غير نفس مما سبق ابطال كونه علة فاعلية لها فلم يبق ان يكون علتها
الفاعلية من غير واسطة الا العقل وكل النفوس يستند في وجودها
الى عقل اما بغير واسطة بينها وبينه واما بواسطة هي نفس ولكن لا من حيث
تاثيرها في وجود النفس المعلولة لها فانها من تلك الحيثية عقل لاستغنائها
في ذلك الفعل في ذاتها وفي فاعليتها عن الجسم وقد مر تقريره وليس بممتنع
ان يكون شيء واحد نفسا باعتبار وعقلا باعتبار او نفسا في زمان وعقلا

في زمان

في زمان آخر فان المجرد الذي يفعل فعلا باعتبار تعلقه ببعض الاجسام
ويفعل فعلا آخر باعتبار تجرده عن تلك العلاقة في وقت آخر هو بهذه المثابة
والنفوس الناطقة بعد موت البدن ان لم تتعلق بجسم البتة وهي عقول
في تلك الحال لا نفوس وقد كانت قبل ذلك نفوسا لا عقولا فهذا مما
لا يمنع صريح العقل بغريزته بل ان كان ممتنعا فيحتاج في بيان امتناعه
الى دليل منفصل فقد تحصل من جميع هذا ان النفس ليس علتها الفاعلية
القريبة هي الواجب الوجود ولا عرض ولا جسم ولا احد جزئيه اعني المادة والصورة
ولا نفس اخرى من حيث هي نفس فهو اذن عقل اما مطلقا او ببعض الاعتبارات
ولا بد وان ينتهي الى ما هو عقل مطلق فيستند كل النفوس اليه وهو المطلوب

الفصل الثاني

في انه لولا العقل لما خرجت النفوس في تعقلاتها من القوة
الى الفعل وان اليه مستند كمالها الذاتي

لا شيء من الاشياء يخرج ذاته من القوة الى الفعل في امر من الامور فان ذاته
لو اقتضت الخروج الى الفعل لما كانت بالقوة اصلا وكل من يخرج ذاته من القوة
الى الفعل فاعتبار كونه بالفعل اشرف من اعتبار كونه بالقوة فيجب ان يكون ذاته
لو قبلت عن نفسها الكمال اشرف من ذاته وهو محال ثم البسيط الواحد من حيث
هو بسيط وواحد لا يصح ان يفعل ما كان قابلا له والا لكان فعله

بجهة وقبوله باخرى فكان فيه تركيب ما هذا خلف واذ قد ثبت هذا
فالنفس التي كانت عاقلة بالقوة ثم صارت عاقلة بالفعل لابد لها من مخرج
في ذلك الى الفعل هو اما عقل او مستند الى عقل وبرهانه ان النفس اذا غابت
عنها صورة معقولة فتارة يفتقر في استعدادها الى كسب جديد وتارة
لا يفتقر في استعدادها الى ذلك والصورة المدركة اذا كانت حاضرة عند القوة
المدركة لم تغب عنها القوة بل كانت مدركة لها بالفعل ارايت القوة
ان غابت عنها ثم عاودتها والتفتت اليها هل يكون قد حدث هناك
غير تمثلها لها فيجب اذن ان تكون الصورة المغيبة عنها قد زالت عن القوة
المدركة زوالا ما فان زالت ولم تحفظ في قوة اخرى يكون لتلك القوة
المدركة كالخزانة افتقرت القوة المدركة في استعادتها الى تجشم كسب
مثل تجشم الكسب الذي كان في ادراك تلك الصورة اولا وان انحفظت
في قوة اخرى كالخزانة لم تفتقر القوة المدركة في استعادتها الى اكثر من
مطالعة الخزانة والالتفات اليها من غير احتياج الى ان تكتسب كما
اكتسبت في اول الامر ولو افتقرت الى تجشم كسب جديد لكان الذهول
والنسيان واحدا والصورة العقلية اذا غابت ولم تفتقر استرجاعها
الى كسب جديد لابد وان تكون محفوظة في شيء والا لم تستغن عن تجشم
الكسب المذكور وذلك الشيء لا يجوز ان يكون جسما ولا جسمانيا لاستحالة

حصول المعقولات المجردة فيهما فهو اذن مجرد وهذا المجرد اما النفس المدركة
لتلك الصورة او غيرها لا جائز ان يكون هو النفس والا لم تكن غائبة عن تلك
الصورة لما مر ولا جائز ان يكون هو جزءها اذ لا جزء للنفس كما عرفت فلابد
وان يكون جوهرا عقليا او ينتهي الى جوهر عقلي اما انه جوهر فلانه لو كان
عرضا لكان محله مجردا والا لكان العرض جسمانيا وهو باطل وذلك
المجرد هو الجوهر الذي كلامنا فيه واما انه عقلي او ينتهي اليه فلانه لو كان
نفسا وكانت المعقولات فيها بالقوة وخرجت الى الفعل افتقرت الى مكمل ومعيد آخر
ولابد من الانتهاء دفعا للتسلسل والدور الحاليين الى ما لا يكون المعقولات
فيه بالقوة بل يكون فيه بالفعل وليس ذلك هو الواجب الوجود فانه ستبين
لك امتناع كونه محلا في الالهيات فهو اذن عقل مطلقا او ينتهي الى ما هو كذلك
واعني بقولي مطلقا انه عقل من جميع الاعتبارات ليس عقلا باعتبار ونفسا
باعتبار غيره وهذا الجوهر المجرد هو الذي يعطي النفوس كمالها ونسبته الى النفوس
البشرية كنسبة الشمس الى الابصار بل اتم وهو كالخزانة للمعقولات اذا اقبلنا
عليه قبلنا عنه واذا اشتغلنا عنه بجانب الحس انمحت الصورة العقلية
فالاتصال الذي يقع بين نفوسنا وبينه هو الذي يرتسم فيها الصور العقلية
التي تختص بسبب استعدادات خاصة تخصصها احكام خاصة من الادراكات
الجزئية السابقة المعدة لادراك الكليات او الادراكات الكلية المناسبة

المتادية الى المدركات الكلي ولولا تلك المخصصات لكان ادراك النفس لبعض
الصور دون سايرها تخصيصا من غير مخصص وهو باطل بالبديهة ومتى
انقطعت الوصلة بين النفس وبين ذلك الجوهر العقلي باعراضها عنه الى ما
يلي العالم الجسداني او التفتت النفس الى صورة اخرى انمحى ما كان متمثلا
في النفس اولا ونظير النفس في ذلك من الجسمانيات المراة فانه اذا حوذي
بها صورة تمثلت فيها فاذا اعرض بها عنها زال ذلك التمثل وربما تمثل
فيها غير تلك الصورة على حسب ما يحاذي بها ولذلك حال النفس اذا اعرض
بها عن جانب القدس الى جانب الحس او الى شيء اخر من امور القدس وهذا
ايضا فلا يكون للنفس الا اذا اكتسبت ملكة الاتصال بذلك الجوهر العقلي
والنسيان في الصور الخيالية انما كان لزوالها عن الخزانة وهذا الجوهر
لو زال عنه شيء لاحتاج الى مخرج اخر يخرجه من القوة الى الفعل ويعود
الكلام فيه واذا كانت النفس ذات هيئة تتمكن بها من الاتصال بالجوهر العقلي
فذهولها عن الصور المعقولة لا يحوجها الى استيناف اكتساب وتلك
الهيئة هي ملكة الاتصال به واذا زالت تلك الملكة عنها فذلك
الزوال هو نسيان ما اختص بتلك الملكة من المعقولات الحاصلة للنفس
وتصرف النفس في الصور الخيالية والمعاني والاحكام التي في الحافظة
بتوسط القوة الفكرية تفيدها استعداد الاتصال بالعقل المفارق

وحصول

وحصول صور يناسب ذلك الاستعداد وتخصص التصرفات الفكرية بصورة
صورة تخصص استعداد النفس لصورة صورة من العقليات وقد يحصل استعداد
صورة عقلية من صورة عقلية على ان الصورة العقلية لا تخلو عن محاكات
لها من قبيل التخيل مما يليق بالقوى الجسمانية الست ترى انك اذا فكرت في اشخاص
الجزئية يعد النفس لقبول الصورة الكلية المتناولة لتلك الجزئيات
كالصورة الانسانية المكتسبة من التصرف في حال [illegible] وكصورة الصداقة
المجردة عن العوارض المادية من التصرف في هذه الصداقة وتلك الصداقة
وهذه التصرفات في الجزئيات هي المخصصات للاستعداد التام لصورة صورة
من الكليات وقد يفيد هذا التخصيص معنى عقلي لمعنى عقلي كتصور المحدود
من الحد والمرسوم من الرسم واللازم من الملزوم والنتيجة من القياس
ولا يظن ان المقدمتين محصلتان للنتيجة بان تفيدا وجودها بل انهما تعدان
للنفس استعدادا قريبا بحصول صورة النتيجة فيها من المبدا المفارق
وكما ان الاوليات لا يتوقف الحكم بها على غير تصور الطرفين ولا يجاب منها
عن لمية طالبة للتصديق فكذلك انما الاحتياج للمقدمات والتفات النفس اليها
حق الالتفات يحصل النتيجة بينة واذا طلب لمية التصديق لم يمكن ان
يجاب بشيء وكم من شخص يعرض عليه امر فلا يفيده علما البتة ويفيد غيره علما
يقينيا وطمانينة روحانية فكل هذه وسايط العلم واما واهبه

غيرها ونحن فنجد جوهر النفس في الاطفال خاليا عن كل صورة معقولة ثم يحصل
له المعقولات البديهية من غير تعلم ولا روية وليس حصولها فيه بمجرد الحس
والتجربة اذ لا يفيد ان بمجردهما حكما كليا اذ لا بد من وجود شي مخالف
لما ادركته فحكمنا ان الكل اعظم من جزء ومثل الحكم الذي يحصل لنا بالحسن كل هذا
حاله وكذلك القول في تصديقنا بالبراهين اذ اصح فان اعتقادنا
صحتها لا يصح بتعلم والا فذلك يتمادى الى ما لا يتناهى ولا ذلك مستفاد
من الحس لانه لا يفيد الحكم الكلي فهذه الاشيا اذن من فيض الهي متصل بالنفس
النطقية وتتصل به فيحصل فيها هذه الصور العقلية والذي فاض
منه ذلك لا بد وان يكون هذه المعقولات حاصلة فيه لما مر من حجة في
كونه كالخزانة لها واذا كان كذلك لم يكن جسما ولا جسمانيا اذ المعقولات
لا تحصل في جسم ولا جسماني ولا بد وان لا يكون فيه بالقوة والا لاحتاج
الى مكمل آخر ومخرج له فيها الى الفعل فلا يكون مستكملا فيها بالة بدنية
فهو من هذه الحيثية ليس بنفس وليس هو الواجب الوجود لما ستعلم انه
لا يكون محلا لشي فهو اذن جوهر عقلي يقوم للنفس الناطقة مقام الضوء
للبصر الا ان الضوء يفيد البصر القوة على الادراك فقط لا الصور المدركة
وهذا الجوهر يفيد بانفراد ذاته للقوة الناطقة القوة على الادراك
ويحصل لها الصور المدركة ايضا والاشغال البدنية تعوق النفس عن

عن الاتصال به فلا تتصل به الا برفض القوى البدنية وتخليتها اما
رفضا بالكلية وكانه غير ممكن والنفس متعلقة بالبدن او رفضا دون ذلك
وليس شيئا يمنعها عن دوام الاتصال به الا البدن والتجربة والحدس
يدلان على ذلك فاذا فارقت البدن ولم يبق فيها شي من الهيات المكتسبة
منه التي تجعلها عند مفارقته كانها لم تفارقه لم تزل متصلة بكمالها
ومتعلقة به وقد عرفت ان اللذة الحقيقية هي اللذة العقلية وهي الكمال
الحقيقي للنفس فالعقل هو المكمل للنفس ومن علل الاتصال به قوة بعيدة
هي العقل الهيولاني ومتوسطة هي العقل بالملكة وقريبة هي العقل بالفعل
الا ان العقل الهيولاني يعد النفس للاتصال وحصول الاوائل لا بتوسط قصد
فكري من النفس والقوتين الاخريين تعدان مع قصد ما ﻫ

الفصل الثالث

في بيان استناد ما لا يتناهى من الحركات والحوادث الى العقل

القوة اذا كانت غير متناهية من جهة اعطاء المدة لا يمكن ان يكون قابلة
للتجزي بوجه من الوجوه ولا بالعرض لان كل قوة تجزات فان كل واحد من اجزائها
تقوى على شي والجملة تقوى على مجموع تلك الاشيا واذا كان كذلك
كان كل جزء اضعف واقل مقوى عليه من الجملة فان قوي كل واحد من هذه
الاجزا وبعضها على ما لا يتناهى من وقت معين فتقوى الجملة ازيد منه

ولا ازدياد على غير المتناهي الا من جهة الطرف الذي يتناهى اليه فبقي ان كل
واحد منهما يقوى من ذلك الوقت المعين على متناه فيكون الجملة ايضا متناهية
وفرضت غير متناهية من جهة العدة هذا خلف وكذلك اذا كانت القوة
غير متناهية من جهة العدة فان العدة اذا كانت متعاقبة لزم ان يكون المدة
التي وقع فيها العدد الغير المتناهي غير متناهية ويعود الخلف المذكور
وان لم يكن العدد متعاقبا فبطلان عدم تناهيه اظهر ويتبين ايضا
امتناع عدم تناهي القوة باعتبار العدة على كل واحد من التقديرين
بانها لو احتملت التجزي فكل واحد من تلك العدة اما ان لا يقبل الشدة
والضعف مثل تعقلنا ان الواحد نصف الاثنين او يقبلهما ككل واحد
من عدد الحركات فان كان الاول فلا بد وان يقوى البعض على شيء من ذلك
ومحال ان يقوى على آحاد ما يقوى عليه الكل وهي غير متناهية والا لم
يبق فرق بين الكل وجزءه ومحال ايضا ان يقوى على آحاد كذلك وهي
متناهية والا لكانت الجملة ايضا تقوى على متناه فلم يبق الا ان يقوى البعض
على آحاد كل واحد منها اقل من آحاد الكل اما متناهية او غير متناهية
وكيف كان فهو يوجب ان يكون الآحاد قابلة للاقل والازيد وهو خلاف
الفرض وان كان الثاني فالبعض من القوة ان لم يقو على تحريك ما حركه الكل
فلا شك انه يقوى على تحريك ما هو اصغر منه ثم الكل يمكنه تحريك ذلك

الاصغر

الاصغر حركات اسرع لتحركه في مثل زمان تحريك الجزء بحركة اكثر عدد
فيكون العدد للمبتدا من وقت معين ان صدر عن الجزء كان اقل منه لو
صدر عن الكل اذ هو ابطأ فيكون هو بعض الصادر عن الكل وابتداؤهما
واحد فيجب ان ينقص المقوي عليه لا من جهة المبتدا وما نقص من جهته
فهو متناه منها فالصادر عن الجزء متناه من الجهات فيرجع المحال المذكور
وبهذا يظهر استحالة اشتراكهما في الفعل ويكون الخلاف في ان فعل الكل
اشد من فعل الجزء وكل قوة في جسم فانها تحتمل التجزي فليس شيء من القوى
الغير المتناهية موجودا في الجسم ولا قوة من القوى الجسمانية غير متناهية
التحريك سواء كان تعلقها بالجسم تعلق الحلول او تعلقا على وجه
آخر لان القوة الغير المتناهية لو حركت جسما مسافة ما بكل قوتها لا
ببعضها حتى لا يكون لارادته منها تمسك عن تشديد الحركة لينصرف
كمالها الى دوام التحريك وحركت ذلك الجسم بعينه في تلك المسافة
بعينها اخرى متناهية فكل منهما يحرك في زمان لا محالة ولزمانيهما
بالضرورة نسبة وكذا السرعة حركتيهما وبطؤهما ولا شك ان قطع
الجسم لتلك المسافة بالقوة الغير المتناهية انما هو في زمان اقصر
من الزمان الذي يقطعها بالقوة المتناهية والا لم يظهر التفاوت
بين القوتين والتي زمانها اقصر هي اسرع من التي زمانها اطول ونسبة

خ تشرف كمالها

الى القوة كنسبة الزمان الى الزمان لكن نسبة الزمان الى الزمان نسبة متناه
الى متناه فنسبة القوة الى القوة هي كذلك ايضا فالقوة التي فرضت غير
غير متناهية هي متناهية هف ولا يتصور قوة تحرك تحريكات غير
متناهية في الشدة والا لكان تحريكها لا في زمان اذ لو كان في زمان
مع ان كل زمان فهو قابل للقسمة كما عرفت لكان كونها في بعض ذلك
الزمان يقتضي كونها اشد من التي في كله فلا يكون الحركة في كله لا نهاية
لها في الشدة وهو على خلاف ما فرض واذ قد تقرر ان كل قوة حالة في الجسم
او متعلقة به كيف كان لا يجوز ان يكون غير متناهية في ذاتها اي لا يكون
بحيث يصدر عنها ما لا يتناهى في المدة او في العدة او في الشدة فمن الواجب
انه ان كانت من حركات غير متناهية او حركة واحدة كذلك فلا بد
من استنادها الى عقل واحد فما زاد لكن المقدم حق فالتالي مثله اما بيان
صدق المتصلة فلان ما عدا العقل اما جسم ومتعلق به او لا جسم ولا متعلق به
لكن الجسم وما يتعلق به لا يصدر عنهما ما لا يتناهى فالصادر عنه ذلك هو
ما ليس بجسم ولا متعلق به وهذا ان كان هو واجب الوجود فيمتنع ان لا
يكون بينه وبين المحرك الجسماني واسطة كما ستعلم سواء كان ذلك المحرك
نفسيا او غير نفس ونعيد الكلام في الواسطة وان كان عرضا فمحله هو العقل
لا غير والا لم يكن بريئا عن التعلق بالجسم وان كان جوهرا فذلك هو العقل

اذ لا نعني بالعقل الا الجوهر الذي هو بهذه المثابة واما بيان حقية المقدم فلانه
لولا وجود حركة غير منقطعة لما حدث حادث اذ الحادث لا يوجد بعلة
دائمة الا اذا توقف ايجابها له على حادث اخر والا لكان وجوده في بعض
الاحوال دون بعض ترجيحا من غير مرجح فلا بد من توقفه على حادث
وذلك الحادث يتوقف على اخر وهكذا الى غير النهاية وهذه الحوادث
لا يجوز اجتماعها في الوجود لاستحالة وجود امور مترتبة بالطبع الى غير
النهاية معا فكل حادث يسبقه اخر لا الى اول والسابق لا يجوز ان
يكون علة تامة لوجود اللاحق لانه غير موجود حالة وجوده فلا بد
وان يكون العلة التامة لوجوده مركبة من موجود دائم الوجود ومن
سبق حادث اخر ثم الحادث اذا حصل وله علة ثابتة فنسبته اليها ليست دائمة
والا لدامت ولكنها حادثة فللنسبة علة حدوث وثبات ثم يعود الكلام
الى نسبة النسبة في نسبتها الى علة الثبات ويتسلسل العلل الثابتة الى
غير النهاية فلا بد من وجود شيء ثباته على سبيل التغير والحدوث
بمعنى ان ماهيته هي التغير والتجدد ولا مفهوم له وراء ذلك فدوام
هذه الماهية وثباتها هو دوام التغير وثباته وذلك الشيء هو الحركة
الدائمة ولو فرض انقطاعها في حالة لاستحال بعدها حدوث حادث
فانه اذا لم يحدث في حالة فما الموجب لحدوثه بعدها فيفتقر الى حادث
وذلك الحادث يفتقر ايضا الى مثله فلم يتصور الحدوث ومهما فرضت حركة

دائمة انقطع الاستفهام بلم ولابد وان يكون هذه الحركة دورية والا للزم
انقطاعها بدليل ان الحركة المستقيمة لا تذهب في جهة الى غير النهاية لوجوب تناهي
الجهات وبالتعاود لابد لها من الانقطاع لوجوب السكون بين كل حركتين
مستقيمتين متضادتين او مختلفتين كيف كانتا اذ الحركات المستقيمة لابد
وان يكون نحو جهة ولابد وان يكون لتلك الجهة حد ينتهي اليه والمحرك
الموصل للجسم الى ذلك الحد سواء كان هو الميل او الطبيعة او اي شيء
كان يجب ان يكون مغايرا للمحرك له من ذلك الحد الى جهة اخرى يخالفها
ولا شك ان الموصل الى الحد يكون موجودا حال الوصول اليه ضرورة
كونه علة الوصول والوصول آني الوجود والسبب المقتضي للحركة من ذلك
الحد الى آخر يخالفه في الجهة لا يجامع وجوده وجود السبب الموصل الى
الحد الاول فهو حادث بعد ان الموصلية بعدية لا تجامع القبلية لا
كالبعدية الذاتية وهذا الحادث هو اني الوجود اضافيين آن الموصلية
الى الحد الاول وآن اللاموصلية اليه وهو الآن الذي وجد فيه سبب الحركة
من ذلك الحد الى ما انتهت اليه الحركة الى الجهة المخالفة اما ان يكون
زمان او لا يكون فان لم يكن لزم تتالي الآنات وان كان فذلك هو زمان
السكون فينقطع الحركة فلا تحفظ الزمان فالتي تحفظه هي المستديرة
ثم ان حدوث المحرك من ذلك الحد يستدعي وجود حركة متصلة مستمرة
فلو كانت مستقيمة لعاد الكلام فوجب كونها مستديرة سواء كان

بين الحركتين المستقيمتين زمان سكون او لم يكن فالحادث الاول هو منفعل
عن الحركات الدورية السماوية ولهذا لو كانت السماوات او شيء منها
حادثا لافتقرت الى سماوات اخرى متحركة على الدوام حركة دورية
فيكون هي التي كلامنا فيها فالسماوات ثابتة دائمة على حالة واحدة
في ذواتها او عوارضها القارة لكن يحصل لحركاتها المختلفة اختلاف
اضافات كما مر ولا تفتقر هذه الحركة الدورية الى علة حادثة لكونها
ليس لها ابتداء زماني وهي دائمة باعتبار وبه استغنت عن العلة الحادثة
وحادثة باعتبار وبه كانت مستند الحادثات فان المراد بالحادث
الذي هو موضوع قولنا كل حادث فله علة حادثة هو الماهية التي عرض
لها الحدوث والتجدد من حيث هي معروضة له فالحركة ليست كذا بل هي حادثة
لذاتها بمعنى ان ماهيتها هي الحدوث الذي يعنى به هاهنا نفس التغير
واللاثبات فاذا كان ذلك الحدوث او التجدد او التغير باي عبارة
شئت ان تعبر عنه دائما لم يكن مفتقرا الى ان يكون علته حادثة
الا اذا عرض له تجدد وتغير زائد على ان عليه كالحركة الحادثة بعد ان لم تكن
بخلاف المتصلة الدائمة التي قد عرفت كيفية تعلقها بالارادات
الكلية والجزئية وحدوث العلة الذي تفتقر اليه المعلول الحادث لا يلزم
ان يكون حدوثا زائدا والا لم يصح اسناد الحوادث الى الحركة الدائمة فالحاصل
ان كل واحد من التغيرات ينتهي الى ماهية دائمة هي نفس التغير وهي الحركة

للعرفة بانها هيئة يمتنع سلبها لذاتها فلدوامها لم يكن علتها حادثة ولكونها
نفس الفعل يصح ان يكون علة للمتغيرات ولولاها للزم من دوام تاثير الواجب
لذاته في معلوله الاول على ما ستعلم دوام معلول معلوله وكذلك حتى لا ينتهي
الامر الى الحوادث العنصرية البتة وللزم من وجوب حدوث علة كل حادث
عنصري تسلسل علل ومعلولات حادثة موجودة معا لا نهاية لها وللزم
من عدم اي شيء كان بعد وجوده عدم علته وعدم علة كذلك الى ان
ينتهي الامر الى واجب الوجود لذاته فيعدم ما يمتنع عدمه وهذه اللوازم
كلها باطلة ووجه لزومها قد عرفته من اصول سبق تقريرها ومع وجود
الحركة المستمرة لا يلزم شيء من هذه الممتنعات فلولا وجود عقل او اكثر
موجب لهذه الحركة لما وجدت ولا يجوز ان يكون العقل مباشرًا لهذه
الحركة والا لكان له تعلق بالجسم من طريق التصرف فلم يكن عقلًا بل
معنى استناد هذه الحركة الى العقل هو انه لا يزال دائم الفيض على النفس
المحركة هذه الحركة ممدًا لها بقوته التي لا تتناهى وهي تقبل منه ذلك
الفيض وتؤثر ما ليس بمتناه على سبيل الوساطة لا على سبيل المبداية
التي بين امتناعها فيما يتعلق بالجسم لا يصدر عنه ما لا يتناهى لو انفرد
لكن يجوز ذلك اذ لم يزل مستمدًا من مبدأ عقلي وليس يمتنع على الاجسام
الغير الانفعال الغير المتناهي بل الممتنع عليها هو الفعل الذي هو كذلك
على وطر الاستبداد من غير ان يستمد امرًا من غيره ه ه ه ه

النفس

في كيفية كون العقل مصدرًا للاجسام لايبين

افتراق الاجسام بالجهات والهيئات التي يفترق بها يمتنع ان يكون
معلولًا لنفس الجسمية بما هي جسمية والا لاتفقت الاجسام في الهيئات
والمقادير والاشكال لاتفاقها في الجسمية واذا لم تقتضها مجرد الجسمية
مع ان الاجسام لا قوام لها الا بها لاستحالة وجود الاشياء المنكرة
دون مخصصاتها وجب من ذلك ان لا تتقوم الاجسام الا بما هو غير
غير جسم فان بعض الاجسام اذا لم توجب تلك المخصصات من حيث
هو جسم لم يوجبها جسم غيره لاشتراك كل الاجسام في الطبيعة
وغير الجسم ان كان عرضًا فلا يوجد الجسم الذي هو جوهر لما عرفت من
امتناع افادة ما لا قوام له بنفسه وجود ما له قوام بنفسه وان لم يكن
عرضًا فليس هو الواجب الوجود اذ لا يصدر عنه بغير واسطة ما له
تركيب الا اذا اوجد احد جزئيه اولًا واوجد الباقي بواسطته لكن
الجسم لا يصح ايجاده له كذلك لان احد جزئيه هو المادة والاخر هو الصورة
وقد سبق بيان استحالة ان يكون احدهما علة الاخر او واسطة مطلقة
في وجود الاخر وليس هو ايضا جوهرًا نفسانيًا والا لكان متعلقًا بالجسم
وكانت فاعليته من حيث هو كذلك بواسطة الجسم الذي تعلق به ونحن

فيجعل كل منها فيما صدر عنه ذلك الجسم ولا بد من الانتهاء آخر الامر
الى عقل هو المصدر بعد واجب الوجود لوجود الاجسام وكيفية هذه
المصدرية هي ان المبدأ المفارق يفيض عنه وجود الهيولى باعانة الصورة
من حيث هي صورة ما لا من حيث هي هذه الصورة المعينة اذ لو كان بعينها
لما كان يصح تعاقب الصور على هيولى واحدة وكونها صورة ما ليس امرا واحدا
بالعدد فلا يكفي في وجود الهيولى التي هي واحدة بالعدد ولهذا افتقرت
في وجودها الى واحد بالعدد دايم الوجود هو غير الصورة المفتقرة الى الهيولى
بوجه ما سوا كان علتها مفارقتها او لم يكن ومضاف الى ذلك الواحد الصورة
من حيث طبيعتها النوعية فيجتمع منهما علة تامة للهيولى مستمرة الوجود
معها فيكون ذلك المبدأ نظير شخص يستبقي سقفا بدعامات متعاقبة
يزيل واحدة ويقيم اخرى بدلها وتلك الدعامات هي نظير الصور المتعاقبة
التي بها كان ذلك المبدأ المفارق مستبقيا وجود الهيولى فباجتماعهما
تم وجود الهيولى ودخلت الصورة العاقبة من حيث هي تلك بعينها في
العلية بالعرض وعند تمام وجود الهيولى تتشخص بها الصورة من حيث
انها هذه الهيولى المعينة لكونها قابلة للتناهي والتشكل اللذين بهما
يتشخص الصورة وتتشخص هي ايضا بالصورة من حيث هي صورة مطلقة موجبة
لذلك التشخص فلا يعقل وجود الصورة المعينة الا في مادة معينة ولا

لذلك

لذلك المادة مع الصورة بهكذا يجب ان يتصور كيفية صدور الجسم عن العقل
ويدل ايضا على كونه علة للجسم كون الجسم لو فعل شيئا لكان انما يفعل بصورته
لانه انما يوجد بالفعل بها ولا يكون فاعلا الا اذا كان موجودا بالفعل
ولا يمكن ان يفعل بمادته لانه يكون بها موجودا بالقوة ومن حيث هو كذلك
فلا يصدر عنه فعل والصورة النوعية والجسمية انما يصدر عنها افعالها
بتوسط ما فيه قوامها كما عرفت ولا توسط للجسم بين هذه الصورة وبين ما
ليس بجسم سواء كان هيولى او صورة او غيرهما فلو وجد جسم بصورته
جسما آخر لوجب ان يوجد اولا جزئيه اللذين هما المادة والصورة حتى يوجد
بوجودهما الجسم واذا امتنع ايجاد جزئيه بصورة جسمية لعدم النسبة
الوضعية بين الجسم وبين كل واحد منهما وجب من ذلك ان يمتنع ايجاده
ايضا فلا يوجد الجسم جسما ولا نفسا ايضا من حيث هي نفس فانها من هذه الحيثية
لا يفعل الا بواسطة الجسم كما مر فهو اذن يعقل اما عقل مطلق او عقل
ببعض الاعتبارات ومن الوجوه الدالة على ان الجسم لا يفيد وجود جسم آخر
هو انه لو كان كذلك لتقدم هيولى الجسم الذي هو العلة على جسمية هيولى
المعلول لمشاركة في النوع لهيولى العلة ووقوع الهيولى عليهما انما هو
بالتواطؤ لا بالتشكيك وغيره فيلزم ان يكون هيولى المعلول متقدمة
على جسمية العلة فيتقدم المعلول على العلة وهو محال ولو اوجد فلك

من الافلاك او عنصر فلكا احرا وعنصر الكان اما الحاوي يوجد المحوي
او المحوي يوجد الحاوي وكلا القسمين باطل اما الاول فلان الجسم لا يصدر عنه
فعل الا اذا صار متخصصا معينا اذ الطبيعة النوعية ما لم تكن كذلك لم تكن
موجودة في الخارج فلا يكون علة لوجود غيرها وحال المعلول مع وجود
العلة هي الامكان اذ لا يكون للمعلول وجود و وجوب الا بعد وجود العلة
و وجوبها الا معهما و وجود المحوي وعدم الخلا في الحاوي هما معا لا معية
المصاحبة الاتفاقية بل معية ما يعقه من انفكاك احدهما عن الاخر فانهما
لا يتخالفان في الوجوب و الامكان بحيث يمكن انفكاكهما ولا يتصور احدهما
الا مع تصور الاخر وتخصص الحاوي العلة وكذا وجوده ووجوبه متقدم
على تخصص المحوي المعلول و وجوده ووجوبه فعدم الخلا ان كان واجبا
مع وجوبه كان الملا المحوي كذلك لعدم تخالفهما في الوجوب والامكان المودي
الى جواز الانفكاك لكن المحوي لا بد وان يكون ممكنا مع وجوب الحاوي
هذا خلف وان كان عدم الخلا ممكنا مع وجوبه فهو ممكن في نفسه واجب
بغيره فلا يكون الخلا ممتنعا لذاته بل بسبب وقد بين بطلان ذلك ويلزم
من امتناع الخلا لذاته ان يكون المحوي واجبا لذاته لا ممكنا واذ كان هذا
اللازم باطلا يكون الحاوي علة موجدة للمحوي باطل ايضا ويمكن احصار
هذا بان الحاوي لا يمكن ان يوجد المحوي الا وهو متخصص ولا يتصور تخصصه الا وان

وان يكون المحوي موجودا لامتناع الخلا فلو اوجد المحوي لكان المحوي متقدما
على نفسه تقدما بالذات وذلك محال وكون الحاوي والمحوي ممكنين لا يوجب
امكان الخلا اذا لم يكن الحاوي علة محويه لان امكان خلو مكانيهما ليس هو
امكان الخلا الممتنع فان الخلا لا يتعرض بارتفاع الحاوي والمحوي معا بل
انما يتعرض فيما نحن فيه بتعرض محيط لا حشو له لينفرض الابعاد التي هي الخلا
واما العدم المحض فليس بخلا كما سبق واما الثاني وهو ان يكون المحوي
علة للحاوي فبطلانه ظاهر اذ لا يتصور ان يوجد الشي ما هو اعظم منه واكمل
وهذا القول المبرهن به على امتناع كون الحاوي والمحوي لاحدهما علة
الاخر يمكن ان يبرهن به على ان النفس المتعلقة باحدهما لا يمكن ان يكون
علة للجسم الاخر وظاهر انها لا يكون علة للجسم الذي هي متعلقة به فان
من له رتبة الابداع لجلالة لا يتقهره علاقة ذلك الجسم حتى يصير بحيث يتوقف
افعاله كلها او بعضها على توسطه واذ لم يمكن ان يكون النفس علة لبعض
الاجسام فلا يمكن كونها علة لشي من الاجسام اذ الاجسام من حيث هي اجسام
لا اختلاف بينها في الطبيعة وان وجب الاختلاف فيها بامور اخرى و واجب
الوجود فلا يبدع الاجسام لغير واسطة بالتقرير الذي عرف فلا بد اذن من
توسط عقل في ايجادها والاجسام وان لم يكن علة من جهة الجسمية ولا
لاحد جزيه فانها يجعل مادة جسم آخر في بعض الاحيان مستعدة لقبول

صور او اعراض تفيض عليها من واهب الصور الذي هو العقل او ما يستند اليه
وذلك كالنار التي تحيل مادة ما جاورها بتسخينها اياه مستعدا
لقبول الصورة الهوائية من واهبها وكالشمس المعدة بمقابلتها القبول
التسخين من واهبه ولهذا تبقى السخونة موجودة بعد زوال الفاعل المقابلة
ولاجله ايضا تبقى كثير من الاعراض موجودا بعد انعدام ما يظن انه
علة موجدة له ولو كانت هذه وامثالها عللا موجدة للصور او الاعراض
لما كان تبقى شيء من تلك المعلولات بعد زوال ما فرض انه موجد له
فموجدها امر آخر من الروحانيات لا من الجسمانيات ه

الفصل الخامس في ان التشبه بالعقل هو غاية الحركات

السماوية قد تبين لك مما سلف ان للسماوات نفسا محركة على الدوام
وتبين لك ايضا ان الحركة لا تطلب لانها حركة فقط بل لانها وسيلة الى
غرض نفوس تلك الافلاك من التحريك المذكور اما ان يكون غرضا مظنونا كا
الثناء والمدح او لا يكون فان لم يكن فاما انه لاجل ما تحت الافلاك
او لاجل ما فوقها وما ليس لما تحتها فاما لامر غير معشوق للمحرك او معشوق له
وذلك المعشوق اما ذات او صفة وعلى التقديرين فاما ان ينال او لا ينال
فان لم ينل فاما ان لا ينال ما يشبهه ايضا او ينال ما يشبهه ونيل التشبه
اما دفعة او لا دفعة واذا لم يكن دفعة فالمتشبه به اما ممكن الوجود

او واجب الوجود وممكن الوجود اما جوهر او عرض وكل واحد منهما حيث لم
يكن تحت الافلاك ولا متعلقا بذلك فهو اما جرم فلكي او نفس فلكي او عقل
او عرض متعلق بواحد هذه الثلاثة والاقسام كلها باطلة ما عدا العقل
فتعين ان يكون هو الذي يطلب الحركات السماوية التشبه به بالحركة فيحتاج
الى ابطال قسم قسم لتعين هذا الذي هو الحق في نفس الامر اما كون غرضها
مظنونا فيدل على بطلانه ان حركاتها واجبة الدوام فيجب ابتناؤها على امر
واجب الدوام والمظنون من الكمالات فالحدس يحكم انه لا يجب دوامه فان ما ليس
بكمال في ذاته لا بد وان يظهر للطالب في المدد الغير المتناهية انه كذلك
فحينئذ يترك الطلب وينقطع الحركة واما كونها متحركة لاجل ما تحتها وهو
هذا عالم الكون والفساد فالحدس الصحيح يحكم بانه احقر بالنسبة الى
اجرامها النيرة من ان يتحرك لاجله فانه قد تبين انه ليس لمجموعه
بالنسبة الى الاجرام النيرة قدر يعتد به بل ولا الى واحد من الافلاك فضلا
عن مجموعها وهو خسيس بالنسبة الى تلك الاجرام النيرة السماوية الآمنة
من الفساد ثم لو كان غرضها نفع السافل لما اندرست الفضائل في الازمنة المتطاولة
ولما انغرست الملل الكافرة والامم الجاهلية ولما انبعثت (اي لما ظهرت) الاعتقادات الفاسدة
والامور الخارجة عن السياسات الواجبة هذا مع ان نفعها للسافل لا بد وان
يرجع منه اولوية عائدة اليها كما علمت وكيف يستكمل العلة بمعلولها و

يخرج كمال الشيء من القوة الى الفعل غاية حرج منها اليه واما كون تحريكها
لامر غير معشوق فهو امر لا يتصور في التحريك الارادي فانه لا بد وان يكون
لشيء يطلبه المريد ويختار حصوله لا على حصوله وكل مطلوب ومختار فهو (محبوب)
ودوام الحركة يدل على فرط الطلب الدال على فرط المحبة والمحبة المفرطة هي العشق
فالتحريك الذي لها هو لاجل معشوق ومختار واما كون المعشوق ذاتا تنال
فامتناعه بسبب ان ذلك النيل لا يمكن ان يكون الا دفعة ولو كان كذا لكان
اذا نيلت الذات وقعت الحركة لكنها لا تقف فلا تنال الذات بها واما كون
المعشوق صفة تنال فلا يتصور نيلها بذاتها الا اذا انتقلت من محلها الى (ذات)
العاشق الطالب لها بالحركة وقد عرفت كيفية الحال في امتناع انتقال الاعراض
المتشخصة بمحالها واذا لم ينتقل هي بعينها بل حصل ما يماثلها فما نيلت هي بل
شبهها هو الذي نيل واما كون المعشوق لا ينال هو ولا شبهه فيمنع جوازه
دوام حركتها فانه لو كان كذلك لكان المتحرك بالارادة حركة دائمة
طالبا للمحال ابدا والعقل السليم لا يتصور ذلك في المريد بارادة كلية فيتصور
جوهر مجرد عن الغواشي المادية واما كون الحركات ينال شبهه معشوقة
دفعة (الوقعة) فيبطله وجوب انقطاع الحركة عند نيله وكان على ما سبق من
واما كون المتشبه به جرما فلكيا فيظهر لك فساده من ان الجرم الفلكي
لو تشبه بجرم اخر فلكي للزم ان يكون حركات الافلاك كلها متفقة (الجهة)

ولا يكون

ولا يكون بعضها الى جهة والبعض الى خلافها لكنها ليست متفقة في جهة
الحركة وليس ذلك لعدم مطاوعة الطبيعة فان الاوضاع للجرم
الذي متساوية من حيث اقتضاء الطبيعة والميل المستدير والجسم (من)
حيث هو جسم لا يقتضي حركة الى جهة معينة ولا وضعا معينا وليس
للافلاك طبايع تقتضي وضعا معينا والا لكان الميل عنه بالقسر
ولا جهة معينة بل وجود كل جزء من اجزاء الفلك المفروضة على كل نسبة
محتمل في طبيعة الفلك المقتضية لتشابه احواله وتشابه ما يفرض
له من الاجزاء واختلاف حركاتها ليس مستويا الى اختلاف هيولاها بالماهية
اذ القابل لا يكون فاعلا لما قبله ولانه لو كان لهذا السبب لكانت حركات
الافلاك طبيعية وقد مر فساده ولا يجوز ان يكون نفوس الافلاك
يقتضي طبعها ان يريد جهة معينة او وضعا معينا الا ان يكون لها
غرض في الحركة يختص بذلك فان الارادة تتبع الغرض لا ان الغرض يتبع
الارادة فلا يختلف اذن جهات الحركة فيما نحن فيه الا باختلاف الاغراض
المحرك او المتحركات واما كون المتشبه به نفسا فلكيا فهذا بعينه
يظهر بطلانه فان النفس التي للفلك لو تشبهت بنفس اخرى فلكية
لوجب ان تشابهها في المنهاج الذي للحركة فكانت موافقة لها في جهاتها
واقطابها وان وجبت صورة فانما يوجبه ضعف المتشبه عن التشبه
التام لا المخالفة ونحن فلا نجد الاتفاق في ذلك في جميع السماويات

واما كونه عرضا في جرم فلكي او نفس فلكي فما دل على بطلان ان يكون
الشبه بجوهر بما هو بعينه دال على بطلانه واما كون ذلك المتشبه
به هو واجب الواجب فيعلم امتناعه من هذا ايضا فان واجب الوجود
كما تحقق هو واحد من كل وجه والطلب متى كان واحدا كان الطلب
لا محالة واحدا فلم يبق من الاقسام الا ان يكون تشبه الافلاك
في حركاتها الارادية الدائمة الدورية بعقل او بعرض فيه واذا كان
بعرض فيه فالتشبه به ايضا فيما فيه من صفة او صفات فعلى كلا التقديرين
ليس يشبهها الا بالعقل وذلك يستفاد منه ولكن لا بالتمام والا لكان
متى حصل او حصلت انقطعت الحركة بل لا يمكن حصولها الا بتحصيل
اجزائها على التعاقب ومثل هذا الطلب لا يمتنع ان يبقى دائما بل هو فيما
نحن فيه واجب الدوام على ما حققت قبل ويجب ان نعلم ان خروج الكمالات
الى الفعل امر كلي لا يمكن ان يحصر غاية الحركات جزئية بل يجب ان يكون غايات
الحركات الجزئية امورا جزئية يلزمها هذا المعنى الكلي وتلك الامور وان
دلنا عليها اختلاف الحركات لكن ليس لنا الى معرفة ماهياتها المتخالفة
سبيل وليس تلك الكمالات التي هي ان يخرج اوضاع الفلك بالحركة من القوة
الى الفعل انما هي كمالات ما بالقياس الى الجسم لا الى محركها انما الكمالات
اللائق بمحركه هو تشبهه بمبدائه المفارق في صيرورته بريا عن القوة
لكن الكمال والتشبه يقعان بالتشكيك على امور مختلفة الحقائق وقوع

اللازم

التشبه هو تحصيل كمال
واحد وكمالات كثيرة

اللازم فاذن ههنا شيء ما يحصل لمحرك كل فلك بالتحريكات هو كمال
بالقياس الى المحرك ويشبه بالقياس الى المبدا المفارق وليس ما يتبع
حركات السماوات من نفع العالم السفلي بقادح في ان الغاية من حركاتها
ليست هي نفعه فان ما هو من ضرورة الغاية غير نفس الغاية الحقيقية
بل ربما كان غاية بالعرض وهي على اقسام فمنه ما يكون امرا لا بد من وجوده
حتى توجد الغاية على انه علة لها مثل صلابة الحديد ليتم القطع ومنه
ما هو كذلك على انه لازم للعلة كالكدرة للحديد ومنه امر لازم
للغاية كحب الولد اللازم للغاية في التزويج وهو التناسل حتى حدوث
الحادثات العنصرية عن حركة الافلاك التي غايتها هو استفادة الكمال
فما فوقها هو من هذا القبيل

الفصل السادس

في بيان ان العقل يجب ان يكون حساسا لذاته ولغيره وفي كيفية
ذلك الادراك قد تحقق ان ادراك الشيء هو نفس حصول مثاله عند
المدرك لا امر تابع له فانه لو كان غيره لكان ادراك الشيء غير تحصيل ماهيته
ومعناه وهو على خلاف ما سبق تقريره وليس الملاحظة للشيء وجودا له
في المدرك او عنده ثانيا بل نفس حصوله مرة واحدة فقط والا للزم
التسلسل المحال فوجود المدرك للمدرك نفس ادراكه له والسواد القائم
بالجسم لو كان قائما بذاته لكان سوادا لذاته لا لغيره وكذا الشيء القائم

صوابه
حي

بالجسم الذي هو ظهور للجسم لو قام بنفسه لكان نور النفسه اي ظهورًا
لنفسه وهكذا حال الصورة العقلية المجردة فانها كان حصولها
لما يتعقلها هي نفس تعقله لها فلو قامت بذاتها لكانت تعقلا لذاتها
لا لغيرها وكانت مدركة لذاتها وقد اتضح بهذا ان ما يكون وجوده لغيره
لا يدرك ذاته فان مدرك ذاته يجب ان يكون نفس وجوده ادراكه لذاته ولهذا
لا نحد ضرورة في ادراك مفهوم انا الا الحقيقة التي هي وجود الشيء عند نفسه
ونعلم ان جميع ما وراء ذلك خارج عنا وجوديا كان او عدميا لازما
للنفس او مفارقا وعلى هذا فكل ما هو في المادة فهو محجوب عن ذاته لكون
وجوده لغيره لا لنفسه وكل ما لا يحصل بنفسه لا يمكن ان يحصل له شيء
اذ الحاصل لا يكون بالحقيقة له بل يكون لما هو حاصل له ومتحصل به ومن
هذا يظهر ان الهيولى الجسمية والصورة الحالة فيها وجميع المركبات
والاعراض ليس شيء منها بعاقل ولا حي على الاطلاق والعقل لما كان مجردًا
قائما بذاته وجب ان يدرك ذاته وان يكون ادراكه لذاته نفس ذاته لا زائدا
عليها كما قررنا في النفس بل يلزم ان صورته المطابقة له لو حصلت لما من شانه
ان يدرك لكان مدركا لها ولكان نفس حصولها له هو ادراكه لها فاذا قامت
بذاتها فمن الواجب ان يكون ادراكا لذاتها اذ قيامها بذاتها هو حصولها
ولكل واحد من الاعراض لو قام بذاته وكل ما يدرك ذاته فمن شانه ان يدرك

غيره

غيره فان العلم بالملزوم يقتضي العلم باللازم اذا كان ذلك اللزوم لذاته
وجميع الماهيات لها لوازم ولو لم يكن الا لوازمها العامة كالوجود
والوحدة وغيرهما فيعقل الذات ويعقل الغير متعاكسان فان
كل ما يعقل غيره يعقل ذاته وكل ما يعقل ذاته يعقل غيره وكل
ما يصح ان يكون معقولا للغير فانه اذا قام بذاته كان عاقلا لذاته
معقولا لذاته وتلخيص بيان هذه الدعاوي بعد الاستعانة بما مر
هو ان كل شيء يعقل شيئا فله ان يعقل انه يعقله وكل ما له ذلك
فله ان يعقل ذاته وكل ما يعقل شيئا فله ان يعقل ذاته وكل معقول
هو قائم بذاته فيمكن ان يعقل مع غيره ومعنى كونه معقولا مع غيره
مقارنته للغير في القوة العاقلة لهما فهو مقارن للغير وللقوة العاقلة
ايضا فلا يمتنع عليه اذ هو قائم بذاته ان يقارن المعنى المعقول
وان امتنع عليه ذلك فلمانع غير ذاته فيمكن له من حيث ذاته ان
يكون عاقلا واذا امكن عليه ذلك فهو مدرك لذاته وللوازمها
دائما فان ادراك ذاته ليس امرا غير ذاته حتى يصح عليه ان يكون تارة
متصفا به مدرك ذاته وتارة لا متصفا به فلا يدركها والصور المجردة
في العقل وان قارنت الصورة المعقولة فيه غيرها فليست مرتسمة بتلك
الصورة بل المرتسم بها هو العاقل لهما جميعا وليس احدهما اولى بان يكون مرتسما

بالاخر من الاخرية فانهما وان اختلفا بالماهية فنسبتهما الى محلهما
غير مختلفة بل متساوية كنسبة الحركة والسواد الى محلهما الذي هو الجسم
لا كالحركة والبطوء الذي هو هيئة فيها فان الصورتين المذكورتين قد تحقق
كل واحد منهما بحسب ماهيته وبحسب كونه معقولا بدون الاخر فلا يكون
كونه هيئة فيه اولى من كون الاخر لعل كل منهما نفسه وهو محال
فلا يحصل شيء منهما للاخر فلا يعقله فتقارنهما اذن في العاقل غير مقارنة
الصورة والمتصور واستعداد الصورة للمقارنة ان كان لازما لماهيتها التي
هي غير منفكة عنها حالتي القيام بالذات والقيام بالقوة العاقلة وان
لم يحصل الا عند الحصول في العقل فيكون استعداد المقارنة لم يحصل الا مع
المقارنة او بعدها وهو ظاهر الاستحالة ولولا ما قرراه لما لزم من مقارنة
الصورة المعقولة لما يعقلها كونها اذا كانت قائمة بذاتها وجب ان يكون عاقلة
ومع هذا فالحدس والذوق السليم هو الذي يؤيد هذا البرهان واذا اردت
ماخذا اسهل من هذا فيجب ان ياخذه من علم النفس بذاتها وبغيرها فان ذلك
نجده من نفسنا وهو متحقق في الانفس السماوية بما سلف من الادلة واذا كانت
النفوس باسرها تستند الى عقل يكون علة فاعلية لها اما بتوسط شيء من
النفوس او لا بتوسطها فلا يمكن ان يكون ذلك العقل انقص في مرتبة الوجود
منها والحيوة هما من الكمالات الغير الزائدة على الذات بل هما كمال للذات

وحيث

من حيث هي والعلة الفاعلية لما له هذا الكمال الذاتي يمتنع ان
يكون قاصرة عنه فيه فان تلك الذات على ما هي عليه من الكمال
الغير الزائد عليها هي مستفادة من تلك العلة وتابعة لها في ذلك
الكمال فلا يصح ان يساويها فيه فضلا عن ان يكون اشرف منها وقد عرفت
ان الذي من الفاعل هو نفس الماهية الخارجية وهي ظل له فلا يكون
اتم واكمل منه وكماليه العلم والحيوة كمال في نفس الذات لا تابع لها بحيث
يحتمل ان يكون مكتسبا من غير فاعلها والفاعل البعيد في هذا ابلغ
من القريب وهذه الطريقة فلا يمشي الا في العقل الذي يستند اليه
النفوس في العلية او العقول التي هي كذلك ولا يتم استعمالها في كل
عقل بخلاف الطريقة الاولى لكن الحدس بعد الوقوف على القواعد السالفة
يحكم ان العقل في الجملة افضل من النفس سواء انتسب اليه بالمعلولية
او لم ينتسب وذلك لتمامه واستغنائه عن العلاقة الجسمانية فانها
نقص في جوهر النفس واذا كان اتم منها في ذاته وهو اتم منها في العلم
الذي هو نفس ذاتها وهو علمها بذاتها وفي العلم المغاير لذاتها اللازم
لها وهو علمها بغيرها ولذلك القول في   انما يقال ذات
وعلم وحيوة مع كون الكل شيئا واحدا للاختلاف بينها بنوع من
الاعتبار وربما يتحقق لك فيما يستانف ان العقول باسرها انما يختلف

فى ذواتها بالكمال والنقص وح يتبين لك ان كمالاتها الذاتية لاتختلف
الا كذلك فيجب ان يكون كلها عالمة وان كان علم بعضها انقص من علم
بعض والعقل فلا يجوز ان يتغير علمه فانه لو تغير لافتقر فى تغيره الى
حركة دائمة دورية كما عرفت فيكون العقل ح من الامور الداخلة
تحت الحركات ومستكملا بالاجرام المتحركة فيكون والحالة هذه نفسا لا
عقلا وهو خلف فيجب ان يكون علمه بالجزئيات على وجه كلى لايتغير ولا
يفتقر فيه الى الجسمانية

الفصل السابع

فى بيان كثرة العقول وجملة من الاحكام المتعلقة بها من وقف
على ما سلف من الاصول يتحقق ان العقول فى الوجود كثيرة وانه لا
يمكن ان يكون عقل واحد فقط هو العلة الفاعلة لموجودات العالمين
اعنى الجسمانى والنفسانى ويكون هو الذى يتشبه به النفوس المحركة للاجرام
السماوية باسرها وهو بعينه الذى يخرج نفوسنا فى تعقلاتها من القوة
الى الفعل ولو جاز ان يكون المؤثر لهذه الآثار كلها عقلا واحدا لوجب
ان يكون اما مركبا واما متصفا بصفات كثيرة او له اعتبارات مختلفة
وهذه التوالى الثلاثة باطلة فكذا المقدم وبيان الشرطية بما سبق
من ان الواحد من حيث هو واحد لا يؤثر الا اثرا واحدا واذ هذه
الآثار كثيرة فلا بد لها من كثرة يستند اليها اما فى ذات العقل بان يكون

مركبا واما فى صفاته واعتباراته واما بطلان هذه الاقسام فتبين
بان تركيب العقل يقتضى ان لا يكون مدركا لذاته لما علمت ان كل مدرك
ذاته فليس بمركب ويقتضى تركيبه ايضا ان لا يكون هو الصادر الاول
عن واجب الوجود لما ستعلم انه واحد حقيقى لا شريك له فلا يصدر عنه
من غير واسطة الا اكثر من واحد بسيط ولا يمكن فيه تكثر صفات واعتبارات
الا بقياسه الى ما قبله وهو الواجب والى ما بعده وهو معلولاته اما قياسه
الى الواجب فلا يمكن ان يحصل منه من الصفات والاعتبارات ما يفى
بهذه الكثرة كلها وذلك ظاهر عند التامل واما قياسه الى معلولاته
فهو متاخر عن معلولاته فلا ينافى ان يحصل منه ما يكون شرطا فى تكثر تلك
المعلولات لان الشرط متقدم على المشروط واذا كان كذلك فهذه الكثرة
لا يحصل الا من عقول كثيرة العدد جدا والذوق السليم يشهد بذلك بعد
الاطلاع على القواعد التى يبتنى هذا البحث عليها وكيف يتصور فى فلك الثوابت
او افلاكها مع ما فيه او فيها من الكواكب التى لا يحصر لنا كثرة سواء كانت
متفقة الانواع مختلفة اللواحق المميزة بعضها من بعض او مختلفتها ان يكون
بجميع ما يشتمل عليه صادرا عن عقل واحد بجهة واحدة او جهات قليلة حصلت
منه ومن نسبته الى الواجب ونسبة الواجب اليه ثم اختصاص كل كوكب بموضع
من الجسم البسيط ليس هو لذاته ولا لذات الجسم فانه تخصيص من غير مخصص
بل لاختلاف هيآت فى علته الفاعلية ليحصل من المجموع المجموع وتلك الهيآت

بحسب كونها متكثرة على حسب تكثر ما حصل باعتبارها ويمتنع حصولها منهما
في المعلول الاول لواجب الوجود وكل فلك كلي من افلاك الكواكب المتحيرة فيه
عدة افلاك بعضها محيط بالارض وبعضها غير محيط بها كما عرفت
فهذه وامثالها لا تحصل الا من عقول كثيرة او من هيئات كثيرة في عقل
واحد لا تحصل في ذلك العقل الواحد الا بمقايسته الى عقول كثيرة ايضا
وكيف كان فلا بد من تكثر العقول في صدور هذه الاشياء المتكثرة
التي قد بين انه لا يمكن اسنادها من اقسام الموجودات الى غير العقل وعلى
مثل هذا يدل كثرة التشبيهات في النفوس الفلكية المختلفة التحريكات
فانها ان كانت لاختلاف العقول فهو المطلوب وان كانت لاختلاف
هيئات في عقل واحد فيلزم منه ايضا وجود عقول متعددة فلا يصدر
هذه الافلاك وكواكبها ونفوسها المحركة لها الا بعد وجود كثرة وافرة
من العقول ولا يأخذ الافلاك في الترتيب في اول ما يأخذ العقول
في ذلك بل العقول يحصل منها مبلغ على الترتيب العلي والمعلولي وينفعل
البعض عن البعض بهيئات كثيرة حتى يمكن وجود ما قد وجد وما يحصل منه
النفوس اشرف مما يحصل منه الاجسام وما يحصل منه النفوس الاشرف
من كل جملة اشرف مما يحصل منه الادون منها فيحصل من الاشرف الاشرف
ومن النازل النازل ومن المتوسط المتوسط مع احتمال ان يكون ذلك
الشرف وما يقابله في ذوات العقول او في هيئاتها التي باعتبارها كانت

فيحصل

مبادي

مبادي امور متكثرة وهذه العقول هي اشرف الموجودات وبينها من النسب العددية
عجائب يحصل منها في النفوس والاجسام عجائب ايضا ولا يبعد وجود عقول
متكافئة تكافؤ النفوس الانسانية وربما يمكنك ان تستدل على كثرة العقول
بما عرفت من افتقار التحريكات النفسية الى القوى النباتية والحيوانية الى موجود
له عناية بانواع النبات والحيوان هو غير النفس الناطقة وما يجري مجراها
لعقول الانسان عن نموه وعدمه وتوليد ما يتولد منه واذا انتبه لشيء
من ذلك في الجملة فلا يعلم كيفيته ولا سببه ولا ما فيه من التدبير المتقن
والنظام ولو كان المعتني بالنوع نفسا له متعلقا به تعلق نفوسنا
بابداننا لكان سالم بعض الابدان فما كان يزال في [illegible] لان عنايته
بجميع ابدان نوعه لا ببدن واحد فقط وليست هذه العناية عناية
تعلق بحيث يحصل منه ومن البدن الذي يتصرف فيه حيوان واحد
هو نوع واحد والحدس يحكم من هذا وما يجري مجراه للانواع الجسمانية
ذوات ارواح روحانية فيها هيئات روحانية تكون النسب الجسمانية في النوع
الجسماني كظل لها ولما لم يحفظ ذلك النوع في شيء معين لضرورة
الوقوع تحت الكون والفساد حفظ شخص منتشر فتلك الذوات هي التي تمد
الانواع بكمالاتها وتحفظها بتعاقب اشخاصها مع كونها غير متعلقة
بها فان من له رتبة الابداع بحيث لا يقهره علاقة ذلك الجسم حتى يصير
يفتقر في صدور الفعل عنه الى توسطه وليس من شرط المتصرف في جسم

ان يكون مبدعا له ولا من شرط المبدع للجسم ان يتصرف فيه ولا يستنكر
كون الهيئات الجسمانية مماثلة او مناسبة للهيئات الروحانية فان الصور
الكلية هي في الذهن مجردة غير متقدرة مع ان التي في الاعيان ليست
ولا يلزم من هذا ان يكون هذه الذوات انما حصلت لتكون كالعالم والمثال
للانواع فان المبدع للاشياء لا يحتاج في ابداعه لها الى مثل ليكون
لصنعه ولو احتاج الى ذلك لاحتاج المثل الى مثل آخر كذلك
الى غير النهاية وما يتخيله العالم والمثال يجب ان يكون اشرف منهما
لانه الغاية فيلزم ان يكون الجسمانيات افضل من الروحانيات ولا يصح
هذا في العقول السليمة ومن له رتبة ايجاد هذه الانواع الجوهرية
فلا بد وان يكون ذاته اشرف من ذواتنا التي هي انفسنا الناطقة
تفاوتا غير يسير لانها يقصر عن ايجاد جرم فضلا عن ايجاد ما هو اشرف
منه وما هو بهذه المثابة فلا يفعل من حيث هو متعلق بالجسم يتعلق
الاستكمال به فاذن هذه الذوات انما يفعل ما يفعله من الانواع من حيث
هي عقول لا من حيث هي نفوس لو كان لها تعلق بالاجسام باعتبار ما ولما
علم من ادراك العقول لذواتها انها بسيطة وجب من ذلك ان يكون
كل واحد منها من حيث هو كذلك ازليا ابديا ممتنعا عن ما من به ذلك في النفس
من حيث ذاتها البسيطة والمجردات التي هي عقول على الاطلاق
لا يجوز ان يكون شيء من كمالاتها اللائقة بها بالقوة بل يجب ان يكون كل

كمالاتها

كمالاتها وكل امر ممكن الحصول لها حاصلا بالفعل لانه ان لم يحصل لها
ازلا وابدا فهو ممتنع الحصول لا ممكنه فان استمرار عدمه لها دال
على امتناعه عليها اما لذاتها او لغيرها وان حصل بعد عدمه او عدم
بعد حصوله افتقر ذلك الى المتجدد كما علمت سواء كان الوجود او العدم
الى حركة دورية مستمرة فان كان شيء من الحركة او المتحرك بها او النفس المؤثرة
لها معلولا لذلك العقل لزم المحال من وجهين احدهما استكمال العلة
بمعلولها من حيث هو معلول لها وهي علة له وثانيهما ان يكون العقل مستكملا
بالجسم فلا يكون عقلا وهذا خلف وان لم يكن شيء من ذلك معلولا
للعقل فالمحال الثاني لازم لا محالة دون الاول واما المجردات التي
هي عقول باعتبار ونفوس باعتبار آخر فيجب ان يكون كذلك من الوجه الذي
هي به عقول دون الوجه الآخر

الباب السابع

في واجب الوجود ووحدانيته ونعوت جلاله وكيفية فعله وعنايته

الفصل الاول

في اثبات واجب الوجود لذاته الطرق التي يستدل بها على وجود
الواجب لذاته كثيرة والذي اذكر منها ههنا عشرة الطريق الاول
هو انه لو لم يكن في الوجود موجود واجب الوجود لكانت الحقائق والماهيات

الموجودة كلها ممكنة الوجود وكل موجود ممكن الوجود فيفتقر الى وجود
علة موجودة معه ترجح جانب وجوده على جانب عدمه فمجموع الموجودات
الممكنة يفتقر الى موجود هذا شانه وذلك الموجود اما نفس ذلك
المجموع او داخل فيه او خارج عنه فان كان نفس المجموع فاما ان يعني به
الاحاد باسرها مع عدم الالتفات الى التاليف او لا مع عدم الالتفات
فان عنى به ما لا يلتفت فيه الى التاليف فيجعل كلامنا في الاحاد
باسرها فانها ليست علة لنفسها اذ المعلول يجب ان يكون علته مغايرة له
والا لكان متقدما بالذات على نفسه ومفتقرا اليها ومستفيدا الوجود
منها وهو بديهي البطلان ولا علتها بعض تلك الافراد لامتناع
كونه علة لنفسه ولعلله لان العلة التامة للشيء يجب ان لا يفتقر
ذلك الشيء الى ما هو خارج عنها لكن لو كان ذلك الشيء مركبا من ممكنات
وافتقر بعض تلك الممكنات الى امر خارج عن الشيء لزم ان يفتقر الشيء الى
الخارج ايضا لانه مفتقر الى جزءه المفتقر الى الخارج والمفتقر الى المفتقر
مفتقر ايضا الى ما افتقر اليه فلا يكون علته التامة تامة هذا خلف
فبعض افراد الجملة لو كان علة تامة للجملة لما افتقر بعض اخر منها
الى ما خرج عنها فكان يلزم ان يكون عللها معلولة لها وان يكون
هي نفسها معلولة لنفسها وهذا مع كونه بين الامتناع فهو يوجب

ان يصدر

ان يصدر عن الواحد اكثر من واحد وقد علمت انه ممتنع ايضا وليس علتها
امرا خارجا عنها لان تلك الاحاد ان كانت غير متناهية فهي باطل
لما مر ولان كل واحد وكل جملة منها مستندا الى علة تامة غير خارجة
من السلسلة التي هي غير متناهية متقدمة على ذلك الواحد وعلى
تلك الجملة فلو كانت العلة التي للاحاد باسرها خارجة عنها
لاجتمع على بعضها علة مع العلة التامة وقد عرفت استحالته
وان لم يكن تلك الاحاد غير متناهية وجب انتهاؤها الى علة غير
معلولة وتلك هي واجب الوجود واذا كانت الاحاد باسرها معلولة
وعليتها على تقدير ان لا يكون فيها واجب الوجود يمتنع ان يكون نفسها
او داخلا فيها او خارجا عنها فهي ممتنعة على ذلك التقدير وان عنى
بالمجموع اعتبار ما يقع فيه التاليف مع التاليف فذلك كون الشيء
علة لنفسه وبطلانه ظاهر وان كان ما هو علة مجموع الممكنات داخلا
في المجموع فكونه علة ذلك اما بانفراده او مع ساير الاحاد لا جايز
ان يكون بانفراده والا لكان علة لنفسه ولعلله بالتقرير السابق
ولا جايز ان يكون علة مع باقي الاجزاء اذ المفهوم من ذلك ان يكون العلة
هي المجموع باحد المعنيين المذكورين وقد عرفت ان ذلك محال
فبقي ان يكون العلة لجملة الممكنات الموجودة هي الخارج عنها والخارج عن مجموع الممكنات

لو كان ممكنا لكان من تلك الجملة لا خارجا عنها وهو اذن واجب الوجود لا بد
الطريق الثاني لو كان موجود ممكنا مع انه لا بد لكل ممكن من علة موجودة
معه فان كانت تلك العلة ممكنة ايضا افتقرت الى علة اخرى ممكنة وهلم جرا
فان كان في تلك العلل ما هو علة لعلته القريبة او البعيدة فذلك هو الدور
وان لم يكن فيها ما هو كذلك فهو التسلسل وكلاهما محال لان تمام الطريق الثالث
كل جملة كل واحد منها معلول سواء كانت تلك الجملة متناهية او غير متناهية
فانها تقتضي علة خارجة عن آحادها موجودة معها لانها ان لم تقتض
علة اصلا فهي واجبة غير معلولة وهذا وان كان نفس مطلوبنا فهو في
مثل هذه الصورة محال لان كل مجموع يتركب من آحاد فهو واجب بآحاده
لا بذاته واعني بالجملة ههنا ما هو كالعشرة الحاصلة عن آحادها
التي لم يحصل عند اجتماع اجزائها شيء عن الاجتماع مثل هيئة او وضع او
مزاج معد لقبول ما صارت به المجتمع نوعا فان كانت هذه الجملة معلولة
الآحاد باسرها لزم ان يكون الشيء علة لنفسه وان كانت معلولة لبعض الآحاد
فليس بعض الآحاد اولى بذلك من بعض بل اي بعض فرض انه هو علة الجملة
فعلته اولى منه بذلك بخلاف ما لو فرضنا الجملة مركبة من واجب وممكن
فان اولويته للواجب ظاهرة ح فلا بد وان يكون معلولة لما هو خارج عن
الآحاد كلها والخارج عن كل الممكنات جملة وآحادا هو بالضرورة واجب الوجود

الطريق الرابع مجموع الممكنات الموجودة ممكن فله علة تامة موجودة
وهي لا يجوز ان يكون نفس ذلك المجموع لما مر ولا داخلة فيه لتوقفه
على كل واحد من اجزائه فلا يكون شيء منها علة تامة له فهي موجود
خارج عنها سواء كانت متناهية الآحاد او غير متناهيتها والموجود
الخارج عن جميع الممكنات الموجودة واجب لذاته الطريق الخامس متى فرضنا
مجموع الموجودات ممكنا بجملته وآحاده فلا بد من وجود سلسلة
غير متناهية فعلة تلك السلسلة ان لم يكن هي آحادها باسرها فهي
اما بعضها او خارج عنها وكلاهما على تقدير ان لا واجب محال لما مضى
وان كانت هي آحادها باسرها فتلك الآحاد مفتقرة ايضا الى علة وليست
هي نفسها ولا بعض آحادها ولا الخارج عنها وجميع ذلك قد سبق
تقريره واذا بطلت هذه الاقسام كلها لم يوجد السلسلة المذكورة
لوجوب استنادها الى علة مع امتناع استنادها الى علة فوجب
انتهاء السلسلة الى الواجب ضرورة الطريق السادس للموجودات
جملة فان فرضت واجبة فقد وقع الاعتراف بالواجب وان كانت
ممكنة فتحتاج الى مرجح ومجموع الممكنات ممكن فالمجموع ممكن لان
الحكم على كل واحد يلزم ان يكون على الكل بل لان المجموع معلول الآحاد
واذا كانت العلة ممكنة فالمعلول اولى بالامكان واذا كانت الجميع

ممكنا محتاجا الى مرجح فليس مرجحه بممكن والا كان من تلك الجملة المفتقرة
الى ذلك المرجح فيفتقر الى نفسه فيجب ان يكون غير ممكن بل اما واجب او ممتنع
واذا كان كذا فهو منتهى العلل اذ لو كان له علة لكان ممكنا وهو خلاف
الفرض واذ هو موجود فليس بممتنع فتعين كونه واجبا وهو مطلوبنا
الطريق السابع لو تسلسلت الممكنات الى غير النهاية فالجملة المركبة من تلك
السلسلة لا بد لها من علة بها تجب المجموع او بها وبما يلزم منها لانها ممكنة
وكل ممكن يحتاج الى علة هذا شانها والعلم به ضروري وتلك العلة
لا يجوز ان يكون داخلة في المجموع لان العلة بهذا التفسير لا يمكن ان يكون
مسبوقة بعلة اخرى والا لكان المجموع مفتقرا الى العلة السابقة
علتها فلا يكون الذي فرضناه علة بهذا المعنى هو علة بهذا المعنى
واذ كل داخل في السلسلة المركبة من احاد امكانية تسبقه علة اخرى
فلا شيء من الداخل فيها علة لها بهذا التفسير وليست علتها هي نفس المجموع
لاستحالة تقدمه على نفسه فهي خارجة عنه والخارج عن المجموع واجب
لذاته فينقطع به التسلسل على تقدير وجوده الطريق الثامن كل ممكن فانه
محتاج الى مرجح به يجب وجوده على ما مر وذلك المرجح اما ممكن او واجب
لكنه ليس بممكن لانه لو كان ممكنا لذاته لكان محتاجا الى علة فيكون
الامر الا المحتاج اليه محتاجا الى العلة لان المحتاج الى الشيء محتاج الى

ذلك

ذلك الشيء والمحتاج الى علة الشيء لا يكون واجبا به فقط فتعين ان يكون
واجبا لذاته فكل ممكن فهو بالواجب موجود والواجب لذاته وعلى هذا فلا شيء
من الممكنات يجب به وجود شيء بل الذي يجب به وجود كل ممكن هو الواجب
بل الممكن المؤثر هو الذي يجب وجود معلول الواجب بعد وجوده وجاز ان
يكون الممكن واجبا بالواجب الوجود لذاته بعد وجود ممكن اخر ولا يكون
الثاني واجبا بالاول ولا يلزم من هذا ان يكون كل ممكن ازليا لدوام علته
الموجبة لوجوب وجوده وانما يلزم ذلك ان لو لم يكن شرط معد يجب بعده
بالعلة الموجبة وهي الواجب لذاته كما في كل حادث ولا يجب من وجوب كل
ممكن بالواجب الوجود ان يكون الحركات باسرها لسابق علتها فان ثباتها
غير ممكن من حيث هي حركة فان مفهومها هو المفهوم من اللاثبات
ولهذا جاز انعدام الممكن القابل للثبات كالمركبات العنصرية على الوجه
الذي عرفته وذلك لان وجوب ما هذا شانه انما هو بواجب الوجود
ولكن بشرط عدمي موثر في المركب المعلول له باسرا ناسبه فاذا ارتفع الشرط
ارتفع المعلول المركب بارتفاع ما اثره الشرط العدمي الطريق التاسع
انا نعلم في الوجود موجودا له ساق كالجرم الذي هو حامل الحركة والنفس
المحركة للافلاك والهيولى والجوهر المدرك لذاته في الانسان وغيره
ولذا كل حادث مما وراء الحركة فان آن حدوثه غير آن بطلانه وبين

الآتين زمان هو زمان ثباته وعلل الثبات مجتمعة اذ لا يثبت الشيء مع زوال
مثبته ومجموع الممكنات لذاته ممكن الثبات فيجب ثباته بغيره والا لكان
ثباته بذاته فيكون واجبا لذاته مع كونه ممكنا لذاته وهذا محال وذلك
الغير لابد وان يكون واجبا لذاته اذ لو كان ممكنا لذاته لكان ثباته
معلولا فيكون ثبات مجموع الممكنات واجبا به وبعلته فلا يكون ثباته
واجبا به فقط وفرض انه كذلك هذا خلف الطريق العاشر مجموع الموجودات
امر ممكن لاحتياجه الى افراده فيجب ثباته بغيره والا لزم المحال السابق ذكره
وذلك الغير لابد وان يكون داخلا في المجموع لانه موجود في نفسه وما
يكون موجودا فلا يتصور كونه خارجا عن جملة الموجودات ولا محالة
يكون واجبا لذاته فانه لو كان ممكنا لكان ثباته يجب بعلته فلا يكون
ثبات المجموع واجبا به وقد فرض واجبا به هذا خلف فتعين ان يكون
في الموجودات موجود واجب لذاته وهو المطلوب وبعض هذه الطرق
قريب من بعض لمشاركته له في اكثر مقدماته

الفصل الثاني

في ان واجب الوجود واحد لا يقال على كثيرة بوجه كلما هو واجب الوجود
لذاته فان نوعه لابد وان ينحصر في شخصه لوجوه ستة احدها انه لو حصل
اثنان من نوع الواجب لاشتركا في الماهية وامتازا بالهوية فكان كل واحد

منهما او الواحد منهما مركبا مما به الاشتراك ومما به الامتياز وكل مركب
فهو مفتقر الى جزئه وجزؤه غيره فيكون الواجب مفتقرا الى غيره فلا
يكون واجبا وليس يحتمل التقدير المذكور ان يكون المميز لكل واحد منهما
امرا عدميا لان المميز لا يوصف به الآخر فلكل منهما مقابل ذلك المميز
فيتصف كل منهما بمميز وجودي وقد فرض الامتياز بالامور العدمية
هذا خلف وثانيها لو وجد شخصان من النوع الواجبي فاما ان يكون
الامتياز بينهما بالفصول او بالعوارض لا جائز ان يكون بالفصول
لان الفصل مقوم لوجود حصة النوع من الجنس فانه لا يوجد الجنس مطلقا
غير مقترن بفصل لكن الجنس فيما نحن فيه هو الواجب لذاته وهو المشترك
فيه بين الاثنين وكان يلزم ان يكون وجوده معللا بغيره فلا يكون
وجوده بذاته ولا جائز ان يكون بالعوارض لانها ان كانت لازمة
كانت متفقة بينهما فلا يقع بها الامتياز وان كانت مفارقة فليست
من اقتضاء ذات الواحد منهما والا لكان المفارق لازما هذا خلف
فهو بسبب منفصل فالواجب لذاته محتاج الى غيره وهو محال وثالثها
ان ماهية واجب الوجود المتعين ان كان بعينها ذاك لانها واجبة
الوجود فليس في الوجود واجبا لذاته الا ذلك المعين وان كان لامر
آخر فالواجب لذاته محتاج الى غيره وان كان لا لذاته ولا لآخر

كان غير معلل البتة فكان اختصاص كل واحد منهما بعينه الخاص
تخصيصا من غير مخصص وهو محال ورابعها ان الذي به واجب الوجود
المعين هو هو يجب ان لا يكون زايدا على ماهيته الخارجة بل هو نفسها
وكلما هو كذلك فنوعه منحصر في شخصه اما بيان الصغرى
فلان هويته لو لم يكن نفس ماهيته لكانت زايدة عليها ومحتاجة
اليها وكانت ممكنة لذاتها فلها موثر فذلك الموثر ان كان نفس ماهيته
كانت ماهيته متشخصة قبلها وهذا محال وان كان غيرها لزم
احتياج واجب الوجود في هويته الى غيره وهو محال ايض واما الكبرى
فظاهرة وخامسها هو انه لو حصل واجب الوجود من نوع واحد
فهوية واجب الوجود المتعين ان كانت علة لماهيته في الخارج فالواجب
لذاته معلول للغير فيكون ممكنا وان كانا معلولي علة واحدة فكذلك
ايض وان كان الواجب لذاته علة لهويته فنوعه في شخصه وقد فرضنا
الاثنينية هذا خلف وسادسها ان هوية الواجب لا بد وان يكون
وجودية لما مر واذا كان كذلك فاما ان يكون واجبة لذاتها او ممكنة
لذاتها فان كان الاول كان الواجب صفة عارضة للنوع مفتقرة
اليه وهو ظاهر البطلان وان كان الثاني فتفتقر اما الى ماهية
الواجب فقط بمعنى ان يكون سببا تاما لها وح يكون نوعه في شخصه

واما الى

واما الى غيره فقط او اليه والى غيره معا وكيف كان من القسمين لزم
احتياج الواجب في هويته الى غيره فلا يكون الواجب واجبا هذا خلف
واذ قد ثبت ان نوع الواجب لا يدخل تحته شخصان فصاعدا فنقول
الآن انه يمتنع وجود شخصين هما واجبا الوجود سواء كانا من نوع
واحد او من اكثر اما ان كان نوعهما واحدا فلما مر واما ان كان نوع
كل واحد منهما مغايرا للنوع الآخر فوجوب الوجود يجب اذ ذاك ان لا يكون
نفس حقيقتهما والا لكان نوعهما واحدا فان معنى وجوب الوجود
لا يختلف وان لا يكون داخلا في حقيقتهما والا لكان الواجب
مركبا اما من امرين وجوديين ان كان وجوب الوجود وجوديا
او من وجودي وعدمي ان كان هو والجزء الآخر عدميا او من عدميين
والكل يقتضي ان لا يكون الواجب واجبا فانه ما يفتقر الى جزئه الذي
هو غيره فليس بواجب والذي يتقوم بامر عدمي فليس بموجود فضلا عن
ان يكون واجب الوجود لا سيما اذا لم يكن في اجزائه ما هو وجودي
البتة فلو صح وجود واجبين من نوعين لكان وجوب الوجود عرضيا
لازما لكل واحد منهما فيكون كل واحد منهما يشارك الآخر في وجوب
الوجود ويمتاز عنه بتمام ماهيته وح لا يكون معروض وجوب
الوجود في ذاته واجبا لا بمعنى انفكاكه عن الوجود الواجبي بل بمعنى
ان العقل يمكنه ان يلاحظه وحده من غير ملاحظة ذلك الوجود

فلا يكون ماهيته المعروض هي المؤثرة فيه اذ الشي لا يؤثر الا اذا كان في الاعيان
فيلزم ان يتقدم وجوده على وجوده تقدما بالذات وليس ذلك العارض
المشترك بينهما واجبا في نفسه لانه لا يوجد في الخارج من غير تخصيص
يزيل اشتراكه واذا لم يكن واجبا فهو ممكن فيفتقر الى علة هي غير
معروضه فيفتقر الواجب الوجود في وجوده الى علة خارجة عنه
فلا يكون الواجب واجبا هذا خلف وايضا لو كان في الوجود واجبان لكان
كل واحد منهما هو الوجود الواجبي المجرد اذ لو كان غيره لوجب ان يكون
مقتضيا له والا لم يكن واجبا وكل ما يقتضي الوجود فيجب ان يكون موجودا
في نفسه فيتقدم الواجب بوجوده على وجوده هذا خلف وكون الماهية
من حيث هي علة لوجود المجرد محال بالبديهة ولا يمكن ان يكون قابلة
للوجود فان قابل الوجود يستحيل ان يكون موجودا والا فيحصل
له ما هو حاصل له وانما يمكن ان يكون الماهية من حيث هي هي علة
لصفة معقولة لها كما ان ماهية الاثنين علة لزوجيتها والماهية
اذا لم ينفك عن التاثر حالة الوجود فلا يتصور تاثيرها في الوجود
فهو غير زايد عليها والوجودان المجردان ان افترقا بالكمال والنقص
فالناقص منهما لا يكون واجبا فان الكمال اذا لم يكن لعلة فالنقص
في النوع لمرجح ولمرتبة العلية والمعلولية فيكون الناقص معلولا
وقد كنا فرضناهما واجبين هذا خلف وان لم يفترقا بذلك فيستحيل

اشتراكهما من كل الوجوه اذ لا بد مما يميز احدهما عن الآخر لاستحالة الاثنينية الا
من غير مميز ويستحيل افتراقهما من كل الوجوه بعد اشتراكهما في الوجود
المجرد الواجبي ويستحيل اشتراكهما من وجه وافتراقهما من آخر لان
ما به الامتياز يكون ح عرضيا للوجود المجرد الذي هو تمام ماهية الواجب
فيكون ممكنا وما به الاشتراك كذلك ايضا لافتقاره في كل واحد منهما
او في الواحد منهما فقط الى ماهيته مميزة وههنا برهان آخر على المطلوب
وهو ان ماهيته هي الوجود المجرد فلا يكون ماديا في ذاته والا لكانت
له ماهية وراء الوجود ولا عرضا والا لكان مفتقرا الى محله فكان
ممكنا لا واجبا فهو جوهر مفارق عن المادة ووجوده لذاته فيكون
مدركا لذاته ولا يكون ادراكه لذاته زايدا على ذاته كما قرر قبل
فلو وجد واجبان لكانا من نوع واحد اذ الحقايق الادراكية لا تختلف
الا بالكمال والنقص وبامور خارجية فلا تختلف بالانواع مع اشتراكها
في الحقيقة الادراكية والا لكانت مركبة فان كان كل واحد من اجزائها
او جزئيها حقيقة ادراكية فالاختلاف بينهما بالنوع وان كان كل
واحد منهما غير حقيقة ادراكية في نفسه فالمجموع كذلك وان كان
احدهما حقيقة ادراكية والآخر ليس كذلك فلا مدخل للآخر في الحقيقة
الادراكية واذا كانت الحقايق الادراكية لا تختلف بالانواع فما يجب

على شيء منها يجب على مشاركه في النوع وعلى هذا فالمختلف الواجبان
في الحقيقة لما مضى ولا يمتاز احدهما عن الاخر بنفس ما اشتركا فيه ولا
بامر لازم للحقيقة اذ نشتركان فيه ايضا ولا بعارض غريب فان المخصص
بذلك العارض اما الواجب المتخصص به او الواجب الاخر او غيرهما
والاول باطل والا لكان متعينا قبل التخصص لا بالمخصص مع انه لا يتصور
التعين والاثنينية الا بالمخصص والثاني باطل ايضا لهذا بعينه
فان الشيء لا يخصص هو في نفسه فلو خصص كل واحد منهما الاخر
للزم ان يكون كل واحد منهما متخصصا قبل ان كان متخصصا هذا خلف
والثالث بين البطلان فانهما لكونهما واجبين لا يكون وراءهما ما
يخصصهما واذ لابد من المخصص على تقدير الاثنينية مع انه يمتنع
ان يكون هناك مخصص فوجود واجبين فصاعدا ممتنع وقد يتاتى
ان يستدل من وحدة العالم على وحدة صانعه الواجب وربما اكتفى
به العقل اكتفاء شديدا فانه لو كان واجبان لوجب ان لا يقع
بينهما اختلاف في الحقيقة لما مر فيلزم ان كل ما يصدر عن احدهما
يصدر عن الاخر فان كان هذا العالم صادرا عن واحد منهما فقط
من غير مشاركة الاخر وجب ان يصدر عن الاخر عالم اخر مثل هذا العالم
وقد بين بطلانه وان صدر هذا العالم عن الواجبين معا فهو

محال ايضا لانا نجد اجزاء العالم مرتبطا بعضها بالبعض ارتباطا
شديدا وهو كشخص واحد مركب من تلك الاجزاء وانت فتحقق هذا
الارتباط بما علمته من كون هذا العالم مركبا من جواهر واعراض وان
الجواهر منها متحيزة ومنها مجردة وان المتحيزة منها بسايط ومنها
مركبات والبسايط منها عنصريات ومنها فلكيات والمركبات منها
حيوان ومنها نبات وجماد وان اعراضه مفتقرة الى جواهره باعتبار
وان جواهره مفتقرة الى اعراضه باعتبار اخر وان متحيزاته ومجرداته
في الافتقار كذلك ايضا وكذا عنصرياته وفلكياته ولا شك في افتقار
الحيوان الى النبات والنبات الى الحيوان وافتقارهما معا الى العناصر
في تركيبهما والعنصريات محتاج بعضها الى بعض في تكوين هذه
المركبات وانواع الحيوانات واشخاصها يحتاج البعض منها الى البعض
كذلك وكذا اعضاء الشخص الواحد منها على ما يشهد به المباحث
الطبية ولا سبيل لنا الى استقصاء جميع وجوه الارتباط في اجزاء العالم
وظاهر ان اجزاء التي بينها مثل هذا الارتباط وهو كونها بحيث
ينتفع بعضها ببعض وينفع بعضها ببعض انتفاعا بعضه
مشاهد وبعضه معقول لابد وان يكون مجموعها شخصا واحدا
مركبا منها كما هو الحال في بدن الانسان المركب من اجزاء متشابهة

وغير متشابهة ذوات قوى وافعال مختلفة وغير مختلفة واذا علم
هذا فالعالم الذي هو بهذه المثابة لو اجتمع على التاثير فيه وتدبيره
واجبان فصاعدا لكان لا يخلو الامر من اقسام كلها باطلة لانه ان
استبد احد الواجبين بايجاد العالم وتدبيره امتنع ان يكون للاخر
تاثير فيه لاستحالة اجتماع العلتين التامتين على معلول واحد
بالتشخص كما علمت وان لم يستبد بذلك فاما ان لا يستبد بشيء منه
او يستبد ببعضه فان لم يستبد بشيء منه كانت حقيقته مخالفة
لحقيقة الاخر اما بالكمال والنقص او بغيرهما ان كان الاخر مستبدا
بشيء منه لان الاختلاف في الاقتضا يقتضي الاختلاف في المقتضي
او كان العالم غير موجود اصلا ان لم يستبد الاخر ايضا بشيء منه
وكلا الامرين محال وان استبد احدهما ببعضه فان لم يستبد
الاخر بشيء منه عاد المحال وان استبد ببعض اخر وجب ان يتساوى
البعضان لتساوي المؤثرين وح لا يتصور الارتباط والتعاون
بين البعضين اذ الوجه الذي باعتباره احتاج هذا الى ذاك
غير الوجه الذي باعتباره احتاج ذاك الى هذا والمتساويان
مثل هذا متعذر فيهما لم الذي يفعل شيئا فيتبع وجوده وجود
اخر وينتفع به اخر فلا محالة له تاثير في الشيئين فلا يكون

الواجب

الواجب الثاني مستبدا بتدبير الشيء الذي فرض استبداده به وكان
الذهن السليم يحسه من شدة ارتباط العالم بعضه ببعض على وحدة
خالقه اذ لو لم يكن واحد المتبر كل واحد صنعه عن صنع غيره فكان
ينقطع الارتباط والتعاون بين اجزاء العالم فيفسد ويختل النظام
على انه لما ثبت ان الواجب هو الوجود المجرد الذي لا اكمل منه حصل
الاستغنا في وحدانية الواجب عن جميع هذا بل ثبت من مجرد
وجوب كون نوعه منحصرا في شخصه انه لا واجبان في الوجود كيف كانا

الفصل الثالث

في تنزيه واجب الوجود عما يجب تنزيهه عنه يجب ان لا يساوي
حقيقة واجب الوجود حقيقة شيء من الممكنات لان المتساويات
في الحقيقة متساوية في لوازم تلك الحقيقة فلو ساوت حقيقته حقيقة
ممكنة للزم استواهما في الوجوب والامكان حتى يكون كل واحد منهما واجبا
ممكنا معا وهو محال ولا يقدح في ذلك كون ماهية الواجب هي
الوجود المحض الواجبي مع كون الوجود مشتركا بين جميع الموجودات
بالاشتراك المعنوي فان الوجود الذي يشترك فيه الموجودات اشتراكا
في المعنى هو الوجود العام الذهني وذلك ليس بماهية لشيء ممكن ولا جزءا
من ماهية ممكنة كما مضى فان وجود الاشيا كونها في الخارج فهو عارض

من حيث هي معلوله فواجب الوجود لا يشارك شيئا من الاشياء في معنى جنسي
ولا نوعي فلا يحتاج اذن الى ان ينفصل عنه بمعنى فصلي او عرضي بل هو منفصل
بذاته وليس هو مركبا والا لاحتاج الى جزءه وجزءه فيكون ممكنا ولان
اجزاءه ان كان كل واحد منها واجبا كان واجب الوجود اكثر من واحد وقد
سبق بطلانه وان كانت كلها ممكنة فما افتقر الى الممكن اولى ان يكون ممكنا
وان كان بعضها واجبا والبعض الآخر ممكنا فالبعض الواجب ان كان ازيد
من الواحد فقد عرفت امتناعه وان كان واحدا فقط والباقي ممكن
معلول مع احتياج المركب الذي فرض واجبا اليه وذلك محال ثم ان
تلك الاجزاء ان لم يكن بينها ملازمة استقل كل واحد منها بنفسه فلم
يكن اجزاء لشيء واحد وان كان بينها ملازمة كان البعض معلولا
للبعض فعاد المحال وافتقار الواجب الى الممكن ويلزم من كون الواجب
ليس بمركب كونه ليس بجسم لان كل جسم طبيعي فهو متكثر بالقسمة
الكمية وبالقسمة المعنوية الى هيولى وصورة كما عرفت والجسم التعليمي
يحتاج الى الجسم الطبيعي فاولى ان لا يكون واجبا ثم انه مركب من مجموع اعراض
فيكون عرضيا مركبا وايضا فلو كان الواجب جسما لكان نوع الجسم منحصرا
في شخصه وليس كذا وليس هو مثل الصورة ولا مثل الهيولى لاحتياج كل
واحد منهما الى الآخر واذا لم يكن الواجب جسما لم يكن متحيزا ولا في جهة فان

عرضا

المتحيز

المتحيز ان انقسم فهو جسم وان لم ينقسم فهو اما حال في الجسم او جزء لا يتجزى
وكل ذلك محال واذا عني بالجوهر الماهية التي متى وجدت في الاعيان كانت
لا في موضوع فالواجب ليس بجوهر بهذا المعنى لانه انما يتناول ما وجوده
غير حقيقته وواجب الوجود فليس كذلك وعلم من عدم تركيبه ايضا
تنزيهه عن ان يكون له ولد لان التولد منه عبارة عن ان ينفصل عنه
بعض من ابعاضه ثم يترقى فيصير مساويا له في الذات والحقيقة وهذا
فلا يتصور في الذات التي هي غير متركبة ولا يجوز على الواجب ان يحل في شيء
لان الحلول لا يتصور الا اذا كان الحال بحيث لا يتعين الا بتوسط المحل
ولا يمكن ان يتعين واجب الوجود بغيره ولا ان يفتقر الى غيره واذ لا موضوع
للواجب فلا ضد له على اصطلاح الخاصة واذ لا مساوي له في القوة
ممانع فلا ضد له على اصطلاح العامة واذ لا واجب غيره فلا ند له
ولا يتعلق ببدن كما يتعلق النفس التي تخصص افعالها ببدنها فان قدرته
تعالى اوسع وافعاله اعم واكثر من ان تتخصص ببدن يصدر عنه وواجب
الوجود لا يجوز ان ينعدم لانه لو انعدم لصدق عليه الامكان الخاصي
فلم يكن واجبا على انه لا حاجة الى هذا فان واجب الوجود لذاته ممتنع العدم
وانت تعلم ان الشيء لا يقتضي عدم نفسه والا لما تحقق وواجب الوجود
وحداني لا شرط له في ذاته وما سواه تابع له واذ لا شرط له ولا مضاد له

فلا مبطل له ويمتنع ان يكون للواجب صفة متقررة في ذاته فانها ان كانت
واجبة الوجود لزم وجود واجبين ولزم ان يكون الواجب الذي هو الصفة
مفتقرا الى ما يقوم به وان كانت ممكنة الوجود فوجودها اما منه او مما
هو معلوله وعلى التقديرين فهو الفاعل لها فلو قامت بذاته لكان هو القابل لها
والجهة الفاعلية بالضرورة غير الجهة القابلية وقد بين ذلك قبل
ويزيده ههنا ان الفعل للفاعل قد يكون في غيره والقبول للقابل يمتنع
ان يكون في غيره والجهة القابلية لا تقتضي التحصيل بالفعل والجهة
الفاعلية هي المخرجة الى التحصيل ولو كانت الجهة الفاعلية هي بعينها
القابلية لفعل كل ما يقبل وقبل كل ما يفعل وليس كذا والاثنان
فلا يصيران واحدا ابدا الا بما يفرض من اتصال وامتزاج فانه ان بقي
كلاهما فلا اتحاد وكذا ان بطلا او بطل احدهما على ما مر والواحد
فلا يصير اثنين الا بتفصيل مركب او تفريق لاجزائه فانه في حال الاثنينية
ان بقي هو بعينه فما صار اثنين بل حصل معه اخر وان لم يبق بعينه
فقد بطل وحدث غيره واذا كانت جهة القبول غير جهة الفعل لم يتصور
في الواجب الذي هو واحد من جميع الوجوه ان يكون مقتضيا لهما ولا
يصح ان يكون الواجب محلا للحوادث سواء كانت متناهية او غير متناهية
وسواء جوزنا تقرر صفة في ذاته او لم يجوز فان ذاته لو كانت محلا

لهذه

لهذه الحوادث لوجب مع ما يلزم ان يكون في ذاته جهة فاعلية
وقابلية المبرهن على امتناعهما فيه ان يكون له مغير ومحرك الى
الاشيا وان لا يثبت فيه حادث زمانا فانه اذا كان ثابتا فبطل
فلحدوثه علة لا يتخلى عن الحدوث ولبطلانه علة لا يتخلى عن البطلان
لا بحدوث العلتين من حدوث علتين اخريين مقترنتين بهما فلا ينقطع
تجدد الحوادث عن ذاته زمانا ما اصلا وكل حادث يفرض ثباته في ذاته
فيجب ان يكون في ذاته حوادث اخرى متجددة مع ثباته والا لم يتصور
تادي ذلك الثابت الى البطلان ويلزم من ذلك احد امرين مخالفين احدهما
ان يكون الواجب لذاته متحركا حركة وضعية على الدوام فيكون جسما وقد
بين ان ذلك ممتنع في حقه وثانيهما ان يكون منفعلا عن حركات الافلاك
التي هي من معلوله لانه انفعالا دائما فيلزم تقدم معلوله عليه بوجه ما
وان يكون فيه معنى ما بالقوة ولو عرض فيه عارض من غيره لصار ذا
علاقة مع الغير فان وجوده على تلك الصفة يتعلق بوجود ذلك
الغير ووجوده خاليا عن تلك الصفة يتعلق بعدم ذلك الغير وهو
اما ان يكون متصفا بها او خاليا عنها ويكون في كلتا حالتيه متعلقا
والمتعلق وجوده بعدم غيره معلول كما ان المتعلق بوجود غيره
كذلك لانه لا يستغني ذاته عن ذلك العدم حتى لو قدر تبدله بالوجود

لبطل ذاته فيكون ذاته متعلقة بالغير وواجب الوجود فليس كذا ووجوب
وجود الواجب لا يقتضي تركيبه من وجود ووجوب فان الوجوب هو تاكد
الوجود وكماليته والكمالية ليست زائدة على الشيء في الاعيان ولو كان
للوجود الذي يقال عليه وعلى غيره ذات محصلة في الخارج لكان ان اقتضت
التخصص به فما كان غيره موصوفا بالوجود لزم ان يكون كل موجود واجبا
وان لم يقتض التخصص به فتخصصه به ممكن فيفتقر الى علة ويخصص
الوجود العام فيه بانه لا علة له كما ان الوجودات المعلولة تتخصص
بموضوعاتها وعللها ولو كانت له ماهية لكان تعلقه بها فكانت
سببا لوجوده وايضا لو كان الوجود الواجب بذاته من لوازم ماهيته
لكان معلولا لها وهف

الفصل الرابع

فيما ينعت به واجب الوجود من نعوت الجلال والاكرام انتهاء العلل الى واجب الوجود
وكونه واحدا لا يشاركه شيء اصلا في وجوب الوجود يوجب ان جميع ما سواه
من الموجودات يرتقي اليه وانها باسرها محدثة بالحدوث الذاتي اذ لا
وجود لها في ذاتها بل وجوداتها كلها مستفادة منه فنسبته اليها نسبة
ضوء الشمس الى ما سواه الذي بسببه يضيء غيره وهو مستغن عن ذلك الغير
لو كان للضوء قوام بذاته ولكنه تغاير وجود الواجب بان الضوء يحتاج الى موضوع
والوجود الواجبي ليس له موضوع وقد عرفت ان الوجود المجرد عن المادة غير

مجرد

محتجب عن ذاته فنفس وجوده اذن معقوليته لذاته وعاقليته لذاته
فوجوده اذن عقل وعاقل ومعقول واذا كان يعقل ذاته فيعقل ايضا
لوازم ذاته والا ليس يعقل ذاته بالتمام فان العلم التام بالعلة التامة
يقتضي العلم بالمعلول ولما كانت ذاته علة تامة لمعلوله الاول وهو
يعلم ذاته علما تاما وجب ان يكون علمه التام بذاته علة تامة للعلم التام
بمعلوله القريب لانك قد علمت ان علم كل ما يعلم ذاته هو نفس ذاته فيكون
علما تاما بالذات والعلم بالعلة التامة لا يتم من غير العلم بوجه استلزامها
لجميع ما يلزمها لذاتها وهذا فيستدعي العلم بلوازمها القريبة بالضرورة
فهو ان يعلم جميع ما بعد المعلول الاول من حيث وجوبه به وانتهائه
اليه في سلسلة المعلولات المترتبة ويدخل في ذلك سلسلة الحوادث
التي لا اول لها من جهة كونها جميعها ممكنة محتاجة اليه احتياجا متساويا
في جميع احادها وكما انه يدرك ذاته بذاته من غير افتقار الى صورة
زائدة فكذلك ادراكه لما يصدر عن ذاته هو بنفس صورة ذلك الصادر
عنه التي هي حاضرة له من غير انطباع وعلى مثل هذا يدرك سائر معلولاته
وقد علمت انه ليس من شرط التعقل انطباع صورة المتعقل في ذات العاقل
على الاطلاق وانما يشترط فيه ذلك اذا لم يكن التعقل غير مجرد ولا
المدرك حاضرا عند المدرك فان البرهان على وجوب حصول صورة المدرك

فى المدرك لم يقم لا فيما هو كذلك لا غير بل شرط التعقل مطلقا هو مجرد
الحصول لا الحصول على نعت الانطباع وفاعل الشىء فقد حصل له ذلك
الشىء لا محالة وليس حصوله له بادون من حصوله لما هو قابل له فالواجب
تعقل ذاته وتعقل ما سواه بحصوله له ضرورة كونه فاعلا له واذا
عقلت الجواهر المجردة ما هو غير معلول لها بحصول صورته فيها وجب
ان يكون الواجب تعقل تلك الجواهر مع ما فيها من الصور اذ الجميع حاصل
له وليس تعقله لها بصور اخرى بل باعيانه تلك الجواهر وما فيها فلا يعزب
عنه شىء من صور الموجودات الكلية والجزئية من غير حصول لصورة
فيه ولا اتصافه بصفة حقيقية ويكون علمه بجميع ذلك على الوجه
الذى لا يتغير وقد عرفت كيفية ادراك الجزئيات المتغيرة على وجه لا
يلحقه التغير وقد بان من هذا ان علمه لا يجوز ان يكون انفعاليا كما
يستفيد صورة البيت من البيت بل علمه انما هو فعلى اذ نفس وجود الاشيا
عنه نفس معقوليتها له وانت تعلم ان علمه بعلمه بهذه المعقولات
هو بعينه صدورها عنه كما ان علمه بعلمه بذاته هو نفس وجوده
وهكذا الحال فى علمنا بعلمنا بامر ما لان علمنا به هو وجوده فى اذهاننا
ولا يصح ان يقال الذى وجوده فى اذهاننا يوجد فيه مرة اخرى حتى يكون
علمنا بعلمنا هو هذا الوجود الثانى بل وجوده مرة واحدة هو علمنا به

وعلمنا

وعلمنا بعلمنا به وعلى هذا الى ان ينقطع اعتبار المعتبر واذا كان كذلك
كانت نسبة المعلومات اليه نسبة صورة بيت يتصوره فيبنى البيت بحسبه
الا انك تحتاج الى استعمال الآت حتى يتوصل الى بنا البيت وهناك
يكفى التصور فى صدور الفعل عنه بل علمه هو معنى صدور صور المعلومات
عنه ولما كان علمه بما سواه انما هو بسبب العلم باسبابه التى بها يجب
فهو اذن يعرف وجوب امكان الاشيا فى ذواتها ووجوب وجودها
باسبابها فعلمه بالامور الممكنة على هذا الوجه انما هى يقينى ولا يجوز
ان يكون ظنيا البته واذا كان الحى عبارة عن الدراك الفعال فالواجب
لذاته حى ومما يدل على علم الواجب وحيوته ان الانسان انما علم بنفسه
لان نفسه مجردة وهو ليس غايبا عن نفسه حتى يحتاج الى الحصول
مثاله وصورته فيه ليعلمه بل نفسه حاضرة لنفسه وذاته غير غايبة
عن ذاته فكان عالما بنفسه وقد بين ان علمه بذاته هو نفس ذاته غير
زايد عليها وهى ممكنة محتاجة الى موجد فموجدها يجب ان يكون اكمل
منها فى العلم والحيوة اذ العلم والحيوة من الكمالات التى هى غير زايدة
على الذات كما علمت وكذلك الكلام فى موجد الموجد الى ان ينتهى الى الواجب
الذى له الكمال الاعلى فيجب ان يكون علمه وحيوته اتم واكمل من كل علم
وحيوة فى الوجود وانت تعلم من كونه عالما بفعله ومن كون علمه فعليا

مع انه لا مكره له على الفعل انه مريد لكل افعاله فان الكل فايض منه
وفيضانه منه غير مناف لذاته حتى يكون كارها له فهو اذن راض بفيضانه
منه وليس من شرط المريد كونه بحيث يصح ان لا يريد وهو قادر بمعنى ان ما يصدر
عنه انما يصدر بمشيته ولو شاء ان لا يفعل لما فعل لان صدق الشرطية
لا يتوقف على صدق مقدمها ولان القادر حال توفر دواعيه على الفعل
قادر على الفعل لا لانه شاء ان لا يفعل ولم يفعل فان ذلك لا يصدق
مع صدق انه شاء الفعل وفعل بل لانه بحيث لو شاء ان لا يفعل لما فعل
والواجب لذاته وان استحال في حقه مشية ان لا يفعل لكنه يصدق
عليه انه لو شاء ان لا يفعل لما فعل فلا جرم كان قادرا وهو حكيم
بمعنى انه يعلم الاشيا على ما هي عليه تصورا وتصديقا وبمعنى ان فعله
قريب محكم جامع لكل ما يحتاج اليه من كمال وزينة وهو جواد بمعنى
انه افاد الخير والانعام من غير غرض وفايدة ترجع اليه فانه افاض
الوجود على الممكنات كلها كما ينبغي وعلى ما ينبغي بلا غرض ولا منفعة
يعود الى ذاته بل لان ذاته ذات يفيض منه على الخلق كلهم كل ما هو لايق
بهم واسم الجود على غيره مجاز وهو الغني التام لكونه غير متعلق
بشيء خارج عنه لا في ذاته ولا في صفاته المتمكنة من ذاته سواء عرض
لها اضافة الى الغير او لم يعرض وهو الملك الحق فان ذات كل شيء

لما فعل لكن ليس من شرط صدق هذه القضية صدق قولنا انه شاء ان لا يفعل صح

[illegible]

من جميع الوجوه هي له لان منه او مما منه وجوده ولا يستغني عنه
شيء في شيء ولا يفتقر هو الى شيء واذ حقيقة الشيء هي خصوصية وجوده
فالحق اذن الحق من ذات واجب الوجود بذاته ولما كان ما يكون الاعتقاد
به صادقا يسمى حقا ايضا فالواجب حق بهذا المعنى وكل شيء بالقياس
الى ذاته باطل وبه حق وكنت عرفت ان اللذة هو الكمال وذلك
بحسب المدرك فان كان بحسب الخيال فهو الكمال الذي له او بحسب العقل فهو الكمال
الذي له ومبدا جميع ذلك الادراك وواجب الوجود بذاته هو الكمال المطلق
والجمال المحض اذ هو بري عن علايق المادة وما بالقوة ولان الخير هو ما
يتشوقه الكل وما يتشوقه الكل هو الوجود او كمال الوجود اذ العدم
من حيث هو عدم لا يتشوق وواجب الوجود هو الخير المحض الذي لا يخالطه
شر واذا كان له الجمال المحض والبهاء المحض فهو في ذاته الخير المطلق و
يعقل ذاته باتم تعقل واشده وكل كمال فهو معشوق فهو اذن يعشق
ذاته ويبتهج بها وهو اجل مبتهج بذاته لانه يدرك ذاته على ما هي عليه
والجمال والبها الذي هو مبدا لكل جمال وبهاء ومنبع كل حسن ونظام
فان نظرنا الى المدرك فهو اجل الاشياء واعلاها وكذلك ان نظرنا
الى المدرك وان نظرنا الى الادراك فهو اشرف الادراكات واتمها
فهو اذن اقوى مدرك لاجل مدرك باتم ادراك لما هو عليه من العظمة والجلال

ولامغايرة بين هذه الثلاث بل نفس وجوده هو ادراكه لذاته وكونه
مدركا ومدركا هو بعينه وجوده وقياس ابتهاجه بذاته الى ابتهاجنا
بذاتنا كقياس كماله الى كمالنا وكما ان سرورنا اكمل من سرور البهايم لما بيننا
من التفاوت في الكمال فكذلك نسبة سرور ما هو اشرف منا بكمال ذاته
الى سرورنا بكمال ذاتنا وكذلك حتى ينتهي الامر الى الواجب الاول الذي له
الكمال المطلق فيجب ان يكون عنده من المعنى الذي يعبر عن نظيره في حقنا
باللذة والطيبة والفرح والسرور بجمال ذاته وكمالها ما لا يدخل تحت
اوصافنا ولا سبيل لنا الى التعبير عن كنهه اذ لا يدرك كماله كما هو الا هو
ولما كان كل خير مؤثرا وكان ادراك المؤثر من حيث هو مؤثر حبا
له وكان الحب المفرط هو العشق صح ان يطلق على الواجب انه عاشق لذاته
معشوق لذاته ولما كان شدة العشق وضعفه تابعين لشدة الادراك
وخيرية المدرك وضعفهما ولم يكن الادراك التام الا للواجب
من ذلك لا يكون اللذة التامة والابتهاج التام الا له وان يكون
عشقه لذاته هو العشق الحقيقي التام والفرق بين العشق والشوق
ان العشق هو الابتهاج بتصور حضرة ذات ما هي المعشوقة والشوق
هي الحركة الى تتميم هذا الابتهاج اذا كانت الصورة متمثلة من وجه غير
متمثلة من آخر كما يتفق ان تتمثل في الخيال ولا يكون متمثلة في الحس فكل

مشتاق

مشتاق فانه قد نال شيئا ما وفاته شيء ولهذا لم يجز ان يصدق على الواجب
انه مشتاق وجاز ان يصدق عليه انه عاشق ومحال ان يتبهج الغير
بادراكه كما يتبهج هو بادراك ذاته ويتفاوت العقليات في ادراكه
كتفاوتها في وقوع ظله عليها ويتفاوت لذاتها بادراكه كتفاوتها
في ذلك الادراك والقرب من ذات المدرك على حسب شدة الادراك
له فالمجردات المفارقة يتفاوت في اللذة بحسب تفاوت قربها وبعدها
من الواجب وبهذا يختلف مراتب الموجودات ودرجاتها ولا نقدر
على فهم شيء من نعوت الواجب لذاته الا بالمقايسة الى ما يعرفه
من انفسنا ونعلم من تفاوت ذلك في حقنا بالكمال والنقصان
ان ما فهمناه منه في حق واجب الوجود اشرف واعلى مما فهمناه في حق
انفسنا ولا نفهم حقيقة تلك الزيادة لان مثل تلك الزيادة لا توجد
في حقنا فكل نعت في الواجب الاول لا نظير له فينا فلا سبيل لنا الى فهمه
البتة وهذا القدر الذي قد ذكر من نعوت جلاله انما يقدر ما في
وسعنا ان نعلم منه لا بقدر ما يستحقه هو لذاته

الفصل الخامس في تبيين كون صفات الواجب

لذاته لا يوجب كثرة ولا بحسب تقوم ذاته ولا بحسب ما يستقر فيها بعد
تقومها اعلم ان الصفات للاشياء على خمسة اقسام احدها صفات

حقيقية عارية عن الاضافات ككون الشيء اسود وابيض وثانيها
صفات حقيقية يلزمها اضافة الى امر كلي ككون الانسان قادرا على
تحريك اجسام بحال ما فان اضافته الى هذا الكلي هو لزوم اولي ذاتي
ويدخل فيه زيد وعمرو وحجر وشجر دخولا ثانيا فانه لا يتعلق بهذه
الجزئيات تعلق ما لا بد منه ولهذا لو عدم زيد ولم يقع اضافة القوة الى
تحريكه ما ضر ذلك في كونه قادرا على التحريك لان الامر الكلي الذي به
تعلقت الصفة لا يمكن تغيره بل انما يتغير الاضافات الخارجة فقط و
ثالثها صفات حقيقية يلزمها اضافة الى امر جزئي مثل علم الشيء بان كذا
موجود ثم يعدم ذلك فيصير عالما بانه معدوم فان العلم بالكلي لا يكفي
في العلم بجزئي تحته الا ترى انا علمنا بكون كل انسان حيوانا جسما
لا نعلم منه كون الانسان جسما ما لم يقترن اليه علم آخر هو العلم
بان الانسان حيوان فيعلم كل واحد من المقدمتين بعلم ويعلم النتيجة
بعلم آخر واذا اختلف حال المعلوم من عدم او وجود او غيرهما وجب
ان يتغير الاضافة والصفة المضافة معا ورابعها الاضافات المحضة
مثل كون الشيء قبل غيره وبعده ومثل كونه يمينا ويسارا فانك اذا
جلست على يمين انسان ثم قام ذلك الانسان وجلس في الجانب الآخر
منك فقد كنت يمينا له ثم صرت الآن يسارا له فههنا لا يقع التغير

في ذاتك ولا في صفة حقيقية من صفاتك بل هذا محض الاضافة وخامسها
ما يرجع الى سلب محض ككون زيد فقيرا فانه اسم اثبات لصفة سلب
فان معناه عدم المال وقد يتركب بعض هذه الاقسام مع بعض واذ
قد تقرر هذا فنقول ان واجب الوجود لا يجوز ان يوصف بما هو من قبيل
الاقسام الثلثة الاول لما عرفت من استحالة كونه فاعلا وقابلا لما
فعله فلا يكون علمه من قبيل علمنا بالامور المتغيرة ولا قدرته من قبيل
قدرتنا واذ لا بد من وصف واجب الوجود بالاوصاف التي اوجبنا
اتصافه بها فيجب ان يكون غير مؤدية الى تكثر ذاته وتلك هي الاضافية
والسلبية وما يتركب منهما وقد علمت ان علمه بذاته هو نفس ذاته لا زائد
عليها وكذا علمه بعلمه بذاته وهلم جرا وعلمت ايضا ان علمه بمعلوله لانه ليس بزائد
عليها ولا يحوج الى صفات متقررة في ذاته ولما كان كون لوازمه موجودة
عنه هو بعينه كونها معقولة له فعلمه هو قدرته ونحن نفتقر
في ايجاد الاشياء كبناء بيت مثلا الى عزيمة واستعمال آلات البيت حتى
يتوصل بذلك الى بناء البيت وقدرته هي حيوته فان الحياة التي عندنا
تكمل بادراك وفعل هو التحريك ينبعثان عن قوتين مختلفتين وليس
الحيوة منه غير العلم وكل ذلك له بذاته ولو كانت الصورة المعقولة
التي تحدث فينا فيكون سببا للصورة الموجودة الصناعية يكفي بنفس

لان يتكون منها الصورة الصناعية بان يكون تصورا هي بالفعل مبادئ لما هي له
صورة لكان المعقول عندنا هو بعينه القدرة ولكن ليس كذلك بل يحتاج
الى زيادة ارادة متجددة منبعثة عن قوة شوقية يتحرك منهما معا القوة
المحركة فيحرك العصب والاعضاء الآلية ثم يحرك الآلات الخارجة ثم يتحرك
المادة ولذلك لم يكن نفس وجود هذه المعقولة قدرة ولا ارادة وانت
فيتحقق مما عرفته ان واجب الوجود ليست ارادته مغايرة الذات لعلمه الذي
هو ذاته مع اعتبار سلب ما واذا قيل له واحد فمعناه سلب الشريك
والنظير وسلب الانقسام واذا قيل قديم فمعناه سلب البداية عن وجوده
واذا قيل جواد ورحيم كريم فمعناه اضافته الى افعال صدرت منه واذا قيل
هو مبدأ الكل فمعناه الاضافة ايضا واذا قيل انه خير لم يعن الا كونه
مبرأ عن مخالطة ما بالقوة والنقص وهذا سلب او كونه مبدأ الكل كمال
ونظام وهذا اضافة وبالجملة فصفات الواجب التي هي غير نفس ذاته
لا بد وان يكون اما سلبية كقولنا ليس بجسم ولا جوهر ولا عرض ولا حال
ولا محل او اضافية كقولنا انه مبدأ وفاعل او مركبة من اضافة وسلب
كالاول فانه الذي لا يكون مسبوقا بغيره ويكون سابقا على غيره وكا
المريد فانه الذي يكون عالما بما يصدر عنه ولا يكون ذلك الصادر منافيا
له ووصفه بالمبدائية هو اضافة واحدة له يصحح جميع الاضافات

ووصفه

ووصفه بانه غير ممكن هو سلب واحد يتبعه جميع السلوب وهذا كما يدخل
تحت سلب الجادية عن الانسان سلب الحجرية والمدرية عنه ولو لم يرجع اضافاته
كلها الى اضافة واحدة لكانت الاضافات المختلفة توجب اختلاف حيثيات
فيه فكانت ذاته يتقوم من عدة اشيا وليس كذا او يتفرع من الاضافات
والسلبيات صفات لا سبيل لنا الى حصرها في عدد الخالق البارئ المصور
القدوس العزيز الجبار الرحمن الرحيم اللطيف المؤمن المهيمن الى غير ذلك
مما لا يحصى كثرة فان تكثر السلوب والاضافات يوجب تكثير اسمائها بحسبها
ولما لم يكن حقيقة الواجب معلومة لنا لاجرم لم يكن لها عندنا اسم اصلا
فان الاسم انما يوضع للمعلوم فيستعمل مع العلم بذلك الشيء الذي وضع
ذلك الاسم له اذا كان عالما بانه وضع لذلك المعنى مع ان كل واحد
مما نعلمه من الاسماء التي يطلق على الواجب فان مفهومه مقول على كثيرين
اما على سبيل الجمع واما على سبيل البدل وكل ما كان كذلك لا يكون
تمام تلك الذات المعينة لان القدر المشترك بينه وبين غيره ليس تمام هويته
والا لكان هو غيره فاذن كل ما دلت هذه الاسماء عليه فليس هو هو
فاذن ليس له من حيث هو هو اسم عندنا ثم اسم كل شيء اما ان دل عليه او على
ما يكون داخلا فيه او على ما يكون خارجا عنه او على ما يتركب من هذه
والاول والثاني محال الان في حق واجب الوجود كما عرفت وكذا الدال

على ما يتركب منهما واما الثالث فيحتمل وجوهاً سبعة لانه اما ان يكون
صفة حقيقية او اضافية او سلبية مع حقيقية و اضا[فيه] والصفة
الحقيقية مفردة او مع غيرها هي ممتنعة في حق الواجب لذاته والبواقي
فغير ممتنعة ولك ان تعتبرها من نفسك ه ع

الفصل السادس

في كيفية فعل واجب الوجود و ترتيب الممكنات عنه الصادر الاول
عن الواجب لذاته لا يمكن ان يكون الا عقلا محضا اذ لو لم يكن كذلك
لكان كما عرفت اما عرضا او هيولى او صورة او جسما او نفسا لا جائز
ان يكون عرضا لانه لا يخلو اما يكون محله هو الواجب او غيره لكنه
قد بان ان الواجب لا يتقرر في ذاته صفة ولو كان محله غير الواجب
لكان ذلك الغير متقدما على العرض الحال فيه لوجوب افتقار الحال
الى المحل وكان المحل هو الاولى بان يكون المعلول الاول من عرضه
وفرض ان العرض هو المعلول الاول هذا خلف وايضا لو كان المعلول
الاول عرضا لكانت الجواهر باسرها معلولة له وقد عرفت فساد ذلك
ثم احتياج الجوهر الى العرض مع احتياج العرض اليه يؤدي الى الدور
المحال لان ذلك الجوهر هو الذي يكون محل العرض على تقدير كون العرض
[لكانت] معلولا اول ولا جائز ان يكون المعلول الاول هو الهيولى الجسمية ولا

الجوهر لخ

الصورة

الصورة الحالة فيها من معلولاتها وكان يلزم ان يكون قابلة لما هي فا[علة]
له وقد سبق بطلانه ولان الهيولى اخس من باقي الممكنات فلو كانت
تلك الممكنات معلولة لها لكان قد اوجد الشيء ما هو اشرف منه وانت
خبير باستحالة ذلك ولا جائز ان يكون اول المعلولات هو الصورة
لما علمت من احتياجها في وجودها و تشخصها و تاثيرها فيما يؤثر فيه
الى الهيولى فلا يمكن ان يكون واسطة مطلقة في وجود الهيولى ولا جائز
ان يكون ذلك هو الجسم اذ الواجب لذاته واحد حقيقي فلا يصدر عنه ما [فيه]
[عنه] تركيب بوجه والجسم فقد بين انه مركب من الهيولى والصورة فلا يصدر
بغير واسطة ولانه لو كان اول معلولات الواجب لكان سايرها من العقول
[الجسم] والنفوس والاعراض والهيولى والصورة يوجد بتوسط الجسم ويكون
علة موجدة له وقد استبان لك فيما مر امتناع ذلك ولا جائز ان يكو[ن]
نفسا لان الصادر الاول عن الواجب يجب ان يكون علة لكل ما عداه من
الممكنات فيكون علة لجميع الاجسام وكل ما كان كذلك فلا يكون في فا[عليته]
محتاجا الى الجسم وكل ما كان غنيا في فعله عن كل الاجسام لا يكون نفسا
ومن له رتبة الابداع لجسم لا يقهره علاقة ذلك الجسم ولما بطلت [الاقسام]
باسرها سوى العقل المحض ثبت انه هو الذي يصدر عن واجب الوجود
اولا وهذا العقل الذي هو المعلول الاول اما ان يصدر عنه اكثر من [واحد]

اولا يصدر فان لم يصدر عنه الا واحد فقط فالصادر عن ذلك الصادر
ايضا واحد والكلام فيه كالكلام في الاول وذلك يقتضي ان لا يوجد
موجودان الا في سلسلة العلية والمعلولية وهو محال بالضرورة
فتعين ان يكون بعض المعلولات يصدر عنه اثنان معا فما زاد ولا
يمكن ان يكون صدور الكثرة عن ذلك المعلول من حيث هو بسيط
بل لا بد وان يعتبر فيه تركيب ما وذلك التركيب اما ان يكون له من ذاته
او من علته او بعضه له من ذاته وبعضه له من علته فاذا انضم ما له من
ذاته الى ما له من علته حصلت في ذاته كثرة بهذا الاعتبار والاول
والثاني باطلان لان ذاته ان كانت بسيطة استحال ان يكون مبدأ
للكثرة من حيث هي كذلك وان كانت مركبة استحال ان يكون صادرة
عن البسيط من حيث هو بسيط فبقي الثالث وهو ان يكون بعض الكثرة
من ذاته وبعضها من علته وهذا المجمل هو المتيقن واما تقرير ذلك
على وجه التفصيل فيحتمل وجوها كثيرة وذلك لان المعلول الاول
الاول له هوية مغايرة للواجب لا محالة ومفهوم كونه صادرا عنه غير
مفهوم كونه ذا هوية ما فيصدر عن الواجب لذاته الوجود ويلزم انه
ذا هوية ويسمى بالماهية وهي تابعة للوجود من هذا الاعتبار وان كان
الوجود تابعا لها من حيث العقل وبقياس الماهية وحدها الى الوجود

بعضه صح

ليس

يعقل

يعقل الامكان وبقياسها لا وحدها بل بالنظر الى الواجب يعقل الوجوب
بالغير وباعتبار ان الوجود الصادر قائم بذاته ليس وجودا لغيره بل لنفسه
يلزمه ان يكون عاقلا لذاته كما قد سبق لك تقريره وباعتبار ذلك
له مع الواجب يلزمه ان يكون عاقلا للواجب فهذه ستة اشياء
في العقل الاول الصادر عن الواجب بعضها حقيقي وبعضها اعتباري
ولوجوب كون المعلول مشابها للعلة ومناسبا لها يجب ان يكون
الكمال الفائض على المعلول الاول من مبدائه اذ هو بالصورة اشبه
مبدأ لكائن صوري وان يكون الجانب الذي له في ذاته اذ ذاته
بالمادة اشبه مبدأ لكائن مادي فيكون بالاعتبار الاول
مبدأ لجوهر روحاني وبالاعتبار الآخر مبدأ لجوهر جسماني ولا مانع
ان يكون لهذا الآخر ايضا تفصيل الى امرين يصير باعتبارهما سببا
لصورة ومادة جسمين فان الوجود والتعقل بالذات هي حال الامر من
حيث هو بالفعل والهوية والامكان حاله من حيث هو بالقوة و
الفعل اشبه بالصورة والقوة اشبه بالمادة فيصدر هيولى الفلك
وصورته عن العقل الاول باعتبارهما ولاجل كون الماهية وامكانها
عدميين في ذاتيهما وجوديين بغيرهما كانت المادة عدمية بالذات
وجودية بالصورة ولاجل كون الماهية متقدمة على الوجود من حيث

الكمال صح

العقل متاخرة عنه من حيث الوجود كانت المادة متقدمة على الصورة
من وجه متاخرة عنها من غيره ولاجل كون الوجود اقرب الى المبدا في الترتيب
كان للصورة تقدم بالعلية على المادة فالكل معلول للواجب لكن منه
ما صدر عنه بغير واسطة وهو العقل الاول الذي ذاته واحدة
لكن يتبعها كثرة اضافية ليست في اول وجوده داخلة في مبدا قوامه
وتلك الذات الواحدة مع ما يتبعها من كمالاتها يعبر عنها بانها معلول
اول وان كان المعلول الاول بالحقيقة هو بعضها لا كلها ومنه
ما صدر عنه بواسطة او وسايط هي شروط معدة لوجود ما يتلوها
في مرتبة الوجود فانه لا مانع من ان يكون الواحد يلزم عنه واحد ثم
ذلك الواحد المعلول حكم وحال او صفة او معلول آخر هو واحد ايضا ثم
يلزم عنه لذاته شيء ويشاركه اللازم آخر فيحصل بسبب ذلك كثرة كلها
لازمة عن ذاته ولا يستنكر صدور شيء باعتبار الوجوب والامكان
وغيرهما من الامور العدمية فان العدميات انما يمتنع كونها عللا
مستقلة بانفسها واما كونها شروطا وحيثيات تختلف احوال العلة
الموجدة باعتبار كل واحد منها فهو غير ممتنع البتة اللهم الا بدليل منفصل
ولا يتعجب من كون الامكانات عدمية في كونها امكانات وكذا الوجوبات
وما يجري مجراها مع كون ما يلزم عن العلة باعتبار امكانها مثلا

يختلف صح

غير ما يلزم

غير ما يلزم عن علة اخرى باعتبار امكانها وكذلك ما يلزم باعتبار وجوبهما
بغيرهما وتعقليهما وغير ذلك فان الامكانات والوجوبات والتعقلات
وما يجري مجرى هذه انما يقال على ما هو صادق عليه بالتشكيك لا بالتواطؤ
فلا يلزم تساوي لوازمه لو كانت هذه الاشياء عللا مستقلة لتلك اللوازم
فكيف والحق انها لا تستقل بالايجاد بل هي شروط له ومن الجايز ان لا يصدر
باعتبار هذه الاشياء عن العقل الاول شيء غير العقل الثاني وكذا عن كل
عقل عقل آخر فقط وعلى هذا الى ان يصدر عن عقل من العقول باعتبار
ما فيه من امثال هذه الامور ومقايسته الى غيره او مشاركته معه موجودات
اخرى او موجود آخر غير العقل وهذه الاعتبارات في العقل الاول
انما جعلت مثالا وانموذجا وتمهيدا لكيفية صدور الكثرة عن الواحد
لا على وجه انه لا يمكن ان يكون ما هو في نفس الامر على خلاف ذلك وما في كل
فلك كلي لكوكب من السيارة من الافلاك الكثيرة وما في فلك الكواكب
الثابتة او افلاكها من الكواكب يدل على انه يمتنع ان يكون صدورها
عن عقل هو ثاني العقول او ثالثها او رابعها اذ لا يحصل فيه من الحيثيات
ولا يحصل له من النسب مع غيره ما يفي بهذه الكثرة المختلفة حاصلة ان يكون
منه وما يصدق على الواجب لذاته من الاضافات والسلوب لا يجوز ان
يوجب صدور الكثرة عنه فان هذه انما يعقل بعد ثبوت الغير فلو جعلت

مبدأً لثبوت ذلك الغير لكان دوراً او كون الواجب او العقل او النفس
يعقل ذاته لا يصح ان يصدر باعتباره امر غير ما يصدر عن غيره من الاعتبارات
اذ ليس تعقل المجردات لذواتها امراً زائداً على ذواتها فانه لا ماهية لها
وراء كونها عاقلة لذاتها وتكثر الجهات والاعتبارات ممتنع في المبدأ
الواجب لانه واحد من كل جهة فلا يشتمل على حيثيات مختلفة واعتبارات
متكثرة لما مر وغير ممتنع في معلولاته لذلك ولا يجوز ان يكون مبدأ
للجسم ولا للنفس الا بتوسط العقل كما عرفت وليس يجوز ان يصدر الجسم
السماوي عن اخر العقول لان لكل جسم سماوي مبدأ عقليا ولو انقطعت
العقول قبل انقطاع السماويات لبقي ما يخلف من السماويات غير مستند
الى علة اذ لا يمكن استناده الى جرم سماوي ولا الى ما له تعلق بجسم البتة
من حيث هو كذلك فالعقول ليست اقل عدداً من الافلاك بل من الجائز
ان يكون اكثر منها لكن لا سبيل لنا الى الحصر وقد يحصل من هذا ان واجب
الوجود يبدع جوهراً عقليا ويبدع بتوسطه جوهراً عقليا وجرماً سماويا
مع احتمال ان يكون بينه وبين اول الاجرام السماوية عقل واحد او اكثر
وكذلك يصدر عن ذلك الجوهر العقلي عقل آخر وفلك آخر وهكذا حتى تتم
الاجرام السماوية ولا طريق لنا الى معرفة عددها ولا معرفة عدد العقول
والنفوس ولا بد من انتهائها الى جوهر عقلي لا يلزم عنه جرم سماوي

ولا يلزم

ولا يلزم من كون كل اختلاف في المعلول يجب كونه عن اختلاف في العلل
باعتبار الحيثيات المذكورة في العقل او غيرها ان يكون كل اختلاف في العلل
يوجب اختلافا في المعلولات ولهذا لم يستمر ان يصدر عن كل عقل عقل وفلك
معاً ولو استمر ذلك للزم التسلسل الذي عرفت امتناعه ولكانت الاجسام
غير متناهية وقد برهن على ان ذلك محال وانما انقطع الفيض عن العقول
لكونها متفاوتة بالكمال والنقص فلا يكون العقل المفيد كالعقل المستفيد
وجوده منه بل كل معلول هو انقص من علته وينتهي العقول في النقص
الى عقل لا يصدر عنه عقل والحال في ذلك كالحال في الانوار الحسية
اذا كانت نورية بعضها مستفادة من نورية بعض الى ان ينتهي في النقص
الى نور لا يظهر عنه نور آخر والتفاوت في الكمال والنقص قد يكون من جهة
الفاعل وقد يكون من جهة القابل وقد يكون من جهتيهما معاً فما لا قابل
له فتفاوته في ذلك يكون بسبب رتبة فاعلة وكمال الواجب لا علة له
بل هو الموجود المحض الذي لا يشوبه فقر ونقص والعقل الاول هو اكمل
الممكنات واشرفها وهو فقير في نفسه غني بالواجب ووجود المعلول
من العلة ليس بان ينفصل منها شيء فان الانفصال والاتصال من خواص
الاجسام بل على انه موجود بها فحسب كما هو الحال في اشراق نور الشمس ولا
يمتنع في بديهة العقل ان يكون المعلول يقبل عن علته بعد صدوره

عنها اعني البعدية الذاتية هيئة او هيئات واذا قبل العقل الاول من
الواجب هيئة فلا يوجب ذلك ان يكون الواجب متكثرا لسبب اعطاء الذات
والهيئات فانهما لم يوجدا عنه لمجرد ذاته بل احدهما وهو الذات هو لذاته
نحو والآخر وهو الهيئة لصلوح القابل والمجردات فقد ينعكس الانوار
من بعضها على بعض كما ينعكس الانوار المحسوسة من الاجسام وكل سافل
يقبل من الواجب بتوسط ما فوقه رتبة رتبة اذ المجردات لا يحجب بعضها
عن بعض فان الحجاب من خاصية الاجسام والابعاد وشواغلها وبمشاركة
الذوات مع هذه الاشعة وبمشاركة بعض هذه الاشعة مع بعض يتكثر
الموجودات المجردة وغيرها ويكون منها ما هي متكافئة في الوجود ومنها
ما هو في سلسلة العلية والمعلولية طولا ويحصل بين الاشعة
بعضها في بعض وبينها وبين غيرها من المناسبات العجيبة ما يكون
سببا للتركيبات العجيبة في المعلولات الروحانية والجسمانية وليست
الانواع المحفوظة عندنا ولا الفضائل الذاتية الثابتة ونحوها مبنية
على الاتفاقات بل لاحوال ثابتة في العلل ولكل علة محبة بالنسبة
الى معلولها محبة وقهر وللمعلول بالنسبة الى علته محبة يلزمها ذل
وخضوع وقد يتأدى الى المعلولات النوعية من هذه الجهات ما يقتضي
ان يكون متفاوتة فيها او في بعضها ولا يوجد ممكن اخس الا والممكن

الاشرف

الاشرف قد وجد قبله فانه لا يمكن وجود ما افضل من العقل الاول فان
الواجب اقتضاه بجهة الوحدانية فلم يبق جهة تقتضي ما هو اشرف منه
ولو فرض وجود ما هو اشرف منه لاستدعى جهة تقتضيه هي اشرف
مما عليه الواجب وذلك محال فيجب ان يعتقد في كل ما هو غير داخل تحت الحركات
الفلكية ما هو اشرف واكرم له بعد امكانه فان كل ما هو خارج عن عالم
الاتفاقات فلا مانع له عما هو اكمل لماهيته فان المراد بالاتفاقي في هذا
الموضع ما يلحق ماهيته لا لذاتها مما يختلف به اشخاصها وهذه الماهيات
المعقولة ان امكنت من حيث هي لا يمنعها خارجيات دونها اذ العلة
لا تمتنع بامتناع معلولها ومما يتقدم على الحركات تعليقه ما فلا يمتنع بها
ولا بما لا يكون علة ولا معلولا لها وكل ما هو كذلك فيجب ان لا يتقاعد عن
كماله فانه لو تقاعد عنه لكان ذلك لمعوق علة لا محالة ويجب ان يكون
هيولى العالم العنصري لازمة عن بعض المجردات ولكون العناصر قابلة
للكون والفساد يجب ان مادتها مشتركة فيجب ان يكون علة تلك المادة واحدة
ولاجل انها مستعدة لقبول جميع الصور فالحصول فيها صورة دون اخرى
الا لمرجح وتلك الاسباب المرجحة لا شك انها حادثة فيجب ان يكون علتها
امرا متغيرا ومع تغيره متصلا وهذه صفة الحركة الدورية فالمادة
موجودة لا بواسطة الصورة وحدها والا كان يلزم متى عدمت احدى

الصور ان يعدم المادة اذ المادة لا يبقى بلا صورة فللصورة شريك في استبقاء
المادة بان يتداول المادة الواحدة بتعاقب الصور عليها وهذا هو المفارق
الذي يفيد الصور واما كيفية كون الحركة معدة للمادة فاقبان يقرب
مثلا نار امن ماء حتى يبطل عنه البرد المضاد للصورة النارية فتستعد
المادة لبطلان المانع للصورة النارية فيحدث فيها الصورة النارية
من عند واهب الصور واذا تاملت الوجود وجدته مبتديا من الاشرف
فالاشرف على مراتبه فالوجود الواجبي هو الذي له الشرف الاعلى الذي
لا يتناهى والعقول على اختلافها في الرتبة هي اشرف الممكنات واشرفها
هو العقل الاول ثم يلي العقول في الشرف النفوس السمائية ويليها مرتبة
الصور ثم مرتبة الهيولى التي للسمائيات والتي هي مشتركة بين العناصر
ومن هيهنا اخذ في الارتقاء الى ذروة الكمال بعد انحطاطه عنه وذلك
على مراتب اولها مرتبة الاجسام النوعية البسيطة من الفلك الاعلى الى
الارض وبعدها مرتبة الصور الاولى الحادثة بعد التركيب على اختلاف
درجاتها وبعدها مرتبة القوى النباتية باسرها ثم مرتبة النفوس الحيوانية
على اختلافها حتى يبلغ النفس الناطقة المستهينة في درجات كمالها الى العقل
المستفاد المشتمل على صور الموجودات كما هي اشتمالا انفعاليا كما اشتملت
عليها العقول اشتمالا فعليا فهذا العقل المستفاد عاد الوجود الى مثل ما ابتدا منه

وان كانت مماثلة ضعيفة والواجب كما انه واجب في ذاته فكذلك هو واجب
في فاعليته ولولا ذلك لتوقف تاثيره في معلوله الاول على امر اخر يسنح به
وجوده عنها فيكون ذلك الامر هل ما فرض انه معلول اول له فلا يكون
المعلول الاول معلولا اول هذا خلف ولما كان كل ما عدا الواجب
فهو من الواجب وجب ان لا يتوقف مجموع ما عداه على غيره فيجب دوامه
بدوامه لعدم توقفه على امر مسقط وفي العدم البحت لا يمكن فرض
تجدد مع ان كل ما يتجدد يعود الكلام فيه فيؤدي ذلك الى حوادث
لا اول لها فلا يكون المجموع ما عدا الواجب ابتداء زماني بل الذي
له ابتداء زماني هو بعض معلولاته لا كلها وكونه يفعل بالارادة لا
يقدح في دوام فاعليته فان الارادة او غيرها من الصفات متى
فرضت دائمة ولا يتوقف تاثير الواجب على غيرها فيدوم التاثير
بدوامها وان فرضت الارادة او امر اخر كقدرة او وقت او داع او زوال
مانع او اي شيء كان حادثا عاد الكلام فيه وانجر ذلك الى حوادث
لا بداية لها وبالجملة فلا فرق بين الارادة والقدرة وغيرهما من الصفات
الممكنة وبين ساير الممكنات التي لا يتقدمها الا واجب الوجود واذا لم
يتقدم على جميع الممكنات الا هو فلا يتوقف على غيره ومهما دام ما لا يتوقف
الشيء على غيره وجب دوام ذلك الشيء وكون احاد الحركات واحاد الحوادث

حادثا لا يقتضي ان يكون مجموعها كذلك فانه لا يلزم ان يعطى الكل حكم
كل واحد ولا كل واحد حكم الكل وتوقف الحادث اليومي على ما لا نهاية
له من الحوادث الماضية ليس بمحال فان الممتنع من التوقف على الغير هو ما يكون
الشيء متوقفا على ما لا يتناهى ولم يحصل بعد والذي لا يكون بعد وجود
ما لا يتناهى في المستقبل لا يصح وقوعه وليس في الماضي حاله كان منها
غير المتناهي الذي يتوقف عليه حادث ما معدوما لم يحصل بعد ذلك
وحصل بعد الحادثات اذ ما وقع بعض الا وكان مسبوقا بما لا
يتناهى ولا يأتي بعده مما يتوقف على حركات الا ويتوقف على ما يتناهى
لا على ما لا يتناهى واما التوقف بمعنى انه لا يقع شيء من الحوادث الا بعد
ما لا يتناهى اي لا يوجد شيء منها الا وهو مسبوق بحوادث غير متناهية
من جهة الازل فهو غير ممتنع بل ولا يصح وقوع الحوادث الا كذلك
وقد عرفت ان ما لا نهاية له انما يمتنع وجوده اذا كانت احاده مترتبة
وموجودة معا اما اذا كان وجودها على التعاقب كهذه الحوادث
فلا ولا يمتنع في بداية العقول وجود مجموع غير متناه يكون
كل واحد من احاده حادثا وابدي الوجود وغير مرتبة ليس من الاحاد
فان بحدوث كل واحد من الاحاد يحدث مجموع غير المجموع الذي كان قبل حدوث
ذلك الواحد فان الاشياء اذا اخذت مع شيء يكون المجموع الذي معه

غير

غير المجموع الذي دونه فيكون كل مجموع غير متناهي الاحاد مسبوقا
بمجموع اخر هو كذلك وهذا المجموع انما هو مجموع اعتباري لا حقيقي
واحاده غير معدودة في نفس الامر فان العدد من الامور الاعتبارية
التي لا وجود لها بالفعل في الاذهان وليس للدهر بعد هذه الاحاد
فليست محصورة في عدد وهي بحيث لو عد كابد الدهر
ما انتهى تعديده لها بحيث يكون اساعلى الكل والعالم باسره مختلف
بالحدوث الذاتي فان لا استحقاق وجوده عقلا متقدم على استحقاق
وجوده فان استحقاق الوجود الممكن من غيره وهو
بالاستحقاق من نفسه وما للشيء من ذاته يتقدم على ما له من غيره
كما علمت فان لا يكون للعالم وجود متقدم عقلا على ان يكون له وجود
فهو اذن حادث حدوثا ذاتيا ومن يقول انه حادث بالحدوث
الزماني فلا يمكنه ان يجعل الزمان من جملة العالم اذ لو كان من جملة
اذ لو كان من جملته لما كان سبق العدم على العالم سبقا زمانيا
فيكون اذن سبقا غير زماني ولا يتصور ان يكون ذلك متقدما
الا اذا توقف وجود العالم على غير الواجب لذاته او لم يكتف في وجوده
ذاته وصفاته اللازمة عن ذاته لو جاز ان يكون له صفات
حقيقية كذلك ومحال ابدية وجود الواجب لغرض والا لكان مستكملا

بفعله سواء كان الغرض عائدا الى ذاته او الى غيره كما علمت والغاية التي هي احدى
العلل سواء كانت غرضا او لم يكن هي منفية عن فعله لمثل ذلك ولكن ذلك
ان الهويات غير مكتفية بذاتها في وجود كمالاتها اذ كمالات الهويات مستفادة
من فيض الكامل بالذات من غير ان يقصد بالافادة واحدا واحدا من جزئيات
الهويات فكان من الواجب في الحكمة وحسن التدبير ان يغرز فيه عشقا كليا
حتى يصير بذلك مستحفظا لما نال من فيض الكمالات ونازعا الى ملابستها
عند فقدانها ليجري الامر على النظام الحكمي ولا يجوز مفارقة هذا العشق
لشيء من الموجودات اذ لو فارقها لاحتاجت الى عشق آخر به يستحفظ هذا
العشق عند وجودها اشفاقا من عدمه ويسترده عند ذهابه فلقا
لبعده ولصار احد العشقين معطلا فلكل شيء من الاشياء كمال يخصه من الواجب
وعشق ارادي او طبيعي لذلك الكمال وشوق اليه كذلك اذا فارقه ما هو
كمال ولولا هذا الشوق لما وجدت الحركة اصلا لا الارادية ولا الطبيعية
ولا القسرية وواجب الوجود لا يجوز عليه ان يتحرك لهذا المعنى ولما مضى
وهو فلا يحرك جسما مباشرة فان قوته لا يمكن ان يكون متناهية فهي اذن
غير متناهية واذا كانت كذلك فلو حرك بها جسما لكانت تلك الحركة
لا يتصور ما هو اسرع منها لكن ذلك محال لانها لا بد ان يكون في زمان
وكل زمان فهو ينقسم بالفرض فيكون قطع المسافة المعينة في بعضه

اسرع من قطعها في كله فلا يكون قطعها في كل اسرع الحركات وفرضت
اسرعها هذا خلف واذا كانت سرعة الحركة بسبب شدة القوة فما لا يتصور اشد
من قوته لا يتصور اسرع من الحركة التي تباشرها بكل تلك القوة مع ان الواجب
لذاته يمتنع عليه التغير فهو ثابت والحركة فليست ثابتة والثابت من حيث
هو ثابت لا يصدر عنه ما ليس بثابت وليس في الوجود غير الواجب وآثاره واذا
اضيف اثر الى غيره فعلى التجوز اما الى الحيوانات فلكونها محل الاثر بداعيه
وقدرة ومحل قسر فيها فهي مختارة مع كونها مسخرة واذ قد عرفت انه كلما لا
يجب لا يوجد فالافعال الارادية من الحيوان هو مجبور عليها لا محالة وان كانت
صادرة بارادته واختياره فهو مختار في جبره ومجبور في اختياره

الفصل السابع

في عناية واجب الوجود بمخلوقاته ورحمته لهم وحكمته في ايجادهم
قد اتضح لك مما سلف بيانه ان واجب الوجود لا يفعل لغرض وان
العلل العالية لا يفعل فعلا لاجل السافل ولا سبيل الى انكار الآثار
العجيبة في تكوين العالم الجسماني واحوال السماوات واحوال الحيوان والنبات
مما لا يصدر ذلك اتفاقا وعلى سبيل الجزاف فيجب ان يعلم انه كيف
يمكن ان يصدر هذا النظام المشاهد والمعقول عن علله العالية
وليس ذلك الا لان الاول تعالى عالم لذاته بما عليه الوجود في نظام الخير

وعلة لذاته الخير والكمال بحسب الامكان وراض به على النحو الذي عرفته فيعقل
نظام الخير على الوجه الابلغ في الامكان فيفيض عنه ما يعقله نظاما وخيرا
على الوجه الابلغ الذي يعقله فيضانا على اتم تادية الى النظام بقدر ما يمكن
وذلك هو العناية التي للباري بمخلوقاته وتحقيق هذا ان ذات الواجب
لما كانت هي الكمال المطلق كان وجود الموجودات الصادرة عنه على اتم
نظام واحسن ترتيب وانت اذا اردت احكام امر تطلبت النظام في ايجاد شيء
فانك تتصور اولا نظاما ثم تسوق اليه الامور فيكون في الحقيقة مصدر تلك
الامور هو النظام المتصور فاذا كان الفاعل هو النظام المطلق والكمال
المحض فمن الواجب ان يكون الامور الموجودة عنه بحيث لا مزيد عليها في
الاحكام والنظام فلهذا لا يصح صدورها على نظام اخر فان جميع النظام
يكون دونه ولما لم يرد علم الواجب بذاته على ذاته ولا علمه بمعلولاته
على وجود تلك المعلولات فلا يمكن تقدم علمه بلوازمه عليها ولو تقدم
علمه بمعلوله على لزومه عنه لما كانت ذاته مفيدة للوازم بمجردها
بل هي مع العلم فالمبدأ الاول لا يزيد عنايته على ذاته وعلى عدم غيبته
عن ذاته ولوازمها ومتى قيل ان عنايته زائدة على ذاته فذلك انما يصدق
بنوع من الاعتبار لا بالحقيقة وكذا اذا قيل علمه هو سبب وجود الاشياء
عنه واذا كانت المعلولات لازمة عن الخير المطلق من مقتضاه وكانت

الافلاك صادرة عنه ايضا و في حركاتها به وكانت الامور
التي تحت الافلاك نظامها متعلق بحركات الافلاك التي هي افضل الحركات
فيجب ان يكون هذا النظام الموجود في عالم الطبيعة ايضا على اتم ما يمكن ان
يكون وافضله لا نظام اتم منه وانه ليس في الموجودات امر بالاتفاق
بل كله اما طبيعي بحسب ذاته كحركة الحجر الى اسفل واما طبيعي بالقياس الى الكل
وان لم يكن طبيعيا بالقياس الى ذاته ومن اعتبر اثار العناية في جملة العالم
وفي اجزائه وجد منها ما تقتضي منه اخر العجب على انه لا سبيل للانسان
الى معرفة جميع ذلك في احوال نفسه وبدنه فضلا عن معرفته فيما عداه
من جمل العالم وتفاصيله ولو فكر الانسان في منافع اعضائه ووضعها
وترتيبها وما فيهما من القوى وسريان اثارها في البدن وحفظ الشخص
والنوع بها لراى من ذلك ما تبهر عجائبه وكان مظهرا لكونه عاجزا
عن الاحاطة بها او الاطلاع على الكثرة واذا كان عجز عن حال نفسه
وبدنه هذا العجز فكيف لا يعجز عن الاطلاع على جميع عجائب ما في عالم
الكون والفساد وعالم الافلاك الذي لا يحيط علما بوجود اكثره فضلا
عما فيه من دقائق الحكمة ولطائف العناية وقد رايت ان اذكر جملة من اثار
عناية الباري بمخلوقاته ليكون كالانموذج لباقيها فمن ذلك حال
اعضاء الحيوان لا سيما الانسان فان الباري جل ثناؤه قدر بلطيف حكمته

ان جعل العظام دعائم ابدان الحيوانات وعمدها ولما احتاج الحيوان
الى الحركة في وقت دون وقت وان يتحرك جزء من بدنه دون جزء لم يجعل
ما في بدنه عظما واحدا بل جعل فيه عظاما كثيرة متشكلة بالاشكال
الموافقة لما يراد منها ووصل ما يحتاج ان يتحرك في بعض الاحوال
معا في بعضها فاوثق بالربط الناشئة من احد طرفي العظم المتصلة
بالطرف الاخر وجعل لاحد طرفي العظمين زوايد وفي الاخر نقرا موافقة
لدخول هذه الزوايد فيها فصار للاعضاء من اجل المفاصل ان يتحرك
منها بعض دون بعض ومن اجل الربط الواصلة بين العظام ان يتحرك
معا كعظم واحد وجعل الدماغ عنصر الحس والحركة الارادية وامد
منه اعصابا يتصل بالاعضاء فيعطيها ضرورة الحس والحركة ولما كان اسافل
البدن وما بعد عن الدماغ يحتاج ايضا الى الحس وحركة ارادية اخرج من
اسفل القحف شيئا من الدماغ هو النخاع وحصنه لشرفه بخرز الظهر كما
حصن الدماغ بالقحف حتى صار الدماغ بمنزلة عين وينبوع للحس والحركة و
النخاع بمنزلة نهر عظيم يجري منه والاعصاب النابتة من النخاع بمنزلة
جداول ياخذ من ذلك النهر فالدماغ معدن الحواس الباطنة وينبوع الحواس
الظاهرة والحركة الارادية والقلب هو معدن الروح والحرارة الغريزية
ومنه يكتسب سائر البدن ذلك بواسطة الشرايين ولما كان القلب محتاجا

لبقائه على طباعه الى تنسم هواء ابرد منه ليروح ما قد سخن منه في
تجاويفه من الهواء لسخونته مفرطا خلق له آلات التنفس كالصدر والرئة
وجعل بينها وبين القلب وصلا ومجاري ينفذ فيها ما يستنشق من الهواء
وجعل الكبد اصلا ومولدا للاخلاط ووصل منه العروق بالاعضاء
لسقي كل عضو وتوزيع الدم وما يصحبه من سائر الاخلاط عليها بقدر حاجتها
اليه فيكون بذلك بقاء ما سقي بحاله ونمو ما نمي منها ولما كان ما يغتذي به
ليس يستحيل عن آخره بل يبقى منه فضل غير صالح للغذائية لو بقي في البدن
لاورث ضروبا من الاسقام اعد لدفع ذلك الفضل واخراجه الات ومنافذ
ولما ركبت جثة الحيوان من اجسام متحللة غير دائمة البقاء والثبات لم يمكن
ان يبقى الشخص الواحد دائما فهيأت الات التناسل ليبقى نوعه بحاله والافعال
في الحيوان ثلث طبيعية وحيوانية ونفسانية والطبيعية منها ما يكون
به بقاء الشخص ومنها ما يكون به بقاء النوع والاعضاء والالات التي اعدت
للافعال الطبيعية التي يكون بها بقاء الشخص الانساني وما يجري مجراه
هي الفم واللسان والاسنان والمري والمعدة والامعاء والماساريقا والكبد
والاوردة المتفرعة من العروق النابتة من محدبها في جميع البدن والمرارة
والطحال والكليتان ومجاريهما والمثانة ومجاري البول والصفاق والمراق
والاعضاء والالات التي اعدت للافعال الطبيعية التي بها يكون بقاء النوع

الاناثي ونحوها هي الانثيان واوعية المني ومجاريه من الذكور والاناث
والذكر والرحم وعنقه والثديان واما التي اعدت للافعال الحيوانية فهي
القلب وغشيته والشرايين والرية والصدر والحجاب واما المعدة للافعال
النفسانية فهي الدماغ واماه والنخاع والاعصاب النابتة منهما والعضل والاوتار
والعينان والاذنان والزايدتان السمسمانيتان بحلمتي الثدي وثقب المضا في
والانف واللسان وجلدتا الكفين وخصوصا ما على الانملة منها
وفي كل واحدة من هذه عضو واحد هو الاصل والرئيس في ذلك الجنس
وساير الاجزاء الباقية تابعة له وموافقة لفعله فالكبد هي رئيس الات
الغذا والمعدة اعدت لهضم الطعام لتصيره كيلوسا بمعونة ما تطيف
بها من الاعضاء والاسنان لتصغير اجزاء الطعام وطحنه بمعونة اللسان
لها على ذلك بتقليبه والمعاء الدقاق والماساريقا لنفوذ عصارة الطعام الكيلوس
وصفوه الى الكبد والمرارة لتنقية الدم المنطبخ في الكبد من فضل المرة الصفرا
والطحال لتنقيته من فضل المرة السودا والكليتان لتنقيته من المائية المحتاج
اليها بسبب نفوذ الغذا في مسالك الكبد الضيقة المستغنى عنها بعد ذلك
والاوردة المتفرعة من العرق الاجوف لايصال الدم الى ساير الاعضاء الاخر
والمثانة والمعاء الغلاظ لقبول الفضلتين الرطبة المائية التي تصير في المثانة
فتجريهما
بولا واليابسة الارضية التي تصير في المعاء برازا ونقصان عن البدن نقص

بمعونة من عضل البطن بالعصر عليها وجعل الاندفاع ما فضل من الحرارة
الى قعر المعدة والمعاء ليكسح به ما يجتمع فيها من فضول الهضم فيدفع عنها
بذلك اذية تراكمها واجتماعها فيها وما فضل عن الطحال الى فم المعدة ليسدده
بعصره ويدغدغه بحموضته فيقوي بذلك الشهوة للطعام وينبهها وعضل
للمقعدة وعنق المثانة ليضبطها الى وقت الارادة والاصفاح وما ينبت منه
من اغشية الات الغذا والمراق وضلوع الخلف لوقاية هذه الاعضاء وحفظها
من كثرة الافات الواردة عليها من خارج والانثيان هما العضو الرئيس
في الات التناسل والرحم لتوليد الجنين والثديان لتربيته باعداد اللبن
الذي هو غذاؤه والقلب هو العضو الرئيس في الات الحياة بل هو الرئيس المطلق
لانه ينبوع الحار الغريزي الذي به يكون حيوة ساير الاعضاء اعني اغتداءها
ونموها واستعدادها لقبول الحس والحركة الارادية وما يحيط به من الاغشية
واضلاع الصدر لحفظه ووقايته والشرايين النابتة منه ليؤدي الحار
الغريزي ويوزعه على ساير الاعضاء والحجاب وعضل الصدر والرية ليتورد
عليه بالانبساط هواء باردا يعدل التهاب حرارته واشتعالها ويخرج
عنه بانقباضها البخار الدخاني المؤذي له والرية مع ذلك تعد له من الهواء
ما يتروح به اذا اضطر بسبب لامساك النفس كالغوص في الماء ونتن الهواء
والتصويت الطويل والتهاه لتكسير برد الهواء لئلا تقرع الرية فجاة وبرد

ما يخالطه من الغبار ويخرج عنها والدماغ هو العضو الرئيس في الالات
النفسانية لانه اصل القوى الحاسة والمحركة بالارادة واما الوقاية
من اذى بصلابة العظام المطيفة به وتلك العظام وما اطيف بها
تقيه من اذى كثير من الواردات عليه من خارج والام الرقيقة من اميه
مع وقايتها له تربط العروق الساكنة والضاربة الصايرة اليه لتوصل
اليه الغذا والحار الغريزي ويحفظ اوضاعها بانتساجها فيها والنخاع
كخليفته ووزيره فيما ينبت منه من الاعصاب الواصلة الى الاعضا
البعيدة منه لما يخشى من فسادها بطول المسافة بين تلك الاعضا
وبينه لو نابت منه نفسه دون واسطة ولما تدعو اليه الحاجة من زيادة
صلابتها عن ما ينبت منه والاعصاب النابتة منه ومن النخاع التودي
عنه نفسه وبواسطة النخاع قوى الاحساس الظاهرة والتحريك
الارادي الى ساير الاعضا المعدة لقبولها والات الحواس الخمس الظاهرة لتودي
اليه ابدا محسوساتها وصورها فيجتمع في الحس المشترك ويرتسم في الخيال
بعد غيبتها عن الحواس وتتصرف فيها القوة المفكرة وتتطرق منها الى معرفة
امور اخر من امور الصناعات والعلوم ويحفظها بالقوة الحافظة وثقب
العظام الشبيهة بالمصافي التي بين المنخرين لتنسم الهوا ودفع فضوله
الغليظة الارضية واعضا البدن اما كبار كالعينين واليدين واما صغار

كالظفر

كالظفر من اليد والغشا الملتحم من العين والكبار اعدت لفعل فعل من
افعال الحيوان كالعينين للابصار واليدين للامساك والصغار هي اجزا
عضو عضو من اعضائه الكبار وجعلت ما هي عليه بالطبع من الهيات و
المقادير والاحوال والاوضاع وقوام الجوهر من اجل فعل العضو
التي هي اجزاوه وكلها مترادفة لاستتمام ذلك الفعل كطبقات العين
ورطوباتها وساير اجزائها فان منها ما يكون به الابصار كالرطوبة
الجليدية ومنها ما يجود به الابصار ويكمل به فضيلته كالغشا
العنبي ومنها ما يحفظ هذه ويوقيها كالغشا الملتحم ومنها ما له
فوايد اخرى يطول شرحها وفي هيات الاعضا وقواها واعتبر وضع
الكف والاصابع وكون الابهام في غير سمتها وتفاوت الاربع غير
في الطول وترتيبها في صف واحد اذ بهذا الترتيب صلحت اليد للقبض
والاعطا فان بسطها كانت له طبقا يضع عليه ما يريد وان جمعها
كانت له الة للضرب وان ضمها ضما غير تام كانت مغرفة له وان بسطها
وضم اصابعها كانت مجرفة له ثم خلق الاظفار على رؤوسها زينة
للانامل وعمادا لها من ورائها ولتلتقط بها الاشيا الصغار التي
لا تتناولها الانامل وليحك بها بدنه عند الحاجة اذ لا يقوم احد مقامه
في حك بدنه وكذا هيئة الاسنان وكون الثنايا والرباعيات

يماس ويلاقي بعضها بعضا في حالة العض على الاشيا بجذب الفك الى قدام
ورجوعها الى مكانها عند المضغ والطحن وكون اصول الاضراس اكثر
من اصول ساير الاسنان بحسب شدة عملها ودوامه وما في العلو منها
اصوله اكثر لتعلقه ثم انظر كيف يخوط الغذا الرطب واليابس في المعدة
الى حين انضمامه الهضم المتعلق بالمعدة فاذا تم ذلك الانضمام انفتح البواب
الذي في اسفل المعدة فخرج ما فيها الى المعا وقد خلق اعضا كل حيوان
بحسب ما يوافق طباعه كالمخالب والانياب للمفترس والالات السباحة
للسابح الذي مسكنه الما وعلى هذا ساير ها وكل ذلك من نطفة داخل
الرحم وهذا الذي قد ذكرته هو قطرة من بحر منافع الاعضا وملعبها
وفي افعالها من عجايب الحكم ونعم الله تعالى خارجة عن حصرنا واحصاينا
وليس ذلك مخصوصا بالحيوان الكبير والمتوسط بل الحيوانات الصغار ايضا
كالنمل والبعوض فان فيهما من اثار عناية الباري عز وعلا في خلقها
والهامها مصالحها ما لا يكاد ان يغفل عنه الا البليد انظر الى خرطوم
البقة كيف يجذب به الدم من البشرة لغذايها وكيف قد الهمت ان تغيصه
في الجلد واللحم وتمتص به الدم الموافق لها وكيف قد خلق فيه مع لينه
قوة تتمكن بها الغوص في البشرة الحاسية وانظر الى العنكبوت وتنديته
ما يصطاد به الذباب بالحيلة اللطيفة والالهام العجيب ومن اثار

العناية

العناية في النبات ما يرى من عرقه الناشب في الارض لاجتذاب الما
من اعماقها مخلوطا بما يجري عليه ويجذب معه من لطايف الارض في اجزا
وسيلانه حتى يصير غذا له ثم يحمله الى الساق الواحد الذي يصير كارض
فوق الارض بل يصير واسطة بين النبات وبين الارض حتى ينقل الى
مواضع الثمر من البعد عن الارض الى الجو الذي يلقاه فيه الهوا المنضج
الملطف ثم يتفرق الاغصان في الجهات حتى لا يتزاحم الثمار ويكثر بقدر
كثرة المادة التي يحملها الساق من تلك العروق من تلك المياه الغايرة
في عرقها ناشب في الارض لاخذ المادة الجسمانية وفرعها صاعد في الجو
لاستمداد القوى الروحانية فيعيش هذا بامداد هذا وهذا بامداد ذاك
احدهما بالروح الهوايية النارية والاخر بالمادة المايية الارضية
ويجمع لهما معا بذلك قبول القوى الفعالة السماوية حتى يرى النخلة
تموت بقطع القلب الذي هو الراس الاعلى ويجف العروق الناشبة في الارض
السفلى مع بقاء المادة عندها كما تموت القلب بانقطاع العروق المدة
ايضا هذا ولا يعرف احدهما مصلحته بالاخر وكذلك ترى العناصر
للانواع مسخرة في الايلاد باستثمار النبات واستنتاج الحيوانات
من غير ان يعرف من المسخر وقد سخر وكذلك ايضا باللذة الموجودة
في حركة الجماع للذكر في الاعطا وللانثى في القبول وقد اودع في النبات

للنبات منافع كثيرة وطبايع غريبة وخواص عجيبة ظاهرة في بدن
الانسان وفي غيره يعرف بعض ذلك من كتب الطب وغيرها ولما كان
النبات غير متنفس كان منكوس الرأس وهو اصله الذي في الارض واذا
قطع بطلت قواه والحيوان غير الناطق لما كان اتم منه كان راسه من التنكيس
الى التوسط ولكنه ما استقام والانسان لما فضل عليهما صار راسه
الى السما وانتصبت قامته فهو لا يعطي الاشيا من الكمالات الا بحسب
ما يلايمها ومن العناية تصريف الرياح وسوق السحب بها الى المواضع النابتة
عن مواضع ارتفاعها ونزول الغيث الذي ينتفع به النبات والحيوان
واذا اعتبرت ساير حوادث الجو وما يتكون في الارض وتحتها لم يجده
خاليا من حكمة بالغة ونفع عظيم وكذلك اذا نظرت الى البحار وعظمها
وما يتكون فيها ومن عنايته الباري جلت عظمته ان المادة امتنع
قبولها الصورتين معا وكان الجود الالهي مقتضيا لتكميلها باخراج
ما فيها بالقوة من قبول الصور الى الفعل قدر بلطيف حكمته زمانا
غير منقطع في الطرفين يخرج فيه تلك الامور من القوة الى الفعل واحد
بعد واحد فيصير الصور في جميع ذلك الزمان موجودة في موادها
والمادة كاملة بها ولم يكن لتجدد الفيض بد من تجدد دائم وما وجدت
اشخاص علوية دايرة لاغراض علوية يتبعها استعداد غير متناهي

ينضم الى فاعل غير متناهي الفعل وقابل غير متناهي القبول فلا يزال
الخير ترشحا ازلا وابدا ويحصل الفيض على كل قابل بحسب استعداده
ومما اقتضته العناية الالهية ان جعل الاجرام النيرة من السماويات
متحركة غير ثابتة ولو ثبتت لاثرت بافراط وتفريط واحرقت كل ما
تدوم مقابلتها له ولم يلحق اثرها غيره ولو كانت الافلاك كلها نيرة
لاحرقت بالشعاع ما دونها ولو عريت كلها عن النور لعمت الظلمة
كل ما في عالم الكون والفساد ولو تحركت السماويات حركة واحدة لزمت كل
دايرة ولم يصل اثر الشعاع الى نواحيها فالحكمة الربانية اوجبت
ان يكون لها حركة سريعة وحركة اخرى وابطا منها وحركات اخرى
كذلك لكل فلك من الافلاك التي نعرفها والحركة التي هي ابطا تميل الاجرام
النيرة الى جانبي الجنوب والشمال ولولا هذا الميل لتشابهت فصول السنة
في الحر والبرد دايما في جميع المواضع من الارض وما من كوكب من الكواكب
الا ولله تعالى حكم كثيرة في خلقه ثم في مقداره وشكله ولونه ووضعه
من غيره وقس ذلك باعضاء بدنك انه ما جزء الا وفيه حكمة بل حكم
كثيرة وامر السما اعظم بل لا نسبة لعالم الارض الى عالم السما لا في
كبر جسمه ولا في كثرة معانيه وعجايب السموات والارض يطول الكلام
في استقصا ما نعرفه منها فكيف ما لا نعرفه هذا مع ان القدر الذي

نعرفه منها هو من القلة والحقارة وبالقياس الى ما نجهله بحيث لا نسبة
لاحدهما الى الآخر يعتد بها واعتبر في ذلك نسبة بدنك الى عالم
العناصر ونسبة العنصريات الى الجرم المحيط بكل الاجرام ونسبة جرم
الكل الى نفس الكل ونسبتها الى عالم العقول لا سيما العقل الاول
منها وانظر كيف نسبة ذلك اجمع الى جناب الكبرياء اعني القيوم الواجب
لذاته وكل ما هو ادون من هذه فهو منطو في قهر ما هو اعلى منه فالاجسام
العنصرية منطوية في قهر الاجسام السماوية وجميع الاجسام منطوية
في قهر النفوس المنطوية في قهر العقول والجميع منطو في قهر القيوم
الواجب الوجود والكل متلاش في جبروته وعظمته مشمول من جهة
حكمته وعنايته بنظام واحد محكم يربط بعضه ببعض وينقسم
في اقسامه ويتجزى في اجزائه على وفق انقسامها وتجزيها كليا
في الكلي وجنسيا في الاجناس ونوعيا في الانواع وانواع الانواع
حتى ينتهي الى الاصناف والاشخاص واجزاء الاجزاء وينتهي في الدقة
الى ما تعجز نا معشر البشر معرفته كما جل الى ان بهرتنا عظمته ومن
هذا الارتباط الحكمي في اجزاء العالم استدللنا على وحدة صانعه
ومدبره الذي يسوق المبادي الى غاياتها والاوايل الى نهاياتها ويجمع
بينها على وجه يستبقي بعضها ببعض وينتفع جزء منها بالآخر فان

خالق

خالق النظام في افعال الانواع هو واحد للانواع الكثيرة والجامع في
ذلك بين الافعال السماوية والارضية هو واحد في السماء والارض
فذلك الواحد هو مدبر الكل وهو معلم المتعلمين باسرهم ومسدد
افعال الفاعلين جميعهم لا اله غيره وما في العالم من النظام والاتقان
دل على ان لا خير في الامكان الا ويتعلق به علم الخالق الواحد وارادته
وقدرته وجوده تقتضي ايجاده ولا شر في الامكان الا ويتعلق به
علمه ورحمته تقتضي دفعه فلو امكن وجود عوالم كثيرة لكانت كلها
من خلقه ولا يمكن وجود اله آخر والا لزم التمانع والتعارض
الممتنعان وهذا مما يثبت به وحدانية الصانع تعالى ولو امكن
اكثر من واجب واحد فكيف وذلك غير ممكن على ما سبق بيانه وقد
سبق في مباحث النفس وغيرها ذكر كثير مما يستدل به على عنايته
جلت عظمته ولا يمكن نسبة هذه العناية والحكمة الى الواسطة من غير
ان ينسب اليه فان موجد الاثر المحكم ابلغ في الاحكام من اثره ولا
بد من الانتهاء الى الموجد المحيط علمه الكامل قدرته البالغة حكمته
وهو الله تعالى والشر الذي في العالم لا يقدح في عناية الواجب
وان كان داخلا في القضاء الالهي فان من الاحوال ما لا علة مستقلة
لها ولا هي بجعل جاعل مغاير لفاعل الماهيات التي ينسب تلك الاحوال

اليها فانه من المعلوم ان الماهيات الممكنة ليس لها في ذواتها وفي كونها
ممكنة سبب ولا في حاجتها الى علة لوجودها سبب ولا لكون المتضادين
متمانعين في الوجود علة ولا لقصور الممكن عن الوجود الواجب لذاته
او نقصانه عن رتبته علة وكذا كون النار محرقة وكون القطن قابلا
لان يحترق بها فان كل ذلك من مقومات الماهيات وطبيعة الامكان
او من لوازمها ومثله كون احدى غايات بعض الموجودات مضرة
ببعض اخر منها او مفسدة لها كما ان غاية القوة الغضبية مضرة
بالعقل وان كانت خيرا بحسب تلك القوة وقد عرفت كيفية لزوم الضرورات
للغايات فكل ما وجوده على كماله الاقصى وليس فيه ما بالقوة فلا
يلحقه شر فان الشر هو عدم وجود او عدم كمال وجود وليس هو امرا
وجوديا بل هو عدمي ولو كان وجوديا لكان اما شرا لنفسه او لغيره
فان كان لغيره لانه يعدم ذلك الغير او بعض كمالاته ولا لانه يعدم ذلك
فان اعدمه فليس الشر الا عدم ذلك الشيء او ما هو كمال له وان لم يعدمه
فلا يتصور ان يكون شرا لما فرض انه شر له لانا نعلم ان ما لا يخل بذات
شيء ولا بوجود كمال الشيء كيف كان فان وجوده لا يتضرر به ذلك
الشيء وان كان شرا لنفسه فهو باطل ايضا لان وجود الشيء لا يقتضي
عدم نفسه ولا عدم شيء من كمالاته ولو اقتضى ذلك لكان الشر هو ذلك

العدم

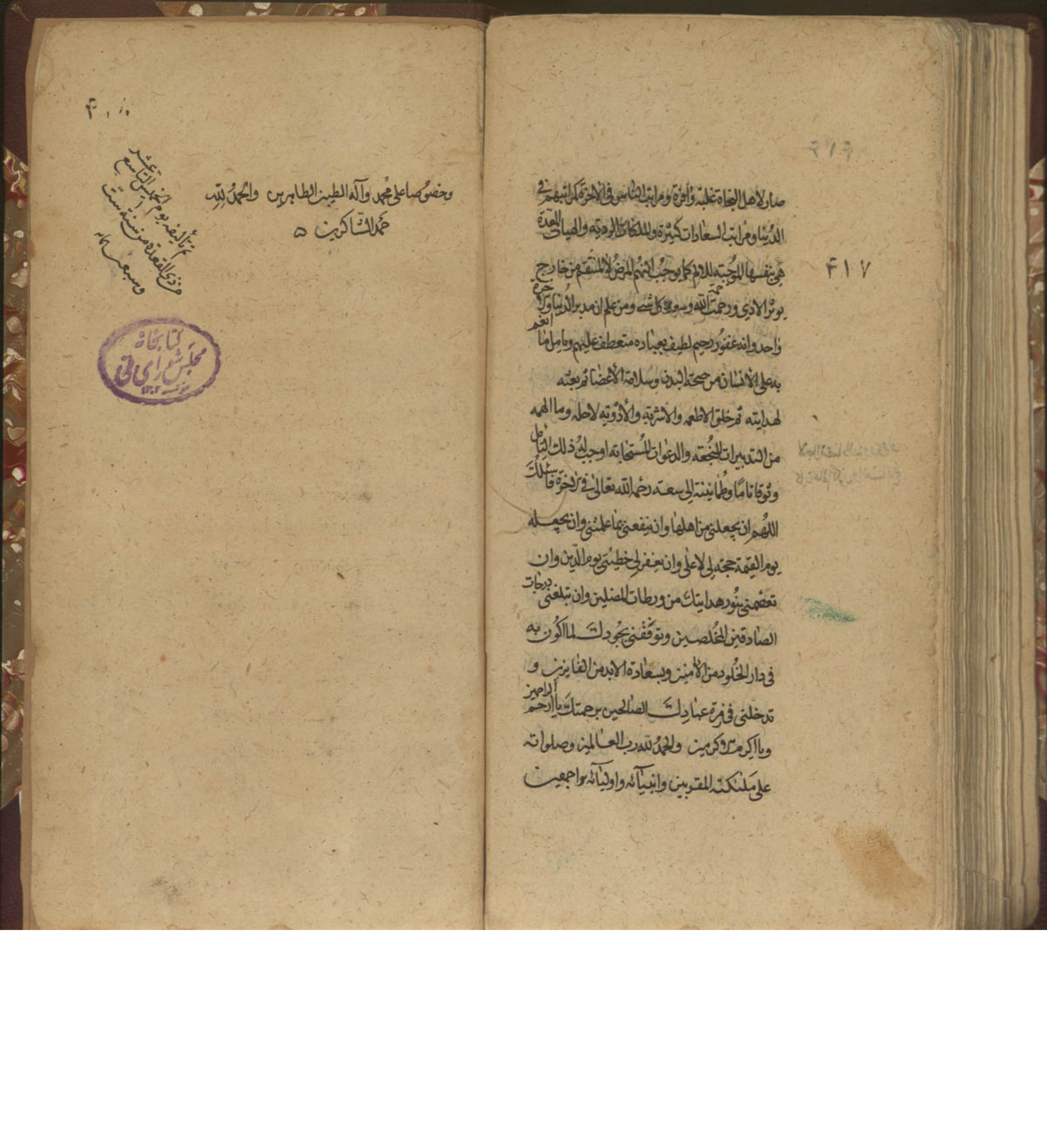
العدم لا هو على ان اقتضاء ذلك غير معقول فان رهشيا طالبة لبطلانها
لكمالاتها الا مقتضية لعدمها من حيث هي كمالات واذا بطل على تقدير
وجوده ان يكون شرا لغيره او لذاته فليس بشر اصلا فلو كان موجودا
لما كان شرا فهو اذن عدمي منبعه الامكان والعدم لا غير لانه لا يعرض
الا لما بالقوة وما بالقوة فلا ينفك عن الامكان والعدم من حيث هو
هو بالقوة وما هو شر بالقياس الى بعض الامور فليس يخلو من خير يعلم ذلك
من لزومه عن الخير المطلق فالخير مقتضى بالذات والشر مقتضى
بالعرض وليس اذا كان شرا بالقياس الى امر شرا فهو شر في نظام الكل
ولا شرا بالقياس الى الكل والشخص وان كان بالنسبة الى شخص اخر
ناقصا فهو في ذاته كامل وكذلك النوع اذا كان ناقصا بالقياس
الى نوع اخر والظلم وان كان شرا فهو بالقياس الى القوة الغضبية
خير وليس يمكن تبرئة هذه الخيرات وامثالها عن الشرور فان الخير المبرأ
عن الشر وان وجب في الجود المطلق فلا يجب في وجود وجود فقد اوجد
ما امكن ان يوجد كذلك واوجد ما امكن ان يوجد غير خال من الشر
ولو لم يوجد هذا الثاني لكان الشر اعظم فان وجود هذا النمط لا
يخلو من خير وانما الشر الذي فيه بحسب العدم الذي يتخلله فلو كان
كله معدوما لكان اولى بان يكون شرا ولو وجدت الامور كلها

ربه من الشر وعلى حاله واحدة وصفة واحدة لكانت الماهيات
واحدة ولم يكن نقصانها عن مرتبة الاول تعالى متفاوتا وكما ان ماهيات
الانواع متفاوتة في ذلك فكذلك هيئات الاشخاص التي تحت الانواع
والنوع المفسد للانسان مثلا هو في ذاته كامل وانما يعده من الشر
من يظن خلق العالم انما هو لاجل الانسان لا غير وليس كذا ولما وجب
وصول بعض اجسام الكائنة الفاسدة الى بعض حتى يحصل المزاج
لزم ان يفسد بعضها بعضا وذلك كوصول النار الى ثوب انسان
فيحرقه فمن المحال ان يكون النار نارا والثوب ثوبا وهذا النظام الفاضل
هذا النظام ثم تصل اليه فلا يحترق ومحال ان لا يكون للنار وصول
الى الثوب بحيث هذه الحركات التي هي افضل انواع الحركات فمثل هذا الشر
بالضرورة من لوازم الغاية ويمتنع ان يكون مقتضى جميع الحركات
واحدا بل مقتضى كل حركة غير مقتضى الاخرى فيكون مقتضى
واحدة موافقا ومقتضى الاخرى غير موافق فلهذا يجب ان يكون الامور
المنسوبة الى الشر موجودة في هذا النظام وكله حكمة وخير ولما لم يكن
بد في وجود الانسان من وجود قواه المتضادة ولم يمكن تعادلهما
حتى لا يغلب احدهما الاخر ولا كانت الاشخاص واحدة وجب من ذلك
ان يتادى احوال بعض الناس الى ان يقع لهم عقصار في المعاد وفي الحق

او فرط شهوة او غضب ضارين لذلك الانسان ولغيره ولا يجد
شيئا مما يقال له شر من الافعال الا وهو كمال لسببه الفاعل وعسى
انه شر بقياس القابل او بقياس فاعل آخر يمنع عن فعله في تلك المادة
والشر الذي سببه النقصان وقصور واقع في الجبلة فليس ذلك
بالحقيقة خيرا بالقياس الى شيء وليس هو لان فاعلا فعله بل لان الفاعل
لم يفعله فلا ينسب الى الواجب الا بالعرض واما الشرور المتصلة
بالخيرات بما قبله ولا يوجد ما كله شر ولا ما يغلب شره او يكون الخير
والشر فيه متساويين ولا يوجد الشر الا في عالم الكون والفساد

لاجل التضاد الضروري ولو كان عالم الكون والفساد صح

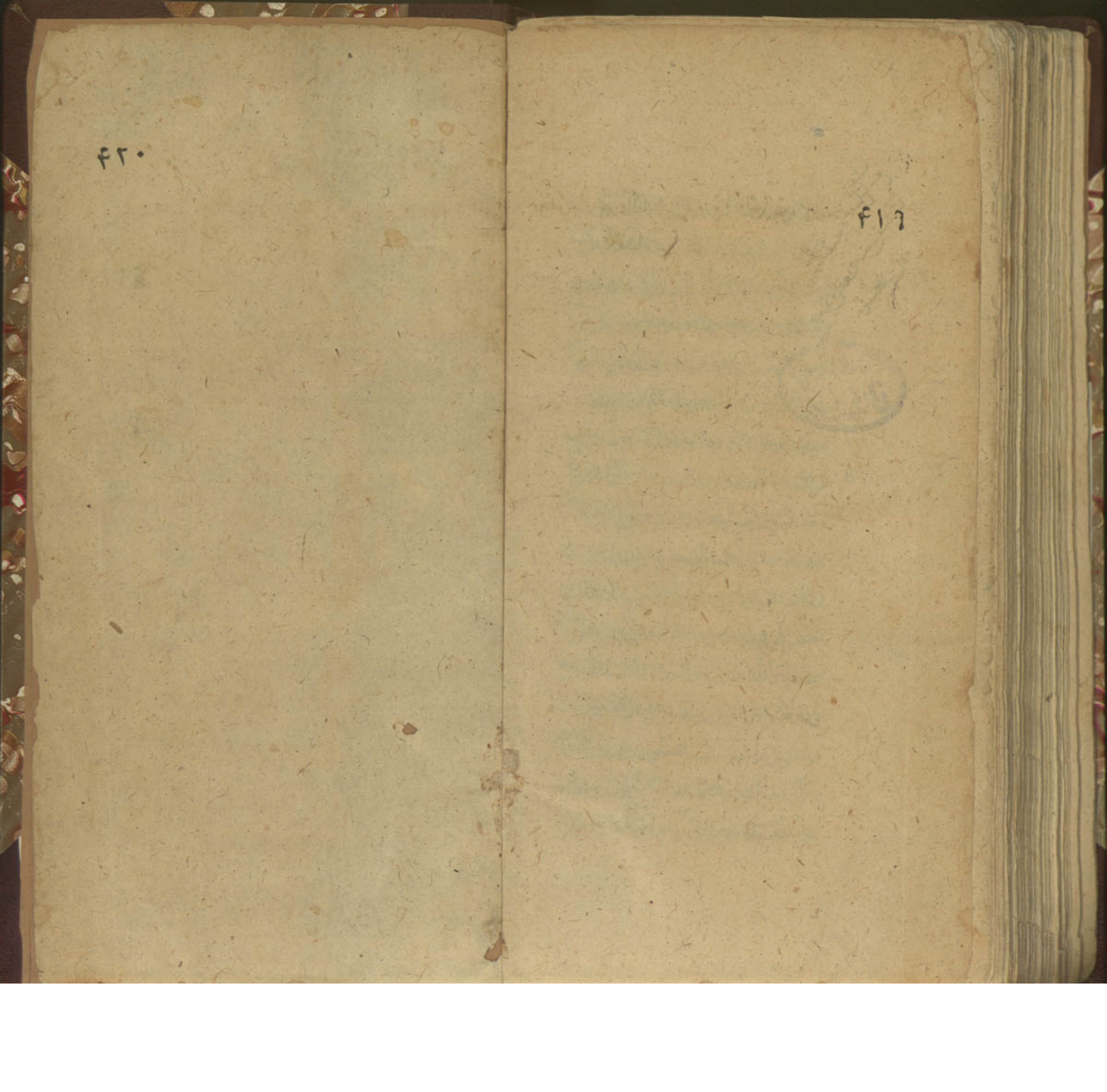
كله شر لكان شيئا قليلا غير معتد به بالنسبة الى كل الوجود
فكيف والسلامة فيه غالبة اذ لا يوجد هذه الشرور الا في حق
الحيوانات وهي اقل ما في الارض والذي لا يسلم منها فانه في اكثر
احواله يسلم وانما يتضرر في بعض الاحوال وفي بعض الصفات
لا في الكل والمرض والالم وان كانا كثيرين الا ان الصحة والسلامة
اكثر فالخير غالب والشر نادر وكما ان حال الابدان على اقسام ثلثة
بالغة في الكمال ومتوسطة على مراتب مختلفة وشديدة النزول
فكذلك احوال النفوس في الاخرة ولا شك ان المتوسط غالب
والطرفان نادران واذا اضيف الى الوسط الطرف الفاضل



صار لاهل النجاة غلبة واوزة ومراتب الناس في الاخرة كمراتبهم في
الدنيا ومراتب السعادات كثيرة وللملكات الردية والهيات المعدة
هي بنفسها الموجبة للالم كما يوجب التخم المرض لا للمنتقم من خارج
يوثر الاذى ورحمة الله وسعت كل شيء ومن علم ان مدبر الدنيا والآخرة
واحد وانه غفور رحيم لطيف بعباده متعطف عليهم وتامل ما انعم
به على الانسان من صحة البدن وسلامة الاعضاء ثم بعثه
لهدايته ثم خلق الاطعمة والاشربة والادوية لاجله وما الهمه
من التدبيرات المنجحة والدعوات المستجابة اوجب له ذلك التامل
وثوقا تاما وطمانينة الى سعة رحمة الله تعالى في الآخرة فاسئلك
اللهم ان تجعلني من اهلها وان تنفعني بما علمتني وان تجعله
يوم القيمة حجة لي لا علي وان تغفر لي خطيئتي يوم الدين وان
تعصمني بنور هدايتك من ورطات الضالين وان تبلغني درجات
الصادقين المخلصين وتوفقني بجودك لما اكون به
في دار الخلود من الآمنين وبسعادة الابد من الفائزين و
تدخلني في زمرة عبادك الصالحين برحمتك يا ارحم الراحمين
ويا اكرم الاكرمين والحمد لله رب العالمين وصلواته
على ملئكته المقربين وانبيائه واوليائه اجمعين

وخصوصا على محمد وآله الطيبين الطاهرين والحمد لله
حمد الشاكرين ٥

تم بالخير يوم الخميس التاسع عشر
من ذي القعدة من سنة ست
وسبعين ...


۴۲۰
۴۱۹



